

الجيش المصري في السياسة

١٨٨٢ - ١٩٣٦

دراسة تاريخية

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة العامة للكتاب

الجيش المصري في السَّيَاة (١٨٨٢-١٩٣٦)

د. عبد العظيم رمضان



المكتبة العامة للبحوث والدراسات

١٩٧٧

تقديم

منذ سنوات طويلة كنت أرى أن دور الجيش المصرى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، تأثيرا وتأثرا ، يستحق أن يكون محل دراسة علمية تلقى الضوء على جوانبه . وقد عرضت فكرة هذا الموضوع على كثير من الباحثين فى التاريخ الحديث الذين هم بصدد اعداد أبحاثهم لنماجستير أو الدكتوراه ، ولكنى لم أوفق فى اقناع أحد منهم بذلك ؛ ربما لصعوبة تناول أو وعورة الموضوع . ولما كنت قد خشيت أن تنقضى حياتى قبل رؤية مثل هذا البحث يأخذ مكانه فى المكتبة العربية فقد آثرت أن أتولاه بنفسى . فكانت هذه الدراسة التاريخية التى يجعلها القارئ الكريم بين يديه .

وأشهد أن بحثا لم يثر فضولى العلمى بقدر ما أثاره هذا الموضوع . فالجيش بالنسبة لبلاد كبلادنا ، هو السلاح الرئيسى لتحرير الارادة الشعبية وحماية الاستقلال . فكل استقلال لا يرتكز على جيش يحميه ، هو استقلال مهدد ، وكل وجود سياسى لا يستند الى قوة عسكرية ، هو وجود عدم . ومن هذه الأهمية القصوى كان

الجيش في مصر محور صراع هائل بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية . فالقوى الوطنية لا تستطيع أن تغفل عنه لحظة واحدة حتى لا تفقد فرصتها في الحياة الحرة الكريمة ، والوجود السياسي المستقل ، والحماية اللازمة للأمن القومي . والقوى الاستعمارية لا تستطيع أن تغفل الطرف عنه لحظة واحدة ، لما لها من مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية يمكن أن تتأثر سلبا أو إيجابا تبعاً لقوة هذا الجيش أو ضعفه .

لذلك كان هدف هذه الدراسة القاء الضوء على جوانب هذا الصراع الكبير بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية ، وتصوير انعكاسات هذا الصراع على الجيش وأوضاعه . وقد اخترت الفترة منذ فقدت مصر استقلالها وحريتها بالاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وهي أخرج الفترات في تاريخ مصر . وإذا كنت قد انتهيت بالبحث عند معاهدة ١٩٣٦ ، فلكي أستجمع قسوى لجولة أخرى تتناول الفترة من معاهدة ١٩٣٦ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقد فكرت في الاستمرار بهذا البحث إلى نشوب الحرب العالمية الثانية ، خصوصا ولدي بالفعل عدد هام من الوثائق التي تخدم هذه الفترة ، ولكني لم أستطع أن أغالط نفسي بالانسياق إلى هذا الاغراء . فمعاهدة ١٩٣٦ هي المكان المناسب للوقوف بالبحث ، لأنه إذا كان الاحتلال البريطاني قد فتح صفحة العداء مع الشعب المصري: فإن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى في سنة ١٩٣٦ قد فتحت صفحة المهادنة بسبب ظروف الخطر الناشئ الذي كان يهدد العالم ، وهي المهادنة التي لم تستمر لأبعد من هزيمة هذا الخطر أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم عادت صفحة العداء من جديد .

لقد حاولت ما وسعني من جهد أن ألزم التزاما دقيقا بمنهج البحث العلمي التاريخي ، وتطبيق مقاييس الدراسة العلمية التاريخية

بكل ما ترضه أمانة المؤرخ . وقد استقيت مادتي التاريخية من
مصادرها الأصلية . فقد استعنت ، فيما يتصل بالسياسة البريطانية
أزاء الجيش ، بمجموعات الوثائق الرسمية المثلة في المراسلات المرسلة
بين الحكومة البريطانية ووكلائها السياسيين ، والتقارير السنوية
التي كان يرفقها القناصل البريطانيون العموميون في مصر الى وزارة
الخارجية البريطانية ، والكتب البيضاء والزرقاء البريطانية عن بعض
الوقائع التاريخية الهامة ، ومضابط مجلس العموم البريطاني .
ومذكرات الساسة البريطانيين الذين لعبوا دورا في تاريخ مصر .
وأعمالهم المنشورة . كما استعنت فيما يتصل بالسياسة المصرية :
بمجموعات الأوامر الملكية والذكريات والقوانين والمراسيم والأوامر
الملكية ، ومحاضر المفاوضات المصرية البريطانية ، ومضابط مجلسي
النواب والشيوخ ، والكتب البيضاء والخضراء المصرية عن القضية
المصرية والسودان ، ومحاضر اللجنة العامة للدستور . ثم مذكرات
الزعماء والساسة والعسكريين المصريين عن أدوارهم السياسية
والعسكرية وكذا المادة الهامة الموجودة في الدوريات عن هذه الفترة .
هذا الى جانب الدراسات الهامة التي تناولت بعض جوانب الدراسة .
وأملئ أن أكون قد وفقت في لقاء بعض القراء على جوانب
هذا الموضوع التاريخي الهام .

دكتور عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة
أول أغسطس ١٩٧٧

تمهيد

منذ أن ظهر الوجود السياسى للمجتمعات البشرية بظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ظهر الجيش • وقد اكتسب الجيش منذ ظهوره صفة طبقية ، فقد كان أداة الطبقة التى تملك فى يدها وسائل الانتاج لحماية الكيان السياسى للدولة من أية أخطار خارجية ، أو لتحقيق الأطماع التوسعية • كما كان أداة فى يد هذه الطبقة لحماية النظام الاجتماعى فيها من أية أخطار داخلية •

وبسبب هذه الصفة الطبقية للجيش ، فقد حرصت الطبقة التى تملك فى يدها وسائل الانتاج على احتكار شرف الجندية ، وحرمان الطبقات المحرومة من هذا الشرف • وحين كانت تعجز صنفوها عن تزويد الجيش بالكوادر التى يحتاج إليها ، كانت تلجأ الى الاستعانة بالمرتزقة ، كيلا تسلم السلاح والقدرة القتالية للطبقات التى تستغلها.

ومع انهيار المجتمعات الاقطاعية على يد الطبقة البورجوازية ، التى جندت وراءها ، فى مرحلة متقدمة ، الطبقات الأخرى تحت شعارات الحرية والمساواة والعدالة ، أخذت تظهر الجيوش القومية التى يجند

فيها المحرومون جنبا الى جنب مع المالكين . وحلت الصفة القومية للجيش محل الصفة الطبقية .

وبالنسبة لمصر ، اتخذت مسألة الجيش فيها شكلا خاصا لا يختلف في جوهره عن الأساس السالف الذكر ولكنه يختلف من ناحية أخرى . ف منذ الفتح المقدوني حتى عصر محمد علي ، انتقلت السيطرة على وسائل الانتاج من يد الوطنيين الى يد الغزاة الذين تكونت منهم أرستقراطية فوق جميع الطبقات . وهي أرستقراطية تحولت من مقدونية الى رومانية الى عربية الى تركية الى مملوكية الى عثمانية . وتحولت جنسية الجيش المصري تبعا لذلك الى مقدونية ورومانية وعربية وتركية ومملوكية وعثمانية . وفي العصر العثماني المملوكي كان الجيش في مصر يتكون من الأوجاقات العثمانية جنبا الى جنب مع القوات المملوكية . ثم انتقلت السيطرة الى العناصر المملوكية قبيل مجيء الحملة الفرنسية .

على أنه في عهد محمد علي انتقل الجيش المصري الى عصر جديد مع وقوع التغيرات التاريخية الآتية :

أولا - تحول الجيش المصري من جيش غير نظامي الى جيش نظامي .

ثانيا - تحول الصفة الطبقية للجيش الى صفة قومية .

ثالثا - انتقال السيطرة على وسائل الانتاج من يد المالك الى يد الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة .

وبالنسبة للتغيير الأول ، فعندما تسلم محمد علي الحكم ، كان الجيش المصري يتكون من مزيج من الترك والألبان والمغاربة والدلاة . وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش الانتصارات في النوبة وسنار والحجاز، إلا أنه كان يدرك أنه لا يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات

لو اشتبك مع جيش أوروىي تدرب على الأساليب والأنظمة الحديثة التي ألفتها جيوش أوروبا . ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم ، هو ما عرف باسم « النظام الجديد » .

ولتنفيذ ذلك ، شرع محمد علي في تشييت الجنود غير النظامية التي يتكون منها جيشه ، ووزعهم على الثغور والأقاليم . ثم أخذ في تكوين النواة الأولى للجيش الجديد في أسوان ، وكانت تتكون من خمسمائة من خاصة مماليكه وخمسمائة أخرى من ممالك بعض رجاله ، تم تدريبهم على يد الكولونيل سيف ، وذلك ليكونوا ضباط في النظام الجديد . وبعد الانتهاء من توافر العدد الكافي من الضباط ، أخذ في التفكير في الجنود . من أي الطبقات يتم حشدهم ؟

وفي البداية لم يشأ محمد علي تجنيد الأتراك أو الأرناؤود خشية خروجهم على الطاعة وإثارة الفتنة والتمرد . ولكنه لم يشأ أيضا تجنيد الفلاحين المصريين خشية وضع السلاح في يد من لا يملكون ، والتجأ إلى السودانيين من كردفان وسنار حيث أقام لهم المعسكرات في أسوان وفي بني عدي وبالقرب من منفلوط لتدريبهم على النظام الحديث . ولكن التجربة فشلت فشلا ذريعا ، لما يذكره المؤرخون ، (١) من أسباب تتصل بعدم موافقة الجو لمزاجهم وصحتهم ، وعدم طاعتهم على الخدمة العسكرية وتفشى الأمراض بينهم . وهذه الأسباب لا تبدو مقنعة الآن ، لأن المناخ في مصر أفضل من المناخ في السودان ، ولأن السودانيين قد أثبتوا تاريخيا طاعتهم على الخدمة العسكرية ، بدليل وجود جيش سوداني حديث جاليا ، يؤدي واجباته العسكرية كأفضل ما تكون . وفي الواقع أن السودانيين ، أو «المبيد» — كما كان يطلق عليهم — الذين أرسلوا إلى مصر قسرا ، والذين أخذ عليهم يتدفع مع تقدم الجيش المصري القاتح في بلادهم — لم يكونوا يملكون أي حافز قومي أو وطني أو طبقي يدفعهم للأقبال على الخدمة العسكرية

لو اشتبك مع جيش أوروبي تدرب على الأساليب والأنظمة الحديثة التي ألفتها جيوش أوروبا . ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم ، هو ما عرف باسم « النظام الجديد » .

ولتنفيذ ذلك ، شرع محمد علي في تشتيت الجنود غير النظامية التي يتكون منها جيشه ، ووزعهم على الثغور والأقاليم . ثم أخذ في تكوين النواة الأولى للجيش الجديد في أسوان ، وكانت تتكون من خمسمائة من خاصة مماليكه وخمسمائة أخرى من ممالك بعض رجاله ، تم تدريبهم على يد الكولونيل سيف ، وذلك ليكونوا ضباطا في النظام الجديد . وبعد الانتهاء من توافر العدد الكافي من الضباط ، أخذ في التفكير في الجنود . من أي الطبقات يتم حشدهم ؟

وفي البداية لم يشأ محمد علي تجنيد الأتراك أو الأرناؤود خشية خروجهم على الطاعة وإثارة الفتنة والتمرد . ولكنه لم يشأ أيضا تجنيد الفلاحين المصريين خشية وضع السلاح في يد من لا يملكون ؛ والتجأ إلى السودانيين من كردفان وسنار حيث أقام لهم المعسكرات في أسوان وفي بني عدي وبالقرب من منقلاوط لتدريبهم على النظام الحديث . ولكن التجربة فشلت فشلا ذريعا ، لما يذكره المؤرخون (١) من أسباب تصل بعدم موافقة الجو لمزاجهم وصحتهم ، وعدم طاعتهم على الخدمة العسكرية ونفسي الأمراض بينهم . وهذه الأسباب لا تبدو مقنعة الآن ، لأن المناخ في مصر أفضل من المناخ في السودان ، ولأن السودانيين قد أثبتوا تاريخيا طاعتهم على الخدمة العسكرية ، بدليل وجود جيش سوداني حديث جاليا ، يؤدي واجباته العسكرية كأفضل ما تكون . وفي الواقع أن السودانيين ، أو «المبيد» — كما كان يطلق عليهم — الذين أرسلوا إلى مصر قسرا ، والذين أخذ سيلهم يتدفق مع تقدم الجيش المصري الفاتح في بلادهم — لم يكونوا يملكون أي حافز قومي أو وطني أو طبقي يدفعهم للأقبال على الخدمة العسكرية

، الانخراط في صفوفها • وهذا هو السبب في هبوط روحهم المعنوية ،
وفاثر حالتهم الصحية ، حتى ركبتهم الأمراض وقضى فيهم الموت بكثرة
على ذلك فلم يبق أمام محمد على مفر من الالتجاء الى تجنيد الفلاحين
لمصريين •

وهنا نصل الى التغير الثاني ، وهو تحول الصفة الطبقيّة
المجيش المصري الى صفة قومية • فحتى ذلك الحين ، وكما رأينا ، كانت
الخدمة العسكرية في مصر قاصرة على الطبقة التي تسيطر على وسائل
الاتاج ، وكان الفلاحون المصريون أبعد ما يكونون عن التجنيد •
ولذلك حين أخذ محمد على في تجنيد هؤلاء الفلاحين ، وقع النفور
والسخط في قلوبهم ، وعبدوا الى المقاومة • ولم يكن السبب في
ذلك كما يقول المؤرخون أن الفلاحين المصريين « يكرهون التجنيد
وينفرون منه ويتحامونه ويمقتونه » (٢) ، وإنما لأنهم لم يروا مصلحة
لهم في التجنيد أصلا ، فلم يكن لديهم ما يدفعون عنه أو يسوتون في
سبيله ، ولذلك اعتبروا التجنيد عملا من أعمال السخرة لا مبرر له •
وسأعنت تصرفات محمد على على تأصيل هذا الشعور ، فبدلا من ربط
الفلاحين المصريين بالوطن ماديا عن طريق تملكهم الأرض ، اعتبرهم
مجرد أجراء ينتفون بأطيان الحكومة ، ولهم حق الانتفاع ما داموا
يدفعون الضريبة ، فإذا تأخروا في تسديد ما عليهم من الضرائب ،
اتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم دون أى تعويض • وفي الوقت
نفسه بدلا من توعية الفلاحين المصريين قوميا ووطنيا ، لجأ محمد
على الى القبض على المجندين وسوقهم قسرا الى المعسكرات •

على أن الطبقة الأرستقراطية التركية كانت تدرك بحسها الطبقي
عواقب تجنيد الفلاحين المصريين • فقد أورد بعض المؤرخين أن أفراد
هذه الطبقة « أرادوا أن يحولوا دون تجنيد المصريين ، وكانت حجتهم
في ذلك أن الجندية مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح في متناول

الفلاحين • كما زعموا أن وضع السلاح في أيدي « الفلاحين » ،
« المفلولين » ، إنما هو بمثابة تسليمهم الأداة التي يطردون بها
« الثمانلى » « الغالبين » (٣) • ولم ينب حس هذه الارستقراطية
الطبقي، فبعد نصف قرن تقريبا كان الجيش المصرى المكون من الفلاحين
يثور على الخديو توفيق ويهدد بإعلان الجمهورية ، وبعد قرن آخر كان
هذا الجيش يقتلع أسرة محمد على من البلاد ؛

كان التغيير الثالث هو انتقال السيطرة على وسائل الانتاج من
يد الممالك الى يد الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة • وكان محمد
على قد فتك بالممالك فى مذبحه القلعة المشهورة عام ١٨١١ ، وتعقبهم
فى الأقاليم حتى اضطرت فلولهم الى الهرب الى دنقلة • ومصادر
ما كان فى حوزتهم من أراضى الالتزام • وبذلك انتهت سيطرتهم على
وسائل الانتاج ، وانتهى أمرهم فى التاريخ •

وفى عام ١٨١٤ أمر بإلغاء نظام الالتزام كلية ، وضم جميع أراضى
الالتزام اليه • ثم أخذ فى توزيع الأقطان الواسعة على نفسه وأفراد
أسرته ، كما أنعم بإبعديات واسعة من الأراضى على بعض كبار
رجال الادارة والجيش والأعيان والأغراب لاصلاحها وزراعتها • وفى
فبراير ١٨٣٧ قرر ايجاد طبقة أرستقراطية زراعية ثابتة الى جواره
تحصر فى نفسها نسب النقى العقارى ، فأعطى المنعم عليهم بالابعديات
الحق فى توريثها لأولادهم وذريتهم • وفى فبراير ١٨٤٢ أعطاهم
ملكيتها المطلقة وكافة التصرفات الشرعية • فكان ذلك ميلاد الطبقة
البورجوازية المصرية الجديدة التى قدر لها أن تقود الحركة الوطنية
فى مصر لمدة قرن آخر من الزمان حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو •

وعند نشأة هذه الطبقة البورجوازية الجديدة ، كانت تغلب عليها
العناصر التركية والشركسية والألبانية ، ولكن لم تلبث أن أخذت تغلب
عليها العناصر المصرية • وفى الوقت نفسه ، ومع عهد سعيد واسماعيل

وتدقق المفاهيم الأوروبية واستباحة مصر للمصالح الأوروبية المالية والتجارية - أخذت تبرز أرستقراطية أوروبية أخرى تطل محل الأرستقراطية الإسلامية السالفة الذكر التي كانت تنقوض مع حركة التاريخ . وهكذا وجدت الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة نفسها في مواجهة خطر غزو امبريالى ، وأخذ المرح الاجتماعي والسياسي يتهاى للثورة العراية .

وفي البداية لم يكن فى وسع هذه الطبقة البورجوازية أن تقوم بدور ايجابى فى مواجهة هذا الزحف الامبريالى . فعلى الرغم من نرائها ، إلا أن نظام الحكم المطلق الذى كانت تمارسه أسرة محمد على كان يعرّمها من المشاركة فى حماية نفسها والدفاع عن مصالحها . ولكن حين أخذت التناقضات بين مصالح الخديو اسماعيل من جهة . والمصالح الامبريالية من جهة أخرى ، تظهر وتهدد مسند الخديوية ذاتها أخذت السلطة الخديوية تضعف ، وأخذ ساعد البورجوازية المصرية الجديدة يشتد . وفى الوقت نفسه حين وقع الخطر على الخديوية واضطرت الى الدخول فى صراع مباشر مع الوصاية الدولية ، لم تجد مفرًا من الالتجاء الى البورجوازية المصرية تستعين بها على مواصلة النضال . وكان الثمن هو مشاركتها فى الحكم ، أى الدستور .

وقد تبدى أثر ذلك فى مجلس شورى النواب الذى تأسس فى نوفمبر ١٨٦٦ ، لايهام أوروبا بأن مصر تحكم حكما دستوريا . فقد أخذ ساعد هذا المجلس يشتد تدريجيا حتى صار الأعضاء فى دورة نوفمبر ١٨٧٦ ودورة فبراير ١٨٧٧ يرون من اختصاص المجلس البحث فى مسألة تسوية الديون . ثم دعا اسماعيل مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩ ، وصرح فى اجتماع سرى عقده لزعماء المجلس بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الادارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها . ثم بلغ الموج الثورى للبورجوازية المصرية

ذراه حين أعد أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش .
الموظفون والتجار مشروع « لائحة وطنية » رفعوها الى الخديو
اسماعيل في ابريل ١٨٧٩ ، يطلبون فيها تنقيح لائحة النواب الأساسية
النظامية بما يمنع مجلس النواب الحقوق التي للمجانين المثيلة في
أوروبا . وقد استجاب اسماعيل ، وقدمت الوزارة لوطنية التي كان
يرأسها شريف باشا للمجلس في ١٧ مايو ١٨٧٩ ما اعتبر أول مشروع
لدستور نيابي برلماني كامل .

وهنا أدركت الوصية الأجنبية الخطر على مصالحها من انتقال
السلطة من يد فرد الى يد طبقة ، أي من يد الخديوية الى يد البورجوازية
فقررت خلع اسماعيل قبل اقرار الدستور ، وهو ما تم بالفعل في ٢٦
٢٧ يونيو ١٨٧٩ ، وأتت بالخديو توفيق الذي قرر إيقاف الدستور .
أخذت وزارته التي كان يرأسها رياض باشا ، والتي كانت خاضعة
خضوعا كليا للوصاية الأجنبية ، في تعقب نشاط الزعماء الدستوريين
وتشديد المراقبة عليهم بالمراقبة والتهديد والنفي والسجن ، حتى هدب
تماما بتصفية الحركة الوطنية .

ولكن في ظلام هذه الأزمة الطاحنة التي كانت تمر بها حركة
البورجوازية المصرية ، ظهرت حركة الضباط المراهقين ، لأسباب تتعلق
بالجيش وصراعاته الداخلية ، فاكشفت الطبقة البورجوازية فجأة
أنها ليست من الضعف بحيث ظنت نفسها ، وأن لها في الجيش الوطني
قوة طبيعية لا يستهان بها ، فإذا استطاعت أن تفضي الى جانبها في
قضية الإصلاح الدستوري ، فانه لا بد قاض على ما حاق بها من شدة
وهوان . وهكذا ، ولأول مرة منذ العصر الفرعوني ، حدث هذا
اللقاء التاريخي بين الطبقة الوطنية التي انتقلت الى يدها وسائل الانتاج ،
وبين الجيش الوطني ، ضد الاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي ،
وهو اللقاء الذي صنعتة العوامل السالفة الذكر . كما رأينا - ، أي

تحول الجيش المصرى من جيش غير نظامى الى جيش نظامى ، وتحول
الصفة الطبقة للجيش المصرى الى صفة قومية ، وانتقال وسائل الانتاج
الى يد البورجوازية المصرية الجديدة .

فى ذلك الحين كان الجيش المصرى تعدد الأقدار للقيام بدوره
السياسى الوطنى التاريخى . فقد كان المؤسسة الوحيدة من بين
مؤسسات الدولة التى لم يكن للعناصر التركية والشركسية الغالبة
فيه . ففى خلال حكم عباس وسعيد واسماعيل ، أخذ العنصر المصرى
من الضباط يتزايد حتى أصبح يهدد البقية الباقية من نفوذ العناصر
التركية والشركسية . ومنذ عام ١٨٥٤ بدأت تدخل فى سلك الضباط
عناصر من البورجوازية المصرية الصغيرة ، وذلك حين أمر سعيد
باتنظيم أولاد العمدة ومشايخ البلاد فى سلك العسكرية . وكان ذلك
بمناخ انقاء بنور الثورة فى أرض خصبة ، فلم تلبث هذه العناصر
البورجوازية الصغيرة ان وجدت نفسها تتنافس فى جو ثقيل من النفوذ
التركى والشركسى الذى كان مسيطرا فى قيادة الجيش . ولذا كان هذا
المناخ أقل حدة فى عهد سعيد ، الا أنه لم يلبث أن اشتد فى عهد
اسماعيل .

ولم تلبث الوزارة الأوروبية الأولى التى كان يرأسها نوبار
باشا أن أدركت مصدر الخطر على الوصاية الأجنبية والنفوذ الأجنبى
الزاحف ، وهو الجيش ، فعملت فى غير ذكاء الى الاصطدام به
وتصفيته بانقاص عدده واحالة عدد كبير من ضباطه الى الاستبداد ،
بحجة التوفير لأداء أقساط الدين . ثم وقعت فى غلطة كبيرة حين دعت
هؤلاء الضباط لتسليم أسلحتهم وتسليم جزء من مرتباتهم للتأخرة،
فحشنت بذلك فى القاهرة ٢٥٠٠ من الضباط الساخطين . وكانت
تلك هى الفرصة المانحة للخديو اسماعيل لضرب الوزارة الأوروبية

الأولى . فحين عرض عليه البعض مناعب الضباط تساءل قائلا : « ما الذى يبقى هؤلاء الضباط ساكنين ؟ »

ولم يسكن الضباط ، فقد قاموا بمظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ . وكانت تلك هى المرة الأولى منذ تكوين الجيش النظامى فى عهد محمد على الذى يهتز فيه نظام الجيش فى عنف . وقد أسفرت هذه المظاهرة العسكرية عن سقوط الوزارة للأوروية الاولى ، ولكن وزارة رياض باشا الخاضعة للوصاية الأجنبية فى عهد توفيق ، لم تعط بالدرس ، ففى أواخر عام ١٨٨٠ اعتزمت توجيه ضربة أخرى ، فقررت تصفية الضباط المصريين المرقين من تحت السلاح عن طريق حصر الترقى فى خرجى الكلية الحربية دون غيرهم . ومعنى ذلك تجديد هؤلاء الضباط المصريين من أبناء العهد والمشايخ الذين دخلوا العسكرية أقاراء ثم ترقوا من تحت السلاح ، وحرمانهم من الوصول الى المناصب العليا . ثم شرعت فى تصفية هؤلاء الضباط لحساب الضباط الجراكسة فأمرت بإحالة عبد المال بك حلمى الى ديوان الجهادية ، وكان عمره أربعين سنة ، وفصل أحمد بك عبد القفار قائمقام السوارى ، وكان فى الأربعين من عمره أيضا ، وأقامت مكانهما ضابطين شركسيين .

ولم تدر الوزارة بذلك أنها قد مهدت للثورة . ففى نفس السنة التى صدر فيها هذا الأمر من جانب عثمان رفقى باشا ، تكون الحزب العسكرية السرى بقيادة عرابى وعضوية الاميرالاي عبد المال حلمى والبكباشى خضر ، وعلى بك فهمى ، والبكباشى محمد عبيد ، والبكباشى التلى يوسف ، والقائمقام أحمد عبد القفار . وقد حرر هذا الحزب عريضة الى رياض باشا يطلب فيها عزل عثمان رفقى ، وإعادة النظر فى قوانين الترقية ، واجراء تحقيق فى أهلية من تمت ترقيتهم ووقع على العريضة أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد المال حلمى . وقد استطاع رياض عن طريق الخديعة القبض على الضباط

الثلاثة وسجنهم في قصر النيل • ولكن البكباشي محمد عيّد وممّ القوّات التي تحت قيادته قام بهجوم خاطف على ديوان قصر النيل ادخل به الرعب في قلوب الحكام والشراكسة ، وأطلق سراح الضباط عنوة •

وهنا تمّيات الفرصة التاريخية للقاء بين البورجوازية المصرية الكبيرة والجيش • فتحت تأثير الأزمة التي كان يخوضها الزعماء الدستوريون والزعماء العسكريون على السواء ، في مواجهة مؤامرات السلطة والوصاية الأجنبية، أخذت الاجتماعات تعقد بينهم لتقريب وجهات النظر والاتفاق على برنامج عمل • فالزعماء الدستوريون يستهدفون استخدام الجيش في الحصول على دستور ينقل السلطة من يد الخديو إلى أيديهم والزعماء العسكريون يستهدفون إسقاط نظام الحكم الاستبدادي وإقامة حكم نيابي يسود فيه القانون بما يحفظ حياتهم ويصون حقوقهم • وقد انتهى الأمر بأن وضع الجيش نفسه لأول مرة منذ العصر الفرعوني موضع القوة المنفذة لإرادة القوى الوطنية • وتمثل ذلك في مظاهرة عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، التي قدم فيها الجيش باسم الأمة مطالبه الثلاثة المتكاملة وهي :

١ - إسقاط وزارة رياض باشا • والغرض من هذا المطلب إسقاط الوصاية الأجنبية التي تمثلها هذه الوزارة •

٢ - دعوة البرلمان إلى الانعقاد • والهدف منه إسقاط نظام الحكم المطلق •

٣ - زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠.٠٠٠ • والغرض منه توفير الأداة الرئيسية التي لا غنى عنها لدعم الاستقلال وحماية البلاد •

ولقد كان جذيرا بهذا التحالف التاريخي بين الطبقة البورجوازية

انصرية والجيش ، الذى أسفر عن تأليف وزارة شريف باشا الدستورية وانعقاد مجلس شورى النواب يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وصدر دستور ٦ فبراير ١٨٨٢ - أن يحقق أهداف الحركة الوطنية كاملة ، بإسقاط كل من الحكم الاستبدادى واثوصاية الأجنبية ، لو أن الجيش اكتفى بأن يكون دور الأداة المنفذة لإرادة القوى الوطنية الدستورية ، ولكن القوادع الرابعين بعد مظاهرة عابدين يوم ٩ سبتمبر اتجهوا الى انتزاع الزعامة الوطنية من يد هؤلاء الزعماء الدستوريين والتطعن الى السنفطة . دون أن يخطنوا الى حقيقة هامة هي أن المرحلة التاريخية التى تجتازها مصر ، هي مرحلة البورجوازية الكبيرة التى كان يمثلها هؤلاء . وليست مرحلة البورجوازية الصغيرة التى يمثلونها هم . وأنه فى الوقت الذى كان لدى تلك البورجوازية الكبيرة ، التى كان يمثلها الزعماء الدستوريون ، فكر متكامل عن مهام « الثورة البورجوازية الوطنية » فى التحرر الاقتصادى والسياسى من الامبريالية الأوروبية من جهة ، وفى التحرر الدستورى من الحكم المطلق من جهة أخرى - فإن الطبقة البورجوازية الصغيرة التى كان يمثلها هؤلاء القادة العسكريون ، كانت تنظر الى فكر متكامل عن مهام « الثورة البورجوازية الديموقراطية » فى الإصلاح الزراعى وتحطيم العلاقات شبه الاقطاعية القائمة ، كما كانت عاجزة عن تحقيقها . وعلى هذا النحو أخذ الصراع على السلطة ينقسم التحالف بين الزعماء الدستوريين والزعماء العسكريين .

وقد لعبت الوصاية الأجنبية الانجليزية والفرنسية على حبل هذا الخلاف . فقدمت الدولتان المذكرة المشتركة الأولى فى ٦ يناير ١٨٨٢ لتشجيع الخديو على الوقوف فى وجه القوى الدستورية والعسكرية ، ولكن المذكرة أشعرت الفريقين بالخطر ، وأدت الى التعاطف وتشددهما مما أدى الى سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى : سيطرة الحزب العسكرى . ولكن المذكرة المشتركة الثانية التى قدمت

في ٢٥ مايو ١٨٨٢ في ظل مجيء الأسطولين الانجليزي والفرنسي ،
حققت أغراضها في شق التحالف بين الفريقين الدستوري والعسكري،
لأنها وجهت أساسا لضرب الفريق الثاني وحده ، الذي اعتبره «سبب
الاضطراب في مصر» وطالبت بإبعاد عرابي من مصر ، وإبعاد عبد العال
حلي وعلى فهمي إلى الرض واستقالة الوزارة .

ولما كان إبعاد الجيش عن مجال العمل السياسي والتأثير في الحياة
السياسية ، قد أصبح يتفق مع أهداف البورجوازية المصرية الكبيرة .
خصوصا بعد أن وعد القنصل الانجليزي «ماليت» بأن حقوق البرلمان
المصري سوف تراعى في هذه الحالة ، مما يعني التسليم بالحكم
الدستوري ، فقد اعتبرت البورجوازية المصرية هذه النتيجة حلا
وسطا كافيا لتخليصها من تسلط العسكريين من جهة ، وتسلط الخديو
من جهة أخرى ، ويجنب البلاد التعرض لرعونة القوة العسكرية
للاميرالية من جهة ثالثة . ولذلك حين رفض الجيش ووزارة البارودي
المذكورة المشتركة ، وحاول الزعماء العسكريون خلق الخديو بعد أن
قدمت وزارة البارودي استقالتها ، رفض الزعماء الدستوريون ومجلس
النواب الاذعان لأجراء يمرض مكاسب الحكم الدستوري للخطر .
والدخول في مواجهة مع الدول الامبريالية .

وبهذا الانشقاق لم يمد الجيش في ذلك الحين يمبر عن أهداف
البورجوازية الكبيرة ولم يمد اداتها المنفذة كما كان الحال يوم ٩
سبتمبر . وقد كان ذلك أساس القتل الذي لحق الثورة العرابية ،
وسبب الاحتلال البريطاني الذي وقع بعد ذلك . فبعد أن فقد الجيش
قاعدته الطبقية صاحبة الدور التاريخي ، تحول عمله بالضرورة إلى
مغامرة عسكرية . وقد حاول عرابي وزملاؤه اجبار النواب على خلق
الخديو ، وشهروا السيف في وجوههم ، ولكنهم فشلوا في ذلك .
وعندئذ طلب العسكريون بقاء عرابي وزيرا للجهادية ، فتوسط الزعماء

المستوربون لدى الخديو لقبول ذلك ، وعاد عرابي الى نظارة الجهادية
ورئاسة الجيش يوم ٢٨ مايو ١٨٨٢ • وبسيطرة الجيش على الحكم ،
تهيأت الظروف للتدخل العسكري البريطاني ، وهو ما تم يوم ١١
يولية ١٨٨٢ •

حواشي التمهيد

- (١) انظر محمد نواز شكري وآخرون : بناء دولة مصر محمد علي من ١٨٠٢ و تاريخ الفكر العربي (١٩٤٨) ، الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر . محمد علي من ١٨٠٢ (مطبعة النهضة ١٩٣٠) .
- (٢) الرافعي : المرجع المذكور من ٣٦٥ .
- (٣) محمد نواز شكري وآخرون : المرجع المذكور من ١٥٢ .

مراجع التمهيد :

- نoured Doukettin : تاريخ السلطة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ترجمة عبد الحميد الميادي ومحمد بدران .
- سليم خليل النحاس : مصر للمصريين ، الجزء الرابع .
- عبد العظيم وثمان : قيادة الثورة القومية وفكرة السلطة (الطبعة سبتمبر ١٩٧١)
- مذكرات الامام محمد عبده (كتاب الهلال ابريل ١٩٦١) .
- مذكرات عرابي ، جزآن (كتاب الهلال فبراير ومارس ١٩٥٣) .
- محمد رشيد رضا : تاريخ الاستقلال الامام السبع محمد عبده ، الجزء الاول .
- محمد كامل مرسي : الملكية القارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة الى الآن .
- يطوب لرتين الأحكام القوية في شأن الأراضي المصرية . ترجمه سعيد صون . Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt. Cromer, The Fall of Modern Egypt (London, 1911).

الفصل الأول
السياسة البريطانية
والجيش المصري

دلاً، أن سيطرة الجيش على الحكم فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ ، قد مهدت الطريق للتدخل العسكرى البريطانى فى ١١ يولية ١٨٨٢ .
والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : الى أى حد كانت هذه السيطرة هى السبب الرئيسى فى وقوع الاحتلال ، وإلى حد كانت عاملاً مساعداً فى وقوعه ؟ . وبمعنى آخر ، هل كانت انجلترا تسعى الى احتلال مصر وفتحها وضمها قبل الثورة المراحية ، ثم أتاحت الثورة لها الفرصة لتحقيق هذا الغرض ، أم ان انجلترا لم تكن تستهدف احتلال مصر ، ولكن الثورة المراحية ، بما هدأت به المصالح البريطانية الاقتصادية والاستراتيجية ، قد خلقت وضعاً يستوجب تدخل بريطانيا لتحطيم الجيش المصرى وتصفية الثورة المراحية وتأمين الوضع الداخلى ، ثم الانسحاب بعد ذلك ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول: ان الوثائق الرسمية التى صدرت عن هذه الفترة ، وبخاصة الوثائق الألمانية والانجليزية ، قد أثبتت أن

الخط الرئيسي في السياسة الانجليزية قبل الاحتلال لم يكن يعمل للاستيلاء على مصر أو ضمها . وانما كان هذا الخط يعمل من أجل المحافظة على وضعها السياسى فى إطار التبعية العثمانية والترمانات السلطانية والاتفاقات الدولية (١) . بل ثبت الوثائق أيضا أن إنجلترا قد رفضت كافة العروض التى عرضت عليها من جانب بسمارك منذ عام ١٨٧٧ ، لاحتلال مصر وضمها ، فى مقابل استيلاء روسيا على المضائق التركية (٢) .

ولم يكن رفض إنجلترا لعروض ألمانيا منشؤه التجرد من المطامع الامبريالية ، وانما كان هناك سببان رئيسيان ، الأول ، عزلة إنجلترا السياسية فى أوروبا أمام اتحاد القياصرة الثلاثة (الألمانى والروسى والنمساوى المجرى) ، وحاجتها الماسة ، من ثم ، الى صداقة فرنسا وولائها لها . ولما كانت السياسة الفرنسية فى ذلك الحين تقوم على المحافظة على ما تعتبره حقوقا لها فى مصر ، وعلى عدم الاعتراف لدولة أوروبية كائنة من كانت بالسيادة أو التفوق فيها ، فقد قامت السياسة البريطانية فى تلك الفترة على أساس التعاون الوثيق مع فرنسا وتساوى نفوذ الدولتين .

ثانيا ، ان إنجلترا كانت تخشى ، اذا استولى الروس على المضائق وسيطروا على الامتانة ، كمقابل لاستيلائها على مصر ، أن يزحفوا بجيوشهم عبر سوريا ويصلوا الى مصب النيل . وقد ناقش هذه المسألة دزرائيلى بقوله : « ماذا تكون قائمة أخذ الانجليز لمصر ؟ . وحتى قواتنا البحرية لا تستطيع أن تبرز مركزا فى مثل هذا الموقف . ان الناس الذين يتكلمون بهذه الطريقة ، يجهلون الجغرافيا تماما ، ان الامتانة ، وليست مصر أو قناة السويس ، هى مفتاح الطريق الى الهند » . (٣)

ولما كان مركز مصر الدولى الذى فرضته الدول الكبرى فى

نسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، والذي كان يكفل لمصر قدرا من الاستقلال الداخلي في اطار التبعية العثمانية ، يفتح باب التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، ويهيء للدول الكبرى ، وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا ، ممارسة نفوذها السياسي وحماية مصالحها الاقتصادية ، نظرا لتمذدز اجراء أى تغيير فى هذا الوضع - سواء من جانب مصر أو من جانب تركيا - الا بموافقة هذه الدول من جهة ، ولحاجة مصر الى تدخل هذه الدول لمنع السلطان من سحب الامتيازات السخية التى منحها ، ثم توسيع نطاق الحكم الذاتى والاتصال عن الدولة العثمانية ، من جهة أخرى . ولما كانت إنجلترا تحتل ، مع فرنسا ، فى مصر ، مركزا ممتازا يفوق مركز الدول الأخرى لأسباب تاريخية ، ولظروف الأزمة المالية فى عهد اسماعيل التى هيات لهاتين الدولتين انشاء نظام المراقبة الثنائية التى بسطت اشرافهما على أمور مصر المالية والداخلية - لذلك فقد قامت السياسة البريطانية فى ذلك الحين على المحافظة على وضع مصر الدولى ، بعدم السماح للسلطان باحداث تغيير جوهري فى هذا الوضع من جانب ، وبعدم السماح لولاية مصر بالاستقلال أو الاتصال عن تركيا ، من جانب آخر . وقد غير السير إدوارد مابلت ، قنصل إنجلترا العام فى مصر حينذاك ، عن هذه السياسة للسلطان فى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بقوله : « ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي وبحقوق الخديو ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها » (٤) .

فلما قامت الحركة العراية ، واشتبكت مع الخديو المدعم بالتأييد الأجنبي ، كان ذلك ايذاا بتغير الوضع السياسى فى مصر لتغير صالح النفوذ الانجليزى . وفى المرحلة الأولى من الحركة ، حين كانت السيطرة عليها لا تزال فى يد العناصر المدنية ، وعلى رأسها شريف باشا وسلطان باشا ، لم تكن إنجلترا تجد موجبا للتدخل العسكرى سواء كان فى شكل احتلال انجليزى متفرد ، أو فى شكل احتلال انجليزى - فرنسى

ولذلك فقد قبلت الانسـتراك مع فرنسا في تقديم المذكرة المشتركة يوم ٧ يناير ١٨٨٢ ، والتي قصد بها تسليم سلطة الخديو في وجه الحركة الدستورية ، لصيانة نفوذ المراقبين الانجليزى والفرنسى بصفة خاصة ، والنفوذ الأجنبى الاوروبى بصفة عامة (٥) . ولكن في المرحلة الثانية ، عندما انتقلت السيطرة على الحركة الى يد العناصر العسكرية بزعامه عرابى ، واستطاع هذا الحزب اسقاط شريف باشا عن الحكم ، وتحدى المراقبة الثنائية وتجريدها من نفوذها السياسى والمالى ، ثم اقضاء سلطة الخديو اقصاء تاما والتهديد بخلعه ، ظهر لانجلترا « كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتها على مواصلاتها الهندية الى يد مجلس ثورى ، وصار فى التو والساعة ادراك أن أزمة قد نشأت وذات طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحها الامبراطورية ، لدرجة أنه ما كان يوسع أية حكومة بريطانية مهما كان لونها السياسى - كما يقول تريل - أن تقف دون حراك (٦) » .

ومع ذلك ، فمنذ اللحظة الأولى ، عندما اتضح لانجلترا أن الوضع السياسى فى مصر لم يعد محتلا بالنسبة لها ، وإن القضاء على الثورة لن يتم إلا بتدخل قوة خارجية ، استقر رأيها على أن هذه القوة ينبغى أن يرسلها السلطان العثمان صاحب السيادة الشرعية على مصر باقرار دولى . وقد عرضت هذا الحل مع فرنسا على مؤتمر القسطنطينية الذى انعقد يوم ٢٣ يونيو ١٨٨٢ (٧) . فلما أحجم السلطان عن التدخل واستقر رأى الحكومة البريطانية ، تبعاً لذلك ، على ضرب الاسكندرية ، دعت الحكومة الفرنسية لاصدار تعليماتها باشتراك الاسطول الفرنسى فى هذا الضرب . ولكن الحكومة الفرنسية أحجمت أيضا بسبب عدم استعدادها ، وخوفا مما يلحق برعاياها من خطر ، فانسردت انجلترا بالتدخل العسكرى .

على أن هذا الاثراد لم يتبعه تغير فى السياسة البريطانية .
ففى برقية اللورد جراتل الى اللورد دفرين ، سفير انجلترا
فى الاسكندرية ، فى نفس يوم ضرب الاسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) ،
ذكر أن حكومة جلالة الملك ترى الآن أنه لم يعد ثمة بديل عن الالتجاء
الى القوة لانهاء حالة لم تعد تحتل ، وفى رأيها أنه من المناسب ، وما
يتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولى والعرف ، أن تكون القوة
المستخدمة هى قوة الدولة ذات السيادة ، ولكن اذا أثبت هذا الأسلوب
من العمل أنه غير قابل للتطبيق لعدم رغبة السلطان ، فسوف يصبح
من الضرورى ايجاد وسائل أخرى . وأن حكومة جلالة الملك لا تزال
متمسكة بوجهة النظر التى عبرت عنها فى بلاغها الصادر فى ١١ فبراير
١٨٨٢ بأن أى تدخل فى مصر يجب أن يمثل وحسدة عمل أوروبا
وسلطتها » (٨)

وعلى ذلك ، فلم تتوقف انجلترا عن طلب تعاون فرنسا معها فى
التدخل العسكرى ، بل لقد كتب اللورد جراتل الى اللورد دفرين فى
١٧ يوليو ١٨٨٢ يبلغه أن الحكومة البريطانية « ليس لديها رغبة فى
استبعاد تعاون الدول الأخرى أو تعاون تركيا ، اذا كان مثل هذا التعاون
مرغوبا فيه من المؤتمر » (٩) . وفى ٢٤ يوليو فوضت الحكومة
البريطانية سفيرها فى روما فى الانضمام الى زميله الفرنسى فى دعوة
الحكومة الايطالية لمشاركة الدولتين فى اجراءات حماية القناة . وعادت
فى ٢٥ يوليو فطلبت الى سفيرها ألا ينتظر السفير الفرنسى ، ويتصل
فورا بحكومة ايطاليا لدعوتها الى هذا التعاون . وفى اليوم التالى
مباشرة مضت الحكومة البريطانية خطوة أخرى ، فطلبت الى سفيرها
أن يطلب تعاون الحكومة الايطالية ، لا فى حماية النظام فى القنصة
فحسب ، بل وفى مد العمليات العسكرية الى داخل مصر التى كانت
الاجراءات لها تعد فى ذلك الحين (١٠) .

والسؤال الآن : هل أدى اثراد انجلترا بالتدخل العسكرى فى

النهاية ودون اشتراك أية دولة أخرى، الى تحول سياستها نحو الاحتلال والضم ؟ • ان جميع المراسلات الرسمية المتبادلة بين الحكومة البريطانية وممثلها في الامتانة وفي مصر ، فضلا عن الوثائق الألمانية ، تؤكد ان هذا التحول لم يحدث • فقد نوقشت فكرة الضم في اجتماع مجلس الوزراء البريطاني قيل موقعة التل الكبير ، ولكن هذه الفكرة — كما يقول هافوتو — رفضت (١١) • وفي أعقاب انتصار القوات البريطانية في التل الكبير بساعات ، أبلغ اللورد جبرائيل اللورد دفرين بأن « حكومة جلالة الملكة تفكر بامعان في البدء قريبا في سحب القوات البريطانية من مصر » (١٢) • وقد عرض بسارك على الحكومة البريطانية في أكتوبر ١٨٨٢ أن تجعل من وظيفة قنصلها العام في مصر وظيفة مشابة للمقيم الفرنسي العام في تونس ، ولكن اللورد جبرائيل اعترض على هذه الفكرة قائلا ان انجلترا لن تذهب الى هذا الحد، ولن تستطيع تطبيق وسائل فرنسا في تونس على مصر وقنساء السويس (١٣) • وقد لخص اللورد جبرائيل أهداف السياسة البريطانية في رسالة وجهها الى اللورد دفرين في ١١ يولييه ١٨٨٢ قال فيها : « ان رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تظل الملاحة في قناة السويس مفتوحة دون عائق ، وان تحكم مصر حكما صالحا وهادئا ، وتكون خالصة من سيطرة نفوذ أي دولة بمفردها ، وأن تراعى الارتباطات الدولية ، وأن تلتقى المصالح البريطانية التجارية والصناعية التي أخذت في النمو في مصر الحماية اللازمة ، ولا تعرض للانتهاك • وهذا المبدأ لا ينطبق على مصر فقط ، لكنه ضروري لمصالحنا القومية في كل بقعة من بقاع الصالح » (١٤) •

ويرجع السبب في عدم تحول السياسة البريطانية الى فسكرية الضم أو الاحتلال الدائم في ذلك الحين ، الى أن تنفيذ هذه السياسة كان من شأنه — كما يقول كرومر — أن يؤدي الى زعزعة ثقة أوروبا في انجلترا ، فوق انه كان من المشكوك فيه أن تظهر هذه السياسة بتأييد

كاف في انجلترا ذاتها ، حيث كانت السياسة الحزبية فيها توجه مسوم عباداتها في ذلك الحين الى الاجراءات البريطانية (١٥) . فضلا عن ذلك فقد كان اللورد جرانفل يرى أن سياسة الضم سوف تسبب لوزاره الأحرار مشاكل سياسية هي في غنى عنها ، كما أنها ليست في صالح انجلترا ، لأنها ستثير المسألة الشرقية ومسألة بقاء الدولة العثمانية (١٦) هذا العرض لبواعث وأهداف التدخل العسكري الانجليزي في مصر ، تتمثل أهميته في أنه يساعد على تحديد موقف انسياسة البريطانية من الجيش المصري في أعقاب الاحتلال . ذلك أنه إذا كان قد ثبت لدينا من الوثائق الرسمية أن هذا التدخل العسكري الانجليزي لم يكن هدفه القمع والضم ، وإنما كان هدفه الأساسي القضاء على الثورة العسكرية واستعادة الوضع السياسي الداخلي الذي كان قائما قبل الثورة ، ثم الانسحاب بعد ذلك : فإن موقف السياسة البريطانية من الجيش المصري في ذلك الحين يجب أن ينظر اليه في هذا الإطار . ذلك أن هناك من يرى أن الاجراءات التي اتخذها الانجليز تجاه الجيش بعد الاحتلال اما كانت « لتسوية الاحتلال وإطالة أمد » : وأن نينهم كانت « مبنية منذ الساعة الأولى على تثبيت أقدامهم وإطالة أمد احتلالهم » : (١٧) وفي الواقع أن كثيرا من الخطأ في فهم السياسة البريطانية نحو الجيش المصري وغيره من شئون مصر الداخلية ، انما يرجع السبب فيه الى الخلط بين ما كانت تفعله الحكومة المصرية في ذلك الحين بوحى من مصالحها ، وبين ما كان يفعله الانجليز بوحى من مصالحهم ، وعده التمييز بينهما . كما يرجع أيضا لعدم ادراك طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الطرفين في تلك الفترة المبكرة من عهد الاحتلال . والتي كانت تشبه - اذا جاز التشبيه بالأحداث المعاصرة - العلاقات التي قامت بين حكومة الهند وحكومة بنجلاديش . فالتدخل العسكري الانجليزي قد وقع لحماية الخديو ، والخديو كان متفقا مع الانجليز على التدخل ، حتى أنه طلب اليهم في يوم ٧ يوليو ١٨٨٢ ،

اي قبل اربعة أيام من ضرب الاسكندرية ، انزال الجنود البريطانيين الى البر فوراً عقب الضرب (١٨) •

لذلك فعلى الرغم من أن احتلال انجلترا لمصر قد هيا لها مركزاً تستطيع فيه املاء سياستها ، الا أن طبيعة العلاقة بينها وبين الخديو ، فضلاً عن سياستها الخاصة بالاحتلال المؤقت ، كانت تعطى الخديو قدراً من الحرية في ممارسة السياسة التي تتفق مع مصالحه •

ولقد كان اخماد ثورة الجيش وتصفيته في ذلك الحين مصلحة مشتركة بين الطرفين ، لذلك سوف نرى أنهما تشاورا في الاجراءات التي تتخذ حياله ، وفي رسم السياسة التي تتعلق بمستقبله • وإذا كانت بعض هذه الاجراءات تبدو لمن لا يعرف أصول المسألة انها « انجليزية » ، بحتة ، فلانها أيضاً « خديوية » بحتة كما هي الحال بالنسبة لتسريح الجيش المراهبي • بل اننا سوف نرى أن تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز للجيش المصرى ، انما كان بطلب الخديو • وقد كشف هذه الحقائق اللورد دفرن في تقريره العام الذى رفعه الى حكومته فى ٦ فبراير ١٨٨٢ وفى الخطابات الأخرى المتبادلة بينه وبين وزير خارجية حكومته •

تسريح الجيش

وقد بدأ اهتمام الانجليز بالجيش المصرى بعد الاحتلال مباشرة، فبعد ساعات قليلة من معركة التل الكبير ، أصدر اللورد جرانفل تعليمات الى السير ادوارد ماليت ليوافى لندن « بأسرع ما يمكن » بمقترحاته بخصوص الجيش والمالية والادارة « (١٩) •

وبعد خمسة أيام من احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، أصدر الخديو توفيق مرسوماً بتسريح الجيش (٢٠) • وفى ٢٤ أكتوبر أصدر أمراً عالياً بتجريد الضباط الذين اشتركوا فى الثورة المصرية

من كانوا برتبة ملازم ثان وملازم ويوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم من كل حق فى مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد ، واقامة كل منهم فى بلده ومعاملة أسوة بأفراد الأهالى . ولكنه فى نفس الوقت عفا عنهم عن جريمة العصيان (٢١) ، فأعفاهم بذلك من المحاكمة . أما كبار الضباط من رتبة « صاغقول أغاسى » (صاغ) فما فوق ، بما فيها رتبة الفريق فقد حوكموا وصدر الحكم على بعضهم . أما الذين لم يصدر فى حقهم حكم ، فقد صدر أمر عال فى أول يناير ١٨٨٣ بالعفو عنهم عن جريمة العصيان . ومع ذلك فقد جرد من رتبته وحرم من كل حق فى مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد كل من اشترك من هؤلاء الضباط فى « المقاومتين السكرتين » التى حصلت احدهما فى أول فبراير (حادث قصر النيل) والثانية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ (مظاهرة عابدين) ، وكل من وجد تحت السلاح فى تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ وبقي حاملا للسلاح الى يوم « طاعة الجيش » ، ومن دخل العسكرية من أولئك الضباط متطوعا فى المدة التى مضت من تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ ليوم الطاعة (٢٢) . وقد حوكم القادة المراهيون السبعة محاكمة صورية ، وحكم عليهم بالنفى المؤبد ، وصودرت أملاكهم وجردوا من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف ، وتم محو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى . كما صدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية المراهبين ، وهى تراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة واقامة بعضهم فى بلادهم تحت مراقبة البوليس (٢٣) .

الجيش الجديد

فى تلك الأثناء ، وبينما كانت تجرى عملية التصفية والهدم ، كانت المشكلة التى تواجه السياسة البريطانية هى القوة العسكرية الجديدة التى تحل محل الجيش الملقى . وكانت هذه المشكلة تدخل فى إطار ما كانت تطلق عليه الحكومة البريطانية فى ذلك الحين :

« اصلاح البلاد » (٢٤) ، وتعنى بها فى الحقيقة إعادة تنظيم البلاد على نحو يقضى على احتمال قيام أى ثورة عسكرية أخرى ، وصهيء الظروف المناسبة لحماية ونمو المصالح الأجنبية بصفة عامة، والانجليزية بصفة خاصة •

فى أكتوبر ١٨٨٢ قررت الحكومة البريطانية ارسال اللورد دفرين فى بعثة خاصة الى مصر ، واطاعت به وضع تقرير عن الاجراءات اللازمة « لاعادة بناء الادارة على أسس توفر الضمانات الكافية للمحافظة على السلام والنظام والرفاهية فى مصر ، وتوطيد سلطة الخديو، والتقدم التدريجى فى نظام الحكم الذاتى، والوفاء بالالتزامات نحو الدول » (٢٥) • وقد أوضحت حكومة جلادستون للورد دفرين ضرورة دراسة مسائل مصر المختلفة مثل : الجيش والبوليس وتعديل نظام المراقبة الثنائية ، والادارة ، وادخال النظام التمثيلى البرلمانى ، وحماية المواصلات البريطانية فى قناة السويس (٢٦) •

وقد وصل اللورد دفرين الى مصر فى ٧ نوفمبر ١٨٨٢ وتقابل مع الخديو وشريف باشا رئيس الوزراء وأخذ فى دراسة المسائل التى عهلت بها اليه حكومته • وعندما بدأ فى معالجة مسألة الجيش، تلقى حشدا من المقترحات التى اختلفت فى كل شئ، الا فى عدم انشاء جيش « مصرى » ؛ فبينما رأت بعض السلطات أنه لا لزوم لانشاء هذا الجيش أصلا ، فقد كانت آراء المجموعة الثانية ترى انشاء جيش ، ولكن بعناصر أجنبية ، وقد اختلفت فى هذه العناصر : فبينما رأى فريق أنه يمكن انشاء جيش من المرتزقة يضم عناصر من جميع الأجناس ، رأى فريق آخر أن يتألف من العناصر الألبانية والشركسية والتركية ، بينما رأى فريق ثالث أن يتألف من عناصر أوروبية مختلطة ؛ (٢٧)

على أن اللورد دفرين رفض هذه الآراء جميعا • وقد رفض بصفة

خاصة الاقتراح الأول بعدم انشاء جيش، اذ رأى ان هناك بعض الظروف التى قد تطرأ ، والتى تجعل من وجود بعض الأورط العسكرية فى مصر أمرا ضروريا ، وهذه الظروف تمثل فى قرى مصر التى قال انها كانت لأكثر من مرة موطن لبعض المتعصبين الدينيين والدجالين الذين خدعوا الأهالى ولقيت ادعاءاتهم منهم التصديق . فهذه الحركات اذا لم تقمع بسرعة عن طريق الاسراع بالقبض على المذمى وتشتيت أتباعه ، فانها قد تؤدى الى حدوث اضطرابات خطيرة . فضلا عن ذلك فهناك قبائل البدو التى كثيرا ما أحدثت الاضطرابات فى مصر باغاراتها على المدن الغنية ، فاذا ما شعرت هذه القبائل بأنها لن تجد جيشا يواجهها ، فقد تقوم بالاغارة على القاهرة نفسها .

ولذلك رأى اللورد دفرين ضرورة انشاء جيش فى مصر . ولكنه رأى من جانب آخر ، ان هذا الجيش لا ينبغي أن يزيد على ستة آلاف جندي ، قمصر محاطة بالصحراء من ثلاث جهات ، وهذا العدد كاف فى نظره تماما للوفاء بالاغراض التى تحدث عنها .

ثم أخذ دفرين فى مناقشة الآراء التى ترى تأليف الجيش من عناصر أجنبية . فذكر أن الاغراء الكبير لحاكم فى مثل ظروف الخديو توفيق هو فى احاطة نفسه بقوات مرتزة ؛ ولكن هذا الاحتياط لا ضرورة له . كما أنه لا ينبغي أن يكون الجيش أداة عمياء فى يد الحكم الاستبدادى ؛ وان كان على هذا الجيش أن يكون أهلا للثقة لكل الأغراض الشرعية التى تكلفه بها الحكومة . وقد رأى لذلك استبعاد جميع عناصر الانفكارية الأجنبية ، سواء أكانت من ألبانيا ، أم من الأناضول ، أم من أى مكان آخر . ولكنه استثنى الأتراك المتصرين ، أو المصريين من الأصل التركى ، فقد رأى من الحكمة عدم طردهم من الخدمة ، وذلك « لتدعيم صفوف المحاربين الفلاحين الرخوة بعمود فقرى محترفين

من نسل أولئك المحاربين الأشرداء الذين حملوا أعلام محمد على من القاهرة الى قونية » ؛

ثم انتقل دفرين الى مسألة الاشراف على الجيش . فقرر أنه سوف يوضع ، بصفة مؤقتة ، تحت الاشراف المباشر لجنرال انجليزى وبضعة من الضباط الانجليز . ولكنه أوضح أن هذا الاجراء إنما كان « بناء على رغبة الخديو الحارة ورغبة وزرائه » وهى رغبة — على حد قوله — لم تنشأ عن ضغط ، وإنما هى « تلقائية تماما » ؛ ولأننا أحسن بشذوذ سدور هذه الرغبة من جانب الخديو وحكومته ، فأخذ يسوق الأعذار أهم متبرعا قائلا : « ان الضرورة وراء هذا الاحتياط واضحة بدرجة كافية ؛ ولا يجب أن تلام الحكومة المصرية اذا أرادت أن تقيم على قدميها قوة عسكرية أكثر كفاية واستحقاقا للثقة من تلك التى انتقضت على السلطة التى تستخدمها ، ثم لم تلبث أن أظهرت بعد ذلك عجزها عن الدفاع عن المصالح التى هبت لتأييدها (يقصد الجيش العرابى) . واستطرد قائلا : « ان الضباط كانوا دائما عنصر الضعف فى الجيوش المصرية » ؛

ومضى دفرين بعد ذلك يعالج نقطة على جانب عظيم من الأهمية والدقة : هى نصيب الضباط المصريين من الاشراف على الجيش . فبعد أن بين أن الخديو سوف يبقى قائدا أعلى للجيش ، قال ، وحتى لا يعوق وجود الضباط الانجليز فى الجيش ترقية الضباط المصريين الى الرتب الأعلى ، أو يستبعدهم من المناصب العليا ، فإن سلاح المشاة سوف ينقسم الى قسمين : الأول ، ويخدم فيه الضباط الانجليز . والثانى ، ويخدم فيه الضباط المصريين . ومن ثم ، فإن أربع أوطر مشاة من ثمان سوف يكون ضباطها من جميع الرتب — من أعلاها لأدناها — من المصريين ، ويرأسهم لواء مصرى . أما الأوطر الأربع الأخرى ، فسيكون

الفائد الأعلى انجليزنا . وكذا مساعده أو نائبه ، بالإضافة الى ثلاثة
نواب انجليز آخرين لمواجهة حالات المرض أو الغياب الخ .

ثم قال ان هذا المبدأ بالنسبة لسلاح المشاة ، سوف يطبق أيضا
بالنسبة لسلاح المدفعية ، الذى سيتكون من أربع بطاريات تحت قيادة
كولونيل من سلاح المدفعية الملكى ، وستكون البطارتان الأوليان
من ستة مدافع ، يعين لكل منها ضابطان انجليزيان . أما البطارتان
الأخريان فتكونان من أربعة مدافع يعين لكل منها ضابط مصريون . أما
سلاح الفرسان ، فقد ذكر أنه سيتكون من ٥٠٠ جندي ، على أن يكون
قائده ونائبه انجليزين ، بالإضافة الى ضابط برتبة صغيرة . واضاف
ان النية متجهة الى تكوين فرقة هجاة من ٢٠٠ جندي ، وكذا سلاح
المهندسين .

وقد بين دفرين شروط التحاق الضباط الانجليز ، فقال انه سينص
فى عقودهم على أن يجتاز الضابط منهم امتحانا فى اللغة العربية فى
خلال فترة محددة . وقال ان اجالى عدد هؤلاء الضباط على هذا النحو
سوف يبلغ ٢٧ ضابطا . ثم أرفق جدولا مختصرا يبين التكوين الجديد
للجيش المصرى ، وهو على النحو الآتى : ٥٦٠ فرسان (آلى واحد) ،
٤٦٤ مدفعية (٤ بطاريات) ، ٤٧١٢ مشاة (٨ أوط) ، ٢٠٥ هجاة ،
١٠٤ مهندسون ، ١٠٢ مدفعية سواحل .

الجندي :

بعد أن وضع اللورد دفرين تنظيم الجيش ، انتقل بعد ذلك ، فى
ذكاء ، الى مسألة هامة أخرى ، هى ايجاد قوة موازنة لقوة الجيش ، أو
على حد قوله : ايجاد قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها عند
اللزوم لقمع أولى بوادر أية ثورة عسكرية .

وقد أخذ فى معالجة هذه المسألة من زاوية المحافظة على الأمن

اسام . فقد ذكر أنه نظرا لوضع مصر الخاص ، بحدودها الصحراوية التي تبلغ ألفى ميل تقريبا ، وتعرضها من ثم لغارات القبائل البدوية ، فمن الواضح أن « الجندرية » يجب أن تكون لها صفة شبه عسكرية ، والا فانها لن تكون قادرة على مواجهة هذه الغارات . وعلى ذلك ، فان جزءا كبيرا من هذه القوة يجب أن ينظم ويمسك ليكون قوة راكبة (سوارى) ، على أن تكون مهمة هذه القوة الراكبة داخل المدن مقصورة على الأغراض المدنية البحتة .

ونلاحظ هنا أن اللورد دفرين قد أوكل الى الجندرية مهمة سبق أن أوكلها الى الجيش ، بل كانت من المبررات التي ساقها لتكوين جيش جديد ، وهذه المهمة هي رد غارات البدو ؛ وهو خلط غير مفهوم الا إذا فهمناه في ضوء الملاحظة التي أوردناها في بداية هذا الكلام . وهي أن الجندرية لم يقصد بها في الحقيقة الا وجود قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها في حالة قيام الجيش بفتنة عسكرية .

وعلى كل حال فقد حدد دفرين قوة الجندرية في الأقاليم بـ ١٨٠٠ جندي ، منهم ١٦٩٢ سوارى . و ١٠٨ مشاة ، على أن يوزعوا في جميع أنحاء القطر ؛ بحيث تمسك أكبر الوحدات في النقاط التي تقع عند طرق مرور القوافل من الصحراء الى مصر ، وكذا في الجهات المعرضة لخطر البدو .

وقد أضاف الى هذه القوة أورطتى احتياط ، تتكون كل منهما من ٥٠٠ جندي ، احدهما راكبة ، والأخرى مشاة ، على أن تمسك كلتاهما في القاهرة لتجدة المواقع التي قد تعجز عن مواجهة الهجوم وحدها . وقد رأى أن تتكون هاتان الأورطتان بطريق التطوع وليس بطريق التجنيد ، وفي هذه الحالة فان أفرادها سوف يتعاطون مراتب أعلى نسبيا من مراتب المجندين . ووعده بأنه اذا نجحت التجربة فستتم بحيث تشمل الجندرية بأكملها .

وقد انتقل دفرين بعد ذلك الى مسألة الاشراف على الجندرية .
فذكر أنه بناء على طلب الخديو ، فقد وضعت الجندرية تحت القيادة
المباشرة لمنتش أوروى عام ونائب ، يساعدهما أربعة ضباط أورويين
كففتين ووكلاء مفتشين . ويبلغ عدد هؤلاء الضباط الأورويين
الاجمالي بعد اضافة بعض الرتب الصغيرة ١٨ ضابطا . أما بالنسبة
لضباط انصريين ، وكما هي الحال في أمر الجيش فقد احتفظ بأعلى
المناصب مفتوحة لهم في نصف قوة الجندرية . أما في النصف الآخر ،
وإن الواقع في أورطش الاحتياط فقط ، فقد احتفظ بالعمل فيهما
للضباط من العنصر الأجنبي ، على اعتبار أن هاتين الاورطتين يجب أن
تكونا على أعلى مستوى من الكفاءة ؛

ثم اتبع دفرين الجندرية لوزارة الداخلية لخدمة الغرض الذي
أنشأها لأجله ، وهو ايجاد قوة مدنية ته اذن قوة الجيش . فقد ذكر
أن الاعتبارات التي أملت هذا الاجراء هي فصل الجندرية وبشكل
تام ، عن الجيش . لأنها لو بقيت تابعة لوزارة الحربية ، فسوف تتأثر
بنفس الروح التي تحرك الجيش ، وبالتالي تصبح فرعا منه . وهذا
عكس المطلوب تماما ، لأن الفرصة لا يجب أن تترك ، في حالة سريان
روح الاستياء الى الجيش ، لكي تنتقل هذه الروح الى الجندرية ، حتى
يكون في مقدورنا الاعتماد على قوة مدنية موالية لقيم أولى بوزارة
قوة عسكرية .

البوليس

وقد انتقل اللورد دفرين بعد ذلك لمعالجة مسألة المحافظة على
الأمن العام في المدن الكبرى في الدلتا وفي القاهرة والاسكندرية
وبور سعيد ودمياط والاسماعيلية والسويس . وقرر أن يتولى المحافظة
على النظام في هذه المدن البوليس العادي الذي رأى أن يتكون من
١٦٠٠ جندي ، على أن ينضم اليه ثمن الأورويين . وقد برر استخدام

العنصر الأوروبي في البوليس بالدور النشط الذي لعبه رجال الأمن العام المصريين في مذبحه الاسكندرية ؛ وقال ان الحكومة المصرية ، مراعاة منها لازمة الثقة التي نشأت بسبب هذه الحوادث ، قد قررت بمحض اولادها تزويد الاحياء الأوروبية في القاهرة والاسكندرية برجال بوليس أوروبيين ، وذلك حتى تشدد من قبضتها وتزيد من سطوتها على هذه الاحياء . وفي مقابل ذلك ، تم الاستغناء عن معظم العناصر المسيحية والاناضولية والالبانية التي كانت تخدم في البوليس والتي كانت تجعله أشبه بجيش احتلال دولي منه ببوليس نظامي .

ثم وضع دفرين البوليس تحت نفس الاشراف المباشر لقائد الجندرية ، وجعل هيئة التفتيش مشتركة . كما وضع البوليس في القاهرة والاسكندرية تحت قيادة ضابطين كبيرين أوروبيين ، لكل منهما نائب ، على أن يلحق بكل قسم من أقسام البوليس الأوروبي عدد من صفار الضباط الأوروبيين . وأرفق جدولاً يبين تكوين الجندرية والبوليس على النحو الآتي :

أولاً - (الجندرية) ، وعددهم (٥٦٥٠) منهم ١٨٠٠ في الأقاليم ، ١٣٥٠ للخدمة في القاهرة والاسكندرية ، ١٠٠٠ للاحتلال محل البوليس الذي لم يتناوله الاصلاح في مدن الدلتا والصعيد ، ٥٠٠ بمدرسة التدريب ، و ١٠٠٠ أوطان الاحتياط .

ثانياً - (البوليس) وعددهم ١٧٤٠ منهم ٥٩٦ أوروبيين ، ١١٤٤ مصريين .

وبذلك يكون اجمالي الجندرية والبوليس : ٧٣٩٠ (٢٨) .

على هذا النحو ، وضع اللورد دفرين نظاماً متكاملًا لأغراض الدفاع الخارجي والأمن الداخلي ، وقد عمل على تنفيذه ووضع أسسه بينما كان في القاهرة . وفي ٩ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو توفيق أمراً

عاليا بتعين الفريق «والنتين باكر باتا» (فالتين بيكر) مفتشا عموميا للجندرية والبوليس وقومندانا عموميا عليهما» (٢٩) وفي ١٧ يناير صدر امر عال آخر بتعين السير أفغن وود «سردارا للجيش ورئيس أركان حرب» (٣٠) .

وكان السير فالتين بيكر قد استدعى من القسطنطينية في الأشهر الاولى للاحتلال لتولى قيادة الجيش . فلما قامت بعض العقبات في العمل تبين في هذا المنصب ، أسندت اليه قيادة الجندرية والبوليس على سبيل التعويض . ومنذ اللحظة الاولى أخذ السير فالتين بيكر يركز اهتمامه على الجندرية وعلى تطويرها لتصبح قوة عسكرية ، مما جعل اللورد ملر يعتقد أنه كان واقعا تحت الاعتقاد بأنه سوف يستدعى يوما لتولى قيادة الجيش ، وان ادارته هذه للجندرية انما كانت متأثرة باعتقاده بأن هذه القوة سوف تطلب ان أجلا أو عاجلا للعمل كجيش احتياطي عندما يثبت الجيش الأصلي عدم أهليته لحياة البلاد من انزوا (٣١) . على أن الحقيقة أن الجنرال بيكر انما كان يتفقد مخطط اللورد دفرين في ايجاد قوة مدنية قوية مواءمة توازن قوة الجيش . ونلاحظ هنا أن أورطى الاحتياط في الجندرية ، وهما اللتان أبدى دفرين عناية كبيرة بهما فوضعهما تحت قيادة ضباط أوروبيين وقرر أن يتم تكوينهما بطريق التطوع لا التجنيد ، وحرص على أن تكونا على أعلى مستوى من الكفاءة كان من المقرر أن تعسكرا في القاهرة ، أي قريبا من السلطة ، لاستخدامهما عند اللزوم في اخماد أية بوادر اثيرة عسكرية .

تقييم الاجراءات البريطانية

بخصوص الجيش الجديد

يتضح من المرض السابق ، أن اللورد فرين قد صدر في تنظيمه للجيش عن هدف واحد ، هو حشد الضمانات الكفيلة بعدم قيام ثورة

أخرى يقوم بها الجيش المصرى • ولتحقيق هذا الغرض أقام الجيش الجديد على قاعدة التوازن : فقد طرد العناصر التركية والشركسية التى كانت أحد الأسباب الهامة فى قيام الثورة العرابية ، ولكنه أبقى العناصر المتمصرة من الاصل التركى • كما وضع الجيش تحت قيادة قائد عام انجليزى وضباط انجليز ، ولكنه خصص نصف أسلحة الجيش لترقى الضباط المصريين الى أعلى المناصب لكى يفسح المجال لطموحهم ويتفادى ما حدث فى الجيش العرابى بالنسبة للضباط الشراكسة • ثم استبقى الخديو قائداً أعلى للقوات المسلحة ، ولكنه أوضح أن هذا الجيش لا يجب أن يترك أداة فى يد الحكم الاستبدادى — كأنما كان يتنبأ بما سيقع فى عهد عباس الثانى • كذلك فقد قرر أن يتكون الجيش من الفلاحين المصريين بدلاً من عناصر المرتزقة الاسلامية أو الأوروبية ، ولكنه أقام فى مواجهته قوة مدنية موالية يمكن استخدامها لقمع أولى بوادر أية ثورة يقوم بها هذا الجيش ، وهى قوة الجندرية •

والسؤال الآن : الى أى حد أدت هذه الاجراءات البريطانية الجديدة انى رفع كفاية الجيش المصرى ، وإلى أى حد انخفضت بها ؟ ان الخلاف يدور بين الكتاب المصريين والكتاب الانجليز حول الاجابة عن هذا السؤال : فبينما يرى الراقمى ان هذه الاجراءات قد أدت الى انحطاط مستوى الجيش ، والنزول به الى مستوى منخفض من الضعف وعدم الكفاية ، وان اللورد دفرين انما وضع فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية (٣٢) ، فان الكتاب البريطانيين يرون العكس ، وهو ان إعادة تنظيم الجيش المصرى قد أدت الى رفع كفاءته وقدرته •

فيقول اللورد ملر أن الجيش المصرى بقيادة الضباط الانجليز قد حقق نتائج مشرفة (٣٣) ، ويقول كرومر : « انه حتى آراء الناقدين المعادين لنا ، قد اعترفت بأن الطريقة التى أنشأ بها الضباط الانجليز فى مصر جيشاً قادراً من مادة لم تكن تبشر بنجاح ، هى فسوق كل اطراء (٣٤) • وحتى يمكننا تقييم السياسة والاجراءات البريطانية فى

هذا الشأن ، يلزمنا أن نوضح حالة الجيش المصرى قبل الاحتلال :
سواء من ناحية حجمه العددي ، أو من ناحية قيادته ، أو كفايته .

الجيش المصرى قبل الاحتلال

كان الجيش المصرى عند وقوع الاحتلال البريطانى ينقسم
نئى قسمين : قسم يعمل فى السودان ، وقسم يعمل فى مصر . وقد
تناولت الاجراءات البريطانية القسم الأخير فقط دون القسم العامل فى
السودان لاسباب تتصل بطروف الثورة المهدية ، وعزوف السياسة
البريطانية عن التدخل فيها حينذاك .

ولقد كان الجيش المصرى فى السودان عند وقوع الاحتلال
البريطانى يبلغ ٣٢٦١٠ مقاتلين موزعين على النحو الآتى : ٣٥٩٥ فى
هرر ، ٥٠١ فى الجيرة ، ٢٨٠ فى زيلع ، ١٩٦ فى بربر ، ٢٤٤٢ فى مصوع ،
١٨٠٠ فى سواكن ، ٤٣٠٤ على حدود السودان مع الحبشة ، ١٩٤٩٢
فى بقية أنحاء السودان (٣٥)

أما فى مصر ، فإن الجيش المصرى قبل ضرب الاسكندرية ، كان
— حسب قول عرابى — مؤلفا من ثمانية آليات من البيادة ، وثلاثة من
انخيالة ، وآلاتين من الطوبجية البرية المخصصين بساحات القتال ،
وثلاثة آليات من الطوبجية السواحل ، وفرقة من رجال
الهندسة . ومجموع ذلك ، فى حالة استكمال الفرق والآليات ،
يبلغ ٣٦ ألفا (٣٦) . على أن الرافعى يقول ان هذا الاحصاء
نظرى لا يعول عليه ، لأن المعروف أن الفرق والآليات لم تستكمل
قط عددها ، بل كان بعضها دون نصف عدده الرسمى (وقد استند
الرافعى الى ما ذكره « جون نيتيه » فى كتابه « عرابى باشا » من أن
الجيش النظامى المصرى لم يكن يزيد على ١٩٠٠٠ مقاتل موزعين بين
مختلف المواقع : منهم ٨٠٠٠ فى كمر الدوار ، ٣٥٠٠ بأبو قير
و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط ، وقد اعتبر الرافعى هذا الاحصاء
صحيفا (٣٧)

وفى الحقيقة ان الجيش النظامى المصرى لم يكن ليبلغ ١٩ ألف جندى ، وانما كان هذا العدد يشمل المتطوعين والمجندين الجدد . والدليل على ذلك أنه فى ابريل ١٨٨١ ، حين طلب العسرايون زيادة مرتبات جميع الضباط والجنود وعرض البارودى على مجلس الوزراء الاستجابة لمطلبهم ، رفع رياض باشا الى الخديو تقريراً أشار فيه الى هذا الطلب وقال : « وقد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتصقها (البارودى) تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية : برية وبحرية ، ويرى أيضاً لزوم جعل المساكين الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صف ضباط وقرى » (٣٨) . وحين قام العسرايون بمظاهرة عابدين ، كان أحد المطالب التى قدمها عرابى ابلاغ الجيش الى العمد المعين فى الفرمانات السلطانية وهو ١٨٠٠٠ (٣٩) . وقد اعترض الخديو ، تحت تأثير المراقب المالى السير أوكلند كلن ووالقنصل الانجليزى كوكسن على هذا الطلب «لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك » ؛ (٤٠) . ومعنى ذلك ان الجيش لم يكن قد وصل الى هذا العدد . وليس من المعقول أن يكون قد بلغ ٣٩ ألفاً عند نشوب القتال حسب رواية عرابى . الذى بالغ أيضاً فذكر ان عدد الجيش فى مدة الحرب يبلغ ٧٢ ألفاً . ونعتقد أن رواية « بلنت » فى هذا الصدد أصدق ، وهى التى ورد فيها أن الجيش المصرى بأجمعه لم يكن يزيد على ١٣ ألف جندى ، وان المقاتلين الجدد لم يكونوا لائقين للخدمة العسكرية ، فلم ينتفع بهم الجيش الا فى الأعمال اليدوية فى الخنادق (٤١) .

هذا على كل حال ، فيما يتعلق بحجم الجيش، وقد نزل به الاحتلال الى أقل من النصف كما رأينا . أما ما يتصل بقياداته ، فنجد بناء أول جيش نظامى من الفلاحين على يد محمد على ، ظلت قيادات هذا الجيش فى يد العناصر الأجنبية بصفة دائمة ، وكانت هذه العناصر تنقسم الى قسمين : عناصر اسلامية وعناصر أوروبية . وفيما يتصل بالعناصر

الإسلامية . فان ضباط الاسلحة المختلفة كانوا فى البداية وبصفة مطلقة من الترك والألبان والشراكسة . على أنه فى حرب المورة وسوريا قام إبراهيم بتشجيع الجاهليزية المصريين بترقية أشجعهم الى رتبة الملازم الثانى (٤٢) . ثم أخذ العنصر المصرى بين الضباط يزداد ، بعد أن أخذ محمد على فى إيفاد البعثات العسكرية الى أوروبا ، على أن كبار الضباط كانوا على الدوام غير مصريين . ولقد كان فى عهد محمد سعيد باشا ، حين أصدر أمره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية . وقد كانت أعلى رتبة نالها ضابط مصرى فى عهده هى رتبة القائمقام ، وقد نالها أحمد عرابى ، وعلق على ذلك قائلاً : انه لم يصل الى هذه الرتبة أحد قبله من العنصر المصرى (٤٣) . على أنه فى عهد اسماعيل باشا وصل الضباط المصريون الى رتبة اميرالاي (٤٤)

ومع تزايد العنصر المصرى ، أخذ العنصر التركى والشركى بين الضباط يتناقص . حتى بلغ عددهم - حسب قول الشيخ محمد عبده - ٨ ضابطا (٤٥) على أن القيادة العليا ظلت مع ذلك فى أيدي هذا العنصر ، على النحو الذى أثار سخط الضباط العربيين ، وكان من أسباب الثورة المراتية . وفى أثناء الثورة ، انتهز عرابى فرصة ارتفاع المد القومى للتخلص من هؤلاء الضباط فيما عرف باسم « مؤامرة الضباط الشراكسة » ، حيث صدر الحكم بنفى ٤٠ منهم (٤٦) وكانت تلك قمة سيطرة المصريين على الجيش المصرى أثناء الثورة المراتية .

أما بخصوص العناصر الأوروبية فى الجيش المصرى ، ففى الواقع أن هذه العناصر أيضا لم تنقطع عن قيادة الجيش منذ أصبح قوة نظامية فى عهد محمد على . فعندما اعتزم هذا تكوين الجيش النظامى؛ استدعى الاختصاصيين والعسكريين من الايطاليين والألبان والبرتغاليين والفرنسيين ، لتنظيم نواة هذا الجيش . وكان على رأس هؤلاء: شاتى Chatis وسيفان Sevin ودارجون Daragon ومارى Mari ثم سيفه Seve ثم استقدم البعثة العسكرية الفرنسية ، وعلى رأسها الجنرال

بوايه والكولونيل جودان (٤٧) وفى بداية عهد اسماعيل، أى فى عام ١٨٦٤ ، استقدم بعثة عسكرية فرنسية أخرى برئاسة الكولونيل مرشيه Mircher ولكنه لم يلبث أن استبدل بهذه البعثة بعثة عسكرية أمريكية عندما تازمت العلاقات بينه وبين الباب العالي ، واعتزم مواجهة القوة بمثلها للحصول على الاستقلال . فقد كان موقف فرنسا دارة المشروع استقلال مصر ، وهنا استبدل اسماعيل بالبعثة العسكرية الفرنسية بعثة عسكرية أمريكية غير رسمية . وقد أتاح استخدام هؤلاء الفس . الأمريكان الفرصة لإعادة تنظيم هيئة أركان الحرب المصرية . وحدث هذا التنظيم تحت إشراف الجنرال ستون Stone الذى عين رئيساً لهيئة أركان الحرب منذ مارس ١٨٧٠ وقد بلغ عدد هؤلاء الضباط الأمريكان فى مايو ١٨٧٠ عشرين ضابطاً ، وصلوا الى خمسين فى عام ١٨٧٨ . ومن أوائلهم الجنرال وليم لورنج Loring والجنرال هنرى سبلى Sibley وشارل شايبه لونج .

وقد اشترك الجنرال لورنج وضباط أمريكيان آخرون فى الحرب الحبشية المصرية فى عام ١٨٧٦ ولكن فى يونيو ١٨٧٨ سرح الضباط الأمريكان جميعهم بسبب اشتداد الأزمة المالية والتدخل الأجنبى الفرنسى - الانجليزى ما عدا الجنرال ستون الذى بقى رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى حتى فى أثناء الثورة المراحية ، ثم استقال فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى (٤٨) .

وقد استخدم الضباط الأوربيون فى قيادة الحملات المصرية فى السودان والحشة . ومن هؤلاء السير صمويل بيكر الذى أوفد لاختراع الأقاليم الواقعة الى الجنوب من غندكورو ، وغوردن الذى خلفه وعين حاكماً على السودان سنة ١٨٧٧ ، وماكيلوب McKillop الاسكتلندى ، وجيسى Gessi الايطالى ، ومينزجر Munzinger السويسرى ، وقد عين حاكماً على مصوع ثم محافظاً لشرق السودان . وأرندروب Arcodrup نرويجى ، ومالكولم Malcolm الانجليزى .

ومن الأوروبيين الذين عينوا حكاما على اقاليم السودان شارل ريجولييه Rigolet الفرنسي مدير «دارة» • ثم سلاتين Slatin النمساوي الذي خلفه في هذا المنصب : والايطالي اميليانى Emilliani مدير «كوبى» • وروسى Rosser الألماني • وميسيداليا Messedaglia مدير دارفور ، وجيكلر Giegler الألماني ، وبراون Prout الأمريكى : والدكتور شنيترز Schnitzer الألماني الذى اعتنق الاسلام ؛ تسمى باسم أمين • ولبتون Lupton الانجليزى (٤٩) • وهذا يوضح أن العنصر الأوروبى فى قيادة الجيش المصرى لم يستحدثه الاحتلال ، وإنما استحدثه الحكام من أسرة محمد على لما رأوا من حاجة الجيش المصرى اليه • ومن أجل ذلك نصدق الورد دفرين حين أورد أن الخديو توفيق هو الذى طلب تعيين قائد عام انجليزى وضابط انجليزى فى الجيش المصرى الجديد •

فإذا انتقلنا الى الكلام عن كفاءة الجيش المصرى قبل الاحتلال الانجليزى ، فمن المعروف أن الأزمة المالية التى عصفت بعهد اسماعيل قد تركت بصماتها السيئة على هذا الجيش • فقد أهملت شئونه فى أواخر هذا العهد ، فاختل نظامه ، ثم أقتلت معظم المدارس الحربية لنضوب معين المال ، وقد ظهر ذلك فى حرب الحبشة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ التى تبدى فيها ضعف الجيش • وفى عهد نوبار تقرر تخفيض عدد الجيش واحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع ، وتريح عدد كبير من الجند ، مما أسفر عن بعث الاضطراب فى الجيش وهز نظامه بعنف ، كما تمثل فى حادث قصر النيل المشهور ومظاهرة عابدين •

وكان من الطبيعي أن يظهر تأثير ذلك كله فى وقائم مقاومة الاحتلال الانجليزى ، على النحو الذى يصفه كتاب : « الحيلات الاستعمارية على مصر فى القرن التاسع عشر » ، الصادر عن وزارة الحربية المصرية فى ١٩٥٧ ، بقوله : « لم تكن هناك استعدادات ، ولم تتخذ احتياطات حربية لمواجهة الأحداث السياسية التى كانت تنذر بشر مستطير ، ولم

بكن هناك بعد نظر سياسى أو عسكرى .. ولم تكن اتناوى الادارية
عنى مستوى جيد فى قوات مصر .. وكان مظهر انتال بين قوات
عرايى والانجليز هو الحرب بين قوات غير نظامية تعتمد على موارد
أهلية ، وقوات نظامية مدربة تمدها حكومتها بموارد وامدادات
منتظمة » (٥٠) .

ولقد كانت تلك هى حال الجيش المصرى الذى تناولته السياسة
البريطانية بعد الاحتلال . وهذا يوضح أن المقارنة بين حال الجيش فى
عهد الاحتلال ، وما كان عليه هذا الجيش فى عهد محمد على وأوائل
عهد اسماعيل ، كما فعل الراقى (٥١) ، ممسا لا يتفق مع مقاييس
الدراسة العلمية التاريخية . فالإطار الصحيح للمعالجة يقتضى المقارنة
بما أصبح عليه هذا الجيش ، لا بما كان عليه من قوة ومجد . ومع ذلك
فإن هذا المقياس الأخير يبدو مجحفا فى عين الباحث المدقق ، لأن
الاحتلال قد وقع فى الحقيقة قبل أن يأخذ الحكم الوطنى الصحيح
درسته الكاملة ليؤتى ثماره فى ميدان اصلاح الجيش وتدريبه وتسليحه
وكان الاهتمام بالجيش وتقويته وتحسين القوانين العسكرية على رأس
برنامج المراسين . فقد رأينا كيف طلب عرايى فى مظاهرة عابدين زيادة
عدد الجيش الى ١٨ ألفا ، وبناء على ذلك أصدر الخديو توفيق فى ٢٢
سبتمبر ١٨٨١ خمسة قوانين عسكرية لاصلاح الجيش ونظامه . ثم
استصدرت وزارة شريف باشا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم
التعليم فى المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها وشروط
الالتحاق بها وبيان التعليمات العسكرية فيها وما الى ذلك (٥٢) . وكانت
مشكلة زيادة عدد الجيش الى ١٨ ألفا تقف فى وجهها العقبات المالية
التي كان يثيرها المراقبان الماليان ، وقد هدد البارودى أمام « بلنت »
بأن رفض الزيادة قد يؤدى الى مظاهرة عسكرية جديدة ؛ وقد خول
« كلتن » « بلنت » سلطة الاتفاق مع عرايى والضباط على مبلغ
لا يتجاوز ٥٢٢ ألف جنيه لتقوية الجيش ؛ وأن يخبرهم بأنه لا يمكن

اعطائهم أكثر من هذا من الوجهة المالية ، وانه يظن أن المبلغ كاف لجيش
عنده ١٥ ألفا . وعندما اجتمع «بلنت» مع عرابي والضباط ، قبلوا هذا
المبلغ وقالوا انهم سيزيدون الجيش الى أقصى حد يسمح به هذا المبلغ ،
وانهم سيقصدون في وجوه يعرفونها ويبلغسون الجيش أقصى
قوته (٥٣) .

ومعنى ذلك أن السياسة البريطانية ، وهي تدبير القضاء على الثورة
العرايية وتحطيم الجيش المصري ، لم تكن تفكر في هذا الجيش كما
صار اليه ، وانما كان في ذهنها وبالدرجة الأولى ما كان متوقعا أن
يسير اليه هذا الجيش لو ترك الحكم الوطني يأخذ مجراه . وهنا يتضح
جليا أنه اذا كان المقياس العلمى السليم يقتضى مقارنة الجيش المصرى
فى عهد الاحتلال بما صار اليه قبله ، فإن المقياس العادى يقتضى مقارنة
هذا الجيش فى عهد الاحتلال بما كان سيعير اليه لو لم يقع الاحتلال .

السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى فى السودان

اولا : سياسة عدم التدخل وابادة

الجيش العرابى فى شيكان

ذكرنا أن اللورد دفرين عندما قرر انشاء جيش جديد يحل محل
الجيش العرابى ، انما كانت فكرته أن يكون هذا الجيش محدود
الأهداف ، تقتصر مهمته على أغراض الدفاع البسيطة وقمع الثورات
الداخلية . ومعنى ذلك أن فكرة انشاء جيش قوى ذى كفاية ومقدرة .
لم تكن قائمة أصلا فى مخطط السياسة البريطانية . وهذه الحقيقة
فيها الكفاية للرد على الكتاب الانجليز الذين تحدثوا عن كفاءة
الجيش المصرى فى عهد الاحتلال كما لو كان الاحتلال قد قدم لهذا
الغرض ، وفى الحقيقة انه اذا كان الجيش قد أصبح فيما بعد قوة
حرية مكتة من استرداد السودان ، فإن ذلك يرجع الى الظروف

التي حملت السياسة البريطانية بعيدا عما قدرت • ويرجع هذا التغير لعاملين :

العامل الأول ، تطورات الثورة المهدية ، وما ترتب عليها من تطورات السياسة البريطانية ازامها •

والعامل الثاني : وهو مترتب على الأول ، عدول السياسة البريطانية عن فكرة الجلاء السريع ، واستقرارها شيئا فشيئا على فكره الاحتلال الدائم وعدم الانسحاب •

وبالنسبة للعامل الأول ، فقد سبق أن ذكرنا أن الاجراءات البريطانية لم تتعرض للجيش المصرى فى السودان • بسبب ظروف الثورة المهدية من جانب ، ولعزوف السياسة البريطانية عن التدخل فى شئون السودان من جانب آخر • وكانت السياسة البريطانية تجاه السودان بعد وقوع الاحتلال قد ارتبطت ، بطبيعة الحال ، بموقفها تجاه مصر ذاتها ، ولما كان هذا الموقف يقوم على الانسحاب من مصر بعد الانتهاء من تنظيم الوسائل التى يمكن بها المحافظة على سلطات الخديو وتأمين الوضع الداخلى من أخطار قيام ثورة عسكرية أخرى ، فقد كان من الطبيعى ألا تسمى السياسة البريطانية الى التدخل فى السودان أو التورط فى شئونه •

وقد مرت السياسة البريطانية ازاء السودان : وبالتالي ازاء الجيش المصرى ، بمرحلتين :

المرحلة الأولى ، عدم التدخل •

والمرحلة الثانية ، التدخل •

وبالنسبة للمرحلة الأولى ، فقد استمرت منذ وقوع الاحتلال حتى هزيمة هكس فى شىكان • وفى هذه المرحلة ، كانت السياسة البريطانية ترى أنه ليس فى احتلالها لمصر ما يفرض عليها الاشتراك

عسكريا فى أية جهود يقصد بها الاحتفاظ أو استرداد ممتلكات الخديو فى السودان ، وأن على الحكومة المصرية أن تتخذ ما تراه ضروريا من القرارات لاختتام الثورة هناك بدون مساعدة أو مشاورة من الحكومة البريطانية (٥٤) •

وبناء على ذلك ، فقد اتبعت إزاء الجيش المصرى فى السودان السياسة الآتية :

أولا : عدم إمداده بأية تعزيزات عسكرية بريطانية أو هندية لمساعدته فى العمليات العسكرية التى تجرى هناك (٥٤ م) •

ثانيا : عدم التدخل فى اختيار الضباط الانجليز الذين تريدهم حكومة الخديو للعمليات العسكرية التى يقوم بها الجيش المصرى فى السودان • وقد صرح بذلك اللورد جراتل فى ٤ نوفمبر ١٨٨٢ جوابا على الرغبة التى كانت قد أبدتها هذه الحكومة منذ نهاية شهر أكتوبر ١٨٨٢ بتعيين ضباط بريطانيين ورئيس أركان حرب بريطانى للجيش الذى ينظم من جديد (٥٥) •

ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى تعيين الجنرال هكس Hicks خلفا لعبد القادر حلى باشا لمعالجة الموقف عسكريا فى السودان (٥٦) • فقد طلب شريف باشا من اللورد دفرين أن يختار ضابطا بريطانيا من الطراز الأول لتعيينه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش بالسودان. ولما كان دفرين يعرف موقف حكومته ، فقد أظهر لشريف باشا اعتقاده بأن ذلك متعذر، ولكنه كتب الى وزير خارجية حكومته فى ٩ ديسمبر ١٨٨٢ بأنه لا يرى ما يمنع من استخدام الحكومة المصرية ، اذا شامت ، لأحد الضباط البريطانيين « الذين تركوا الخدمة » • فوافقت الحكومة الانجليزية على ذلك فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ (٥٧) •

ثالثا : الاستفادة من الثورة المصرية فى التخلص من الضباط

والجنود المصريين الذين اشتركوا فى الثورة العرابية وما سبقها من
تمرد وعصيان . ففى كتاب اللورد دفرين الى جراتل فى ١٨ نوفمبر
١٨٨٢ صرح بأنه وان كان يرى أن لا فائدة من ارسال الجنود المصريين
الى السودان، على اعتبار أنهم عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة
وبسرعة ، الا أن هناك فائدة ينبغى التفكير فيها ، وهى أن الخدمة
فى السودان سوف تستهوى كل عناصر الفتنة والاضطراب فى مصر
من الضباط والجنود الذين أعلنوا تدميرهم من أيام الخديو اسماعيل .
والذين طردوا من الخدمة بعد الفاء جيش العرابين ، والذين يمكن
بهم مواجهة الموقف فى السودان (٥٨)

وبناء على ذلك ، فعندما بعث عبد القادر حلى باشا فى طلب
تمريزات عسكرية من القاهرة ، لم تعترض سلطات الاحتلال على ذلك
وأخذت الحكومة المصرية بالفعل فى إعادة تجميع جيش عرابى المنحل،
وتجنيد انصالحين للخدمة من هذا الجيش ، وأقيم معسكر تدريب فى
القناطر الخيرية لهذا الغرض ، وأمكن ارسال فوج من ٥٠٠٠ جندى
الى الخرطوم : فوصلتها فى ديسمبر ١٨٨٢ (٥٩) وعندما وصل هكس
الى الخرطوم فى ٧ مارس ١٨٨٣ كان قد أصبح تحت امرته من فلول
الجيش العرابى ١٢٩٠٠ جندى موزعين على الآليات الآتية :

الآلأى الأول بقيادة الأميرالآى سليم بك عوفى ، وعدد رجاله

• ٢٤٠٠

الآلأى الثانى بقيادة الأميرالآى السيد بك عبد الرازق ، وعدد

رجالاه ٢٥٠٠ •

الآلأى الثالث بقيادة اللواء ابراهيم باشا حيدر ، وعدد رجاله

• ٢٦٠٠

الآلأى الرابع بقيادة الأميرالآى رجب بك صديق ، وعدد

رجالاه ٣٠٠٠ •

الطوبجية والسوارى بقيادة الأميرالاي عباس بك وهبى ، وعدد
رجاله ٢٤٠٠ (٦٠)

على أن الجنود الذين سيقوا من هذا الجيش الى السودان ، كانت
روحهم المنوية هابطة لحد كبير ، وذلك لشعورهم بأن وطنهم محتل من
جهة ، ولأنهم كانوا يعرفون أن الغرض من ارسالهم انما التخلص منهم .
ويتضح ذلك بصورة جلية مما كتبه الكولونيل استيوارت ، الذى
أرسلته حكومته الى السودان لتقديم تقرير عن الحالة فيما بين ديسمبر
١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ . فقد وصف شعور هؤلاء الجنود بقوله : لم
يكونوا يشعرون بأن هناك واجبا مقدسا يقتضيهم الدفاع عن سلطان
الحكومة الشرعية فى الوقت الذى يحتل فيه العسكر الأجنى بلادهم .
ويسود بينهم الاعتقاد بأن انخدبو انما أرسلهم الى السودان ليلتقوا
فيه حتفهم (٦٠ م) .

وقد وقعت الكارثة عندما خرج الجنرال هكس يوم ٨ سبتمبر
١ٸ٨٣ فى حملته المشنومة على كردفان ، وكان جيشه مؤلفا من ٧٠٠٠
من المشاة و ١٠٠٠ من الباشيبازوق والفرسان ، هذا ٢٠٠٠ من الاتباع ،
فلما وصل الى غابة شيكان ، فوجىء بال دراويش يحيطون به من كل
جانب ، بينما كان جنوده قد أنهكهم التعب والجوع والخوف والمطش
فأيد هذا الجيش كله يوم ٥ نوفمبر ١٨٨٢ ، ولم ينج الا ٣٠٠ كان
معظمهم من الجرحى (٦١) . وبذلك تحققت الفائدة التى تحدث عنها
اللورد دفرين !

وتعتبر السياسة التى انتهجتها الحكومة البريطانية بعدم التدخل
فى السودان ، مسئولة بصفة رئيسية عن إبادة الجيش المصرى فى
شيكان ، وعلى نحو يثير الريبة . ذلك أن جميع الشواهد فى ذلك
الحين كانت تؤكد أن دخول الحكومة المصرية فى عمليات عسكرية
كبيرة لمهاجمة المهدي فى قواعده الحصينة فى كردفان ، بدلا من الاكتفاء

بتدبير الدفاع عن الخرطوم ، ومع عدم وجود المال اللازم ، وعدم وجود جيش مدرب مزود بالموثون والذخيرة والأسلحة الكافية ، كان خطأ فاحشا وقد وصفه الثقات مثل اللورد دفرين والسير ادوارد مايت والكولونيل استيوارت بأنه جنون مطبق (٦٢) بل لقد كتب الكولونيل استيوارت في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ ، بعد سقوط الأبيض ، يقول : « اننى لا أرى من الصواب أن تتقدم الى كردفان ، بل الاجدر بنا أن نبقى هنا (فى الخرطوم) فنتهي للدفاع ، ونستعد لمقاومة ما يمكن حدوثه من الثورات على هذه الضفة من النيل . ولذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة ، نكون قد عرضناها للخطر ، لأن عند أعدائنا السلاح الكافى ، وهم مكارى بحميا الانتصار والتعصب ، ومع ذلك فلم يبق لنا فائدة تذكر من هذا التقدم ، لأن « الأبيض » قد سقط ، فاذا حلت بنا نكبة أو كسرت جنودنا كسرة ، فالمرجح أن ذلك يفضى الى خسارة السودان كله » (٦٣)

ومع ذلك ، فلم تعترض الحكومة البريطانية على ارسال الحملة التى زحف بها هكس على كردفان ، الأمر الذى جعل كل من عاصر هذه الحوادث من السياسيين الانجليز ، أو كتبوا عنها مثل « جون مورلى » كاتب سيرة جلادستون ، واللورد كرومر ، واللورد ملنسر ، يعترف بمسئولية الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة (٦٤)

وهذا يثير السؤال الآتى : هل كان لرغبة الحكومة البريطانية فى التخلص من الجيش المراهب أثر فى وقفها هذا الموقف من حملة هكس ؟ . فى رأى انه وان كانت السياسة البريطانية قائمة فى ذلك الحين أساسا على عدم التدخل ، الا أن فكرة التخلص من بقايا جيش مراهب كانت واردة على كل حال ، فقد أوعز بها اللورد دفرين الى اللورد جراتل فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ على نحو ما مر بنا . وما يثير الريبة حقا ، أن التدخل الوحيد الذى خالفت به الحكومة البريطانية خط سياستها الرئيسى فى السودان وهو عدم التدخل ، انما كان لمساندة

هكس فى مطلبه بمنحه كل السلطة الفعلية كقائد أعلى للحملة المرسله
على كردفان . فقد تدخل السير ادوارد ماليت ، الفنصل العام
البريطانى ، لدى الحكومة المصرية من أجل استدعاء سليمان نيازى باشا
الذى كان قائدا عاما للجيش ، وكان على خلاف مع هكس منذ تجهيز
حملته الأولى . فاستجابت الحكومة المصرية (٦٥) . ومعنى ذلك ان
الحكومة البريطانية لم تكن موافقة فقط على حملة كردفان، بل وتدخلت
أيضا من أجل انجازها . ولو ان هذه الحكومة كانت غير موافقة .
لكانت — كما يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى — قد واثقت على
الاستقالة التى هدد بها الجنرال هكس ، ونصحت الحكومة المصرية
بقبولها (٦٦) .

وبهزيمة هكس فى شيكان ، تكون السياسة البريطانية قد
تخلصت من الجيش المراهى تماما: بتعطيله فى معارك الاحتلال أولا،
وبإفائه بعد الاحتلال ثانيا ، وإعادة تجميعه والسماح بإبادته فى
السودان ثالثا . وفى المرحلة التالية سوف تخلص من الجيش المصرى
الذى كان موجودا فى السودان قبل الاحتلال . ولكن هذا متعلق
بتحول السياسة البريطانية من سياسة عدم التدخل الى سياسة
التدخل .

ثانيا - سياسة التدخل ، وإبادة
الجيش المصرى فى أنحاء السودان

حتى هزيمة هكس فى شيكان ، كانت الحكومة البريطانية تعلن
تمسكها بسياسة عدم التدخل ، التى كانت تتفق مع مصلحتها بالدرجة
الأولى ، وكانت تتمسك ، بصفة خاصة ، بأهم عنصر فى هذه السياسة
وهو عدم الاشتراك فى العمليات العسكرية بأية قوات انجليزية أو هندية
لانتقاد الموقف هناك . ففى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ ، وقبل أن تصل أنباء

هكس ، كتب السير ايضاً بيرنج (كرومر) الى وزير خارجية حكومته
يبلغه أن الحكومة المصرية لم يعد لديها المال الذي يمكنها من مواجهة
الطواري . ، وأنها أرسلت كل رجل في حوزتها تقريباً الى السودان
وأنة في حالة فقد جيش هكس ، فمن المحتمل أن تطلب من الحكومة
البريطانية ارسال قوات انجليزية أو هندية . ولكن جرائل رد عليه
في ٢٠ نوفمبر بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع اعارة مصر قوات
انجليزية أو هندية وان « عليه اذا استشير ، أن يوصى بالتخلي عن
السودان في حدود معينة » (٦٧) .

ونلاحظ في هذا الكتاب ، انه في الوقت الذي تمسكت فيه
الحكومة البريطانية بأهم عنصر في سياسة عدم التدخل ، وهو عدم
الاشتراك بقوات انجليزية أو هندية في العمليات الحربية ، فقد بدأت
في نفس الوقت تتحول الى سياسة التدخل ، عندما طلبت الى «بيرنج»
أن ينصح الحكومة المصرية بالتخلي عن السودان . وكلا الموقفين ، كما
هو واضح ، لغير مصلحة مصر ، لأنهما ينبعان من غاية واحدة ، هي أن
تفقد مصر السودان .

وما يهنا هنا ، هو ما يتعلق بالجيش المصري ، بعد أن تحولت
السياسة البريطانية الى التدخل واكره مصر على التخلي عن السودان .
فقد كان من الممكن تنفيذ عملية الاخلاء بالشكل الذي يؤمن انسحاب
الجيش المصري من السودان بأقل الخسائر ، وهو ما قد يبدو بديها
في مثل حالات الانسحاب والاخلاء ، ولكن السياسة البريطانية التي
اتبعت في ذلك الحين كانت بحيث تؤدي الى افناء الجيش المصري
هناك تماماً .

فقد قامت هذه السياسة على الأسس الآتية :

١ - اخلاء الخرطوم وحدها ، دون اتخاذ أو مسح الموقعين
والعسكر المصريين في المراكز والحاميات الداخلية الأخرى في السودان
(٦٧ م) . وقد ندد بهذه السياسة الجنرال غوردون نفسه ، الذي كلفه

بمهمة الاخلاء ، عندما اكتشف ذلك ، وأبرق في ٩ مارس ١٨٨٤ الى « بيرنج » يعرض استنقائه على حكومته ، واعتزامه الذهاب بكل البواخر والمؤن الى مديرتى خط الاستواء وبحر الزال (٦٨) . وفى ٧ ابريل ١٨٨٤ ، كتب الى « بيرنج » يخبره بأنه قد عرف أنه لا يعتزم ارسال فجدات اليه أو الى بربر ، وأنه لذلك يعتبر نفسه مطلق الحرية فى اتباع ما تمليه عليه الظروف ، ومن جانبه فإنه سوف يصعد فى موقعه لأطول وقت ممكن ، فإذا استطاع اخمد الثورة كان بها ، والا فإنه سوف ينسحب الى مديرية خط الاستواء ، ويخلف له « عارا لا يمضى » عار التخلّى عن حاميات سنار وكسلا وبربر ودقلة « (٦٩) » .

٢ - على الرغم من أن تنفيذ مهمة اخلاء السودان كان يتطلب ارسال قوة عسكرية لتأمين سحب القسوات المصرية والمدنيين المصريين وحماية النساء والأطفال من النهب والقتل وهم يقطعون مئات الاميال الا ان سياسة الحكومة البريطانية فى فرض اخلاء السودان كانت مقترنة بالامتناع عن ارسال قوات عسكرية بريطانية للمعاونة فى هذا الاخلاء ، مع أنها كانت تعرف من رسالة « بيرنج » اليها فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ ، ان الحكومة المصرية ليس لديها مال لمواجهة الطوارئ ، وانها أرسلت كل رجل فى حوزتها الى السودان . ومن الغرب أنها بعثت بجوردن وستيوارت الى الخرطوم وحدهما ، دون أى قوة عسكرية تصحبهما ، مع أن الثورة كانت فى ذلك الحين منتشرة فى أرجاء السودان . وكانت الخرطوم تقسمها مهددة بحصار الدراويش (٧٠) .

٣ - منع ارسال أية قوات خارجية الى السودان . فعندما اقترح شريف باشا ارسال قوات عثمانية ، ترتب الحكومة البريطانية شرط ارسالها وسحبها مع السلطان ، اشترط اللورد جراتزل ان تدفع الحكومة لعثمانية تكفات هذه القوات : (٧١) ، وهو ما كان يرفضه السلطان بطبيعة الحال . وفى يوم ٨ ابريل أبلغ غوردون « بيرنج » أنه طلب الى

النسر صمويل بيكر اصمدار فداء الى اصحاب الملايين الانجليز
والأمريكيين للاكتاب في تفقات ارسال حملة تركية الى السودان من
٣٠٠٠ جندي (٧٢)، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن ترى هذا الرأي.
لأن ارسال الجند الترك على أى شكل من الاشكال « فيه قلب لسياستها
الاساسية باقتطاع السودان من مصر ، واعادة الاستقلال الى أهله » ،
ولأن الغرض الذى كان يرمى اليه غوردن من طلب هذه القوات — كما
كانت ترى — انما هو لاستخدامها فى « عمليات هجومية » للحر
المهدى ، وهذه العمليات لا يمكن أن تنال موافقتها ؛ (٧٣) • ومعنى
ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تخشى ارسال قوات خارجية الى
السودان ، خوفا من أن يستخدمها الجنرال غوردون بنجاح فى اخلاء
الثورة ، وقد فضلت بدلا من ذلك ترك القوات المصرية فى السودان
تواجه خطر الابداء على أيدي الثوار • وعلى كل حال ، فقد كشف
انلورد كرومر عن شعور حكومته ازاء القوات المصرية ، التى كانت
تعرض للفناء بسبب سياستها ، فقال : « ان الحكومة البريطانية لم
تكن واقعة تحت أى التزام أدبى باتخاذ هذه الحمايات المصرية » •
وكان ذلك فى معرض تعليقه على عبارة غوردن السابقة اليه بأن التخلي
عن هذه الحمايات انما هو « عار لا يحى » ؛ (٧٤) •

ويرى بعض المؤرخين (٧٥) ان سياسة جلادستون التى أدت الى
قتل غوردن وسقوط الخرطوم وضياع السودان ، انما كان منشؤها
أنه عندما وافق على بعثة غوردن كان يمتبرها « مهمة تقريرية
استشارية » هدفها تقرير الوسائل الفعالة للتمكن من اخلاء السودان،
وليست مهمة تنفيذية هدفها تنفيذ الاخلاء ؛ وان هذا التضارب بين
فهم جلادستون لحقيقة مهمة غوردن ، وفهم هذا الأخير لمهمة ، كان
منشأ الصعوبات التى أدت فى النهاية الى فشل مهمة الأخير •

على أن هذا التفسير مردود عليه بأن جلادستون لم يكن يجهل ما

طراً على مهمة غوردن من تحول في القاهرة ، عندما أناط به الخديو
توفيق أن يضع موضع التنفيذ اخلاء الأراضي السودانية ، وأن يعمل
على انسحاب الجنود المصريين والموظفين المدنيين منها . ولو أن
جلادستون كان معترضا على هذا التكليف الذي غير من مهمة غوردن،
لكان في وسعه أن يعلن هذا الاعتراض ، خصوصا وأن غوردن إنما
ذهب بتكليف رسمي من الحكومة البريطانية ، وهو خاضع من ثم
لتعليماتها فيما يتصل بمهمة . على أن جلادستون لم يعترض ، ومعنى
ذلك أنه لم يكن ثمة تعارض .

ولما كانت المهمة التنفيذية التي كلف بها غوردن من القاهرة تقتضى
— كما ذكرنا — ارسال قوات عسكرية لتأمين انسحاب الجنود والأهالي
فقد كان من الضروري — ما دامت الحكومة المصرية قد رضخت لرغبة
الحكومة البريطانية في اخلاء السودان — أن تسهل هذه الأخيرة ارسال
القوات اللازمة لتنفيذ وتأمين الاخلاء . على انها — كما رأينا — قد
رفضت ارسال أى قوات ، سواء أكانت انجليزية أم هندية أم تركية،
بل لقد رفضت عرضا من الحكومة المصرية بارسال قوة من الجيش
المصري الجديد الى بربر : (٧٦) . وهذا دليل على أن المسألة لم تكن
مسألة تعارض بين فهم جلادستون لحقيقة مهمة غوردن ، وفهم الأخير
لمهمة ، على النحو السابق ، وإنما كانت النية مبيتة منذ البداية على
ترك القوات المصرية داخل السودان تواجه نفس المصير الذي واجهته
القوات المصرية من بقايا جيش عرابي في غابة شيكان . وهذه الحقيقة
تضج بشكل جلى مما أورده اللورد كرومر في كتابه : «مصر الحديثة»
فهو يقول :

لم يكن ذهاب الجنرال غوردن الى السودان من أجل تأمين
انسحاب كل رجل ، وكل امرأة وكل طفل يريد أن يغادر السودان، وإنما

أرسل الى هناك لينذل كل ما فى وسعه لتنفيذ الاخلاء . ولقد ترك له الكثير تحت تصرفه . وعندما غادر القاهرة ، كان مفهوما أنه من الصعب لحد كبير مساعدة الحاميات المتطرفة ، خصوصا تلك التى فى مديرتى بحر الفزال وخط الاستواء ، على الانسحاب . ولذلك فعندما صدرت التعليمات اليه ، كان الاهتمام منصبا على العسكريين والمدنيين فى الخرطوم بصفة خاصة ، لأنهم كانوا من الناحية المسددة أكثر من الموجودين فى المواقع الأخرى ، وكان الاتصال بهم أسهل فى الوقت نفسه ولقد كان الواجب الرئيسى الجنرال غوردن ، كما يبدو لى ، هو أن يينذل كل ما فى وسعه لانجاز مهمته الصعبة ويتعاشى فى الوقت نفسه ما يمكن أن يحدث من الآلام واراقة الدماء وفقد الأموال التى لا بد منها فى حالة ما اذا أصبح من الضرورى ارسال حملة بريطانية الى السودان . ذلك أن الحكومة البريطانية ليست مسئولة بأى حال من الأحوال عن الموقف الذى وضعت فيه الحاميات الموجودة فى السودان . . . وان وقوع الحاميات الموجودة فى المواقع المتطرفة فى أسر المهدي ، لهو أخف ضررا على وجه التاكيد من ارسال حملة بريطانية لاغاة الخرطوم » ؟

وكان من الطبيعى أن يتعارض هذا الفهم المتسوى من جانب الميامة البريطانية لمألة اخلاء السودان — خصوصا بعد أن رفضت الحكومة البريطانية أيضا ارسال قوات تركية أو مصرية — مع فهم الجنرال غوردن الصريح لمهمته . فعلى حد قوله : « لقد عشت لاخللاء السودان وليس للهرب من الخرطوم ، وترك الحاميات الأخرى فى جميع المواقع ، تواجه مصيرها ؛ لذلك فقد كان يرى أنه من الضرورى « أن يتال كل فرد ، سواء كان أسيرا أو مدلت عليه منافذ الهرب ، الفرصة والقدرة على الانسحاب » وان الحكومة البريطانية ملزمة باتخاذ جميع الحاميات « بأى ثمن » ، وأن التخلّى عن هذه الحاميات انمسا هو « عار لا يسحق » و « خزى واضح » . وقد كتب الى حكومته فى ١٩

ونمبر يقول انه لن يقادر السودان حتى ينال كل فرد فرصته للانحباب
وانه اذا أصدرت اليه حكومته أوامرها بالنزول « فسوف لا أطيع هذا
الأمر ، وسأبقى هنا ، وأسقط مع المدينة وأواجه كل الاخطار »
(٧٦ م) .

ولقد كان بسبب موقف الحكومة البريطانية من الحاميات المصرية
في السودان ، أن أيدت هذه القوات تقريبا فطبقا للاحصاء الذي نشره
« الباحث المطلع محزون » - بالرجوع الى ما وقع بيده من الكتب
والمستندات التاريخية وهو بالسودان ومصر ، وما قارنه بمذكراته من
أقوال المعاصرين ، وما ورد بمؤلف نعوم بك شقير ، وما استشهد
بمن أقوال سلاطين باشا في وقائع دارفور ، وإبراهيم فوزى باشا في
وقائع الخرطوم - بلغ عدد الضحايا من الضباط والجنود المصريين في
بربر عند سقوطها في مايو ١٨٨٤ ألف وخمسمائة ، و ٤٠٠ في وقائع
دقلة في سبتمبر ١ٸ٨٤ ، و ٣٥٠٠ في وقائع الحلفاية الأولى والحلفاية الثانية
في مارس ١٨٨٤ ، و ٢٥٠٠ في وقائع القطينة والكلاكلة وبرى
والجريف والحلفاية الثالثة في يوليو وأغسطس ١٨٨٤ ، و ٨٠٠٠ في
وقائع أبو حراز والميلقون وأم ضبان في سبتمبر ١٨٨٤ ، و ٨٠٠٠ عند
سقوط الخرطوم في يناير ١٨٨٥ ، و ٤٥٠٠ عند سقوط كسلا
في يولية ١٨٨٥ و ٥٠٠٠ عند سقوط سنار في أغسطس ١٨٨٥ (٧٧) .

وهكذا نرى أن اقناء الجيش المصرى القديم في مصر والسودان
قبل الاحتلال ، كان هدفا من أهداف السياسة البريطانية سواء في مرحلة
عدم التدخل ، أو في مرحلة التدخل ، وان شيطان المصالح البريطانية كان
يقود ساستها ويسدد خطاهم على الدوام .

حواشي الفصل الأول

- (١) Earl Granville to Lord Lyons, January 30, 1881.
Cromer, *The Earl of, Modern Egypt*, pp. 191-92 (London 1911).
- (٢) *Die Grosse Politik*, pp. 187-91.
قلا عن دكتور محمد مصطفى صلوت : الاحتلال الإنجليزي وسقوط الدول الكبرى
لزامه من ١٢٠ - ١٢٩ (دار الفكر العربي ١٩٥٢) .
- (٣) Seton-Watson, *Disraeli, Gladstone and the Eastern Question*.
(قلا عن المصدر السابق)
- (٤) الكتاب الأبيض المصري ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ من ٢١ . لمزيد من
التفاصيل عن نسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ وأنارها في مصر انظر دكتور محمد فوزي شكري :
مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩ (دار المعارف ١٩٥٧) .
- (٥) Cromer, *op. cit.*, p. 174.
(٦) Trail, H.P., *England, Egypt and Sudan*. قلا عن المصدر السابق
- (٧) Cromer, *op. cit.*, pp. 209-226.
- (٨) Earl Granville to Earl of Dufferin, July 11, 1882 (Egypt No. 10 (1882)).
- (٩) Earl Granville to Earl of Dufferin, July 17, 1882 (*Ibid.*).
- (١٠) Cromer, *op. cit.*, pp. 238-250.
- (١١) Hanotaux, G., *Histoire de la Nation Egyptienne*, tome VII, p. 16
- (١٢) *Ibid.*, p. 15, Cromer, *op. cit.*, p. 257.
- (١٣) الوثائق الألمانية . قلا عن دكتور محمد صلوت : للرجع السابق من ١٩٢ .
- (١٤) Blue Book, Egypt No. 10, 1882.
- (١٥) Cromer, *op. cit.*, p. 257.
- (١٦) الوثائق الألمانية مريت بسمارك ال بسمارك في ١٢ سبتمبر ١٨٨٢ قلا عن
الدكتور محمد صلوت للرجع السابق من ١٨٦ - ١٨٧ .
- (١٧) عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال من ١٠ - ٢٤
(القاهرة ١٩٤٢) .
- (١٨) Cromer, *op. cit.*, p. 232.
- (١٩) *Ibid.*, p. 257, Hanotaux, *op. cit.*, p. 15.
- (٢٠) الرافعي : للرجع السابق من ١٠ .
- (٢١) الوقائع المصرية في ١٢ يناير ١٨٨٢ .
- (٢٢) الوقائع المصرية في أول يناير ١٨٨٢ .
- (٢٣) الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي من ١٨٢ - ١٩٢ (مطبعة النهضة
١٩٣٧) .
- (٢٤) Cromer, *op. cit.*, p. 257.
- (٢٥) *Ibid.*, p. 264.
- (٢٦) Earl Granville to Earl of Dufferin, November 3, 1882 (Egypt No. 18, 1882).
- قلا عن دكتور محمد صلوت : للرجع المذكور من ٢١٧ .

- Milner, Sir Alfred, *England in Egypt*, p. 40; Cromer, *op. cit.*, (٢٧)
p. 833.
- Earl of Dufferin, *Reorganization of Egypt, General Report*, Feb. 6, (٢٨)
1883, The Earl of Dufferin to Earl Granville, January 1, 1882 (Egypt
No. 6, 1883).
- الوقائع المصرية في ٩ يناير ١٨٨٣ (٢٩)
• الوقائع المصرية في ١٧ يناير ١٨٨٣ (٣٠)
- Milner, *op. cit.*, p. 139. (٣١)
- الرامسى : مصر والسودان من ١٢ - ١٣ (٣٢)
- Milner, *op. cit.*, p. 139. (٣٣)
- Cromer, Abbas II, p. 53 (London 1915). (٣٤)
- Wingate, Major F.R., *Mahdism and the Egyptian Sudan*, pp. 50-51, (٣٥)
(1891).
- مذكرات عرابي ج ١ من ١٧٦ - ١٧٧ (كتاب الهلال عدد ١٢) (٣٦)
• الرامسى : الثورة المصرية والاحتلال الإنجليزي من ٤٢٢ (٣٧)
• الوقائع المصرية عدد ٢١ أبريل ١٨٨١ . نقلا عن الرامسى : المرجع المذكور
من ١-٢ (٣٨)
- مذكرات عرابي ج ١ من ٥٨ . ٧٩ (٣٩)
- Blunt, W.S., *Secret History of the English Occupation of Egypt*, (٤٠)
p. 287.
- Ibid.* (٤١)
- عبد الرحمن زكي : الجيش المصري في عهد محمد علي باشا الكبير من ٥٢
(القاهرة ١٩٢٩) (٤٢)
- مذكرات عرابي ج ١ . من ١٢ (٤٣)
- Cromer, *Modern Egypt*, p. 810. (٤٤)
- Blunt, *op. cit.* (٤٥)
- مذكرات عرابي ج ١ من ١٢٧ (٤٦)
- دكتور محمد فوز شكري : ما . دولة . مصر محمد علي من ١٥٠ . ١٥٥
(دار الفكر العربي ١٩٤٨) (٤٧)
- دكتور محمد فوز شكري : مصر والسودان من ١١٦ - ١٢٧ (٤٨)
- دكتور محمد فوز شكري : الحكم المصري في السودان (دار الفكر العربي
١٩٤٧) (٤٩)
- وزارة الحرب . الجيش المصري : الحملات الاستعمارية على مصر في القرن
السابع عشر من ٢٥٩ - ٢٦٧ (٥٠)
- الرامسى : المرجع السابق من ١٥١ (٥١)
- نفس المصدر ولكن (٥٢)
- Blunt, *op. cit.* (٥٣)
- Sir E. Baring to Earl Granville, November 19, 1883, Earl Granville
to Baring (Egypt No. 1, 1884). (٥٤)
- Earl Granville to Sir Malet, August 8, 1883 (Egypt No. 22 (1883). (٥٥)

- (٥٥) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان من ٢١٨ - ٢١٩ .
- (٥٦) كان عبد القادر حلى باشا يتولى حكمارة السودان . ولكن الخديو تولى طلب استعفاءه وامر بعميق علاء الدين باشا مكانه على ان يفاوض شئون الحكم المدنية . اما وظائفه العسكرية فقد استلحقها الى سليمان نيازي باشا . الذى عين قائدا عاما . وعين الجنرال حكى لرتبة اركان حربه . وكانت الاوامر لسليمان نيازي من ان يعمل يراى حكى فى المسائل الفنية . على الرغم من كونه مرموسا له . ووقع على عاتق حكى مسئولية معالجة الموقف عسكريا فى السودان .
- (٥٧) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق من ٢١٩ . وفى يوم ٢٨ مايو ١٨٨٢ كتب السيد ادوارد ماليت الى شريف باشا مذكرة يخبره فيها بان الحكومة الانجليزية ليست مسئولة عن تعيين الجنرال حكى . لو من العمليات العسكرية التى يقوم بها فى خدمة الحكومة المصرية .
- (٥٨) دكتور محمد فؤاد شكرى : نفس المصدر من ٢١٠ .
- (٥٩) نفس المصدر من ٢٠٩ . Wingate, op. cit., p. 74.
- (٦٠) الأبحر عمر طرسون : مصر والسودان من ٢١ . وقد أورد نوم شقيران قائد الاى الثانى اسمه حسن بك مظهر : (نوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج ٢ من ١٧٤ - ١٧٥ (١٩٠٢)) .
- (٦٠) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع للذكور من ٢١٤ .
- (٦١) Wingate, op. cit., pp. 77-90.
- (٦٢) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع للذكور من ٢٢٢ .
- (٦٣) لورد كرومر : تقارير عن الحالة والادارة والحالة المرمية فى السودان سنة ١٩٠٦ من ٤ .
- (٦٤) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق من ٢٢٢ - ٢٢٠ .
- (٦٥) Blue Book, Egypt No. 22 (1883), pp. 63, 28, 72, 77.
- (٦٦) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع للذكور من ٢٢٢ .
- (٦٧) Blue Book, Egypt No. 1 (1884), pp. 92-93.
- (٦٨) Cromer, op. cit., p. 440.
- (٦٩) Ibid., p. 403.
- (٧٠) Blue Book, Egypt No. 15 (1884), p. 1.
- (٧٠) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق من ٢١١ .
- (٧١) Cromer, op. cit., p. 294.
- (٧٢) Blue Book, Egypt No. 15 (1884).
- (٧٣) Lord Granville to Mr. Egerton, May 1, 1884; Cromer, op. cit., p.
- (٧٤) Ibid., p. 432.
- (٧٥) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق من ٢٥٨ .
- (٧٦) Cromer, op. cit., p. 447.
- (٧٧) Cromer, op. cit.
- (٧٧) معزون : فخايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية من ٨ - ١٨ (الاسكندرية ١٩٢٥) .

الفصل الثاني
الجيش في ظل ارتفاع
المد الوطني

● الجيش المصري في قتل

ارتفاع المد الوطني

عباس الثاني والجيش
حادثة الخلود يناير ١٨٩٤

في الوقت الذي كانت مصر تفقد فيه كل ما تملكه من قوات في مصر وفي السودان ، كانت أقدام الاحتلال نفوس وترسخ شيئاً فشيئاً في أرض مصر . فبعد هزيمة هكس في شيكان ، وبعد أن تحولت السياسة البريطانية إلى التدخل في شئون السودان ، بطل كل تفكير من جانبها في الجلاء السريع عن مصر . وقد اضطرت الحكومة البريطانية بعد ذلك ، تحت تأثير الظروف الدولية ، إلى مناقشة مسألة الجلاء مع الباب العالي سنة ١٨٨٧ فيما عرف باسم «مفاوضات السير هنري ولف Henry Wolff» ولكن بعد أن فشلت هذه المفاوضات أخذت فكرة الجلاء تضعف لدى الحكومة البريطانية حتى لفظت أنفاسها الأخيرة . وقد كان من الطبيعي أن يكون رد الفعل لذلك هو انتعاش الحركة الوطنية . وقد بدأ هذا الانتعاش على يد الخديو عباس الثاني ،

ثم انتقل الى افراد الشعب • « وللملوك والأمراء فى كثير من المواطن
فضل على النهضات القومية » - كما يقول الرافعى •
وكان عباس الثانى قد ولى عرش الخديوية المصرية خلفا لوالده
الخديو توفيق فى يناير ١٨٩٢ • وقد بدأت علاقته بالانجليز بداية طيبة
بسبب مساعدتهم له فى تولى العرش وفى أزمة الترمان • ولكن هذه
العلاقة لم تلبث أن تغيرت عندما أخذت أسباب الاحتكاك بينه وبين
اللورد كرومر وسلطات الاحتلال تظهر كنتيجة للتصارع على الحكم،
فقد كان عباس يريد ممارسة حقوقه كحاكم أوتوقراطى ، بينما كان
الانجليز ينازعونه هذا الحكم ، وكان من الطبيعى أن يلتبس عباس
التأييد من العناصر الوطنية فى البلاد ، ويتجه بصفة خاصة الى الجيش
الذى اعتبره - على حد قوله - « الاداة الوحيدة القادرة على ضمان
الحريات الوطنية » (١) • وكان ذلك ما أدى فى النهاية الى حادث
الحدود المشهور فى يناير ١٨٩٤ •

وقد بدأ عباس الثانى محاولاته للسيطرة على الجيش عن طريق
إظهار الاهتمام بأموره واصلاحه • ومن أجل ذلك فكثرا ما كان يرتدى
الملابس العسكرية كأحد ضباط الفرق وير على وحدات الجيش وقت
التعليم وفى المناورات ويعنى بحالة الجنود والضباط ونظامهم وتعليمهم
ومعيشتهم ، ويوجه عنايته الى تدريب الجند وتلاميذ المدرسة الحربية،
الأمر الذى جعل قلوبهم تتعلق به (٢) • وفى خريف عام ١٨٩٣ حانت
الفرصة له بسفر اللورد كرومر الى وطنه انجلترا ، فأسند وكالة نظارة
الحربية الى محمد ماهر باشا ، وكان غرضه من ذلك - كما قال - أن
يضع فى يده الاشراف الحقيقى على ما يدور فى هذه النظارة (٣) على
أنه لما كان محمد ماهر باشا معروفا بولائه للخديو عباس وحيازته
لرضائه وثقة ، فقد كان ذلك ما جعل اللورد كرومر يشعر حينما بلغه
الخبر بأن هذا التعيين مقدمة للمتابع (٤) •

وفي الحقيقة سرعان ما أخذ ماهر باشا يعمل على تفويض سلطة الجنرال كشنر سردار الجيش المصري ، ويشير في نظارة الحرية من المتاعب ما لم تعرفه طوال السنوات العشر السابقة منذ وقسوع الاحتلال (٥) .

وفي أوائل يناير ١٨٩٤ سافر عباس الثاني ومعه محمد ماهر باشا الى حدود مصر الجنوبية لتفقد أحوال الجيش المصري ظاهريا ، وفعليا لابتداء ملاحظات على الجيش اذا وجدها ، على أن نسخة من برنامج السري الذي كشف عن نيته في ابتداء ملاحظات شائنة تحط من قدر الجيش ، وتصيب بالتالي كبار الضباط الانجليز المشرفين عليه؛ وقعت في يد السردار كشنر . وفي البداية اعتقد الانجليز أن هذه النسخة غير حقيقية (٦) . ولكن سرعان ما تبين صحتها حينما أخذ الخديو يطر انتقاداته على الضباط الانجليز الذين كانوا في رفقة ، والذين استقبلوه ، وعلى كل شيء رآه ، وراح يذلل جهده في بذور بذور الشقاق بين جميع الرتب . وبلغت المسألة ذروتها في وادي حلغا بينما كان يحضر استعراضا للجيش، فقد أبدى ملاحظات انتقادية عديدة للقواد البريطانيين اختتمها بقوله للجنرال كشنر . انه من العار في رأيه أن يكون الجيش المصري على هذه الدرجة من عدم الكفاءة . وقد رد كشنر على هذه الملاحظات بتقديم استقالته في أدب ، وقال للخديو انه اذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويمنفون علنا على ذلك النحو ، فإن مركزهم في البلاد يصبح حرجا ، واذا استمر ذلك فلن يكون في وسعه الحصول على ضباط أكفاء للخدمة في الجيش المصري . ثم أرسل الى اللورد كرومر ظمرا فافا بهذا الحادث .

كان من الطبيعي أن يزج هذا الحادث اللورد كرومر ازعاجا شديدا ، فقد رأى فيه تحريضا على الفتنة ، وتمريضا لنظام الجيش

للخطر ، خصوصا وأن الجيش كان مؤلفا من « ضباط أوروبيين مسيحيين وجنود أفريقيين أو آسيويين مسلمين » . وقد رأى أن الموقف قد تحول الآن عما كان عليه عند وقوع الاحتلال ، لأن وجود الضباط الانجليز إنما كانت نتيجة لانتقاض الجيش السابق على الخديو ، ولكن الخديو الآن هو الذى يعرض الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم ومع أنه اعتبر الحادث فرصة لتوجيه « ضربة قاضية » الى الخديو ، إلا أنه خشى أن مثل هذه الضربة قد تثير عطف الدول الأوروبية عليه . لذلك اكتمى بأن طلب الى اللورد Rosebery فى ٢٠ يناير الموافقة على أن يطلب الى الخديو نقل محمد ماهر من نظارة الحرية ، فإذا تمى معارضة شديدة فى ذلك ، يلجأ الى التهديد بوضع الجيش المصرى بأكمله تحت إمرة قائد جيش الاحتلال . وقد وصله الرد من اللورد روزبرى فى اليوم التالى ، وفيه يوافق ، ليس فقط على اقتراح كرومر ، بل يطالب باتخاذ اجراء أشد ، وهو أن يصدر الخديو أمرا عسكريا يثنى فيه على الضباط الانجليز والجيش ، وفى حالة الرفض ، ينظر فى وضع الجيش المصرى رأسا تحت سلطة الحكومة البريطانية .

وقد انتهى الأمر باستسلام الخديو تحت نصيحة القنصلين الفرنسى والرومى اللذين رأيا أنه من الأفضل تجنب صدام مكشوف بين الخديو والحكومة البريطانية فى مسألة يقف فيها الخديو فى الجانب الخطأ . وبناء على ذلك وجه الخديو الى السردار خطابا تشر فى الجريدة الرسمية ، وفيه ينقض كل ما قاله فى الأسابيع الاخيرة، ويبدى رضاه التام عن حالة الجيش، ويهنئ الضباط المصريين والانجليز الذين يتولون قيادته ، ويسجل للضباط البريطانيين خدماتهم التى أدوها للجيش . وبعد بضعة أيام أصدر أمرا بنقل محمد ماهر باشا من نظارة الحرية، وتعيينه محافظا لبور سعيد (٧) .

وبهذا الاستسلام من جانب الخديو عباس الثانى ، تدخل العلاقات

بينه وبين الحكومة البريطانية مرحلة جديدة • ومع أن جمعية سرية فد تألفت فى الجيش المصرى بعد هذا الحادث من الضباط المصريين الموالين لعباس ، الا أن نشاط هذه الجمعية قد اقتصر على تزويده بالأنباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع (٨) • وفى الحقيقة أن الخديو مد أن دفع ثمننا غاليا من تعوذه وسعته ، قد تعلم — كما يقول كرومر — الا فائدة من مقاومة السياسة البريطانية فى مصر علانية • ولقد ساعده على ذلك أنه عندما سافر الى الاسكندرية فى صيف عام ١٨٩٥ ، عاد ساخطاً من معاملة السلطان له • ولذلك فقد اتبع مع الاحتلال منذ ذلك الحين خطة أكثر ودا وصداقة ، وقبل دون ندم تعيين مصطفى فهمى باشا ، المعروف بتشيعه للانجليز ، خلفا لنوبار باشا (٩) •

ولقد كانت نتيجة ذلك أن خرج الجيش المصرى من دائرة العمل الوطنى ، ومن تأثير العناصر الوطنية الى حين • فقد حرص الانجليز ، بعد حادث الحدود ، على ألا يمينوا أو يرقوا من الضباط المصريين الا من يثبت ولاؤه لهم • وبدأ ذلك بعد نقل محمد ماهر باشا من وكالة نظارة الحربية ، فقد رشح الجنرال كشمير لها اللواء ادوارد زهراى باشا ، الذى كان ولاؤه للانجليز — كما يقول ملتر — مما لا يحتل المناقشة (١٠)

تطور السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى الجديد

فى تلك الأثناء ، كانت العوامل قد توافرت لاسترداد السودان ، وأهمها ، اجتياز المالية المصرية دور النقاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ الجيش المصرى درجة من حسن التنظيم والاستعداد تؤهله للدخول فى حرب كبيرة ، ثم أخيرا ما ظهر من تسابق الدول على اقتطاع اطراف السودان والتوغل فى أرضه على حساب

حكومة انخليفة عبد الله التمايشى الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة فى التوغل فى أفريقيا الوسطى . وجاءت الأسباب المباشرة بهزيمة الطليان فى موقعة عدوة فى اول مارس ١٨٩٦ على ايدى الاحباش ، وما تلى ذلك من تهديد الدراويش لكسلا التى احتلها الطليان بصفة مؤقتة سنة ١٨٩٤ . لذلك طلبت الحكومة الايطالية من حكومة لندن أن يقوم الجيش المصرى بعمليات ضد الدراويش المهاجمين لتخفيف الضغط ، فكان حينئذ قرار الحكومة البريطانية المتأجىء فى ١٢ مارس ١٨٩٦ باسترجاع دنقلة (١١) .

ومنذ البداية تقرر أن يستغنى الجيش المصرى الجديد فى الحملة الجديدة بقيادة الجنرال كشنر . ولدواعى الحيطة ، فقد تقرر أيضا أن تنضم الى هذا الجيش القوات المصرية الموجودة فى سواكن ، على أن تحل محلها قوات هندية ، وقد أعير الى الجيش بعض الضباط البريطانيين ، وأرسلت أورطة بريطانية من القاهرة الى وادى حلفا لتقوم بنجدة هذا الجيش عند اللزوم (١٢) . وفى اول مايو ١٨٩٦ ، أى بعد شهر ونصف من قرار الحكومة البريطانية استرجاع دنقلة ، بدأ زحف الجيش المصرى المظفر ، الذى استمر لمدة ثلاث سنوات ونصف ، واشتركت فيه ، فيما بعد ، تعزيزات عسكرية بريطانية ، وانهى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ باسترداد السودان .

ولا تنوى فى هذه الدراسة أن تتبع المعارك المديدة التى خاضها الجيش المصرى واثمر فيها فى رحلة العودة الى السودان ، ولكن السؤال الذى تطرحه هذه الانتصارات هو : منذ متى تحولت الحكومة البريطانية عن سياسة انشاء جيش مصرى صغير للاعمال البوليسية ، الى انشاء قوة حرية حقيقية تستطيع خوض المعارك الفسارية وتحقيق الانتصارات الباهرة ؟ .

فى الواقع أن ذلك يرجع الى عدة اسباب : أولها : تفاقم خطر
انثورة المهدي بعد كارثة حملة هكس ، وما أصبحت تهدد به من غزو
مصر ذاتها . وكانت السياسة البريطانية تخشى هذا الغزو لأسباب كثيرة
أهمها أنه اذا زحف المهدي شمالا ، فمن المقطوع به — كما يقول السير
تشارلس ولسن ، المستشار العسكري للوكالة البريطانية — أن يدخل
تحت لوائه كل السكان على جانبي النيل ، لتأثر الناس بأخبار انتصاراته
التي هيأتهم لقبول دعواه أنه المهدي المنتظر (١٣) . ولما كان التمسك
بالسياسة التي وضع أسسها اللورد دفرين — سياسة إنشاء جيش
للأعمال البوليسية — يلتقى كل العباء على القوات البريطانية لمواجهة
هذا الزحف ، فقد كانت المصاحبة البريطانية تقتضى التخلي عن هذه
السياسة ، واتهاج سياسة جديدة تعمل على تقوية الجيش المصرى
وتنظيمه وتدريبه على نحو يؤهله لتحمل هذا العباء ، وخوض المعارك
ضد جيش المهدي .

ثانيا ، أنه بعد إخلاء السودان . أصبح غزو الدراويش لمصر
خطرا حقيقيا . فقد كان وادى حلفا هو آخر المراكز فى الحدود المصرية
بعد واقعة جنس Ginnis التي قاتل فيها الجنود المصريون قتالا
باسلا ، ومنذ مايو ١٨٨٦ خرج الانجليز من حلفا وتركوا بها حامية
مصرية ، وأبقوا قوة بريطانية فى أسوان للنجدة فى حالة الضرورة .
وكانت الاشاعات تروج دائما بأن جيشا من الدراويش يحتشد عند
سرس (أول مراكز المهديين فى الشمال) وذلك لغزو مصر . وقد أوجب
هذا العامل الاستمرار فى سياسة تقوية الجيش المصرى واعداده لمقاومة
الغزو المنتظر . وقد قام الجيش بواجبه على نحو اثار إعجاب الانجليز
المعاصرين ، فمنذ ابريل ١٨٨٧ بدأ الدراويش يشنون الغارات على
نقاط الاستحكامات المصرية حول حلفا . وفى صيف عام ١٨٨٩ بدأ
الغزو المنتظر على يد عبد الرحمن النجوى ، ولكنه منى بهزائم ساحقة
على يد الجيش المصرى كانت آخرها واقعة طوشكى (٣ - ٨ - ١٨٨٩)

التي خاضها الجيش المصري منفردا وتمنعت عن خسائر لجيش النجومي بلغت ١٢٠٠ قتيل و ٤٠٠٠ أسير ، مقابل ٢٥ قتيل للمصريين و ١٤٠ جريحاً ، و زال على أثرها الخطر عن مصر لأول مرة منذ عام ١٨٨٥ (١٤) . وقد علق اللورد كرومر على ذلك قائلاً : « لقد أعطى (هذا الانتصار) الثقة للجيش المصري وللشعب المصري ولأوروبا » (١٥)

ثالثاً ، بعد أن تحولت السياسة البريطانية عن فكرة الاحتلال المؤقت الى الاحتلال الدائم لمصر بعد فشل مفاوضات السير درموندوف ، أصبح وجود جيش الاحتلال في مصر ضماناً ضد أى فتن تحدث داخل الجيش المصري ، وبالتالي فلم تعد مسألة تقويته ورفع كفاءته تمثل خطراً على المصالح البريطانية . وكان الخوف على هذه المصالح أن يتهدها جيش مصري قوى بعد انسحاب جيش الاحتلال ، هو الدافع الأساسي للورد دفرين لوضع قاعدة انشاء جيش محدود من ستة آلاف للاغراض البوليسية - كما رأينا . وبعد التخلي عن هذه السياسة زاد عدد الجيش المصري حتى بلغ ١٨٠٠٠ جندي عند بدء اعداد حملة دنقلة (١٦) .

رابعاً ، لم تكن قد ظهرت في البلاد الى ذلك الحين حركة وطنية ذات خطر يخشى منها على مركز الاحتلال . ولما كان الاحتلال مطمئناً الى مركزه ، فلم يكن يضيره فى شيء انشاء قوة مصرية ذات كفاءة تحمل عنه الاعباء ، كما كانت تفعل القوات الهندية . وهذا العامل على جانب كبير من الأهمية ، لان اشتداد الحركة الوطنية بعد ذلك سوف يغير من السياسة البريطانية ازاء الجيش .

وعلى كل حال ، فباسترداد السودان ، تنتهى تقريباً الظروف التي اوجبت تقوية الجيش المصري ، وفي الوقت نفسه تظهر ظروف جديدة أخرى تدفع السياسة البريطانية الى الأخذ بأسباب الحذر . وهذه الظروف تمثل بالدرجة الاولى فى انتعاش الحركة الوطنية واشتداد

الشعور بالمعداء للاحتلال بين أفراد الشعب • فلقد كان من الطبيعي أن تخشى السلطات البريطانية انتقال هذه الروح المادية الى الجيش، ويتم الالتحام بين العناصر المدنية والعناصر العسكرية على نحو ما حدثت في الثورة العراقية • لذلك نلاحظ أن السياسة البريطانية قد أبقت الجيش المصرى « بأسره تقريبا » فى السودان بعد استرداده ، وذلك لخدمة توطيد دعائم الأمن فى ربوعه ، والاشتغال فى تهدئته ، وانشاء كافة الاشغال العمومية (١٧) ، وبصفة خاصة لفصل هذه القوة العسكرية التى أثبتت جدارتها ، « واستردت ثقتها بنفسها » — على حد قول كرومر السالف الذكر — عن قاعدتها الجماهيرية •

الجيش المصرى بعد استرداد السودان

وأينا كيف أصبح الجيش المصرى ، باعتراف الكتاب والسياسيين الانجليز ، وبسبب الظروف التى ذكرناها ، « قوة مقاتلة على أعظم جانب من الكفاءة وحسن التنظيم » ، وذلك على العكس تماما من الفكرة السائدة فى كتابات الباحثين والكتاب المصريين بأن الاحتلال عمل دائما على اضعاف الجيش منذ وقوعه • ويهنا قبل أن نتقل الى بحث التطور الذى طرأ على السياسة البريطانية بمسند استرداد السودان ، أن نستعرض حالة الجيش فى ذلك الوقت ، ليتسنى لنا متابعة التغيرات التى طرأت عليه كنتيجة لتغير السياسة البريطانية •

كان عدد الجيش المصرى بعد استرداد السودان يتراوح بين ٢٠ و٢٥ ألف ضابط وجندى، فقد كانت هناك ١٢ أورطة مشاة تتكون من الفلاحين المصريين ، وما لا يقل عن ٩ آليات من الجنود السودانيين وكانت الطوبجية والسوارى والهجاة تتكون من المصريين أيضا ، وتبلغ فى جملتها ١٤ ألف جندى وقد تم تجنيد الاورط السودانية من صفوف الدراويش الذين كانت تمتلئ بهم المعسكرات المصرية والانجليزية عقب

كل انتصار وقد اشترك منهم فى الهجوم على (أم درمان) ٧٠٠ جندي .
وكانت أربع من الاورط المصرية تحت قيادة ضباط مصريين ، وبقية
الاورط تحت قيادة ضباط انجليز . وكان فيلق الهجاة المصرى وسلاح
الفرسان (السوارى) تنقسم قيادة وحداته بين الضباط المصريين
والانجليز أما الاورط السودانية فقد اقتصرت قيادتها على الضباط
الانجليز وحدهم فى ذلك الوقت .

وكانت ترقية الضابط المصرى المتخرج فى المدرسة الحربية تتوقف
عند رتبة الاميرالاي ، أما الضابط السودانى فكانت ترقية تتوقف عند
رتبة « صاغقول أغاسى » (صاغ) بينما كان الضباط الانجليز يلتحقون
الخدمة برتبة بمباشى ولا تتوقف توقيتهم عند حد . وكان ذلك من
الأسباب التى أدت الى سرعان روح التذمر بين الضباط المصريين الذين
كانوا يرون أنفسهم يتخطون فى الترقية من جانب الضباط الانجليز
الشبان ذوى الرتب الصغيرة الذين يفدون من انجلترا .

وكان الضباط المصريون يختارون من بين الامر المصرية المتوسطة
ذات الاصول التركية والكردية والشركسية . أما الجنود فمن بين
التلاحين . وكان جنود الالايات السودانية يجندون من مختلف أرجاء
السودان ، وبصفة خاصة من قبيلتى « الشيلوك » و« الدنكة » . وكان
التلاح المصرى يقضى فى الخدمة العسكرية ست سنوات ، عدا ست
سنوات أخرى يقضيها فى الاحتياط أو البوليس ، أما الجندي السودانى
فكانت تمتد خدمته العسكرية الى ما لا نهاية . ويعتبر الكتاب
الانجليز بطول مدة الخدمة العسكرية التى كانت تشكل فى مصر
ضريبة فادحة على بنىها من الشبان ، ولكنهم يبررون ذلك بأن انقاص
هذه المدة كان يقتضى مضاعفة هيئة التدريب لتزويد المجندين بالتدريب
والتمرين الكافيين ، وهو ما كانت تحول دونه العقوبات المالية ، بينما

كانت الحاجة ماسة لوجود جيش قوى كفء ومدرب حتى يستتب الأمن فى السودان .

وكانت وزارة الحربية المصرية والادارات العسكرية المصرية تصطبغ بالصبغة الانجليزية البحتة . فقد كانت الوظائف الادارية العليا وقيادات التفرق فى ايدى الضباط الانجليز فى الجيش المصرى . وفى الحقيقة — كما يقول « هويت » — لم تكن ثمة وزارة مصرية يتمتع فيها الانجليز بـ مطلقة كلك التى كانوا يتمتعون بها فى وزارة الحربية . فقد كان الخديو هو القائد الأعلى من الناحية الاسمية ، ولكن السردار كان هو القائد الأعلى الفعلى أو هو القائد الأعلى التنفيذى . وكان بهذه الصفة يسيطر على جميع الجهاز . وكان يليه فى قيادة الجيش « الادجوتانت جنرال » . وكان رئيس أركان حرب الجيش المصرى انجليزيا أيضا ، ويتبعه مباشرة مدير التموين والسكرتير المالى ومدير المخازن ومدير القسم الطبى ، وكلهم انجليز . كما كان يتبعه بعض الضباط المصريين كرؤساء مكاتب التجنيد وغيرها . وكان مدير المخابرات العسكرية يتبع مباشرة السردار . وفى عام ١٨٩٩ كان الجيش المصرى يستخدم ١٣٢ ضابطا انجليزيا و ٤٧ ماعدا وصف ضابط انجليزى . وكانت وزارة الحربية تستخدم ٢٠ مهندسا أوروبيا ، منهم ١٢ انجليزيا ، و ٤ ايطاليين واستراليا ، ويوناني واحد (١٨) .

وقد قامت السياسة البريطانية على الاحتفاظ بالجزء الأعظم من الجيش المصرى فى السودان بعد استرداده . وذلك لعدة أسباب : السبب الأول ، مواجهة الاضطرابات فى السودان والعمل على اخماد أية مقاومة فيه . والسبب الثانى ، إبعاد الجيش المصرى عن مجال تأثير العناصر الوطنية المتحصنة ومصدر الغليان الشعبى فى مصر ، خوفا من أن تسرب روح الاضطراب ومقاومة الاحتلال الى الضباط والجنود فيتم الاندماج بين الجيش والشعب كما حدث أثناء الثورة العرابية .

ثالثا ، اطلاق الأمر لجيش الاحتلال فى مصر دون منازع ، خصوصا بعد أن أصبح الجيش المصرى قوة قتالية يخشى بأسها .

وفى الحقيقة ، فإن وجود الجيش المصرى بأسره تقريبا فى السودان ، قد أعفى السياسة البريطانية من ضرورة الاحتفاظ بجيش احتلال كبير فى مصر ، وهو الذى كانت الخزنة المصرية تتكفل بدفع ٨٥ ألف جنيه لنفقات اقامته . وكان هذا المبلغ يكفى فى الأحوال العادية للاتفاق على جيش تعداد ٥٠٠٠٠ جندى . وكان جيش الاحتلال فى القاهرة يمسك فى المواقع الاستراتيجية الهامة : فى القلعة وقصر النيل والعباسية . وفى عام ١٨٩٨ كان هذا الجيش يتوزع على النحو الآتى : آلايان فى القلعة وقصر النيل ، وأورطة من المشاة واللانسرز Leocrs والطوبجية فى العباسية . أما حامية الاسكندرية فكانت تتكون من أورطة من المشاة وفصيلة من الطوبجية وعدد من الرايا (١٨م) .

علم أن هذا الممد كان يزيد فى الأحوال التى كان يخشى فيها من وقوع اضطرابات داخلية خطيرة . ففى حادثة العقبة سنة ١٩٠٦ وحين اشتد النزاع حولها بين انجلترا وتركيا ، وكان رأى العام المصرى يساند موقف تركيا ، طلب اللورد كرومر زيادة الحامية البريطانية فى مصر ، فاستجابت حكومته لهذا الطلب ، وصدرت الأوامر بتحريك ثلاثة فيالق من كريت الى القاهرة تعززها قوة أخرى من مالطة ، الى جانب ارسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها . وقد تم وصول أغلب هذه القموات الى مصر ، وتكلفت الخزنة المصرية زيادة قدرها ٤٥ ألف جنيه نتيجة زيادة مصروفات جيش الاحتلال (١٩) .

يمثل استرداد السودان نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى . فقد اخفت تقريبا كل الظروف التى دفعت السياسة البريطانية الى التخلي عن سياسة اللورد دفرين ، واتهاج سياسة تهدف الى تقوية الجيش المصرى ورفع كفاءته القتالية وحسن تدريبه . وفى الوقت نفسه بدأت ظروف جديدة تدفع الى اعادة النظر فى الجيش ، بما يكفل تمام السيطرة عليه من جانب الاحتلال . وأهم هذه الظروف - كما ذكرنا - ارتفاع المد القومى فى مصر ، ومحاولات الخديو عباس الثانى السيطرة على الجيش للاستفادة به فى مقاومة الاحتلال ، كما تمثل فى « حادث الحدود » . وفى الحقيقة أن الخديو عباس لم يكف عن مناوأة الاحتلال سرا ، وإن كف عنها جبرا . فكلما ذكرنا ، تألفت فى أعقاب الحادث جمعية سرية فى الجيش المصرى من الضباط الموالين للخديو عرفت باسم « جمعية المودة السرية » ، وكانت تبحث بالانباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع الى الخديو . وكان بعض ضباط هذه الجمعية فى الحملة المصرية التى استردت السودان ، وقد استمعوا الى الخطبة التى ألقاها اللورد كرومر فى أم درمان وأعلن فيها قيام نظام الحكم الثنائى ، وكتبوا الى الخديو عباس يخطرونه بأن « جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة » (٢٠) .

تكل هذه الأسباب ، فقد اتبعت السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى فى السودان الخطوط الرئيسية الآتية :

أولا : تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين فى السودان من الاسلحة والذخيرة . وفى يناير ١٩٠٠ تم سحب عدد من المدافع المكسيم من الجيش المصرى بحجة ارسالها الى حرب جنوب أفريقيا .

كما أخذ الجنرال مكمويل ، نائب الحاكم العام ، فى جمع ذخيرة فرقتين من الجيش . وقد سلم بعض الجنود ذخيرتهم . ولكن الضباط المتحصنين رأوا فى ذلك امتحانا لكرامة الجيش وعدم الثقة به ، فعرضوا الجنود على التمرد ، وكان أن هجموا على الذخيرة لاستردادها ، وامتنت نهائيا الأورطة الرابعة عشرة السودانية عن الرضوخ لتسليم الذخيرة . وظلت الحالة فى أم درمان قلقة ، الى أن تعاون الجنود الكبار فى الأورطة مع ضباطهم السودانيين على تسليم الذخيرة تدريجا . وقد سجن الضباط المتهمون بالتحريض على التمرد ، وأحيلوا الى مجلس تحقيق لمحاكمتهم ، وحكم بطرد ستة منهم من خدمة الجيش هم : اليوزباشى محمود أفندى مختار ، واليوزباشى حسن أفندى ليب ، والملازمون الأوائل : مصطفى أفندى لطفى ، وصالح أفندى زكى ، ومحمد أفندى توفيق يوسف ، والملازمان الثانيان عبد الحميد أفندى شكرى وإدريس أفندى عبدالله ، وإحالة اليوزباشى محمود أفندى حلمى الى المعاش والملازم الثانى أحمد أفندى شاكر الى الاستيداع . وتوزيع الملازمين الثانئين عثمان أفندى عارف ، ومصطفى أفندى محمود الشامى (٢١) .

وقد أورد اللورد كرومر هذه الحادثة فى كتاب : « عباس الثانى » ، ولكن دون تفصيل وفى شكل مبهم . واتهم الخديو بأنه كان وراء هذا التمرد ، لأنه « لم يشف من مرض الرغبة فى إيقاع الخلل فى نظام الجيش » . وروى أن الخديو كان قد تقوه ببعض الأقوال التى جعلت الجنود المتمردين فى الأورطة السودانية يعتقدون أنه متعاطف معهم ، وأنه لذلك رأى أن يحرم الخديو من ثمرة عمله ، فقابله وطلب منه أن يستدعى المحكوم عليهم ويؤنهم بمباراة معينة اختارها له وترجمها له ، وذلك ليضعه فى موقف حرج : « لأن رفضه أو قبوله لطلبى كلاهما لا يسره ، فإذا رفض ، فسوف يعرض نفسه

لشبهة أنه حرض على الثورة في جيشه ، كما فعل جده من قبل ، وإذا وافق ، فسيوضح على الفور للمتمردين أنه لا يمكن الاعتماد على مساعدته ، وبذلك يفقد كثيرا من نفوذه في الجيش » (٢٢) • وكما توقع كرومر ، فقد اختار الخديو الأمر الأخير . فاستحضر المحكوم عليهم وعنفهم على ما وقع منهم وأبدى تأييده للسردار ونجت باشا •

ثانيا : انقاص عدد الوحدات المصرية البحتة في الجيش • وزيادة الوحدات السودانية • وكان هدف الانجليز من ذلك : أولا : التفريق بين المصريين والسودانيين في الجيش ، ثانيا : تأليف نواة جيش سوداني بحت يكون عوناً في المستقبل للاستقلال عن مصر • فقد ألغوا الأورطين السابعة عشرة والثامنة عشرة من القيادة المصرية : وأنشأوا أورطى خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين ، حيث كانوا يعلمون المساكر النداء بالانجليزية • ولم يبقوا من البطاريات الطوبجية المصرية الجديدة سوى أربع مصرية ، وأنشأوا وحدة سودانية • ومن أورط السوارى المصرية لم يبقوا أيضا سوى أورطة مصرية ، وأنشأوا بدلا منها ست أورط سودانية أطلقوا عليها اسم « القيادة الراكبة » ، وأركبوها الخيل السودانية والبغال الحبشية • وقد استبدلوا بالهجانة المصرية هجانة سودانية ، وأنشأوا فرقتى العرب الشرقية والغربية السودانيتين • وبينما كانت الأورطة السودانية تتكون من ٨٠٠ ضابط صف وعسكري ، كانت الأورطة المصرية لا تبلغ سوى ٦٠٠ نقط • وقد انقصوا الضباط المصريين في الوحدات السودانية ، حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين • أما في أورطى بحر الغزال وخط الاستواء ، فقد اختفى منهما كل أثر مصري (٢٣) •

ثالثا : تشتت الجيش المصرى في أنحاء السودان كائب صغيرة ، في كل كتيبة وأخرى مئات الأميال (٢٤) • بينما كانت الحامية

البريطانية تتركز فى الخرطوم • وكانت هذه الحامية تتألف من ستة بلوكات من المشاة ، وفصيلة من الطوبجية مع ما يتبعها ، وفصيلة من القيادة الراكبة الهجين (٢٥) •

رابعا . استخدام الجيش المصرى فى بناء السودان وتعميره بصفة خاصة • وقد مر بنا أن حكم السودان وقيادة الجيش كانا فى يد واحدة هى يد الحاكم العام للسودان ، وبالتالي فقد كانت الادارة العسكرية والمدنية تخضع لسلطة واحدة • فالسودان والجيش المصرى على هذا النحو كانا شيئا واحدا ، أو على حد قول « هوايت » ، كانا « متداخلين » •

وعندما انتهت موقعة أم درمان ، التى كانت عاصمة السودان أثناء حكم الدراويش ، وبها زالت الدولة المهدية ، اتجهت السياسة البريطانية لجعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل استرجاعه • ولما كان السودان خلوا من الصناع ، وكانت مصلحة الاشغال بالجيش المصرى عبارة عن قسم قليل من الصناع العسكريين لا يتجاوز المائة ، ومعهم اثنان من الضباط المهندسين فقط ، فقد رأى تكبير هذه المصلحة ، وجعلت آلايا وصل تعدادها الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع • ولما كان قانون القرعة العسكرية فى ذلك الحين يحظر التجنيد من القاهرة والاسكندرية ، فقد استصدر اللورد كشرن أمرا عاليا من الخديو بمعاملة هاتين المدينتين أسوة بباقي القطر • وسرعان ما تم فى أيام قلائل تجنيد بنائين وفجارين ونحاتين وتقاشين وحدادين وبرادين وغير هؤلاء من صناع المعمار • وهذه الوسيلة جند من أمهر الصناع وقتها عند كبير ، وابتدأ هؤلاء الصناع يصلون الى الخرطوم فى أوائل سنة ١٨٩٩ ، وانتخب لهم الضباط القنيون • وقد قام هؤلاء الصناع العسكريون ببناء أهم المنشآت الكبيرة ، المدنية والعسكرية ، فى الخرطوم (٢٦) • هذا بالإضافة الى ما أنشئ فى

الانحاء الاخرى ، وعلى الأخص فى حلفا ، وأبى حمد ، والعطيرة ،
وشندى وخورشميات ، وواد مدنى ، وكسلا ، والقضارف ، وسواكن ،
وبورسودان ، والأبيض ، وتالودى ، والدويم ، والتوفيقية والسوباط ،
وبلاد دارفور وبحر الغزال غيرها (٢٧) .

وكانت أورطة السكة الحديدية أكبر أورطة فى الجيش المصرى .
وقد قامت هذه الأورطة على صيانة هذه السكك وتمهدها بالاصلاح ،
كلما دمرتها السيول أو جرفتھا الرياح أو غمرتها الرمال . وذلك فى
أشق الظروف وأسوأها مناخا . ويرى الدكتور مكى شيكة أن
الاتصار الذى حققه الجيش المصرى فى مد خطوط السكك الحديدية
أثناء تقدم القوات المصرية لاسترداد السودان ، كان « أبقى على الدهر
وأنتفع من انتصارات الميادين » . وتضخ أهمية هذا الدور الحضارى
الجيش المصرى فى تقدم السودان وإقرار الأمن فى ربوعه ، مما أورده
السير ريجنالد ونجت فى تقريره لعام ١٩٠٦ ، ونقله عنه اللورد كرومر
من الظروف السائدة فى السودان وقتذاك ، فقد ذكر أن « المدن
الكبرى تفصل احداها عن الاخرى مسافات بعيدة خالية من الطرق
والآبار ، ومن ثم يتعذر على البلدان البعيدة عن النهر أن تتقدم قبل
مرور زمن طويل وتحصل مصارف باهظة . وأول شئ يجب عمله فى
السودان هو تحسين المواصلات ، بعد ذلك يصير الشروع فى أعمال
الرى . أما فى الوقت الحاضر ، فكل مشروع عظيم من هذا القبيل
يكون سابقا لأوانه ، لاسيما أن الاهالى قليلون ، والبناء يصعب جدا
إذا لم توجد سكك حديدية للنقل » (٢٨) .

وفى عام ١٩٠٨ تحدث السير الدون جورست فى تقريره الى
السير ادوارد جواى عن أهمية المواصلات لإقرار الأمن واخماد
الاضطرابات والقتن ، مع عدم كفاية القوة العسكرية الموجودة فى
السودان لمواجهة الغارات التى تحدث ، فقال : « ان القوة العسكرية

التي في السودان الآن لا تكفي لتلافي كل ما يحدث ، ولكن زيادة الحماية فقط ليست الدواء الشافي لهذا الداء لو صرفنا النظر عن الاعتبارات المالية ، لان البلاد التي يخشى شرها واقعة في الجهات التي لا تلائم الصحة ، فلا يستطيع وضع الجنود الانجليزية أو المصرية فيها دائما ، ولا سبيل لزيادة الأورط السودانية زيادة تذكر لأسباب جوهرية تحول دون ذلك . فالطريقة الصحيحة المعالة لتلافي الحالة هي عندى تحسين المواصلات الداخلية ، حتى يسهل انتقال الحماية الحالية من مكان الى آخر » (٢٩) .

وتتضح صعوبة وقوة العمل الذي قام به الجيش المصرى فى « السكك الحديدية فى السودان فى قول أحد الضباط الذين عملوا فى انشائها : « انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصرى » . وفى فبراير ١٩٠٦ عند افتتاح خط السكة الحديدية بين النيل والبحر الأحمر ، اعترف اللورد كرومر بأهمية العمل الذى قام به الضباط المصريون والانجليز والجنود قائلا : « لقد مدوا ثلاثمائة وخمسة وعشرين ميلا من خطوط السكة الحديدية فى أربعة عشر شهرا فى أحوال جوية مثل أحوال الجمر السودانية ، فعملوا فعلا يستحق عظيم الاعتبار » (٣٠) . وقد وصف اللواء محمد لبيب الشاهد عمل الجنود المصريين فى الأورط الأربع التى كانت تشتغل فى مد السكة الحديدية أثناء تجريدة استعادة السودان بأنه كان « أشق عمل فى التجريدات » .

وفى مواجهة الاعتراف من جانب السلطات البريطانية بدور القوات المصرية فى أعمال الانشاء والتعمير ، نلاحظ من جانب آخر تجاهلها ذكر الجيش المصرى فى عمليات اخماد الثورات الداخلية فى السودان . فمن الغريب حقا أن التقارير التى رفعها كل من السير ريموند ونجت واللورد كرومر والسير دون جورست واللورد كشر الى وزارة

الخارجية البريطانية عن « المالية والادارة والحالة العمومية في السودان » تتجاهل تجاهلا شبه تام ذكر القوات المصرية في اخماد الاضطرابات والفتن والقتل . فهل كانت السلطات البريطانية تخشى انتقال عدوى الثورات الى الجيش المصرى : فامتعت عن استخدامه ؟ أم كانت تريد الحط من شأنه بعدم الاشارة الى دوره ؟ . ان هذه التقارير تشير دائما الى الاضطرابات التى اُخمدتها الجنود السودانية بقيادة الضباط الانجليز . وفى تقرير السير رينالد ونجت عن « حادثة ثانوى » فى جنوب كردفان ، يذكر أن القوة التى اخمدت الاضطرابات كانت مؤلفة من ٤ بلوكات من الهجانة وبلوكين من الأورطة السودانية الثانية عشرة ، وللماجور أوكونيل فضل عظيم فى اسراعه الى اخماد نار هذه الفتنة قبل اتساع خرقها » (٣١) . وفى تقرير السير الدون جورست الى السير ادوارد جراى عن « حادثة الكاملين » فى مديرية النيل الازرق ، يتحدث عن استخدام الجنود السودانية والانجليزية فقط فى اخماد حركة عبد القادر محمد (٣٢) . وفى تقرير اللورد كيتشنر عن السودان سنة ١٩١٣ يتحدث عن تأليف بلوكين استوائيين فى قسم بحر الغزال ، وأن ملوك بعض قبائل غرب بحر الغزال قضى بإقامة فصيلة مؤلفة من بلوك من الاورطة الثانية عشرة السودانية بقيادة ضابط بريطانى فى راجا (٣٣) .

وعلى هذا النحو نرى تجاهلا لذكر القوات المصرية فى اخماد الثورات والاضطرابات ، وعلى كثرة هذه الثورات والاضطرابات . وفى تقرير السير الدون جورست عن السودان سنة ١٩٠٨ يقول بصريح العبارة : « امتازت السنة العاشرة من احتلال السودان باضطرابات القبائل وجموحها ، فاضطرت الحكومة الى استعمال القوة المسلحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية . وقد أظهرت الحوادث الأخيرة أن موت المهدي وتحويل حكم خليفته لم يمح الاعتقاد بالمهدية

محروا تماما ، وان هذا الاعتقاد قد يوقع الامن والاطمئنان في البلاد في الخطر من جديد ، اذا لم يراقب بعين الاهتمام ويرد على اعتقابه كلما حاول الظهور والتقدم الى الامام » . ومن الطريف انه يروى ان الاضطرابات في تلك السنة قد أدت الى مقتل «ضابطين بريطانيين وأربعة ضباط مصريين » ، ولكنه حين يتحدث عن القوات التي استخدمت في اخماد الفتن ، لا يذكر الجنود المصرية ، وانما يذكر « العساكر السودانية » .

الجيش المصرى وحادثة العقبة :

على كل حال ، ففى الفترة من ١٩٠٦ الى قيام الحرب العالمية الاولى فى سنة ١٩١٤ ، وقعت حادثتان تعلق كل منهما من أحد محاورها الرئيسية بالجيش المصرى ، وبموقف السياسة البريطانية ازاءه . والحادثة الاولى ، حادثة العقبة ، أو « حادثة طابه » سنة ١٩٠٦ ، والحادثة الثانية ، هى الحرب الطرابلسية ١٩١١ - ١٩١٤ . وفيما يتصل بحادثة العقبة ، فتمثل أهميتها فى انه كان فى أثنائها أن وقعت أول مواجهة بين الجيش المصرى والجيش العثمانى بعد الاحتلال البريطانى ، وكان واجب الجيش المصرى فيها أن يدافع عن أرضه ضد العدوان التركى . ولكن وضع مصر الشاذ بين الاحتلال البريطانى والتبعية التركية ، انعكس على موقف الجيش ، بما انعكس بدوره على موقف الاحتلال ، وأدى الى زيادة الحامية الانجليزية .

وقد بدأت الازمة حين اعترفت الدولة العثمانية مد خط مسكة حديد الحجاز من معان الى العقبة ، لمقاومة نفوذ انجلترا فى البحر الاحمر من جهة - وهو النفوذ الذى أخذ يتمو بإنشاء ميناء بورسودان (٣٤) . ولقد هذا الخط بعد ذلك الى قناة السويس ومناوأة النفوذ البريطانى فى مصر وتهديد خطوط المواصلات الامبراطورية ، من جهة أخرى (٣٥) . ومن أجل تنفيذ هذه المشروعات ، أرادت تركيا سلب مصر جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء (من العرش الى السويس

أولا ، ثم فيما بعد من رفع الى رأس محمد) ، بحجة أن شبه الجزيرة جزء من الدولة لم تنزل عنه لمصر الا الى حين وتسهيلا للحج ، وأنها لم تعتبر هذا الجزء منسلخا من أملاكها فى أى وقت من الاوقات (٣٦) .

وكان من الطبيعى ، عندما علمت السلطات البريطانية فى مصر بعزم السلطان على مد الخط الحديدى الى العقبة ، وجعل هذا الثغر قاعدة حرية تهدد منها قوارب الطوريب خط المواصلات الى الهند من جناحه الآخر ، أن أبدت اهتمامها بالمسألة . فقد أرسلت ضابطا بريطانيا ، هو المستر براملى على رأس قوة مصرية صغيرة الى الحدود المصرية قرب العقبة ، لتحرى صحة الامر ، وعينته مفتشا على ميناء . ولكن السلطان اعتبر وجود هذه القوة فى هذه المنطقة اعتداء من مصر على الاراضى التابعة له ، وطلب سحب هذه القوة . وهنا اقترح اللورد كرومر فى ١٥ يناير ١٩٠٦ تعيين الحدود لحسم الخلاف . ولكن الحكومة العثمانية أظهرت دهشتها لهذا الاقتراح ، على أساس أن « مصر ولاية عثمانية فكيف يطلب معاملتها كدولة مستقلة ؟ » . وفى الوقت نفسه أصدرت تعليماتها لرشدى باشا ، قائد القوات التركية فى العقبة ، للتقدم واحتلال « طابة » ، وهى قرية صغيرة على الساحل الغربى للخليج على بعد ثمانية أميال برا من قلعة العقبة (٣٧) .

وكانت نتيجة رفض السلطان تعيين الحدود ، أن قررت السلطات البريطانية بدورها ارسال قوة مصرية صغيرة بقيادة ضابط مصرى هو سعد بك رفعت ، لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ، واحتلال « طابة » . وقد أقلمت هذه القوة المصرية على السفينة « نور البحر » التابعة لمصلحة خفر السواحل ، قاصدة « طابة » ، ولكنها وجدتها فى قبضة الاتراك . فتم اجتماع على ظهر السفينة بين سعد بك رفعت وقبطان السفينة الانجليزى من جانب ، وبين قائد القوات التركية من جانب آخر ، أعلن فيه القائد التركى أن لديه أوامر

صرحة بمنع أى قوة من النزول فى طابة ؛ ولو استدعى الأمر استعمال العنف . ولما كانت الاوامر الصادرة للضابط المصرى تحذره من الصدام الا فى حالة اطلاق النيران عليه ، كما أنه لم تكن لديه القوة الكافية للنزول الى البر بالقوة ، فقد انسحب ومعه براملى الى جزيرة «فرعون» الواقعة على بعد أميال قليلة جنوب طابة ، حيث وصلتهما التعليمات بأنه فى حالة هجوم تركى ، فان عليهما المبادرة باحتلال « آبار بيور » الواقعة على رأس خليج العقبة ، و « تب العقبة » و « طابة » التى سبقتها اليها الأتراك (٢٨) .

وعلى هذا النحو ، تمزت المسألة الى مستوى أزمة حادة ، خصوصا بعد أن أمرت انجلترا على أن تسحب تركيا قواتها من «طابة» ، وأصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوات المصرية والقوات التركية . ولما كان الجيش المصرى يدين قانسوا بالولاء للسلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية على مصر ، ولكنه من الناحية الفعلية كان واقفا تحت سيطرة الاحتلال ، وفى الوقت نفسه ، لما كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية هى التى تهدد بسلب مصر قطعة هامة من أراضيها ، بينما كانت انجلترا ، الدولة المحتلة ، تدافع عن الحقوق التاريخية لمصر فى سيناء ، فان هذا يصور الموقف القريد الذى كان الجيش المصرى يجد نفسه فيه من هذه الازمة .

فى ذلك الحين ، كان رأى العام المصرى يتقف من الازمة قلبا وقالبا الى جانب الدولة العثمانية ، بينما كان يظهر عداوة الصريح والعنيف لدولة الاحتلال . وقد عبرت جريدة «اللواء» عن ذلك بقولها : « هل انقلبت الدنيا وتغيرت أحوال العالم ، الى حد أن تدعى انجلترا لنفسها حق حماية مصر ضد تركيا التى هى صاحبة السيادة الشرعية على وادى النيل ؟ » (٢٩) . ويرجع السبب فى ذلك الى أن استراتيجية القوى الوطنية فى ذلك الحين كانت تقوم على احراج

مركز الاحتلال في مصر عن طريق التمسك بالسيادة التركية والدعوة للجامعة الاسلامية . لذلك فقد رأت في تلك الازمة مناسبة طيبة لتظهر مساندتها لتركيا ضد الاحتلال . ففي الوقت الذي كانت « اللواء » تعترف « بعدم أحقية تركيا في احتلال المواقع المصرية » (٤٠) ، كانت تشر بعطف شديد ما يرسله اليها مكاتبها في « دار السعادة » (الاستانة) من وجهات نظر الحكومة العثمانية التي تؤكد أن سيناء جزء من اندولة العثمانية ، وأنه من المحال أن ترضى الدولة باعتبارها جزءا متما لمصر ، وأن الحدود المصرية الشرقية تمتد فقط من السويس الى العرش . كما كانت تنقل آراء رجال الدولة العثمانية التي يعتبرون فيها الازمة « مسألة داخلية وجزئية » (٤١) . وقد كتبت « الاهرام » في ذلك الحين تفسر أسباب تأيد المصريين لموقف تركيا المناهض لصلحة مصر قائلة : « ان مسلمي مصر يعتبرون جلالة السلطان عبد الحميد خان خليفة لهم ، يدعى له على المنابر بالنصر ، ويدعى على أعدائه وخصومه بالقيصر .. وان الامة المصرية ترضع طفلا مع اللبن حب السلطان والخضوع له » (٤٢) .

وكان من الطبيعي ، في هذا المناخ من التأيد الساحق في الجبهة الداخلية للدولة العثمانية ، أن يقف الضباط والجنود المصريون موقفا خاصا . فتذكر اللواء أن هؤلاء الضباط والجنود قد وقفوا موقف ائتمور عندما كلّفوا بالمحافظة على الحدود المصرية أثناء الازمة، وذلك « بحكم الميل والاحترام لجنود الدولة العثمانية » (٤٣) . كما استغل القائد التركي لقوات العقبة هذا الولاء للسلطان لتحديد موقف القوة المصرية . ففي رسالة بعث بها الى سعد بك وفمت قال : « انا اخوان نخدم تفسر السلطان . وحيث ان المقام العالمى قد اتم شرح الامر بالتفصيل لسمو خديو مصر ، فليس هناك خلاف بيننا » ؛ ثم ناشده العودة الى السويس وتسوية المسألة بين الاخوة . وقد أرسل القائد التركي في أعقاب ذلك برقية الى حكومته أخبرها فيها أن تفاهما قد

أمكن التوصل اليه بعد مقابله مع قائد القوات المصرية ، وأن اتفاقاً مرضياً للمسألة قد تم . على أننا لا نلبث أن نرى القائد التركي يعود فيسوق التهديدات للقوة المصرية في جزيرة فرعون ، ثم يخطر سعيه رفعت وبراملي بأنه لن يستطيع الاستمرار في الاتصال بها في المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما الذي احتلاه في الأراضي التركية . ولا يبت أن يحتل مركزين آخرين في الأراضي المصرية هما : تقب العقبة « و » القطار » .

فهل يفهم من ذلك أن ولاء الضباط والجنود المصريين للخليفة عبد الحميد خان قد تغلب عليه الاعتبارات الأخرى ؟ . أننا نلاحظ أن السلطات البريطانية قد أرسلت بعد ذلك تعزيزات من القوات المصرية الى منطقة النزاع : فعين هدد القائد التركي القوة المصرية في جزيرة فرعون ، أمدت هذه القوة بجنود جديدة أزلت على برها مدفعاً ، وقامت بتحصينها تحت ارشاد الضباط الانجليز (٤٤) وفي ٨ مايو ١٩٠٦ أرسلت الى سيناء نصف البطارية المصرية الخامسة (٤٥) على أنه بعد أن تطورت الازمة لتهدد بصدام بين انجلترا وتركيا ، وبعد أن اشتدت حملة الصحف الاسلامية على الاحتلال ، حتى أصبح « من الممكن الآن أن يتحول أى حادث صغير الى ثورة دينية عارمة » - على حد قول كرومر - ، فإن السؤال الذي طرح في ذلك الحين هو : هل يحارب الجيش المصرى فى صف القوات البريطانية ضد جيوش الخليفة العثماني ، أم يعلن العصيان ؟ . وكانت جريدة «المقطم» هي التي طرحت هذا السؤال بصراحة منهلة في عندها الصادر يوم ١٢ مايو ١٩٠٦ (قبل انتهاء مدة الانذار البريطاني لتركيا يومين) فكتبت تقول :

« لو فرضنا أن الحكومة المصرية أرادت ارسال جنودها الى طور سينا لدفع تعدى الترك عنها ، وأن جنودها أبوا طاعتها وتمردوا عليها ، وأصبحوا قائلين : ان الجرائد الاسلامية علمتنا أن قتالنا

لترك هو كفر بالدين ، ومروق من الاسلام ، وخروج عن طاعة الله والرسول . فهل يعاقب أولئك الجنود على عصيانهم ؟ وهل يلامون على تمردهم ، مادامت الجرائد المذكورة تلس ذلك فى عقولهم ؟ . هذه مسألة يحسن النظر فيها حتى اذا مست الحاجة يوما ، كانت الحكومة بصيرة بما لديها .

على أن السلطات البريطانية كانت فى ذلك الحين تجيب عمليا عن هذا السؤال . فمع ورود الانباء عن احتمال تحرك الاتراك نحو قناة السويس ، قررت الحكومة البريطانية الاستعانة بقوات هندية للدفاع عن القناة ومصر فى حالة الهجوم عليها ، وذلك بالاضافة الى قواتها البحرية . وفى الوقت نفسه ، وفيما يتصل بالجبهة الداخلية ، فان شك السلطات البريطانية فى ولاء الضباط والجنود المصريين قد دفعها الى طلب زيادة الحامية البريطانية بمصر لاضطرابات الداخلية المحتملة والمتوقع حدوثها عند وقوع صدام بين انجلترا وتركيا ، فقد ألح كرومر فى زيادة هذه الحامية ، وتم فعلا استدعاء فيلقين من المشاة ، وقوة من السوارى ، وبطارية من المدفعية فى أوائل مايو . وقد اعترف كرومر بأن السبب فى استدعاء هذه القوة ، هو تعرض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين . وقد بلغ خوف السلطات البريطانية فى ذلك الحين ان أخليت الحامية الانجليزية القلعة من كل مصرى فيها ، ومن تلامذة مدرسة البوليس أيضا ثلاثة أيام ، أخذت فيها حاميتها الحذر باقعال أبوابها والترس خلفها .

وقد أخذت الصحف الانجليزية بعد ذلك تشكك فى ولاء ضباط وجنود الجيش المصرى ، حتى أوجد ذلك « ريبا عاما » فى أوروبا على حد قول المؤيد . فقد اعتبر ضباط الجيش من بين العناصر المحركة لروح الثورة فى البلاد . وقد كتب مراسل جسريلة «الأكسبرس» الانجليزية فى مصر يوم ١٠ يولية ١٩٠٦ يصف

«الضباط الوطنيين الشبان» بانهم «موجب لخطر عظيم بسبب مشورة الضباط الذين هم أكبر منهم سنا أو المتقاعدين» . ثم دعا الى «تقليل عدد الضباط الوطنيين» ، بحجة أن «الضباط الوطنى : وخصوصا من كان شابا ، هو عامل مضر فى حالة القلق الحاضرة ، اذ ليس له فاد يأتى اليه ، فهو يميل بارتياح الى الاختلاط بالطبقة الوسطى من الأهالى» (أى العناصر الثائرة من الشعب المصرى وقتذاك) . ثم روى المراسل حادثة تميز وجهة نظره فقال : « اذكر حادثة جرت مساء أمس فى قهوة ينردد عليها الضباط والأهالى : فقد جلست على مقربة من ضابطين وطنيين برتبة أميرالاي ، وسمعت أحدهما يقول بكل صراحة : انه اذا حصلت ثورة اسلامية ضد المسيحيين ، يكون أول من يقود الناس فيها » . ثم ختم مراسل (الاكسبرس) كلامه بقوله : «وعندى ان هذه الميول شاملة تقريبا لكل ضابط مصرى » . وقد سأل مراسل لحدى الصحف النموية السير رودلف سلاطين باشا : مفتش عام السودان ، عن مدى اخلاص ضباط وجنود الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فأجاب بأنه « لا شبهة فى اخلاصهم » . ولكنه فى الوقت نفسه أكد ضرورة « تعزيز الحماية الانجليزية »

على كل حال ، فقد أسفرت الأزمة عن زيادة الحماية الانجليزية فى مصر ، وكان فى مناخها المتأجج بالعداء للاحتلال من جانب الشعب المصرى ، والمشحون بالرغبة والشك والصفينة من جانب سلطات الاحتلال ، أن وقعت حادثة دنشواى المشهورة يوم ١٣ يونية ١٩٠٦ ، أى بعد شهر واحد من انتهاء الأزمة .

الجيش المصرى والحرب الطرابلسية

كانت الأزمة الثانية هى الحرب الايطالية الطرابلسية ، أو الحرب الايطالية العثمانية ، كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين (١٩١١ - ١٩١٤) وتختلف عن أزمة العقبة فى أنه بينما كان على الجيش المصرى

فى تلك الأزمة أن يواجه جيش الخليفة العثمانى ، فانه فى الحسب
الطرابلسية كان عليه أن يحارب فى صفوف هذا الجيش . وان اتفقت
الازمتان فى شىء واحد هام ، هو أنهما أكدتا ولاء الشعب المصرى
انتام لدولة الخلافة وعدائه للاحتلال .

وقد بدأت الحرب الطرابلسية بمسد أن قدمت ايطاليا يوم ٢٧
سبتمبر انذارا نهائيا للدولة العثمانية أبلغتها فيه أنها قررت التدخل
مسكرها فى طرابلس الغرب الغرب وبرقة (ليبيا) نظرا لاستعمال حالة
القوضى التى تعرض لها الأجانب ، خاصة الرعايا الطليان ، فى كلتا
الولايتين ، وفى ٣٠ سبتمبر بدأت ايطاليا فى الاستيلاء على الساحل
اللىبى : فاستولت على طرابلس ودرة وطبرق وبنغازى ، مستخدمة فى
الزو قوات كبيرة بحرية وبرية .

وكان من الطيى أن يثير هذا النزو فى مصر عواطف الشعب
المصرى من جانبين: جانب الولاء للدولة العلية، وجانب الاخوة للشعب
نلىبى . على أن أهم مآثرته هذه الحرب فيما يتعلق بالجيش مسألتان:
الأولى ، مرور الجيش العثمانى عبر الاراضى المصرية انى ليبيا ، نظرا
للاحصار الذى فرضه الاسطول الايطالى على الساحل اللبى . والثانية
استخدام الجيش المصرى الى جانب الجيش العثمانى فى الحرب ضد
الايطالين ، طبقا للفرمانات العثمانية التى تتضمن حق الدولة العثمانية
فى استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحسب فى أية مهمة
تريدها .

فلقد أجمعت القوى الوطنية الاسلامية فى مصر على أن تبادر
الدولة العثمانية بأرسال جنودها الى مصر دون أن تلجأ الى استئذان
وزارة الخارجية البريطانية أو حتى احاطتها علما بذلك . واستندت فى
هذه الدعوة الى أن بريطانيا لن تستطيع ارغام الحكومة المصرية على
الوقوف فى وجه الجيوش العثمانية عند مرورها فى مصر ، تعاديا لغضب

الأمة المصرية ومراعاة لمساوئها • واستندت على نجاح هذه الطريقة بما أبداه الجنود والضباط المصريون من الفسور فى حادثة طابة عندما كلفوا بالمحافظة على الحدود المصرية بحكم الليل والاحترام لجنود الدولة العثمانية •

وبالنسبة لاشتراك الجيش المصرى فى الحرب ضد الظليان الى جانب القوات العثمانية ، فقد طالبت الأصوات الوطنية بأن تصدرالدولة العثمانيةأوامرها الى الحكومة المصرية بتزويد الجيوش العثمانية بما تحتاج اليه طبقا لحقوق الدولة ، وما تنص عليه الترماقات فى هذا الشأن •

على أن بريطانيا لم تلبث أن سارعت باعلان حىساد مصر فى الحرب • فبالاضافة الى أنها كانت ترحب باحتلال ايطالى لليبيا بديلا عن أى قوة أخرى تكون على مقربة لها فى مصر ، وهو ما أكدهالسفير البريطانى لوزير الخارجية الايطالية فى روما ، فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا بحكم تبعيتها للدولة العثمانية كان من شأنه أن يجيز لاطاليا مهاجمة الموانى المصرية كما تهاجم موانى ليبيا ، وسوف يؤدى بالتالى الى دخول انجلترا الحرب لحماية احتلالها (٤٦) ومن أجل ذلك فقد أخذت السلطات الانجليزية فى مصر تطبق قواعد الحياد الدولى بكل دقة (٤٧)

وقد آثار فرض انجلترا الحياد على مصر استياء الرأى العام المصرى ، الذى اعتبر مصر فى حالة حرب فعلية ، وليست فى حالة حياد ، سواء مر الجيش العثمانى من مصر أو لم يمر منها ، وأن مصر فى حالة حرب طبقا للقواعد والقوانين الدولية • وكان مما ذكرته جريدة اللواء أن مصر تابعة للدولة العثمانية وخاضعة لسيادتها باعتسراف انجلترا ذاتها ، ومن ثم ، فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا أمر ضرورى تقضيه ظروف تبعية مصر للدولة العثمانية فضلا عن أن مصر لا تملك أن تضع نفسها على الحياد ، لأنها ليست بدولة مدامت هى قانونا

خاضعة للدولة العثمانية (٤٨) وأخضت الصحف الوطنية تسوق الاسانيد القانونية على أنه يتعتم على الحكومة المصرية عند اعلان الحرب ، أن تتخذ كل الوسائل القانونية التي يقضى بها نظام الحرب فى كل دولة محاربة .

على أن التصرف الذى اتبعته الدولة العثمانية فى ذلك الحين كان يتضمن فى الواقع اعترافها لمصر بحيادها . فقد امتنعت عن ارسال قواتها عبر مصر ، خوفا من أن تعتبر بريطانيا ذلك خرقا للحيد الذى فرضته على البلاد ، وقد يدفعها ذلك الى الوقوف فى وجه الجيش العثمانى ، وانتهاز الفرصة لاعلان حمايتها على مصر رسميا . أو امتلاكها وفصلها عن الدولة العثمانية . وفى الوقت نفسه لم تبلغ الحكومة العثمانية الحكومة المصرية بقيام حالة الحسب بينها وبين بريطانيا مع أن هذا الابلاغ فى حد ذاته يعتبر مطالبة لمصر بالاستعداد لتقديم جميع الالتزامات التى تستوجبها القرارات خاصة بوضع القوات المصرية اللازمة للاشتراك فى الحرب تحت تصرف الحكومة العثمانية . فكان معنى ذلك أنها لم تطالبها بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليها (٤٩)

مع ذلك فقد أصر الوطنيون فى مصر على مساندة الدولة العثمانية والوقوف الى جانب الشعب الليبى ، فيذكر أحمد شفيق فى مذكراته أن وفدا من كبار المصريين ذهب الى اللورد كشرن طالبا منه ارسال بعض أوط الجيش المصرى لمساعدة الاتراك ، فاجابهم بأن ذلك يؤدى الى زيادة قوات الاحتلال ، حيث سيضطر الى أن يطلب الى الحكومة البريطانية أن ترسل قوات انجليزية تحل محل القوات المصرية . وبطبيعة الحال لم يكن الوفد مستعدا لزيادة قوات الاحتلال . كما تكررت مواقف متشابهة حين ذهب جماعة من الضباط المصريين الى كشرن أيضا وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع فى الجيش العثمانى . فوافق بشرط أن يحل محلهم ضباط آخرون . بمعنى أنهم عند العودة

يجدون أنفسهم فى سجلات الاستبداد ، كما طلب زعماء البدو من « أولاد على » تجنيدهم للحرب • فوافق بشرط أن يطبق عليهم فصاعدا قانون القرعة العسكرية الذى كانوا معفون منه (٥٠) •

على أن ذلك لم يمنع اعدادا كبيرة من المصريين من التطوع فى صفوف الليبيين • وقد علت الحساسية حتى اشترط أن يكون المتطوع قادرا على الاتفاق على نفسه ، وإن تكون ثغقات سفره من جيبه (٥١) وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام ، وصالح حرب ، ومحمود عبد الواحد وكثير من المجاهدين الذين استشهدوا فى القتال ومن بينهم ابراهيم عوض المصرى (٥٢) وفى الوقت نفسه أخذت المؤن والذخائر والأسلحة تتدفق من الصحراء الغربية الى برقة وطرابلس على النحو الذى جعل السلطات البريطانية تستبدل بالمأمورين المصريين على الحدود الغربية مأمورين انجليز ، وطلبت الى قوات خفر السواحل مراقبة حدود مصر الغربية والشرقية ، والعمل على قطع كل سبيل الاتصال بين مصر وليبيا • على أن هذه الجهود فشلت فى مراقبة الحدود المصرية الليبية ، نظرا لامتداد هذه الحدود من جانب ، وللعلاقات الثابتة الدائمة ، ومنها علاقات التزاوج بين عرب ليبيا وبدو مصر من جانب آخر • فاستمرت المساعدات المصرية تصل الى المجاهدين فى ليبيا رغم الظروف الصعبة التى كانت تجتازها قواقل الامدادات (٥٣) •

وقد تطوع عزيز المصرى وسافر متكررا الى طرابلس الغرب ، وعين قائدا لمنطقة بنغازى ، واشترك فى العمليات العسكرية واكتسب شهرة كبيرة • وعندما وقعت تركيا معاهدة « أوشى » مع ايطاليا فى أكتوبر ١٩١٢ واستلحت قوادها وضباطها ، عهد أنور باشا بالقيادة العامة الى عزيز المصرى • وقد حاول الطليان اثناء عزيز المصرى عن مواصلة القتال عندما أبلغوه بنبا عقد الصلح • ودعوه الى التسليم،

ولكنه أبى أن يسلم لهم • وقد ذكر بعضهم أن انور باشا عندما استقدم اليه عزيز المصرى فى البداية ، انما كان يريد ، لذا اضطرت الحكومة العثمانية الى قبول الصلح مع ايطاليا فى آخر الأمر ، أن يبقى عزيز المصرى فى الميدان لإدارة الاعمال العسكرية ، ويدعو وجوده فى الوقت نفسه ، وهو مصرى الجنسية ، الى اقبال مصر على مساعدة العرب الذين يتولى قيادتهم (٥٤) •

وعلى كل حال ، فقد كان هذا الموقف من مواقف الولاء للدولة العثمانية من جانب الشعب المصرى وضباط الجيش المصرى ، آخر المواقف التى ارتفع عنها ستار الحرب العالمية الأولى •

حواشي الفصل الثاني

- (١) مذكرات عباس حلمي الثاني ، المصري في ٣ مايو ١٩٥١ .
- (٢) الراعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية من ٢١١ (القاهرة ١٩٢٩) .
- (٣) مذكرات عباس حلمي الثاني ، المصري في ٣ مايو ١٩٥١ .
- (٤) Cromer, Abbas II, p. 90.
- (٥) Milner, op. cit., p. 373.
- (٦) Arthur, George, Life of Lord Kitchener, Vol. 1, p. 182; Vol. 2, p. 182.
- خلا من دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية في مصر من ١٨٨٢ الى ١٩١٩ (من ١٢٤ . بحث للدكتوراه غير مطبوع) .
- (٧) Cromer, op. cit., p. 90.
- (٨) دكتور محمد فوزاد شكري : للرجع السابق من ٥٨٠ .
- (٩) Cromer, op. cit., pp. 62-63.
- (١٠) Milner, op. cit., p. 373.
- (١١) دكتور محمد فوزاد شكري : للرجع السابق من ١٨٩ - ٥٠١ .
- (١٢) Cromer, Modern Egypt, pp. 527-28.
- (١٣) دكتور محمد فوزاد شكري : للرجع المذكور من ٣٠٤ - ٣٠٥ .
- (١٤) نفس المصدر من ١٢٨ - ١٤١ .
- (١٥) Royle, Charles, The Egyptian Campaigns, 1882-1885, pp. 480-5.
- (١٦) Wheeler Harold, The Story of Lord Kitchener, p. 84 (London 1924).
- (١٧) مزودن : للرجع السابق من ٨٨ .
- (١٨) White, Arthur Silva : The Expansion of Egypt under the Anglo-Egyptian Condominium, pp. 289-294.
- وليس بل مقارنة بين الرتب المصرية والرتب العسكرية :
- | | |
|--------------------|-----------------|
| Commander-in-Chief | == سردار == |
| Lieutenant-General | == فريق == |
| Major-General | == لواء == |
| Colonel | == أميرالاي == |
| Lieutenant-Colonel | == قائمقام == |
| Major | == ميمباني == |
| Adjutant-Major | == صاغ == |
| Captain | == بورجاني == |
| Lieutenant | == ملازم أول == |
| Second Lieutenant | == ملازم ثان == |

وكانت رتب سرحداء ، و طريقه ، و دلوات تحمل لقب «باشا» أما رتب «أميرالاي» .
و «فانتقام» فتحمل لقب «بك» .
وقد حدث تغيير في رتب الجيش فاصبحت كل السرايا الآن مع مطالبها في الرتب
الانجليزية :

(General Officer Commanding in Chief)	مقيم
Lieutenant General	فريق
Major General	لواء
Brigadier	عميد
Colonel	علاء
Lieutenant Colonel	مقدم
Major	رائد
Captain	شيف
Lieutenant	ملازم أول
Second Lieutenant	ملازم ثان

- (١٨م) Ibid, pp. 294-5.
- (١٩) أنظر دكتور يوانان لبيب وذك : أزمة القبة للمرونة بمحاولة طاعة سنة ١٩٠٦
(المجلة التاريخية المصرية عدد ١٣ سنة ١٩٦٧) .
- (٢٠) دكتور محمد فوزي شكري : مصر والسودان من ١٨٠٠ (دار المعارف بمصر
١٩٥٧) .
- (٢١) أنظر مذكرة الأميرالاي محمود بك حلي اسماعيل عن هذا الحادث ، وقد نشرها
الرئيس في كتابه : « مصطفى كامل » ص ٢٢٤ : الصفحة الأولى . أنظر أيضا : دكتور مكي
شبيكة : السودان عبر القرون من ١٤١١ - ١٢٠٠ (بيروت : دار الثقافة ١٩٦٥) . ويختلف
رواية الأميرالاي محمود حلي عن رواية دكتور مكي شبيكة في أنه بينما ينسب إليه
من سرد في فرنسا ، فإن الأخير يتحدث عن تمرد في أودرة واحدة من الأودر
الرابعة عشرة السودانية .
- (٢٢) Cromer, 'The Earl of: Abbas II, pp. 82-83, London 1915.
- (٢٣) فلود بيركات : السودان مصري ومطامع السياسة البريطانية من ١٨٠٨ - ١٨٠٤
(المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٤) ومن الأمثلة . ما نشره جريدة للزبد في المخطوط ١٩٠٦
حيث ورد بها أمر قتالة العربية « بزيادة أودرة بيادة سودانية تعرف منذ الآن بالأودرة
الرابعة عشرة السودانية وزيادة ٢٠٠ جندي لير واكب على قوة أودرة العرب . وزياد
بلوك على قوة الهجاة يعرف بالبلوك الخامس والعاشر الأودرة الرابعة السودانية » .
- (٢٤) الرئيس : محمد فريد من ٨١ القسمة الأولى ١٩٢١ ، خطاب محمد فريد يوم
١٤ سبتمبر ١٩٠٨ بمناسبة ذكرى احتلال العاصمة .
- (٢٥) تقرير اللورد كيتشنر عن « الحالة والإدارة والحالة الممومة في مصر والسودان
سنة ١٩١٣ (طبعة المظلم ١٩١٤) .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل ، انظر مذكرة اللواء محمد باشا لبيب التماسد في كتاب :
« مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب التماسد وأمير الإيادي أحمد بك رفعت
عن أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه في ٩ - ١٩ (الاسكندرية
١٩٣٦) » .

(٢٧) الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الإنجليزية .
الطبعة الثالثة في ٥١ .

(٢٨) تقرير اللورد كرومر عن « المالية والإدارة والحالة الصومية في السودان سنة
١٩٠٦ في ٧ .

(٢٩) تقرير السير ألون جوردن عن « المالية والإدارة والحالة الصومية في السودان
سنة ١٩٠٨ في ١٢٩ .

(٣٠) انظر خطاب اللورد كرومر في حفل افتتاح السكة الحديدية بين النيل والبحر
الأحمر (ملحق « اللواء » في ٢٧ يناير ١٩٠٦) .

(٣١) مذكرة السير ريجنالد وليجت الحاكم العام للسودان عن « المالية والإدارة والحالة
الصومية في السودان سنة ١٩٠٦ . وتتلخص العبارة في أن العرب يجولون « قلوبهم »
بجنوب كردفان ثم في مايو ١٩٠٦ وقتلوا المأمور وشايط و ٢٨ جنديا من رجال الأورطة
السودانية الثانية عشرة في عهد وطني .

(٣٢) تقرير السير ألون جوردن عن « المالية والإدارة والحالة الصومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٨ في ٩٣ - ٩٦ . وكان عبد القادر محمد من أكبر أصحاب المهن .
ولما صدر المرسوم بعد موقعة أم درمان عاد إلى أملاكه في « السليمانية » . ولكنه لم يكف
عن بذل بذور العصيان في الجزيرة . وفي آخر إبريل ١٩٠٨ شق عصا الطاعة على الحكومة .
ودارت عنه حادثة في « الجزيرة » انتهت بالقص عليه وصعود الحكم بشنقه .

(٣٣) تقرير اللورد كرومر عن « المالية والإدارة والحالة الصومية في السودان
سنة ١٩١٣ في ١٢٨ .

(٣٤) اللواء في ١٨ مارس ١٩٠٦ قد نقلته عن جريدة « جلوب » الإنجليزية .

(٣٥) من موبز بوجهة نظر اللورد كرومر أمام وزارة الخارجية البريطانية للسير
لورد جراي في ذلك الحين :
انظر :

Viscount Grey of Fallodon : Twenty-Five years 1892-1916, Vol.
I, p. 124, (London 1926).

(٣٦) انظر ما كتبه اللواء لراسله في الاستانة عن هذا الموضوع في ٢٤ . ٢٥
فبراير ١٩٠٦ . انظر أيضا ما كتبه الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور .

(٣٧) انظر الكتاب الأزرق الذي نشرته الحكومة الإنجليزية عن مسألة القبة يوم
١٦ يولي ١٩٠٦ ونشرت أجزاء منه بجريدة اللواء وللمزيد ولجوها من الصحف ابتداء من
يوم ١٧ يولي ١٩٠٦ . انظر أيضا اللواء في ٢٥ يناير و ١٤ فبراير ١٩٠٦ ودراسة
الدكتور يونان لبيب المذكورة .

Findley to Grey, January 25, 27, 28, 1906 (Further Correspondences respecting the affairs of Egypt and the Sudan, Part LXIV.

من الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور في ٢٥٠ - ٢٥٦ .

- (٣٦) اللواء في ٧ مارس ١٩٠٦ .
- (٤٠) نفس المصدر في ١١ مارس ١٩٠٦ .
- (٤١) نفس المصدر في ١٨ و ٢٤ و ٢٥ فبراير ، ١١ مارس ١٩٠٦ .
- (٤٢) الأمر في ٢٠ يولية ١٩٠٦ .
- (٤٣) اللواء في ١٢ أكتوبر ١٩١١ (نقل عن الدكتور جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب العالمية ١٩١١ - ١٩١٤ ، المجلة التاريخية المصرية مجلد ١٣ سنة ١٩٦٧ ص ٣٦٦) .
- (٤٤) اللواء في ١١ مارس ١٩٠٦ .
- (٤٥) الكلام في ٩ مايو ١٩٠٦ .
- (٤٦) الجريدة في ١٧ أكتوبر ١٩١١ عن د. جمال زكريا ص ٣٢٢ - ٣٢٤ . وكان من رأى « جري » أنه حتى لو لم يكن الاحتلال مبرورا في مصر ، لأن موقف الحكومة المصرية ينبغي أن يكون الحياد . مادام الأسطول التركي عاجزا عن حماية السواحل المصرية من أى هجوم قد يتعرض له Grey to Rodd, June 28, July 15, 1912. نقل عن الدكتور هنري آيس ميخائيل : المجلات الانجليزية اللبية ص ٤٤ (القاهرة ١٩٧٠) .
- (٤٧) المظم في ٥ أكتوبر ١٩١١ Kitchener to Grey, Oct. 3, 1911.
- (مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والمصودة بالميكرو فيلم بكتبة كلية آداب عين شمس) .
- (٤٨) اللواء في أول أكتوبر ١٩١١ عن الدكتور جمال زكريا : المرجع المذكور ص ٣٢٠ .
- (٤٩) الدكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٢١ - ٣٢٢ ، ٣٢٥ .
- (٥٠) أحمد شوقي : مذكراتي في نصف قرن ج ٢ ص ٢٦٥ . عن نفس المصدر ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .
- (٥١) الدكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٣٢٦ - ٣٤٠ .
- (٥٢) مصطفى عبد الله بدير : للجيل في تاريخ ليبيا ص ١٢٢ - ١٢٣ (الجمعية التاريخية لدراسات كلية آداب الاسكندرية ١٩٤٧) .
- (٥٣) الدكتور جمال زكريا ص ٣٢٠ - ٣٢١ وقد انتهت إيطاليا اللورد كتنسبر في صيف ١٩١٢ بأنه أهل في تنفيذ التزامات الجهاد تهربا من تكاليفه ، مما ساعد على مرور الأسلحة التركية والضباط الأتراك عبر الحدود المصرية (انظر : Grey to Rodd, June 28, July 15, 1912.
- عن الدكتور هنري آيس ميخائيل : المرجع المذكور ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٥٤) الدكتور محمد لزاد شكري : السنوسية دين ودولة ص ١٢٠ - ١٢٧ (دار الفكر العربي ١٩٤٨) .
- Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1, pp. 189-90. (١١٢)

الفصل الثالث
الجيش المصري
في الحرب العالمية الأولى

● الجيش المصرى فى الحرب العالمية الأولى

فرض الحماية البريطانية على مصر :

يُعتبر نشوب الحرب العالمية الأولى بداية مرحلة جديدة وهامة فى السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى . وقد مرت بطورين :
الطور الأول ، عند نشوب الحرب . وكانت تركيا قد أعلنت حيادها .
والثانية ، عندما اتضح أن تركيا سوف تدخل الحرب ضد انجلترا
والحلفاء ان أجلا أو عاجلا .

ويبدأ الطور الأول قبيل دخول انجلترا الحرب ، حين اتخذت
قرارها يوم ٢ أغسطس بحماية شاطئى فرنسا الشمالى ، وأصبح
دخولها الحرب بالتالى أمرا محتملا . فقد سارعت السلطات البريطانية
فى مصر الى الضغط على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ قرار باعلان
حياد مصر الرسمى فى الحرب ، حتى لا يخلق هذا القرار الباب فى
وجه حصول انجلترا على مساعدة مصر العسكرية ويلقى بالتالى على
عاتقها عبئا كريها ، هو ارغام بلد محايد على اتخاذ اجراءات حربية
ثم يكن ثمة مناص من اتخاذها (١) .

وقد كان ثمة هذا الضغط على الحكومة المصرية صدور قرار ه أغسطس ١٩١٤ المشهور ، الذى قضى بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثمر ألماني ، وحظر التصدير الى ألمانيا وتخويل القوات البحرية والحربية البريطانية « جميع حقوق الحرب فى الموانئ المصرية أو فى أراضي القطر المصري وأن « كل ما يجرى الاستحواذ عليه فى الموانئ المصرية وفى أرض القطر المصري ، من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع ، يجوز إحالة النظر فيها الى إحدى محاكم القنائم البريطانية » . وقد استهل القرار بعبارة يفهم منها بوضوح حدوث ضغط من سلطات لاحتلال فورد بها : « أشير على الحكومة المصرية .. الخ » .

وتشير الوثائق الى أن الضغط الذى تعرضت له الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار ، هو التهديد بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية .. فقد أورد الخديو عباس الثانى فى مذكراته صورة مذكرة من حسين رشدى باشا ، رئيس النظار وقائم مقام الخديو وقتذاك ، بتاريخ أول سبتمبر ١٩١٤ ، يقول فيها : « غدوت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا أنه لولا ذلك القرار (قرار ه أغسطس) لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية » (٢) . على أن انجلترا فى الحقيقة لم تكن لتستطيع تنفيذ هذا التهديد فى ذلك الحين ، اذ لم يكن ثمة ما يبرره من ناحية القانون الدولى ، ولذلك فحين ذاع فى تركيا وقتذاك ، كصدى لهذا التهديد أغلب الظن ، أن الحكومة البريطانية تبحث مسألة ضم مصر الى امبراطوريتها ، سارع السير إدوارد جراى يوم ٧ أغسطس وطلب الى سفيره فى القسطنطينية أن يؤكد للحكومة التركية أنه « اذا ظلت تركيا على الحياد ، وبقيت مصر هادئة ، ولم تنشأ ظروف ليست متوقعة ، فإن حكومة صاحب الجلالة لن تقترح تغيير وضع مصر السياسى » (٣) .

وعلى كل حال، فبصدور قرار ٥ أغسطس ١٩١٤، تكون مصر قد
تصرفت من الناحية الفعلية كما لو كانت جزءاً من الامبراطورية
البريطانية، وتكون قد حددت موقعها من الحرب الناشئة على أساس
الوقوف في المعسكر المعادى لآلمانيا وحلفائها (٤) . ولما كان الهدف
من الضغط على الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار هو الحصول
على معاونة مصر الحربية، فان هذا يفسر مدى تأثير هذا القرار على
الجيش المصرى . فيؤخذ من المعلومات التى أوردها الليفنتان
كولونيل كيرزى، ان الجيش المصرى كان يدخل فى خطة الدفاع
البريطانية عن القناة . وفى خلال شهر أغسطس كانت السلطات
البريطانية قد درست مسألة حماية قناة السويس ضد أى هجوم
برى أو بحرى، واتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع أى محاولة لتخريب
أى جزء من القناة أو السكة الحديدية . ولما كانت قوات الاحتلال
لا تكفى للدفاع عن مصر، فقد عمل الترتيب اللازم لاستدعاء فرقتى
مشاة وفرقة فرسان من الهند بأسرع ما يمكن، كما عمل الترتيب اللازم
لوصول فلبق هجانة البيكانير إلى مصر : على أن تعود القوات
البريطانية التى كانت فى مصر الى انجلترا بمجرد وصول تلك القوات .
وقد تقرر فيما بعد أن تذهب الفرقتان الهنديتان الى مرسينا رأساً،
ان تغير الحامية البريطانية بفرقة من القوات الاقليمية، ويرسل لواء مشاة
هندى آخر الى مصر . وفى آخر أغسطس أمر فلبق الهجانة المصرى بالقيام
بأعمال الدوريات على شواطئ القناة للوقاية (٥) ولما كان الاجراء الأخير
من شأنه أن يثير ريبة الأتراك، فقد ارسل اللورد جراى الى مثله فى
القسطنطينية بطلب اليه أن يبلغ الحكومة التركية أن الحكومة المصرية
انما تقوم بعمل الدوريات على جانبى القناة، من أجل ضمان سلامة
المرور فيها، وأنه لا توجد فكرة للقيام بعمليات عسكرية (٦) .
على أن تزايد احتمال دخول تركيا الحرب ضد انجلترا كان من

شأنه أن يحدث تغييرا جوهريا في الموقف . ذلك أن مصر - كما ذكرنا - كانت من الناحية الشرعية تحت السيادة العثمانية ، باعتراف انجلترا نفسها بذلك . وكان معنى قيام الحرب بين تركيا وانجلترا ، أن تصبح مصر من ناحية القانون الدولي في حرب مع انجلترا ، وأن تصبح انجلترا في حرب مع مصر . ومعنى ذلك ، بالنسبة للمصريين ، أن تتوفر لديهم الرخصة الشرعية للقيام بأعمال عدوانية ضد الاحتلال . أما بالنسبة للانجليز ، فمعناه أن يجدوا الذريعة الشرعية لضم مصر الى الامبراطورية البريطانية بحق الفتح . ولما كانت النتيجة في كلا الحالتين وقوع الاضطراب في مصر في وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا . فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة ، في عين المصريين والانجليز على السواء ، الى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ لمصر بين انجلترا وتركيا ، أو « لتنظيم الحالة » - على حد قول أحمد لطفي السيد (٧) .

وفيما يتصل بمصر ، يتضح من المذكرة التي قدمها « الوفد المصري » الى مؤتمر الصلح يوم ٢٨ أبريل ١٩١٩ ، أن الزعماء المصريين كانوا على استعداد لخوض الحرب الى جانب انجلترا ، اذا اعترفت لمصر باستقلالها . (وهو ما يشكل تطورا خطيرا في موقف الوطنيين المصريين ازاء تركيا ، سببه الحقيقي تصفية العناصر الوطنية الاسلامية قبل نشوب الحرب) فقد ورد في المذكرة أن « بعض نواب الأمة الذين يحق لهم الكلام باسمها » قد اقترحوا على السلطات البريطانية في ذلك الحين « اعلان استقلال مصر ، حتى اذا ما سوى مركز البلاد السياسي على هذا النحو ، تيسر لمصر أن تحارب الى جانب الحلفاء مشهورة السلاح في أي ميدان من الميادين » (٨) . وقد روى أحمد لطفي السيد أن الذين اقترحوا هذا الاقتراح هم : رشدي باشا وعدلى باشا وأحمد لطفي السيد .

على أن السلطات البريطانية في مصر كان لها رأي آخر يتفق

مع المنطق الاستعماري • وهذا الرأي هو استغلال فرصة نشوب الحرب بين إنجلترا وتركيا لإعلان الحماية البريطانية على مصر واسقاط سيادة العثمانية • وكانت وجهة نظر هذه السلطات - كما عبر عنها كتاب المستر تشيتهم • ، نائب القنصل العام البريطاني في مصر، لوزير الخارجية البريطانية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ - ان مثل هذه الخطوة لو اتخذت سوف تكون امتدادا طبيعيا لسياسة اللورد كرومر التي كانت ترمى الى وضع مقاليد الحكم في ايدي المصريين ، مع وجود قرائح البريطانيين من خلفهم للنصح والتشجيع أو الكبح ، حسب تقتضى الحال • وانها ، على هذا النحو : لن تنطوى على أى تغيير فى السياسة البريطانية ، وسوف يفهما المصريون بسهولة •

وقد قبلت الحكومة انبريطانية هذا الاقتراح دون مناقشة • أما المسئولون المصريون : فقد اشترطوا شرطا واحدا لإعلان الحماية، هو أن يقترن بمنح مصر الاستقلال الذاتى : ففى مقابلة رونالد ستورز ، السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، لرشدى باشا وعدلى باشا ، هدد هذان أمامه بالاستقالة اذا لم تقدم إنجلترا لمصر عند اعلان الحماية شيئا فى مقام الحكم الذاتى (٩) • كما رفض الأمير حسين ، الذى عرضت عليه الخديوية بدلا من عباس الثانى الفائب فى القسطنطينية وقتذاك : قبول هذا المنصب « بدون منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى » (١٠) •

على أنه لما كانت السلطات البريطانية على غير استعداد للاستجابة لهذا الشرط فى ذلك الحين ، فى الوقت الذى كان دخول تركيا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا بعد انتهاكاتها المتعددة للحياد (١١) ، ولما كان متوقعا أن ينجم عن فرض الحماية بدون هذا الشرط عمل من أعمال الثورة فى مصر ، وان تشب أزمة لرفض الأمير حسين الخديوية ، فقد اقترح المستر تشيتهم على الحكومة البريطانية فى أول نوفمبر ، ارجاء

Cheetham.

اعلان الحماية مؤقتا ، حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الأحكام العرفية (١٢) ، كاجراء احتياضى ضد أعمال العنف التى قد تنشب . ولكن رشدى باشا رفض قبول اعلان الأحكام العرفية الا بشرطين : الاول ، أن تبقى السلطات المدنية من اختصاص النظار ، وتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من اجراءات كرمية فى ظل الأحكام العرفية . والثانى ، أن تتعهد بريطانيا ، فى منشور اعلان الحرب على تركيا ، بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب أى مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن مساعدة الأعداء . وقد قبلت الحكومة البريطانية هذين الشرطين ، وصدر اعلان الاحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر ، ثم منشور اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا يوم ٧ نوفمبر ١٩١٤ ، وقد تضمننا الشرطين السالفي الذكر .

ولما كان قبول انجلترا الشرط الأخير معناه اعفاء الجيش المصرى من تقديم أى مساعدة فى الحرب ضد تركيا ، وبالتالي الاعتراف بحياد مصر وانعدام مصلحتها فى الصراع الناشب ، فكان رشدى باشا قد كسب بمنشور ٧ نوفمبر ما خسره بقرار ٥ أغسطس ، فقد استطاع أن يجعل السياسة البريطانية على تغير موقعها الذى أملت ضغطها على الحكومة المصرية لاصدار قرار ٥ أغسطس . وقد اعتقد « لويد » خطأ أن المستر تشيتهم كان أول من اقترح هذه السياسة على وزارة الخارجية البريطانية يوم أن قدم اقتراحه باعلان الحماية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ . اذ تضمنت دياجة اعلان الحرب على تركيا التى قدمها ، فقرة تنص على أن « تتحمل بريطانيا العظمى كامل المسئولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان » . على أن الحقيقة أن ادراج هذه العبارة هو من مقتضيات اعلان الحماية قانونا ، لأن ما يميز الحماية هو التزام الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ، فى مقابل مباشرة الشؤون الخارجية للدولة المحمية » (١٣) . ولما كان هذا الالتزام

بالدفاع عن الدولة المحمية لا يمنع هذه الدولة من الاشتراك في
الدفاع عن أراضيها فكان أهمية الوعد الذي أصدرته بريطانيا - تحت
ضغط رشدي باشا - لا تتمثل في تمهدها بتحمل جميع أعباء الحرب
وحدها فقط ، وإنما تتمثل بالدرجة الأساسية في تمهدها بالإلا تطلب من
الشعب المصري أية مساعدة .

على كل حال ، فكيف يمكن أن تنهم اذعان السلطات البريطانية
لهذا الطلب بعدما رأينا من حرصها على منع مصر من اعلان حيادها
طلباً لمساعدتها العسكرية ؟ . ان السبب في ذلك يرجع الى أن الموقف
بعد نشوب الحرب بين انجلترا وتركيا ، كان يختلف عنه عندما كانت
تركيا تتخذ موقف الحياد . ففي حالة وقوف تركيا على الجبل : فإن
تقديم الجيش المصري مساعداته لانجلترا لا يمثل انكاراً صارخاً
للسيادة التركية على مصر ، أما بعد دخول تركيا الحرب ضد انجلترا :
فإن مساعدة الجيش المصري لانجلترا تعتبر انتقاصاً واضحاً على
السيادة التركية ، ومن ثم فإن التماس هذه المساعدات يعتبر أمراً بعيد
الاحتمال . بل تشير الوثائق الى أن الخوف من وقوف الجيش المصري
الى جانب تركيا كان موجوداً عند السلطات البريطانية ، خصوصاً
بعد أن أخذت الأنباء ترد من الخارج بأن الخديو عباس قد انضم الى
الألمان . فقد كتب المستر تشيتهم الى وزير الخارجية البريطانية في
٢٨ أكتوبر ١٩١٤ يخبره بأنه علم من مصدر ثقة أن الخديو عباس
ضالع مع الألمان ، وأنه قد يرافق الحملة التركية القادمة على مصر « ما
يؤثر على ولاء الضباط المصريين » .

ومهما يكن من شيء . فإن هذا الوعد من جانب بريطانيا بتحمل
جميع أعباء الحرب وحدها ، لم يقدر له التنفيذ . فلم تكبد تفضي أيام
قلائل على صدوره ، حتى كانت المدفعية المصرية في طريقها الى قناة
السويس . وحتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشتراك في خطة

الدفاع عن قناة السويس : (١٤) • وقد واكب هذا الانتقاض انتقاض
خطر آخر ، ففى يوم ١٣ نوفمبر ابرقت الحكومة البريطانية الى المستر
تشيتهام فى مصر تخطره بتخليها عن فكرة الحماية ، وأنها « تعتقد
أن أشد الخطوات فعالية سوف تكون اعلان ضم مصر » • فكيف حدث
هذا التحول ؟

ان بعض المؤرخين يمزون تحول بريطانيا الى الضم الى دخول
تركيا الحرب يوم ٥ نوفمبر ١٩١٤ • ويعزو بعضهم الآخر هذا التحول
الى وقوف رشدى باشا والأمير حسين موقفا يتناقض مع الخطط
البريطانية التى كانت ترمى الى الإبقاء على الصورة المصرية للحكم
المدنى قليلا لاي رد فعل اسلامى محتمل ، بتهديد الاول بالاستقالة،
ورفض الثانى قبول الخديوية اذا لم يقترن باعلان الحماية منع مصر
الاستقلال الذاتى (١٥) • على أن الحقيقة أن موقف وزارة الخارجية
البريطانية من اعلان الحماية ظل ثابتا بعد دخول تركيا الحرب فى ٥
نوفمبر ، وبعد موقف رشدى باشا والأمير حسين فى ١ و ٣ نوفمبر •
ففى يوم ٦ نوفمبر ١٩١٤ أرسل وزير الخارجية البريطانية الى المسر
تشيتهام برقية يؤكد فيها موافقته على الترتيبات التى أعدت (بشأن
الحماية) ويعرب عن اعتقاده بأنه (أى المستر تشيتهام) والقائد العام
بالمجان الموقف بحكمة ومهارة •

فما الذى جرى بين ٦ و ١٢ نوفمبر ١٩١٤ ودعا الحكومة
البريطانية الى التحول من الحماية الى الضم ؟ ومن التمهيد بعدم طلب
أى مائدة الى نقض هذا التمهيد ؟ • ان الذى جرى فى هذه الايام
السبعة هو أن المخاوف التى راودت المسؤولين البريطانيين من حدوث
رد فعل عنيف من جانب الشعب المصرى عند اعلان الاحكام العرفية
أو عند اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا ، قد زالت ولم تعد عاملا
مؤثرا • فلم يتم الشعب المصرى بأى عمل من أعمال الثورة كما كان

متوقعا ، وعلى العكس من ذلك لم يبد أكثرنا بالأمر ، وبقي هادئا ساكنا يمارسون شئون معاشه . وفى حين أن مثل هذا الموقف كان من شأنه أن يعزز فى انجلترا وجهة نظر أنصار التساهل أو التنازل (أنصار الحماية) ، فيؤدى الى مزيد من التنازل - أى الاستجابة لشروط رشدى باشا والامير حسين ، وهى منح مصر الاستقلال الذاتى - إلا أنه ، من جانب آخر ، أدى الى العكس من ذلك ، أى أدى الى تعزيز وجهة نظر أنصار التشدد (أنصار الضم) كما أدى الى نقض التعمد الذى صدر قبل أيام بتصل انجلترا جميع أعباء الحرب دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة . فبزوان الخناوف التى أدت الى التنازل ، برزت على الفور الاعتبارات الأخرى التى كانت قد اختفت مؤقتا وراء هذه الأوهام . وأول هذه الاعتبارات حاجة انجلترا الماسة الى مساعدة مصر العسكرية . أما الثانى فهو الاستفادة من فرصة وقوع الحرب مع تركيا لضم مصر الى الامبراطورية بحق الفتح ، وتصحيح الوضع الشاذ لانجلترا فى مصر الذى استمر منذ وقوع الاحتلال ، ومعالجة أهم المشاكل أو القيود الدولية التى كانت تفل يد الاحتلال عن بسط سيطرته الكاملة على مصر ، وهى الامتيازات الأجنبية .

وبالنسبة للاعتبار الأول ، فبضم مصر سوف يسرى عليها ما يسرى على بقية المستعمرات من الاشتراك فى الحرب بكل صورة من الصور ، ووضع كل الامكانيات لخدمة أهداف الحرب ، وبذلك ترتبط مصر بسائر المستعمرات « برابطة الزمالة فى السلاح » - كما يقول لويد . أما بالنسبة للاعتبار الثانى ، فإن الضم لا يحقق فقط الأغراض التى تقدم ذكرها ، وإنما يمكن انجلترا أيضا من التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه (١٦) ، وهى الصعوبات التى تتمثل فى ضرورة منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى . ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة لهذا

الشرط — كما يقول « الجود » — فلم يكن الشعب المصرى فى نظرها غير كفء فقط لتحمل مسئولية الحكم ، وانما كان أيضا غير متعاطف معها فى قضيتها . ولما كانت انجلترا تقاتل فى ذلك الحين من أجل وجودها وبقائها ، وكانت مصر فى نظرها ركنا أساسيا من أركان دفاعها ، فان منحها الاستقلال الذاتى كان يعد مظهرة جسيمة لم تكن انجلترا على استعداد للقبول بها (١٧) .

على كل حال ، فان هذا التحول نحو الضم لم يستمر طويلا ، اذ اعترضت عليه السلطات البريطانية فى مصر ، كما أن فرنسا ، حليفة انجلترا فى الحرب ، لم تبد ترحيبا كافيا به . فعادت الحكومة البريطانية فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ الى فكرة الحماية ، وبنت رجوعها على أن « سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر » (١٨) .

عادت الحكومة البريطانية الى سياسة الحماية فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ ، ولكن الوحدات العسكرية المصرية لم تعد من قناة السويس . ومعنى ذلك أن الحماية التى عادت اليها الحكومة البريطانية تختلف عن الحماية التى كانت قد استقرت عليها قبل تحولها للمفاجيء الى الضم . فقصد أغفلت السياسة الجديدة أهم عنصر فى السياسة القديمة ، وهو تحمل انجلترا بكافة أعباء الحرب دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة ، واكتسبت أهم عنصر فى سياسة الضم ، وهو اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الى جانب القوات الامبراطورية .

ولما كانت الحكومة البريطانية لم تعلن رسميا تراجعها عن وعدها الذى قطعه قبل أيام ، وفوق ذلك فقد عادت فأكده يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، أى فى اليوم التالى لإعلان الحماية ، وذلك فى المذكرة التفسيرية التى وجهتها الى السلطان حسين ، وقصدت بها

— كما يقول لويد — أن تكون عرضا كاملا وتقصيدا للسياسة والنوايا البريطانية التي تنطوي تحت اعلان الحماية ، حيث ورد بها هذه العبارة : « واني مكلف بأن أؤكد لسيادتكم رسميا أن بريطانيا العظمى تتحمل كامل المسؤولية عن الدفاع عن الاراضى التي تحت حكم سموكم ضد أى اعتداء مهما كان مصدره » — فكان كل القيمة التي بقيت لهذا الوعد البريطانى هي أنه سلب من مصر صفة الدولة المحاربة ، وافتاح الفرصة لمثل اللورد لويد ليريق المداد الكثير حول كيف أن المصريين « لم يكونوا يقاتلون جنبا الى جنب مع بقية الامبراطورية ، وانهم لا يعتبرون ، ولم يكونوا فعلا ، زملاء فى سلاح مثل اليهود وقوات المستعمرات الأخرى » ، وأن المصريين قد وضعوا فى وضع خاس ، فلم يكونوا يعتبرون فى نظر جنود الامبراطورية سوى شعب : لا يستفيد فقط ، بل ويثرى على حساب تضحيات وآلام رجالنا .

وفى الحقيقة ، فإن الجيوش المصرية قد قاتلت فى جميع الجبهات ، وفى مصر والسودان ، ولا يكاد يختلف موقعها فى هذا عن موقف جيوش المستعمرات البريطانية الا فى شيء واحد ، هو انه فى تلك المستعمرات لم تصدر بريطانيا الوعد الذى أصدرته فى مصر فى ٧ نوفمبر باعفاء شعوب تلك المستعمرات من تحمل أى عبء من أعباء الحرب ، وبالتالي فلم تستطع أن تنكر على هذه الشعوب تضحياتها التي قدمتها فى سبيل الامبراطورية ، ومن الغريب أنه فى الوقت الذى ينفى اللورد لويد عن المصريين أنهم كانوا زملاء فى السلاح ، لا يلبث بعد قليل أن يعترف بذلك فى موضع آخر . فيقول : « فى بداية الحرب ، منعنا الحرس الزائد والخوف من أن نطلب من مصر القتال معنا ، بل شجعناها على أن تعتبر أن الحرب لا تخصها . ولكن تحت ضغط الظروف القاسى ، اضطررنا لأن نضغط عليها لمساعدتنا بصورة ملحة أكثر فأكثر . وعندما أصبح

ضغط الظروف علينا لا يحتل ، لم يكن أمامنا بطبيعة الحال الا أن نسحب وعدنا الاخر لها في سنة ١٩١٤ ، وأن نخبرها بصراحة أنه نظرا لطول القتال ومرارته ، فلن يعود في وسعنا التمسك بهذا الوعد ، ولا بد لنا من أن نطلب مساعدتها السريعة » .

وفي الحق لقد اشترك الجيش المصري في القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية في جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ، ضد القوات التركية ، والجبهة الغربية ، ضد قوات السنوسي ، والجبهة الجنوبية في السودان ، ضد قوات السلطان علي دينار . مما تعرض له في تركيز .

الجيش المصري في الجبهة الشرقية :

من الأمور المثيرة والجديرة بالملاحظة : أنه حين أراد الانجليز الدفاع عن مصر ضد الهجوم التركي في يناير - فبراير ١٩١٥ ، لم يدافعوا عنها عند حدودها الشرقية في سيناء ، بل عند قناة السويس ، ويرجع السبب في ذلك الى أن القوات البريطانية في ذلك الحين كان ينقصها التدريب والتنظيم اللازمين للقيام بعمليات هجومية . كما ان اقامة خط من التحصينات شرقي القناة ومد السكك الحديدية وزيادة خطوط الانابيب ومحطات المضخات للمحافظة على تموين القوات ، كان عملا باهظ التكاليف . كما أن خطوط المواصلات تصبح والحالة هذه من الطول بحيث يسهل قطعها فضلا عن أن موقع البريطانيين يكون مكشوقا . ولما كانت القناة تهيء خطا دفاعيا منيعا مناعة طبيعية ومستورا ومحيا ، فقد قامت "خطة البريطانية على تحسين هذا الخط ، واجبار الاتراك على القيام بمهمة اختراق سيناء . ويتضح مما أورده اليفتنانت كولونيل كيرزي ، أنه كان يوجد في مصر في أواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ ألفا

من القوات المصرية والسودانية ، هذا بالإضافة الى ٧٠ ألفا من القوات الهندية والاسترالية والنيوزيلندية والبريطانية التي وصلت الى مصر في ذلك الحين . وكنا قد رأينا كيف استدعت الوحدات المصرية والمدفعية المصرية للاشتراك في خطة الدفاع عن قناة السويس بعد أيام قليلة من الوعد البريطاني بتحمل كافة أعباء الحرب . وقد جرى توزيع هذه القوات في حاميات في « النصور » و « أبو زينة » ، وعلى خطوط المواصلات شرقي القناة ، وفي قلب الخط الدفاعي عن قناة السويس . وكانت حامية الطور مكونة من بلوكين من ٢ جي أورطة قيادة ، بينما كانت البطارية المصرية الخامسة تريض على خط القناة الدفاعي (١٩) .

وبحلول ١٥ يناير ١٩١٥ ، كان الأتراك قد عزوزا قواتهم في ميناء في العريش والقسيمة ونخل ، وفي يوم ٢٤ يناير وصلت مقدمات القوات التركية بقيادة جمال باشا الى دويدار ، وفي ٢٧ يناير كانت على بعد ٢٥ ميلا من القناة وبدأ أول اشتباك مع القوات المدافعة على التضاد في نفس اليوم . وفي ليلة ٢-٣ فبراير ١٩١٥ بدأ الأتراك هجومهم الرئيسي بين بحيرة التماسح والبحيرة المرة الكبرى على اللواء ٢٢ الهندي مشاة ، وسرية ميدان ، ومهندسي الانكشاف ، ومعهم البطارية ١٩ من مدفعية الميدان لانكشاف ، والبطارية الخامسة من المدفعية المصرية ، وقد قامت المدفعية المصرية بدور نافع لاقصى درجة - كما يقول تشيرول - (١٩م) . فقد كان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول أحمد حلمي . وقد حاول الأتراك مد جسر خفيف على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة ، ولما أتموا تركيبه وبدأوا السير عليه ، فاجأهم الملازم أول أحمد حلمي بنيران مدفعية ، فاحبط محاولتهم . ولكنه قتل في المعركة . وقد شكر السلطان حسين الجيش المصري على اشتراكه في القتال ، ومنح الضباط والجنود مبالغ مكافأة لهم على حسن بلائهم فيه .

في ذلك الوقت ، كانت قوات الاتراك على طول القناة تقدر بنحو ١٢ الى ١٥ ألف جندي ، وتسع بطارات ومدفعية هاوتزر . ولكن هجماتهم على القطاع الجنوبي لم تتطور تطورا جديا ، إذ انسحبوا بعد ضربهم النقط البريطاني عند الكوبري . وخلال النهار قامت خمس طرادات ومعها قوارب الطوربيد واللائشات المدرعة بمساعدة المدافعين عن القناة بفتح قراصمها على الاتراك . وفي مساء ٢ فبراير كان الهجوم التركي قد ثبت فشله : وأصدر جمال باشا أمره بالانسحاب العام تاركا جماعة صغيرة تبلغ ٤٠٠ جندي لتهديد القنال ونجبار البريطانيين على الاحتفاظ بقوات هناك . ومنذ ذلك الحين أخذت تعدد الاشتباكات بين القوات المصرية والبريطانية وبين قوات التركية .

ففي يوم ١٢ فبراير قامت من السويس نصف كتيبة هندية على ظهر السفينة الحرية منيرفا قاصدة الطور لتعزيز الحامية المصرية هناك التي كانت تتعرض لهجوم من جانب القوات التركية ، وقد قامت القوات المصرية والهندية بهجوم في فجر اليوم التالي على القوات التركية ، أسفر عن مقتل ٦٥ وأسر ١٠٢ ، وفي يوم ٢٨ أبريل ، وبعد اشتباك مع ٢٠٠ من الاتراك بمدافعهم على مسافة ١٢ ميلا شرقي الاسماعيليه ، غادر الاسماعيليه قول مكون من ثمانى كنان فرسان وستف من المدفعية المصرية ونصف كتيبة مشاة لمباغثة القوة التركية عند النقطة التي انسحبت اليها عند الهاوايش ، غير أن الاتراك انسحبوا من معسكراتهم أثناء الليل .

وفي ذلك الوقت كان الجيش المصري يقدم لقوات البحر المتوسط نهضات الحرية اللازمة ، بالإضافة الى ١٧٤٠٠٠ قبيلة ، فضلا عن القاطرات والقولاذ للدفاع عن القناة . وقد خص الجنرال السري « أرشيبالد مري » القائد العام لقوات شرق البحر المتوسط

بعض الضباط وصف الضباط والجنود من الجيش المصري بالشهداء
لتفوقهم في الخدمات التي أوكلت اليهم أو لبلائهم في الحرب أحسن
البلاء .

ومن الغريب أنه في الوقت الذي كانت القوات المصرية تشترك
على هذا النحو في الدفاع عن القناة ، كان الانجليز يحفظون بقوات
كبيرة في منطقة القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من قلاقل في صالح
الأتراك ، ولكن هذا الاحتياط كلف الانجليز غالباً ، فقد أضاع عليهم
نصراً ساحقاً على الأتراك ، إذ لو كانت هذه القوة في متناول اليد
في الاسماعيلية عند مجيء الأتراك ، ولو أن الترتيبات الكاملة لخطة
حركتها ونقلها عبر القناة كانت قد اتخذت ، لما أفلت أي جزء من
القوات المهاجمة . ولقد سارع الانجليز ، عندما تبينوا أن المصريين
لا يبدوون أكثر ثباتاً ، بإرسال تلك القوات من القاهرة إلى الاسماعيلية
بالسكة الحديدية . ولكنها وصلت يوم ٤ فبراير ، أي بعد فترات
انقرصة وانقلاط القوات الغازية .

الجيش المصري في الجبهة الغربية :

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كانت انحراب الإيطالية -
الطرابلسية ما تزال تدور رحاها على الأرض الليبية ، ولكن القتال
كان يدور حينذاك بين القوات الإيطالية وقوات السنوسى ، بعد
انسحاب القوات العثمانية إلى بلادها عقب إبرام معاهدة «أوشي» .
فلما قامت الحرب العالمية ، ودخلت تركيا فيها إلى جانب ألمانيا ،
وانحازت إيطاليا إلى جانب الحلفاء في مارس ١٩١٥ ، أصبح المسرح
الليبي معداً لدور جديد تلعبه القوى المتحاربة . وبالنسبة للسنوسيين ،
فقد توقعوا مساعدة الأتراك والألمان لهم ضد العدو الأساسي وهو
الطليان . ولكن الأتراك والألمان كانوا بدورهم يسعون للحصول على
مساعدة السنوسيين لهم ضد عدوهم الأساسي وهو الانجليز ، ولما

كانوا يعدون لحملة ثانية على قناة السويس لغزو مصر ، فقد أرسلوا بعثة تركية — المانية الى برقة غرضها شغل الانجليز بأمر الدفاع عن مصر من جهة حدودها الغربية ، حتى تتوزع قواتهم ويسهل على الألمان والأتراك تحقيق النصر عليهم . وقد استطاعت هذه البعثة توزيع السنوسى الكبير (السيد أحمد الشريف) فى القتال ضد الانجليز فى نوفمبر ١٩١٥ ، رغم معارضته المكثيرة لمشروع الحملة ضد الحدود المصرية . وبذلك بدأت الحرب فى الجبهة الغربية .

فى ذلك الحين ، كانت القوات المصرية موزعة بين مرسى مطروح والسلوم وسيدى برانى (وقرية (عند واحة سيوه) . وكان رجال الجبهة المصرية بالطرف الشرقى من خليج السلوم يقيمون فى «العقر» على شواطئ البحر تحت قيادة الكولونيل « مسل سنو » ، الذى كان محافظا للصحراء الغربية وضابطا بالمخابرات الانجليزية ، بينما كان القائد المصرى لمنطقة مرسى مطروح وسيوه هو انيوزباشى محمد صالح حرب . وعندما ابتداء القتال ، انسحب «سنو» من السلوم الى مرسى مطروح ، وأسند الى محمد صالح حرب سلطات الحاكم العسكرية فى المرسى . ولما كانت السلطات البريطانية قد أعلنت الحماية على مصر فى ذلك الحين ، وفى الوقت نفسه كان « مسل سنو » قد أظهر عدم اكرام بمصر القوة المصرية السودانية فى سيدى برانى وبقي بعد الانسحاب من السلوم ، فقد كان ذلك ما دفع محمد صالح حرب الى اتخاذ قرار بالانضمام بجنوده الى السنوسيين ضد البريطانيين . وقد انضم اليه من الضباط المصريين اليوزباشى سيد أحمد أبو شادى ، والملازمون الأوائل عبد الحميد حمدى ، وأمين ذهنى ، ومحمود لبيب ، وأحمد سالم ، والملازمان الثانيان ابراهيم عوض ومحمود عبد الواحد ، وضابط بحرى هو الملازم الاول أبوزيد مقلد .

على كل حال ، فقد اعتصم الانجليز في مرسى مطروح ، واتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها في أواخر ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ . وفي ٢٨ فبراير تم استرداد سيدى برانى ، وفي ١٤ مارس استعيد السلوم . ثم استردت الواحات : الداخلة والبحرية والفرافرة في أكتوبر ونوفمبر . وفي فبراير ١٩١٧ استردت واحة سيوه ، وانتهت حملة السنوسى بالانخفاق .

وقد خلا كتاب الليفتانت كولونيل كيرزى عن العمليات الحربية في مصر وفلسطين ، وهو أهم مرجع يعالج المعارك التى دارت من أغسطس ١٩١٤ الى يونيه ١٩١٧ ، من ذكر أى اشارة الى اشتراك القوات المصرية فى القتال انى جانب الانجليز ضد السنوسيين ، وان اشار الى واقعة انضمام محمد صالح حرب الى جانب السنوسى بقوله : « قد انضم أكثر من ١٢٠ من رجال خفر السواحل المصريين الى السنوسى » . على أن التقرير الذى وضعه الجنرال السير ارشيبالد مري الذى خلف الجنرال مكسويل فى القيادة العامة منذ ١٩ مارس ١٩١٦ ، عما قدمه الجيش المصرى من المساعدات العسكرية لقواته حتى أواخر سنة ١٩١٦ ، أشار فى صراحة الى هذا الاشتراك . فقد ورد به : « وقد قدم الجيش المصرى ما يلزم من مدافع وطوبجية لتسليح قطارين مدرعين لاستخدامهما فى الدفاع عن انقطر المصرى . والحق سلاح هجاة اليكانير صنف من الهجاة المكسيم وفصيلة مسلحة من ادارة الأشغال العسكرية . واشتركوا فى الوقائع الحربية ضد السنوسى ، واشترك أيضا فى هذه الوقائع ١ جى بلنوك من السوارى المصرية » .

الجيش المصرى فى الجبهة الجنوبية : فتح دارفور

من أكبر المهام الحربية التى قام بها الجيش المصرى فى الحرب العالمية الاولى ، القضاء على حركة السلطان على دينار فى دارفور .

وعلى دينار من سلالة سلاطين «التور» ، وكان قد استخلص دارفور من يد الدراويش فى وقائع استرداد السودان بعد واقعة أم درمان . وقد كتب « بالطاعة » ، وانه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان . ثم أسس حكومته فى دارفور على مثال سلطنة أجداده ، واعترفت حكومة السودان رسميا بسلطنته فى سنة ١٩٠٠ . وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الاولى . فانهز على دينار الفرصة ، ونبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الاتراك والسنوسين فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ .

ويتضح مما كتبه البكباشى حسن قنديل ، وهو أحد ضباط الحملة المصرية التى أرسلها السردار لفتح دارفور ، فى مذكرته التى قدمها للامير عمر طوسون عن وقائع الفتح ، أن هذه الحملة كانت تتكون مما يلى : (عدد ٢) بلوك قيادة راکبة تحت قيادة البكباشى « كويدن » ، (عدد ٣) بطارية طوبجية ، منها بطارتان ميدان ، تحت قيادة البكباشى « ثوربورن » وبكباشى انجليزى آخر ، يساعدهما فى ذلك اليوزباشيان حسن حسنى علوى ومحمود زكى رشاد . أما البطارية الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السيكى ، بطارية مكسيم جمالى ، (عدد ٤) جى أورطة قيادة ، (عدد ٤) بلوكات من الاورطة السودانية الثالثة عشرة ، ومن ضباطها البكباشى أحمد فهمى ، (عدد ٢) بلوكات من الاورطة ١٤ قيادة تحت قيادة بكباشى انجليزى ، (عدد ٢) ادارة من أورطة العرب الشرقية تحت قيادة القائمقام «مكاون» بك ، (عدد ٥) بلوكات هجانة تحت قيادة القائمقام هدلستون ، هذا عدا قسم الاشغال العسكرية والقسم الطبى والمهمات وغيرها .

وقد تحركت هذه الحملة من الخرطوم يوم ٢٧ فبراير ١٩١٦ بقيادة الليفتانت كولونيل « كنى Kelly » ووصلت الى حدود دارفور يوم ١٩ مارس ، واجتازت الحدود يوم ٢٠ مارس ، واستطاعت

رغم عدم وجود طرق مواصلات منظمة كالسكك الحديدية ، وقلة المياه ، وصعوبات المناخ ، أن تحتل «الفاشر» عاصمة دارفور يوم ٢٣ مايو ١٩١٦ بعد موقعة كبيرة أبدى فيها جنود السلطان الكثير من المهارة والشجاعة النادرة والثبات وعدم اليأس ، حتى أن كثيرا منهم قد لقي حتفه على بعد ست خطوات من الصفوف المصرية (٢٠) .

وقد تم القضاء تماما على الحركة في نوفمبر ١٩١٦ حين أدركت قوة من الجيش المصري ، السلطان في معقله بين جبل مرة ودار سلا على حدود دارفور غربا ، فهزمته وقتل في المعركة واستسلم أنصاره .

وقد كان لهذا النصر الذي أحرزه الجيش وقع كبير ، يمثل في رد الفعل لدى كبار القادة والسياسيين البريطانيين ، وعلى رأسهم الملك جورج الخامس الذي أرسل برقية الى حاكم عام السودان يعرب فيها عن مزيد ارتياحه للأنباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصري الفاشر ، عاصمة دارفور ، بقيادة أليفتانت كوانيل كلي « وهنى » جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشاق التي حالت في سبيلهم » . كما أشاد حاكم عام السودان بكفاءة الجيش المصري في خطابه الذي ألقاه بنادى الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية ١٣٣٥ - ١٩١٦ : قائلا انه يذكر « بزيد الفخر والاعجاب : الخدمة العظيمة التي قام بها الجيش المصري وضيافته البواسل في دارفور ، فانها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب في تاريخ الجيش المصري ، مما يحلنى ويحل كل واحد منكم أن يتيه عجباً وسروراً عند ذكر هذه الحملة المدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على المصاعب العظيمة التي كانت تعترضه من رمل ، وقلة مياه ، وصعوبات أخرى جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه المصاعب بصبره المعجب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو في عقر داره ضربة قاضية » . ثم

أضاف : « ونما يذكر بزيد السروز أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها » .

فيقي العمال المصري :

لم تقتصر مشاركة الجيش المصري في الحرب على خوض القوات المصرية القتال في شتى الميادين ، بل أمد انجلترا بعنصر هام يسترق المسئولون البريطانيون بأنه كان من المستحيل على انجلترا بدونه توفير القوات الكافية لتغطية كافة الجبهات ، وهو فيلق العمال المصري ، او ما كان يطلق عليه الانجليز : The Egyptian Labor Corps في شهر مايو ١٩١٥ جمعت أورطة من الاشغال مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة في الدردنيل ، وتسلم قيادة الاورطة والبلوكات ضباط من الانجليز في خدمة الجيش المصري . وقد قامت هذه الاورطة مدة الاربعة اشهر التي خدمتها في شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القتائل .

وقد ذاع صيت العمل الجليل الذي قامت به هذه الفرقة الى الحد الذي جعل الطلب عليها ينصب من ميادين الحرب الاخرى . وفي أوائل عام ١٩١٦ أخطر القائد العام للقوات البريطانية في مصر الحكومة المصرية بضرورة استدعاء رديف الجيش المصري من جميع الفرق للخدمة العسكرية . بحجة انه (اي القائد العام) « يشغل الآن في تنظيم فروع التسهيلات اللازمة للدفاع عن القاهرة : وان الضرورات التي يدعو اليها تنظيم تلك التسهيلات تجعله في حاجة الى طائفة من العمال متعودين على النظام العسكري مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش » . وقد استجابت الحكومة المصرية لهذا الطلب وأصدرت يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ قرارا وزاريا « بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم في خدمة الحكومة » (٢١) .

ولقد اعتقدت الحكومة المصرية بعد دعوة الرديف ، بناء على طلب السلطة العسكرية البريطانية ، أنها (الأخيرة) بسوف يتحمل نفقاته . على أن السلطة العسكرية البريطانية رأت أن تتحمل الحكومة بهذه النفقات استنادا الى أن وزارة الحربية المصرية هي التي دعت ، وقد اتكلت كل سلطة على الاخرى ، وأصبح الرديف لا يظري من أين يأخذ تعييناته ومرتباته ، الامر الذي دعا طائفة منهم الى الذهاب الى قصر عابدين في يومي ٢٩ و ٣٠ يناير للشكوى من الحالة ، فتهدت الحكومة المصرية في النهاية بتخيل نفقات الرديف .

وفي سنتي ١٩١٧ و ١٩١٨ بلغ ضغط القيادة العامة للجيش البريطاني على الحكومة المصرية من أجل الحصول على متطوعين « لفيلق العمال المصري » . وفيلق الجمالة « The Camel Transport Corps » مبلغا عظيما ، في الوقت الذي كان قد ضاع فيه كل أمل في الحصول على هؤلاء بطريق التطوع ، بعد أن انتشرت الاصابات في طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فيلق العمال المصري للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركي في سيناء في أوائل ١٩١٦ وحدثت اصابات بين أفرادهم . وهنا ألت القيادة العامة في اتباع طريق التجنيد الاجباري للحصول على هؤلاء العمال . على أنه لما كان هذا الاجراء يعتبر نقضا مكشوفاً للتعهد البريطاني بعدم طلب مساعدة المصريين ، فلذلك لم يلق استجابة من السير ريجنالد ونجت أو من الحكومة المصرية . ولكن الحكومة ، تحت اصرار السلطة العسكرية البريطانية لجأت الى أسلوب الاستمالة فأصدرت في أكتوبر ١٩١٧ مرسوما تمنى فيه من الخدمة العسكرية كل من يقضى في أي جيش اضافي (نمى الجيش الانجليزى) ١٢ شهرا . فلما لم يجد ذلك تمعا ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين تقديم عدد معين من «المتطوعين» شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك

مستولاً . وفى مقابل ذلك أعف من المحاسبة عما يتخذ من اجراءات لتقديم نصيه (٢٢) .

وقد اتست ميادين الخدمة لفيلق العمال المصرى لتجاوز حدود الوطن المصرى . فقد شملت فرنسا والدردنيل والعراق وفلسطين ، فضلا عن سيناء . وقد قام جنود هذا الفيلق بأعمال عديدة . مثل مد السكك الحديدية وأنايب المياه وفرش الطرق السلكية وتفرغ شحنات البواخر والقطارات وشحنها ، وحفر الآبار ، وإدارة القوارب الساحلية عندما دعت الحال الى توصيل المؤن والمخازن بحرا الى شواطئ فلسطين وسوريا . وإذا كان الجيش البريطانى قد أمكنه التقدم عبر سيناء وفلسطين الى حلب ، فان الفضل يرجع الى مساعدة جنود هذا الفيلق (٢٢ م) . وكان جنود هذا الفيلق يقابلون بالترحاب حيثما وصلوا الى أى ميدان . فحين وصلوا الى فرنسا فى أبريل ١٩١٧ ، كتب أحد الكتاب من حضروا حفلة استقبالهم يقول : « جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا فى أعمال مختلفة . وهى مؤلفة من رجال ممثلين صحة وقوة ونشاطا . وقد قوبلت بمقابلة حافلة عند نزولها الى البر ، وأعجبنا جميعا من حسن هندامها ونظامها ، ودلتنا هياتها بلبس الخاكى على أنها فرقة جد وعمل . الخ » وقد ذكرت «الاهرام» أن تلك الفرقة من قسم الاشغال المصرى سوف تمضى فى فرنسا ستة أشهر ، ثم تعود الى مصر قبل حلول فصل الشتاء (٢٣) . وقد بلغ عدد فيلق العمال وفيلق الجمالة فى عام ١٩١٧ مائة ألف ، كان منهم ٢٣٠٠٠ يعملون فى فرنسا . كما يقول لويديس وقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف مليون من رجال مصر ، باعتراف حسين رشدي باشا نفسه (٢٤) .

ومن الغريب أن بعض المدافعين من الانجليز قد اعتبروا أن تجنيد

التلاحين للعمل بفيلق العمال المصري ، لا يعد انتهاكا للتعهد البريطاني
في ٧ نوفمبر ١٩١٤ بعدم طلب أية مساعدة من المصريين . على أساس
أن هذا التعهد ، في نظرهم ، لم يقصد به سوى أن يكون تأكيدا عاما
بأن المصريين لن يجندوا للقتال . ومعنى ذلك أن الدور الذي قام به
فيلق العمال المصري لم يكن حربا أو « قتالا » ، وقد كهانا الليفتانت
كولونيل « الجود » عبء الرد على هذا الادعاء ، فقد ذكر أنه لم يكن
هناك ، في الحقيقة : فرق بين الخدمة في الوحدات المقاتلة أو في
فرق العمل من ناحية السلامة الشخصية ، لأن طائرات الاعداء كانت
تقصف الجميع دون تفرق أو تميز (٢٥) .

وبعد ذلك كله ، وبعد أن اشترك الجيش المصري في الحرب
على هذا النحو ، فإن السؤال الآن هو : لماذا لم تعلن الحكومة المصرية
الحرب الى جانب بريطانيا والحلفاء رسميا لتستفيد بميزات الدولة
المحاربة عند انتهاء الحرب ، أو الامتناع عن وضع الجيش المصري
تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية عندما طلبت اليها ذلك ؛
بالنسبة للشق الاول من السؤال ، فإن الحكومة المصرية لم يكن في
وسعها أن تعلن الحرب رسميا الى جانب بريطانيا ، دونه أن تقدم ثمن
هذا للشعب المصري اعلانا بحريته واستقلاله . ولم تكن السياسة
البريطانية لتسمح بذلك كما رأينا ، بل لقد عادت فكرة الضم الى
الظهور مرة أخرى في يوليو ١٩١٧ ، عندما اقترح ذلك السير ريجنالد
ونجت والبرجادر كلايتون ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية
رفضت اتخاذ هذا الاجراء ، على أساس أنه يعتبر انتهاكا لتصريح
الحماية .

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال ، ففي الواقع أن هذه هي
مسئولية الوزارة المصرية : القسامة في ذلك الحين ولربما أرادت
باتتهاج هذا الطريق الغريب : أو الطريق الوسط : طريق الاستجابة

لمطالب القيادة العسكرية البريطانية بالاشتراك في الحرب ب دون
إعلان الحزب رسمياً بمتعاضد طريق القسم ، الذي كانت تخشى أن
تنتهي إليه السياسة البريطانية ، والوصول في نفس الوقت إلى أكبر
قدر من الحرية لمصر بعد الحرب • وقد أفلحت في الغرض الأول ،
ولكنها فشلت في الغرض الثاني ، لأن حرية مصر مُنحولة بإرادة
شعباء لا يسخاء الانجليز ، وقد عبر الشعب المصري عن ارادته بعد
الحرب بمتف •

Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1, pp. 189-90.

(٢) مذكرات المدير عباس حلمي (المصري في ١٥ جولية ١٩٠٩) .

Blue Book, Miscellaneous No. 13 (1914), Grey to Beaumont, Aug. 7, 1914. (٣)

Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Question, pp. 121-122, Newman, G.W. : Great Britain in Egypt, pp. 202-203. (٤)

(٥) كيرزي ، ليلتانت كولونيل : الصليبات الحربية في مصر وفلسطين من أنطون

١٩١٤ إلى يولية ١٩١٧ ترجمة يوزباني محمد علي فتحي وأحمد الأولفل ص ٨٥ - ٨٦
(القاهرة ١٩١٩) .

Blue Book, op. cit., Grey to Mallet, Sept. 1, 1914. (٦)

(٧) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ص ١٦٢ (كتاب الهلال فبراير ١٩٦٢) .

(٨) مذكرة الوفد المصري ال مؤتمر الصلح في ابريل ١٩١٩ (محمود أبو الفتح مع

الوفد المصري ص ٢٨٥) .

Storrs, R., Orientations, p. 135 (London 1949). (٩)

(١٠) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام ٥٠ عاما على

ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٢ (القاهرة ١٩٦٩) .

(١١) الحقيقة أن تركيا كانت قد عقدت مع ألمانيا صاعدة تحالف ودفاع يوم ٢

اغسطس ١٩١٤ . ولكن الباب العالي ، برئاسة ألمانيا والسبا . ظل ينهض بظهر الحيات

حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة . انظر ١

Hurewitz, J.C., The Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, p. 1.

(١٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٤ .

(١٣) دكتور أحمد عبد الله الجمال : بحوث ودراسات في القانون الدول المصام

ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ .

Elgood, Lieut. Col. : Egypt and the Army, p. 86 (London 1924). (١٤)

(١٥) دكتور يونان ليب : قضية الحماية البريطانية على مصر (السياسة الدولية .

ابريل ١٩٧٢ ص ١٠١) .

(١٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٦

Elgood, op. cit., p. 88. (١٧)

(١٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٦٦ .

(١٩) وزارة الحربية والبحرية . الجيش المصري : مجهود مصر الحربي من ٢٠١ (للطبقة

الأميرية ١٩٥٢) . تقرير الجنرال السير أرشميدالد مري لى حكومه عن خدمات الجيش

المصري حتى لواخر عام ١٩١٦ .

Chirol, op. cit., p. 131. (٢٠)

(٢٠) بكباشي حسن قدييل : فتح دارفور سنة ١٩١٦ . وثيقة من تاريخ سلطاتها

على دبنار (الاسكندرية ١٩٢٧) . ولد نفي Pritchard وجود اتصال بين السلطان

هل دينار والسيد أحمد الشريف السنوسي هل أساس لأن هل دينار لم يكن في يوم ما
صديقا للسنوسية (انظر :
The Samai of Cyrenaica (London 1949).

هل أن هذا لا يمنع أن صلته بالأكراه صلة أكيدة ثابتة بالمراسلات للتبدلة (انظر :
دكتور مكي شيكة : المرجع المذكور ص ٤٨١ - ٤٧٢) .

(٢١) مذكرة اسماعيل صري باشا وزير الاثقال ووزير الحربية والبحرية المصرية
لـسـمـر وشدق باشا رئيس الوزراء في ٢٠ يناير ١٩١٦ (أحمد شفيق : المرجع المذكور
ص ٩٥ ، ٩٦) .

Elgood, The Transit of Egypt, p. 226 (London 1927), Newman, (٢٢)
op. cit., p. 212.

(٢٢) م) وزارة الحربية ، الجيش المصري : المرجع المذكور ص ٢٠٠ .

(٢٣) الأهرام في ١٢ ابريل ١٩١٧ (أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ١٠٦) .

(٢٤) مذكرة : رشدي باشا في الرد على مشروع السير وليم برونييت (أحمد شفيق :
المرجع المذكور ص ٢٧١) .

Elgood, Egypt and the Army, pp. 26, 27. (٢٥)

الفصل الرابع
الجيش المصري
في ثورة ١٩١٩

منذ أعيد فتح السودان سنة ١٨٩٩ الى نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت المؤثرات التى خضع لها الجيش المصرى تبع من مصدرين خارجيين : المصدر الأول ، الاحتلال الانجليزى ، والمصدر الثانى ، السيادة العثمانية . وقد رأينا تأثير الجيش هذين المصدرين فى ثلاثة أحداث متعاقبة : حادث العقبة سنة ١٩٠٦ ، والحرب الطرابلسية سنة ١٩١١ ، والحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ والى جانب هذين المصدرين الخارجيين وجدت المصادر الداخلية التى برزت مع ارتفاع المد القوى ، وهى : أولا ، القصر ، وبمعنى أكثر تحديدا ، الخديو عباس الثانى ، الذى رأينا سعيه للسيطرة على الجيش فى «حادث الحدود» سنة ١٨٩٤ ، ثم دوره فى تمرد بعض الأورط المصرية والسودانية فى السودان سنة ١٩٠٠ ، والثانى ، رأى العام المصرى المصطنع بالصيغة الاسلامية العثمانية ، تحت تأثير حركة الحزب الوطنى .

وباتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩ ، تتغير أدوار القوى المؤثرة ، فيتضائل تأثير السيادة العثمانية بعد سقوطها فى عام ١٩١٤ وبعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب ، وفى الوقت نفسه ، ترتفع أهمية القوى القومية ، التى تبرز على المسرح السياسى . وبذلك تصبح مصادر التأثير الأساسية على الجيش المصرى منذ ذلك الحين ثلاثة : أولها ، الشعب ، وقد برز كعامل مؤثر فى الأحداث فى ثورة ١٩١٩ ، وأخذ يمارس تأثيره فى الحياة السياسية : أما بشكل مباشر ، عن طريق المظاهرات وأعمال العنف والإضرابات والمقاطعة ، وأما بشكل غير مباشر عن طريق « التنظيمات الحزبية » و « المؤسسات التشريعية » و « الحكومات الدستورية » . ثانيا ، القصر . وقد برز بدوره ليلعب دورا أساسيا فى الحياة السياسية والتشريعية بعد الثورة ، بفضل الاحتلال الذى أراد له أن يلعب هذا الدور ، فنص فى مشروع تصريح ٢٨ فبراير على أن الأمر « فى إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية » هو شركة بين الملك وشعبه (١) . ثالثا الاحتلال . وقد أخذ دوره يتآكل تدريجيا منذ قيام الثورة تحت نضال الشعب المصرى ، وإن ظلت له الهيمنة على الأحداث الى إبرام معاهدة ١٩٣٦ . وسنرى كيف مارست كل قوة من هذه القوى تأثيرها على الجيش المصرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

الجيش المصرى وتآليف الوفد

ونقطة التحول فى مجرى الأحداث ، هى قيام الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث ، هو التوكيل الشعبى ، أو التوكيلات الشعبية ، التى كانت توزع فى أنحاء البلاد كل يوم ، وتعود حاملة عشرات الألوف من التوقيعات . ومنذ ذلك الحين بدأت حياة سياسية جديدة فى مصر ، مغايرة كل التفسير

للحياة السياسية التي سبقتها • فقد شرع سعد زغلول في تأليف الوفد بعد مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة التي تمت بينه وزميليه عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي وبين السير ريجنالد ونجت ، المندوب السامي البريطاني ودار الحديث فيها حول استقلال مصر • فحين علم سعد زغلول بعد المقابلة أن السير ريجنالد ونجت أبدى دهشة من أن ثلاثة يتحدثون عن أمرها • بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها ، قرر تأليف هيئة تسمى « الوفد المصري » ، إشارة الى انها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وإن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة • وتآلف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ من كل من : سعد زغلول رئيسا ، وعلى شعراوي وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوبة : أعضاء • وقد أخذ سعد زغلول بعد ذلك في تدعيم الوفد بمختلف العناصر التي تمثل الأمة ، حتى تتم له الصفة التمثيلية الكاملة • وإذ كان معظم رجال الوفد الاول يشتمون لحزب الأمة ، وتربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية ، فقد سعى سعد لضم ممثلين للحزب الوطني ، وبعض أعضاء وفد الأمير عمر طوسون الذي أراد تأليفه لمنافسة 'نوفد' • كما عمل على ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية في محاولة توحيد عنصرى الأمة • ثم أخذ يضم بعض ذوى المسكاة الشخصية وأصحاب العصية القبلية ، حتى إذا بلغ عدد الاعضاء أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الاول ، أعيد تكوين الوفد من جديد ، وصدق الاعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وهو الذى وضعه الوفد الاول (٢) •

ومن ذلك نلاحظ أن الحركة الوطنية الجديدة التي تولى قيادتها الوفد ، ثم تطاول الاستعانة بالجيش • بل ادارت ظهرها له تماما • الأمر الذى يختلف كل الاختلاف عما حدث فى الحركات السابقة ، عندما

سمت القيادة الوطنية البورجوازية التي كانت تقود الحركة الدستورية في عهد اسماعيل وتوفيق الى الجيش للتخلص من الحكم المطلق والنفوذ الأجنبي ، كما سمي عباس الثاني أول ما سمي الى الجيش باعتباره « الأداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية » - كما رأينا .

وهذا الفارق الكبير يتطلب منا تناوله بالتفصيل . وفي الحق ان هناك عدة أسباب لهذا الانقسام بين حركة الوفد المصري والجيش . أولها : انه في عام ١٩١٨ ، لم تكن ثمة حركة عسكرية يقوم بها ضباط الجيش ويمكن استغلالها من قبل قيادات الوفد ، كما استغلتها القيادات «الدستورية» سنة ١٨٨١ . ومن المعروف أن هذه القيادات لم تخلق حركة الجيش في عهد توفيق ، وانما كانت هذه الحركة موجودة لأسبابها الخاصة . ولو أن مثل هذه الحركة كانت موجودة في الجيش في سنة ١٩١٨ فلربما دفعت القيادات الوفدية الى الاتصال بها ، وان كان من المشكوك فيه تماما أن يؤدي هذا الاتصال الى نفس النتيجة التي انتهى اليها الاتصال بالضباط المراسين سنة ١٨٨١ ، لاختلاف الظروف في الحركتين اختلافا يينا . أما بالنسبة لحركة عباس حلمي ، فإن الشعب لم يكن قد أفاق بعد من غيبوبة الاحتلال .

ثانيا - أن القيادات الوطنية التي ألقت الوفد ، وعلى رأسها سعد زغلول ، لم يكن ليخطر ببالها اطلاقا الحصول على الاستقلال بطريق العنف أو طريق الثورة المسلحة ، حتى تفكر في مساندة الجيش لها ، وانما كانت هذه القيادات تعتبر المسألة المصرية مسألة قانونية تحل بالمراعات، والمذكرات تطرح أمام مؤتمر الصلح أو على مائدة المفاوضات مع بريطانيا . ولم تصور اطلاقا ان الوكالة الصورية التي حصلت عليها بقصد مطاوعة انجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل .

ثالثا ، أن قيادات الوفد في ذلك الحين كانت تعيش في جو

المبادئ التي أطلقها الدكتور ولسن ، من « حق تقرير المصير » ،
و « تأليف عصبة الأمم » ، والنقاط الأربع عشرة المشهورة . وكانت تمتد
أن الولايات المتحدة سوف تعرض هذه المبادئ في مؤتمر الصلح إذا
أبت انجلترا الجلاء . وبذلك لم تكن القضية الوطنية في نظرها لتتطلب
ثورة أو اراقة دماء .

رابعا ، ان البلاد كانت في ذلك الحين خاضعة لاحتلال بريطاني
عسكري ثقيل ، وكان الجيش المصري بالذات واقما تحت السيطرة
البريطانية ، سواء من ناحية القيادة أو من ناحية الإدارة ، بينما كانت
العناصر الوطنية بعيدة كل البعد عن مراكز التأثير فيه . ومثل هذا
الواقع كان من شأنه أن يبعد التفكير في أمر الاستعانة بهذه العناصر .

خامسا ، ان بريطانيا كانت في ذلك الحين قد خرجت لتوها من
أكبر حروب الدنيا منتصرة ، وكانت مصر تسج بجيوش المستعمرات ،
حتى كان فيها من الجيوش الاسترالية وحدها قوات كبيرة كانت
توشك على العودة الى بلادها ، فأبقتها السلطات البريطانية
عندما نشبت الثورة (٤) . ومثل هذا الواقع كان يجعل من دعوة ضباط
الجيش المصري الى الانتفاض على الاحتلال أشبه بدعوة لهم الى
الانتحار .

الجيش المصري وثورة ١٩١٩

ومع ذلك ، فاذا كانت حركة الوفد المصري قد ادارت ظهرها
للعيش ، فان الجيش لم يدر ظهره تماما . فهناك لمحات في الثورة
تبين أن الجيش كان متعاطفا مع الشعب لحد كبير . بل ان الوثائق
والمصادر الانجليزية تظهر أن هذا التعاطف كان واضحا بدرجة لم
تختف على السلطات العسكرية البريطانية ، وكان له تأثيره في احجام
هذه السلطات عن استخدام الجيش في اخماد الاضطرابات في أوائل

الثورة فى بعض المناطق • وكان البوليس ، الذى يضم عناصر أوروبية كثيرة ، قد تولى المسألة فى اليومين الأولين للثورة ، ولكن بعد أن ظهر أن الموقف أخذ يخرج عن حدود السيطرة، انتقل الأمر الى يد السلطات العسكرية البريطانية ابتداء من الساعة الثامنة والنصف مساء من يوم ١١ مارس ١٩١٩ (٥) • وقد ذكر السير تشيتهم أنه بعد حوادث يوم ١٣ مارس ، وحين أخفّت البوادر تشير الى أن الحركة أصبحت أفضل تنظيما ، وأكثر انتشارا مما كان متسوقما ، « دار بينى وبين الجنرال هيرت قائد الجيش المصرى فى القاهرة ، حديث طويل بشأن ما اذا كان من الممكن والمرغوب فيه استخدام القوات المصرية فى تلك المنطقة (الأزهر) ، وقد قررنا أخيرا أنه من الأفضل عدم استخدامها • فمع أن الجنرال هيرت كان يرى أن النظام العسكرى سوف يحول دون القوات المصرية والوقوف ضدنا ، إلا أنه لا يملك إلا أن يعترف بأن عواطف الضباط المصريين والجنود المصريين على السواء تميل مع الوطنيين » (٦) •

وفى الحقيقة اننا نلمس فى بعض حوادث الثورة أصبح التدبير العسكرى • وان كان بصفة فردية • فقد كان من أكثر حوادث الثورة جراءة وتنظيما ، عندما هاجم القرويون النجيدات الانجليزية للمرسنة بالبواخر النيلية الى أسيوط • فقد هوجمت بعض هذه الوحدات بين ديروط وأسيوط فى ثلاثة مواقع : الأول ، تجاه بلدة «شلتن» مركز ديروط • وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والمضى • وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع البريطانية « جميع حقوق الحرب فى الموانئ المصرية أو فى أراضي القطر الأول ، ولم ينز فيه الثوار بطائل أيضا • ثم وقع الهجوم الثالث بعد معطة « نزالى جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » مركز ديروط • وقد أحبط هجومهم أيضا •

هذه الهجمات أشبه بخطة عسكرية منها بحوادث عفوية ، وإن كانت ذات طابع فردي كما ذكرنا . ويتقوى هذا الاعتقاد إذا تبينا من بين المتهمين في هذا الحادث بعض العسكريين . وقد حكم على بعضهم بالسجن ، مثل الملازم أول محمد حسن أحمد السبع (٧) .

وقد اتخذ اشتراك الضباط والجنود المصريين في الثورة صفة جماعية ، عندما ألقى اللورد كيرزن خطابه المشهورة يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ ، وأشاد فيه بعدم اشتراك ضباط الجيش والبوليس والموظفين في حوادث الثورة ، واستدل بذلك على أن عقلاء الأمة وصفوة المتعلمين فيها لم يشتركوا في الثورة (٨) . فعلى أثر اذاعة هذا الخطاب ، غادر طلبة المدرسة الحرة كليتهم يوم ٢ أبريل ١٩١٩ تضامنا مع طلبة المدارس الأخرى ، وتركوا خطابا الى مديرهم شرحوا فيه الاسباب التي دعتهم الى اتخاذ هذا الاجراء ، ورجوا ألا يعتبر عصيانا حيث انهم قد تركوا سلاحهم ومعداتهم وممتلكاتهم الشخصية في المدرسة . وقد قاموا بمظاهرة أمام قصر البستان والوكالة الأمريكية ، بعد أن انضم اليهم بعض طلبة مدرسة البوليس . وفي اليوم نفسه ، ترك ٦٠ جنديا من إحدى فصائل الجيش المصري - وكانت قد صدرت اليهم الأوامر بالتحرك الى الواسطى - ثكناتهم وصفوفهم ، وخرجوا الى المدينة حاملين معهم أسلحتهم ونخيرتهم . ولكنهم عادوا الى ثكناتهم باستثناء عشرة منهم . ثم سافرت التفصييلة كلها الى الواسطى في اليوم التالي (٩) .

وقد أزعجت هذه الحوادث الجنرال اللنبى الذى سارع الى الاجتماع بالسلطان فؤاد صباح ٤ أبريل ، وكتب بعدها الى اللورد كيرزن يبدى اعتقاده بأن « الجيش والبوليس يمكن الوثوق بهما في الوقت الحاضر » ، « وإن كانا » - حسبما يقول - « يزدادان تأثيرا كل يوم بما تنشره الصحافة المتطرفة التي تزداد قوة وعنف » (١٠)

وفى الواقع أن مظاهر تماطف الجيش مع الشعب فى ثورته لم تنقطع ، فبعد أربعة أيام من برقية الجنرال اللنبى السالفة الذكر التى يمرب فيها عن ثقته بالجيش والبوليس بصفة مؤقتة ، أى فى يوم ٨ أبريل ، كان الضباط المصريون وطلبة المدرسة الحربية وطلبة مدرسة البوليس ، يشتركون مع فئات الشعب الأخرى وطبقاته فى مظاهرة كبرى ابتهاجا بالافراج عن سعد زغلول . وقد تعرض الجنود الانجليز لبعض مظاهرات ذلك اليوم بالاعتداء ، وكان من الحوادث التى ارتكبوها ما أسىء فيها « الى بعض كبار قواد الجيش المصرى » كما يقول أحمد شفيق (١١) .

ولعل هذه الاساءة التى لحقت بكبار قواد الجيش المصرى على يد الجنود الانجليز ، كانت وراء طلب ضباط الجيش والبوليس من وزارة حسين رشدى باشا عند اعتلائها الحكم فى اليوم التالى ، أن يعهد بأمر المحافظة على الأمن العام والنظام الى قوات الجيش المصرى والبوليس ، منعا لوقوع الحوادث التى يقوم بها الجنود البريطانيون (١٢) وقد تمزق هذا الطلب فى اليوم التالى (١٠ أبريل) حين تضمن المطلب الثالث من مطالب لجنة الموظفين التى أعيد تأليفها فى ذلك اليوم ، واشترطت اجابتها لعودة الموظفين الى أعمالهم ، « إلغاء جميع الأحكام العرفية ، وسحب الجنود البريطانية من الشوارع » (١٣) وقد اتفق رشدى باشا مع الجنرال اللنبى بالتوصل على سحب هؤلاء الجنود من الشوارع وان يأخذ على عاتقه المحافظة على النظام العام ، ولكن بعد تنفيذ الموظفين اضرابهم ، سحب الجنرال اللنبى اتفاقه ، فعلى حد تعبير رشدى باشا : « فى الغد قال لى اللورد ، قد سحبت كلمتى ، لأنك عاجز عن قيادة موظفيك ، فكيف تريد أن تقود الجماهير فى الشوارع ؟ فاسكتى بقوله هذا » (١٤) .

على كل حال ، فإن تمسك الانجليز ببقاء الجنود البريطانيين فى

الشوارع لمواجهة أعمال الثورة، كان له ما يبرره من ناحية ولاء الجنود والضباط المصريين والشك فيه . قفى مظاهرات يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ التى وقعت فى الاسكندرية فى مناسبة الاحتفال بذكرى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وقد أنيطت مهمة تعريفها برجال البوليس وفصيلة من الجنود المصريين ، شكا رجال البوليس من أن جنود الفصيلة لم يقدموا العون الكافى لهم . وقد أجرى تحقيق بالنسبة لتصرفات الضباط المسئول عن تلك الفصيلة (١٥) . وفى مظاهرات ١٦ نوفمبر ١٩١٩ التى قامت فى القاهرة احتجاجا على بلاغ دار الحماية الذى أعلن عن ارسال لجنة ملهى أذيع يوم ١٤ نوفمبر ، وصلت الى ميدان عابدين لتفريق المتظاهرين سيارتان فيها جنود من الأورطة السادسة المصرية . ولكن أحد المتظاهرين ناول بعض الجنود العلم المصرى ، فرفعه أحد الجنود على بندقيته فوق السيارة التى يركبها ، وصعد شاب الى مقدمة السيارة ، وأخذ يخطب اخوانه ، والجنود يصفقون له ويستعيدونه . ثم انصرف الجنود بسيارتهم والمتظاهرون يصفقون لهم (١٦) .

وفى الحق ، لقد كان اكساب ضباط وجنود الجيش المصرى لصف الثورة ، والحصول على مساندتهم ، هدفا من أهداف العمل الوطنى ، ومما سمعت له الجمعيات السرية فى ذلك الحين . قفى تقرير للمير تشيتمام الى اللورد كيرزن يوم ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ تحدث عن عودة المنشورات المثيرة الى الظهور، وذكر أن ثلاثة من هذه المنشورات قد أحضرت اليه ، « وكان أحدها موجها الى رجال الجيش المصرى والبوليس ، لتحريضهم على التخلّى عن واجبهم » (١٧) . وعندما قبض على أعضاء جمعية الانتقام ، ضبطت فى منزل محمد لطفى المسلمى ، رئيس الفرع فى مصر ، ورقة تبين أن الجمعية كانت على اتصال وثيق بكل قسم من أقسام الجيش (١٨) .

وقد اعترف اللورد ملر فى تقريره المشهور الذى قدمه لحكومت

يوم ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ، بانضمام ضباط الجيش الى صفوف الحركة الوطنية ، مما اعتبره أمرا خطيرا فقال : « لقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل فائق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم طوعا أو كرها ، من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتائب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحفيين وطلبة المدارس . وأخطر من هذا شأنا ، أنها تخطت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بميولهم » (١٩) ولا شك أن هذا الاعتراف الرسمي من جانب اللورد ملتر - يعتبر ردا اعتباريا كافيا للضباط المصريين الذين اسامت اليهم أشد الاساءة اشادة اللورد كيرزن بهم في خطاب ٢٤ مارس ١٩١٩ .

الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية ٩ يونية ١٩٢٠ - ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يرتبط الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يقوم عليهما الاستقلال وهما : أولا ، انتهاء الاحتلال العسكري البريطاني عنها ، ثانيا ، مسئولية الدفاع عن البلاد . وقد مرت المفاوضات المصرية البريطانية في الفترة من ٩ يونية ١٩٢٠ الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بثلاثة أدوار : الدور الأول ، مفاوضات سعد - ملتر والدور الثاني ، مفاوضات عدلي ، كيرزن والدور الثالث ، المحادثات الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير مما تناوله فيما يلي :

أولا - مفاوضات سعد - ملتر

بالنسبة لمفاوضات سعد - ملتر ، فقد قامت خطة سعد زغلول على انتهاء الاحتلال العسكري البريطاني ، مع عقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا ، تتعهد فيها بريطانيا ، في حالة الحرب ، « بالاشتراك »

مع مصر في الدفاع عن سلامة أراضيها من أي اعتداء خارجي • وفي مقابل ذلك ، اذا تعرضت بريطانيا لأي تعد من جانب دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة مصر ذاتها في خطر مباشر ، تتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها ، جميع ما تحتاجه بريطانيا حريا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، على أن تحدد شروط أداء هذه المعونة باتفاق خاص (٢٠) ومعنى ذلك أن مسئولية الدفاع عن مصر تقع على عاتق الجيش المصري مع اشتراك الجيش البريطاني معه في الدفاع بوصفه حليفا •

على أن اللورد ملنر رفض بصفة مطلقة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، متذعرا بأن مصلحة بريطانيا في الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية تقتضي وجود قوة عسكرية في مصر للمحافظة عليها (٢١) • وقد عرض سعد زغلول أن تكون القوة المصرية قائلا : « بما أنكم حلفاؤنا فبحكم المحالفة ، نضع على القناة جيوشا من عندنا • واذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف فنضع من عندنا عشرة • واذا كنتم تريدون عشرة فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا » • ولكن اللورد ملنر أصر على الرفض « فاقترح سعد زغلول أن تكون المساكر المصرية والضباط انجليز ، فرفض ملنر أيضا • فقال سعد : عندنا شبه جزيرة سيناء ، مكان واسع جدا ، ندير ادارته لكم المدة التي تشاءون » • فكرر اللورد ملنر الرفض (٢٢) وعندما وضع الوفد أن اللورد ملنر لا يتردد في قطع المفاوضات لو أصر (الوفد) على سحب كل قوة بريطانية من مصر ، لم يجد مفرًا في النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية •

وقد قعزت عند ذلك الحد مسألة تحديد صفة القوة البريطانية التي ستبقى مصر ، بما لذلك من صلة بدور الجيش المصري في الدفاع عن البلاد • فقد حرص الوفد على ألا تكون تلك القوة « حامية لمصر » بأي وجه من الوجوه ، ولا تكون « جيش احتلال » ولا « قوة لحفظ

النظام « (٢٣) ولا يراعى فى وجودها الا مصلحة انجلترا من وجهة
الاغراض الحرية التى تقتضيها المواصلات ، ولا يكون لوجودها علاقة
بمصلحة مصر من حيث الدفاع عن سلامة أراضيها (٢٤) ومعنى ذلك أن
تبقى للجيش المصرى مسئولية فى الدفاع عن البلاد •

وفى مشروع الوفد الذى قدمه يوم ١٧ يوليو ١٩٢٠ للورد ملتر،
نص على أن يكون لبريطانيا - اذا رأت لزوما - أن تنشئ على
مصارفها بالشاطىء الآسيوى لقناة السويس ، نقطة عسكرية
« للمساعدة » على صد ما عساه يحصل من الهجمات على هذا القنال •
ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا أى حق فى
التدخل فى أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق
السيادة على تلك المنطقة ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لها باتفاقية
القسطنطينية المحررة فى أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قناة
السويس • وان يكون بقاء هذه القوة العسكرية البريطانية بصفة
مؤقتة لمدة عشر سنوات ، على أن يجرى التفاوض بعدها « لمعرفة ما
إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم » بحيث يكون مناسط
الاستغناء هو مقدرة مصر وحدها على الدفاع عن القنال • وفى حالة
الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الأمم (٢٥) ومعنى ذلك أن الوفد يفترض
تقوية الجيش المصرى فى خلال العشر السنوات التالية لتوقيع المعاهدة،
على نحو يعنى عن وجود القوة العسكرية البريطانية •

وقد قبل اللورد ملتر النقطة الخاصة بتحديد صفة القوة العسكرية
البريطانية • فنص فى مشروعه على ألا يعتبر وجود هذه القوة بأى
وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما لا يمس حقوق حكومة
مصر « (٢٦) ولكنه رفض تحديد موقعها على الضفة الآسيوية للقنال،
بحجة أن حفظ المواصلات الامبراطورية لا يقتصر على قناة السويس
(أى المواصلات البحرية) وانما يتناول المواصلات الجوية والبرية أيضا

• • وكان المفهوم من ذلك أن تكون هناك قوة في الاسكندرية لضمان الملاحة في البحر المتوسط ، ولتكون قاعدة للأسطول البريطاني ، وفي المواقع التي ستكون مراكز للطيران وفي جهات المواصلات البرية الرئيسية • وهو أمر رفضه الوفد تماما لما فيه خطر ظاهر يهدد استقلال البلاد ، وأصر على الارتباط بالقوة العسكرية البريطانية في أكثر من نقطة واحدة (٢٧) وقد ترك اللورد ملتر أمر تعيين المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة إلى المفاوضات التي تجرى لعقد المعاهدة (٢٨) على أن الوفد لم يلبث أن قرر عدم صلاحية المشروع الذي قدمه اللورد ملتر للدخول في مفاوضات مع بريطانيا على أساسه ، ما لم تقبل معه التخفّطات التي قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها إلغاء الحماية • وبذلك انتهى الدور الأول من المفاوضات المصرية البريطانية •

ثانيا : مفاوضات عدلي كيرزن

تمثل مفاوضات عدلي - كيرزن تشددا من السياسة البريطانية عما وصلت إليه بمشروع ملتر ، خصوصا فيما يتعلق بالجيش • فبعد أن كان مشروع ملتر قد حدد غرض القوة العسكرية البريطانية في مصر بحماية المواصلات البريطانية دون غيرها من الأغراض ، رأى اللورد كيرزن أن هذه القوة إنما هي لتحقيق الأغراض الآتية :

١ - الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتى السلم والحرب •

٢ - مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء بخارجى ، اذا دعت الحاجة •

٣ - حماية المصالح الأجنبية •

٤ - مساعدة الحكومة المصرية في قمع الثكن الخطيرة وحفظ

النظام ، اذا دعت الحاجة الى ذلك . كما أصبح لهذه القوة أن ترابط
فى أى مكان من مصر ولأى زمان (٩) ٢

وقد تذرع اللورد كيرزن فى التمسك بهذه الأغراض بحجة غريبة،
هى أنه « لا ينتظر أن يكون لمصر جيش كبير ، لان ذلك كثير النفقات .
ولنفرض أنكم تستطيعون انشاء جيش قوى ، ولا أنكر أن عندكم
المواد الأولية الكافية لذلك ، فهل يتم هذا بين ساعة وأخرى ؟ فترى
ان الذى يعنينا هو ترتيب الأوضاع اللازمة للأيام الأولى ، فاذا قويتم
بعد ذلك كانت الظروف قد تغيرت وجاز تعديل الحالة » . وقد استند
كيرزن فى التمسك بالأغراض السالفة الذكر للقوة العسكرية البريطانية
الى أن الحكومة المصرية قد طلبت العون من القوات البريطانية فى
حوادث الاسكندرية التى وقعت يوم ٢٢ مايو ١٩٢١ بين المصريين
والأجانب : « هبوا أن هذه القوة لم تكن موجودة ، فماذا كنتم
فاعلين ؟ » . وقد رد عدلى باشا قائلا : « اذا كنا دعوناها ، فلان الجيش
الانجليزى جزء من نظامنا الحالى ، فلا غرابة فى أن يدعى لأنه أصبح
يعتمد عليه فى مثل هذه الظروف . ولكن فى النظام الجديد سيلحظ
فى تنظيم البوليس والجيش أن يكون صالحا للقيام بهذه الواجبات
.. وانى موقن بأن الجيش المصرى بعد تنظيمه قادر على درء هذه
الآخطار » .

وقد رد اللورد كيرزن مشككا فى الاعتماد على الجيش المصرى
فى أداء هذه المهمة قائلا : « تشيرون الى الاعتماد على حسن مسلح
الجنود المصرية وقدرتها ، وتسون ما حدث فى الاسكندرية فى
الحوادث الأخيرة . ان بعض رجال الجيش والبوليس انحازوا الى جانب
المتدين وأطلقوا النار على الأوروبيين » .

وقد رد عدلى باشا قائلا : « هذا تقدير وحكم . وارىد أن أعرف
الوقائع والشهادات التى بنى عليها ذلك الحكم . قد يكون أن جنديا

حنا أو هناك أطلق عيارا نارا في حالة دفاع أو شبهها ، فهل معنى ذلك أن الجيش اشترك في العداء ؟ » (٣٠) .

وعلى أثر هذه المناقشة ، أعد وفد عدلى باشا مذكرة للورد كيرزن بشأن المسألة العسكرية ، استند فيها في عدم الحاجة الى القوة العسكرية البريطانية لحفظ الأمن أو حماية الاجانب أو الدفاع عن الحدود ، الى أن مصر سيكون لها « جيش قوى منظم » يمكنها من القيام بهذه الواجبات . وقد رفض اللورد كيرزن تصديق أن الجيش المصرى اذا أعد يمكنه أداء هذه الواجبات قائلا : « الأمر فى ذلك لا يخرج عن احدى صورتين : الأولى ، أن تكونوا أظهرتم فى الماضى ما يدل على استعدادكم لذلك ، والثانية ، أن تكون لأممكم نزعة حرية ، وأن تكون قد اشربت حب النظام العسكرى . وليس شئ من ذلك بصحيح . والدليل على ذلك حوادث الاسكندرية وكل من يعرف فلاحى مصر يعرف انهم خير فلاحين الارض ، وانه ليس لديهم أقل استعداد حربى . وأذكر أول مرة هبطت فيها بمصر ، انى رأيت منظرا غريبا ، فقد كان الشبان يجمعون للقرعة العسكرية ، وكان أهلهم من ورائهم يكون ويصرخون — أولئك الذين سيتظمون فى سلك الجيش ويطالبون بالدفاع عن بلادهم يشيخون بالبكاء والمويل » .

وقد رد عدلى باشا قائلا : « ذلك أن قانون القرعة كان فى الوقت الذى تشيرون اليه منقوتا . فانه كان يجعل الشخص الذى يؤخذ لخدمة العسكرية لا يعود يصلح لغيرها » . ولكن اللورد كيرزن أصر على رأيه بأن الجيش المصرى مجرد من الصفات الحربية اللازمة ، واستبعد أيضا أن يوجد من يقر بغير ذلك . وقد استشهد عدلى باشا بالتاريخ قائلا : « ولكن التاريخ قد دل على أنه لما نظم الجيش المصرى ، حارب حربا مجيدة وقام بكل ما طلب منه » . ولكن كيرزن عاد ليستشهد بحوادث الاسكندرية مرة ثانية قائلا : « كذلك دلت

حوادث الاسكندرية على أن الجيش المصرى لم يكن غير كفه فقط ،
بل دلت على أنه انضم الى المشايخ والنوغاء » (٣١) •

وواضح من هذه المناقشة أن اللورد كيرزن لم يقرأ شيئاً عن
الجيش المصرى ، حتى فى كتاب سياسى استعمارى مثله أكثر منه غلواء ،
هو اللورد كرومر فى : « مصر الحديثة » ، أو فى كتاب اللورد ملتر :
« إنجلترا فى مصر » ، أو فى غير هذين من الكتب الانجليزية ، وفى
هذه الكتب كان رأى مؤلفيها يختلف تماماً عن رأيه ، وإن عزوا كفاءة
الجيش المصرى الى الدور الذى قام به الضباط الانجليز •

على كل حال ، فقد كان الحل الذى ارتآه اللورد كيرزن هو
ما ذكره من قوله : « اذا وقع لكم ان اخرجتم جيشاً عظيماً بعد خمس
سنوات مثلاً ، فقد يصبح الأمر محل نظر » • وقد تساءل عدلى باشا
عما اذا كان هناك محل لاعادة النظر فى المسألة اذا تغيرت الظروف ،
فرد اللورد كيرزن ساخراً : « اذا تغيرت الظروف فلا مانع ، فقد تضع
المستعمرات ولا يكون محل الكلام عن المواصلات (٣٢) • وبهذا
التشكيك فى الجيش البريطانى فى مصر عن الدفاع عن البلاد ، فشلت
مفاوضات عدلى - كيرزن ، وانهى الدور الثانى من المفاوضات المصرية
البريطانية •

١٩٢٢ - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

فشلت مفاوضات عدلى - كيرزن عندما رفض عدلى باشا وزملاؤه
الاجماع لمشروع البريطانى الذى قدمه اللورد كيرزن الى الوفد
المصرى الرسمى فى العاشر من نوفمبر ١٩٢١ ، « لأنه لا يحقق الغاية
التي ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها » • ومع ذلك ، فقد كانت هذه
النصوص ذاتها هي التي قام عليها تصريح ٢٨ فبراير ، وكان عدلى
باشا وزملاؤه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن هم أنفسهم
الذين عاونوا فى اصدار التصريح ؛

فقد قام اتفاق تصريح ٢٨ فبراير على أن تصدر إنجلترا ، دون أن تنتظر عقد معاهدة ، تصريحاً بإلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإعادة وزارة الخارجية وإنشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية ، مع استبقاء أربع نقط فقط للتسوية أطلق عليهما « تحفظات » ، تشمل ما عدا ذلك من نصوص مشروع كيرزن . وهذه التحفظات تنص على ما يلي :

أولاً - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر (٣٣) . والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال في مصر يتولى عملية التأمين . وقد نصت المادة العاشرة من مشروع كيرزن ، التي تناولت الأحكام الخاصة بهذا الغرض ، على أن تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ، ويكون لها أن تستقر في أى مكان في مصر ولاي زمان يحدان من آونة لاخرى . ويكون لها أيضا في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لاهراز الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمدن الحربية واستعمال جميع ذلك » (٣٤) .

ثانياً - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة . والغرض من هذا ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى للقيام بهذا الدور . ونلاحظ أن هذا التحفظ كان يشمل المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كيرزن (٣٥) ، ولم يشمل المادة العاشرة . انتهى تنص على أن تعهد بريطانيا « بمساعدة » مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها (٣٦) . ومعنى ذلك أن تصريح ٢٨ فبراير كان أكثر غلوا في هذه المسألة من مشروع كيرزن نفسه ، لأنه نص على « الدفاع عن مصر » ، ولم ينص على « مساعدة » مصر في الدفاع عن أراضيها . وبذلك يكون قد ألغى دور الجيش المصرى تماما في الدفاع عن البلاد ، وأفقده بالتالى مبرر وجوده وبقائه .

ثالثا - حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات ، والغرض من ذلك تبرير التدخل في شئون مصر الداخلية ، واستخدام الجيش المحتل في ذلك .

رابعا - السودان .

وعلى كل حال ، فيمتنضى هذه التحفظات ، وما انطوى تحتها من مواد مشروع كيرزن ، لم يكن لمصر ان تعين اى ضابط اجنبى فى الجيش المصرى بدون موافقة المندوب السامى البريطانى . وكان عليها ان تستمر فى تقديم تلك المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى للسودان . وكان على القوات المصرية فى السودان ان تكون تحت امر الحاكم العام (٣٧) . كما ان احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها ، وحماية المصالح الاجنبية ، قد استلزم بالتالى من وجهة النظر الانجليزية ، ان يكون للمندوب السامى الحق فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى ، وعلى كل ما يتصل بترقيته او كفاءته (٣٨) . وبذلك لم يتغير وضع الجيش المصرى فى عهد تصريح ٢٨ فبراير - وهو العهد الذى استمر لمدة اربعة عشر عاما - عما كان عليه فى عهد الحماية .

الجيش فى الدستور

لم يختلف وضع الجيش فى عهد الاستقلال الناقص الذى اتى به تصريح ٢٨ فبراير عما كان عليه فى عهد الحماية من ناحية احكام السيطرة البريطانية عليه - كما ذكرنا . ولكنه من جهة اخرى اصبح محورا من محاور الصراع بين القصر والشعب ، او بمعنى ادق بين القصر والقوى البورجوازية التى كانت تقود النضال الوطنى فى ذلك الحين .

وكان من الطبيعي أن يكون الدستور أول مسرح لهذا الصراع .
 فبعد أن اتمرت البورجوازية المصرية من يد الاخلال جزئا من
 السلطة ، حيث أصبح لمصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير لا ان تشي
 برلمانا يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة
 مسئولة على الطريقة الدستورية (٣٩) - اخذت على الفور فى تنظيم
 عملية الحكم بينها وبين القصر من جانب ، وبينها وبين بقية طبقات
 الشعب من جانب آخر ، واخذت تقيم مؤسساتها التشريعية
 والسياسية التى تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد ،
 ولما كان الجيش أحد هذه المؤسسات الهامة ، ان لم يكن أخطرها ،
 لم يلبث أن أصبح - كما ذكرنا - محورا من محاور الصراع بين
 البورجوازية والقصر .

وعند صياغة الدستور ، أقرت لجنة الدستور فى قرارها الثامن
 والستين بأن : « الملك هو القائد الاعلى للجيش البرية والبحرية ،
 وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويعلم بها
 البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها ، - ولكنها من
 جانب آخر نصت على انه : « لا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون
 موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة
 وجميع المعاهدات التى ترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو تقص فى
 حقوق سيادتها ، فكلها لا تكون نافذة المفعول الا اذا وافق عليها
 البرلمان » (٤٠)

أما بالنسبة للرتب العسكرية والنياشين وطريقة منحها ، وهى من
 المسائل الخطيرة التى يلزم أن يكون للبرلمان اشراف عليها وسيطرة
 نافذة فيها ، فقد حرصت لجنة الدستور البورجوازية على تقييد
 انشائها ومنحها من جانب الملك . فنصت فى قرارها السابع والستين

على أن يكون منحها « على الوجه المبين بالقوانين » (٤١) • ومعنى ذلك إخضاعها لموافقة البرلمان • كما حرصت على تقييد حق الملك أيضا في مسألة تعيين وعزل الضباط ، فنصت في نفس القرار على أن « الملك يرتب المصالح العامة ويولي ويمزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين على الوجه المبين بالقوانين » (٤٢) •

أما بالنسبة للجيش كمؤسسة ، فلم تقرر لجنة الدستور بشأنه أحكاما خاصة ، ولكنها وكلت للقوانين ترتيب شئونه ، بحيث يتعين اشتراك البرلمان في تقريرها ، سواء من حيث أن هذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة ، أو من جهة أنه تقدير وتقرير لما يلزم لسلامة الدولة وحماية الأمن العام فيها • فنصت في الباب الخامس (مادة ١٣٥) • على أن قوات الجيش تقرر بقانون • ومعنى ذلك ألا يصدر بشأنها زيادة أو نقصان أو غير ذلك إلا بقانون • كما نصت في المادة ١٣٦ على أن يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الفروض (٤٣) •

كذلك فقد حرصت لجنة الثلاثين على أن تنص في المادة الثالثة على أن المصريين « وحدهم » الذين يمهّد إليهم بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى غيرهم هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يبينها القانون » (٤٤) • ومعنى ذلك نزع الصيغة الانجليزية عن الجيش المصرى جنبا الى جنب مع الادارة الحكومية •

وعلى هذا النحو ، فقد أصبح الجيش : منظمة وأفرادا ، خاضعا للقوانين التي يوافق عليها البرلمان • وبالتالي أصبح خاضعا لاشراف الامة وسيطرتها ، الامر الذى جعل القصر يتحرك سريعا لملاحقة مواد الدستور السالفة الذكر بالمسح والتشويه ، كما أدى ، من جانب آخر الى وقوع الصدام العنيف بين الانجليز والامة فيما عرف بأزمة الجيش فى عام ١٩٣٧ •

وبالنسبة للملك فؤاد ، فيمكن القول بأن اهتمامه بالجيش قد تركز حول مسألتين : المسألة الاولى • الرتب والنياشين ، والمسألة الثانية ، تعيين الضباط وعزلهم - وذلك لصلتهما المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش • أما المسائل الاخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك ، فلم يأبه لها الملك كثيرا ، لانها كانت تدخل في اهتمام سلطات الاحتلال •

وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور بعد أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا • فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برأيه • وكان النظام التشريعي في البلاد يقضى بمثل هذا العرض • وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور، ووضعت تقريرها المشتتل على ملاحظاتها • ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ، وجاءت وزارة نسيم باشا ليعيد مع اللجنة المراجعة من أولها • وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمت الى الوزارة التي أخذت في قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض التغير والتعديل • وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هي اللجنة الاستشارية التشريعية التي كانت مكونة جميعها من أجانب فيما عدا مصرى واحد هو عبد الحميد بك بدوى ، ووزارة نسيم باشا التي كانت بعيدة كل البعد عن ثقة الشعب وتأييده (٤٥) •

وبالنسبة للجيش ، فقد تم تعديل النصوص الخاصة بمسائل الرتب العسكرية والنياشين ، وتعيين الضباط وعزلهم ، على نحو يكفل بسط سلطة الملك المطلقة عليها ، بحيث لا تخضع لقانون ، وبالتالي لا تخضع لرقابة البرلمان • فقد عدلت المادة ٤١ التي وضعتها لجنة

على أن يكون منحها « على الوجه المبين بالقوانين » (٤١) . ومعنى ذلك إخضاعها لموافقة البرلمان . كما حرصت على تقييد حق الملك أيضا في مسألة تعيين وعزل الضباط ، فنصت في نفس القرار على أن « للملك يرتب المصالح العامة ويولى ويمزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين على الوجه المبين بالقوانين » (٤٢) .

أما بالنسبة للجيش كمؤسسة ، فلم تقرر لجنة الدستور بشأنه أحكاما خاصة ، ولكنها وكلت للقوانين ترتيب شئونه ، بحيث يتعين اشتراك البرلمان في تقريرها ، سواء من حيث أن هذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة ، أو من جهة أنه تقدير وتقرير لما يلزم لسلامة الدولة وحماية الأمن العام فيها . فنصت في الباب الخامس (مادة ١٣٥) « على أن قوات الجيش تقرر بقانون » . ومعنى ذلك ألا يصدر بشأنها زيادة أو نقصان أو غير ذلك إلا بقانون . كما نصت في المادة ١٣٦ على أن يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الفروض (٤٣) .

كذلك فقد حرصت لجنة الثلاثين على أن تنص في المادة الثالثة على أن المصريين « وحدهم » الذين يهمل اليهم بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى غيرهم هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية بينها القانون » (٤٤) . ومعنى ذلك نزع الصيغة الانجليزية عن الجيش المصرى جنبا الى جنب مع الادارة الحكومية .

وعلى هذا النحو ، فقد أصبح الجيش : منظمة وأفرادا ، خاضعا للقوانين التى يوافق عليها البرلمان . وبالتالي أصبح خاضعا لاشراف الامة وسيطرتها ، الامر الذى جعل القصر يتحرك سريعا لملاحقة مواد الدستور السالفة الذكر بالمسح والتشويه ، كما أدى ، من جانب آخر الى وقوع الصدام الحيف بين الانجليز والامة فيما عرف بأزمة الجيش فى عام ١٩٢٧ .

وبالنسبة للملك فؤاد ، فيمكن القول بأن اهتمامه بالجيش قد تركز حول مسألتين : المسألة الاولى . الرتب والنياشين ، والمسألة الثانية ، تعيين الضباط وعزلهم - وذلك لصلتهما المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش . أما المسائل الاخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك ، فلم يأبه لها الملك كثيرا ، لانها كانت تدخل في اهتمام سلطات الاحتلال .

وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور بعد أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا . فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته . وكان النظام التشريعي في البلاد يقضى بمثل هذا العرض . وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور، ووضعت تقريرها المشتل على ملاحظاتها . ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ، وجاءت وزارة نسيم باشا ليميد مع اللجنة المراجعة من أولها . وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمت الى الوزارة التي أخذت في قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض التغير والتعديل . وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هي اللجنة الاستشارية التشريعية التي كانت مكونة جميعها من أجانب فيما عدا مصرى واحد هو عبد الحميد بك بدوى ، ووزارة نسيم باشا التي كانت بعيدة كل البعد عن ثقة الشعب وتأيده (٤٥) .

وبالنسبة للجيش ، فقد تم تعديل النصوص الخاصة بمسائل الرتب العسكرية والنياشين ، وتعيين الضباط وعزلهم ، على نحو يكفل بسط سلطة الملك المطلقة عليها ، بحيث لا تخضع لقانون ، وبالتالي لا تخضع لرقابة البرلمان . فقد عدلت المادة ٤١ التي وضعتها لجنة

الثلاثين والتي قيدت مسألة الرتب والنياشين بالقانون — كما ذكرنا —
تصبح المادة ٤٣ التي أصبحت تنص على أن « الملك ينشئ ويمنح
الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى » ،
وبعد وضع « نقطة » علامة على انتهاء الجملة ، استمرت المادة تقول :
« وله حق سك العملة تنفيذا للقانون » ، كما أن له حق العفو وتخفيض
العقوبة » . وبهذا الفصل بين الحكم الخاص بالرتب والنياشين ،
والحكم الخاص بسك العملة ، منع سريان عبارة « تنفيذا للقانون »
على مسألة الرتب والنياشين ، وأصبح انشاؤها ومنحها حقا مطلقا
للملك لا يمكن تقييده بقانون . فإذا أراد البرلمان مثلا أن يضع قانونا
في هذا الصدد ، وقعت هذه المادة حائلا بينه وبين ما يريد (٤٦) .

هذا فيما يتصل بالرتب والنياشين . أما فيما يتصل بمسألة تعيين
وعزل الضباط ، فقد جرى التعديل فيها أيضا بما يجعلها حقا مطلقا
للملك غير مقيد بقانون . وتبدأ القصة حين ارتأت اللجنة التشريعية في
عهد الوزارة النسيمة أن المادة ٤١ من مشروع لجنة الدستور ، قد
تناولت مسائل عدة : منها منح الرتب والنياشين ، ومنها تولية وعزل الموظفين
المدنيين والعسكريين ، ومنها إعلان الأحكام العرفية . فقررت أن
تقسم هذه المادة الى ثلاثة أقسام ، يختص القسم الثاني منها بمسألة
ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين
وأصبحت المادة ٤٤ ونصها كالآتي : « الملك يرتب المصالح العامة ويولي
وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لأحكام القانون » . ولكن
النص لا يختلف في شيء عن نص لجنة الثلاثين الذي يجعل تولية
عزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لأحكام القانون . ولكن
اللجنة التشريعية عادت بعد وضع هذا النص ، فرأت أن تبدي ملاحظة
فيما يتعلق بامتيازات الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم ، وأشارت
إلى أنه يحسن التوفيق بين ما للملك من المركز الخاص في هذا
الشأن ، وبين المبادئ الجديدة المقررة في مشروع الدستور فيما

يتعلق بحقوق الملك بوجه عام ، ومع أن هذه الملاحظة لا قيمة لها في الواقع ، لأنه لا معنى مطلقا للتفرقة بين الموظفين المدنيين والعسكريين فيما يتعلق بأن يكون تعيينهم وعزلهم خاضعا لأحكام القوانين - يدل على ذلك أن اللجنة نفسها لم تستطع أن تبت برأي في هذا الموضوع ، ولم تجرؤ على اقتراح نص آخر بديل أو الإشارة به - إلا أن الوزارة النسبية لم تلبث أن استندت الى هذه الملاحظة الغريبة المبهمة في التفرق بين تعيين وعزل الموظفين المدنيين وبين تعيين وعزل الموظفين العسكريين . فصار نص المادة ٤٤ على النحو الآتي : « الملك يربط المصالح العامة ويولي ويمسز الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » . أي أنها أسقطت « ضباط الجيش » من حكم هذه المادة . ثم تكلمت عنهم في المادة ٤٦ فقالت : الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو الذي يولي ويمسز الضباط ويعين الحرب . الخ » . وبذلك أصبح حق الملك في تولية وعزل الضباط أيضا حقا مطلقا غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها ، وسلب حق البرلمان الشرعي فيما يتعلق بوضع القوانين الخاصة بهذا التعيين وهذا العزل (٤٧) .

على كل حال ، فباتتال السيطرة على ضباط الجيش الى يد القصر على هذا النحو بعيدا عن سيطرة البورجوازية وممثليها في البرلمان ، تكون هذه السيطرة قد انتقلت من ناحية الفعل والواقع من يد الانجليز اليمنى الى يدهم اليسرى ، وقد فر سعد زغلول هذه النقطة في تعليقه على منغرى استحواذ الملك على سلطات واسعة في الدستور على حساب الامة فقال : « اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمسزل عن نفوذ اجنبي .. فالخطر من ذلك أعظم وأشد في بلاد يسود فيها النفوذ الاجنبي ويدعى أن العرش في سلامة بفضل نفوذه .. فهذه القوة التي تركت للملك ،

ستصبح في الواقع حقوقا في يد الاجنبى يستعملها لاغراضه ضد مصلحة الوطن (٤٨) . وقد استمر هذا الوضع الى عام ١٩٣٦ حين عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا وبها دخلت العلاقات المصرية البريطانية في عهد جديد .

برلمان ١٩٢٤ والجيش المصرى :

على كل حال ، فان انتقال الحكم في مصر الى يد حكومة دستورية ، وقيام برلمان منتخب من قبل الشعب انتخابا حرا ، وانتقال مظاهر الحياة السياسية في الدول الكاملة الاستقلال ، لم يلبث أن أدى الى النتيجة الوحيدة المنطقية ، وهى السعى لالباس الشكل المضمون ، والوصول الى الاستقلال الحقيقى والحرية الفعلية ، ولما كان الجيش هو الأداة الرئيسية لتحقيق الاستقلال واستخلاص ارادة الامة ، فقد كان ذلك ما جعل الصيحات تنالى في برلمان ١٩٢٤ من أجل تقوية الجيش وتخليصه من النفوذ الاجنبى وسيطرة الاحتلال .

وفى الحق لقد شهد مجلس النواب فيضا من الاسئلة التى تناوت أوضاع الجيش وما آل اليه على يد الاحتلال . وبعض هذه الاسئلة يعد تحديا صريحا للنفوذ الانجليزى ، كما أن الاجابات عليها من جانب سعد زغلول لم تكن أقل تحديا . فقد تناول أحد هذه الاسئلة سردار الجيش المصرى ، هل هو مصرى ؟ وهل هو مرءوس لوزير الحرية المصرية ومستول أمامه عن أعماله ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبة من خزينة مصر ؟ وكان رد سعد زغلول : نعم ان سردار الجيش المصرى موفقت مصرى ومرءوس لوزير الحرية المصرى ومستول أمامه قانونا ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله ، أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية .

وكان السؤال الثانى : « الا يرى معالى الوزير انه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ولا يتماشى مع روج استقلالها أن يكون الرئيس

الأعلى لقواتها أجنبية، وأن أقامت بالسودان لاستحقاق مع مصلحة العمل». وكان رد سعد زغلول: «نعم لاستحقاق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبية، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا. ولكن هكذا كان من قبل، ويجب علينا أن نصحوه. كما أن إقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل. وهذا واقع من قبل أيضا ويجب علينا أن نتخذ الوسائل لازالته». وعندما أبدى السائل تأمله لذلك، وافقه سعد بلشا وقال: «كلنا ولا شك متألمون. بل وننتظر بعين الوقت لهذه الحالة، ولا يجب أن تبقى دقيقة واحدة. ونريد أن يكون جيشنا وضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصريا. هذه أمانينا. وهذا ما نسمى إليه» (٤٩).

وفي يوم ١١ مايو، سأل أحد النواب وزير الحرية عما إذا كانت وزارة الحرية تفكر في أن تستبدل بالضباط الانجليز ضباطا مصريين، ومتى تبدأ ذلك؟ وقد رد وزير الحرية بأن «استبدال انضباط المصريين بالضباط الانجليز موضع عناية الوزارة، لأنه مطابق لما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الدستور، التي تقضى بأن يعهد إلى المصريين وحدهم تولي الوظائف العامة، مدنية كانت أو عسكرية، وبألا يتولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون». وقد شرعت الوزارة في اتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك (٥٠).

وفي نفس الجلسة، وبعد أن أدلى وزير الحرية ببعض البيانات، قال النائب عبد العظيم الهادي رسلان: «ألفت النظر إلى أننا ونحن نطلب الاستقلال التام لمصر والسودان. يجب علينا أن نرتكن على جيش قوى. وأتينا بعد المعلومات التي سمعناها من معالي الوزير لا يمكن أن نقول أن هذا الجيش يستطيع حماية دولة مستقلة استقلالاً تاماً (٥١)».

وقد أثبتت هذه الاسئلة والاجابات في مفاوضات سعد - مكدونالد التي دارت في أواخر سبتمبر ١٩٢٤ وكان المستر مكدونالد هو الذي فتح باب المناقشة فيها . فقد سأل سعد باشا عن هذه البيانات التي فاه بها أمام البرلمان المصري في الصيف ، والتي علم أنه صرح فيها بأن « وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي ، وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » ، وقال له : إن ابداء هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المستول . لم يقتصر على وضع الردار السير لي ستاك في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز . ولكن سعد باشا رد عليه « بأن الأقوال السابقة التي قالها ، لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصري فقط ، بل رأى الامة المصرية أيضا » (٥٢) .

على أن أقوى ما تعلق بالجيش المصري ودوره في هذه المحادثات ، ما تمسك به سعد زغلول من مسئولية الجيش المصري المطلقة وحده في الدفاع عن مصر وحراسة قناة السويس في زمن السلم ، ورفضه ، بالتالي ، بقاء أية قوة مسلحة بريطانية في مصر . فعلى الرغم من أن الشروط التي عرضها المستر مكدونالد بالنسبة لوجود هذه القوة البريطانية تمد أحسن شروط تلقاها مفاوض مصري في ذلك الحين ، حيث أوضح المستر مكدونالد لسعد زغلول بعبارات قوية أن وجود هذه القوة البريطانية « لن يكون مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما » . وأنه « لا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل في الحكومة المصرية ، أو أن تمس السيادة المصرية »

وان « الحكومة البريطانية لا تنوى ان تتحمل أقل مسؤولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسمى أن تسيطر أو تدبر السياسة التي تستتب هذه الحكومة أن تسيطر عليها » (٥٣) الا أن سعد زغلول رفض السماح ببقاء هذه القوة البريطانية في مصر اطلاقا على أساس ان وجود هذه القوة لا يتفق مع مبدأ التحالف « وان « الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس في زمن السلم . أما في زمن الحرب ، فتأتي الجنود البريطانية الى القناة طبعاً ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصري » (٥٤) .

وهذا الموقف من سعد زغلول يعد خطوة الى الأمام بالنسبة لمفاوضات مع اللورد ملتر . ففي تلك المفاوضات — كما رأينا — قبل سعد وجود قوة بريطانية على الضفة الشرقية للقنال وقت السلم الاشتراك في حراستها مع القوات المصرية . ولكنه صحح هذا الموقف في المفاوضات الأخيرة فأصر على أن يكون الجيش المصري وحده هو المسئول عن حراسة القناة وقت السلم . وعلى حد قوله : « قلنا لهم : نحن أصحاب الأرض التي يمر القنال منها ، فنحن المكلفون بحراستها . فإن لم تكن هذه الحراسة كافية ، وهذا القنال أصبح طريقاً عمومياً . فمن المناسب أن يكون تحت حماية الدول جميعاً ، أى عصبة الأمم » (٥٥) .

حواشي الفصل الرابع

- (١) الكتاب الأبيض الانجليزي ، ترجمة ابراهيم عبد القادر المازني ، وثيقة رقم ٢٥
ص ٤٦ - ٥١ .
- (٢) انظر دكتور عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦
ص ٨٨ - ١٠١ .
- (٣) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ١ ص ٥٥٤ .
- (٤) Russel Pasha, Sir Thomas : Egyptian Service 1902-1946, p. 192 (London 1949).
- (٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٢١ ، وقد ورد بالترجمة العربية للوثيقة
التي نشرها مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام في الكتاب المذكور (ص ٢١٠) أن
الجنرال هربرت هو قائد القوات البريطانية في القاهرة ، وهي ترجمة غير صحيحة ، لأن
قائد القوات البريطانية في مصر عند قيام الثورة كان هو الجنرال واطسون ، وقد سلم
القيادة للجنرال موريس (انظر : Russel Pasha, op. cit. p. 191 أما الجنرال هربرت
فهو قائد قوات الجيش المصري ل منطقة القاهرة كما هو ثابت في الأصل الانجليزي للوثيقة
المذكورة . ومن هنا كان حديث السير كسيتهام عنه من أجل استخدام الجيش المصري في قمع
الاضطرابات .
- (٦) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ١٢٨ - ١٣١ .
- (٧) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٧٢
- (٨) Chirol, The Egyptian Question, p. 198.
- (٩) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة ٤٠ ، ٤٣ .
- (١٠) نفس المصدر ، وثيقة ٤١ .
- (١١) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٥٦٢ .
- (١٢) نفس المصدر ص ٣٢٢ - ٣٣ .
- (١٣) نفس المصدر ص ٣٣١ .
- (١٤) انظر حديث رشدي باشا مع ولد رجال الصحافة والسياسة في ١٥ ابريل
١٩١٩ (نفس المصدر ص ٣٤٥) .
- (١٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٥٨ .
- (١٦) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٥٦٢ .
- (١٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٥٩ .
- (١٨) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٧٣ .
- (١٩) تقرير اللجنة الخصوصية للتعدي مصر (قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالمرحلة
على صاعدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى) ص ٢٤٧ (الطبعة الأميرية
١٩٣٧) .
- (٢٠) انظر نص مشروع المعاهدة الذي قدمه الوفد المصري الى لجنة ملنر يوم ١٧ يولية
١٩٢٠ (نفس المصدر ص ٣٣٣ - ٣٤) .

- (٢١) تقرير اللجنة النصوصية للجنة مصر (نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ١) .
- (٢٢) أحمد حاتم عوف : تبة الرئيس في منقذ ، مجموعة خطب سيد زعلول وخطبة سيد زعلول يوم ٦ مايو ١٩٢١ .
- (٢٣) تقرير اللجنة النصوصية للجنة مصر (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ص ٢٥٥ .
- ٢٥٢ ع ١) .
- (٢٤) ملاوشتات عدل كيرزون ، مطر الجلسة الرابعة (نفس المصدر ص ٢٦٦) .
- (٢٥) انظر مشروع الولد السالف الذكر (نفس المصدر ص ٢٢٢ ع ٢) .
- (٢٦) تقرير اللجنة النصوصية للجنة مصر (نفس المصدر ص ٢٥٢ ع ١) .
- (٢٧) نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ٢ . أحمد أبو الفتح : المسألة المصرية والولد ص ٢٥٢ .
- (٢٨) مشروع مطر في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ ، الفترة الثانية من النقطة الرابعة (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ٢٥٢ ع ١ ، انظر أيضا ص ٢٥٥ ع ٢) .
- (٢٩) تقرير عدل باشا ال السلطان فزاد في ديسمبر ١٩٢١ (نفس المصدر ص ٢٨٥ انظر أيضا مطر الجلسة الرابعة من ملاوشتات عدل - كيرزون في نفس المصدر ص ٢٠٩ - ٢) .
- (٣٠) مطر الجلسة الرابعة من ملاوشتات عدل - كيرزون (نفس المصدر ص ٢٠٢ - ٤) .
- (٣١) مطر الجلسة السادسة (نفس المصدر ص ٢٢١) .
- (٣٢) نفس المصدر ص ٢٢٢ .
- (٣٣) الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة رقم ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ص ٢٠ - ٢٨ .
- (٣٤) انظر مشروع كيرزون تحت عنوان : مذكرة بخصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ص ٢٧٥) .
- (٣٥) الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٢٢ ص ٢٢ .
- (٣٦) انظر مشروع كيرزون (قانون رقم ٨٠ ص ٢٧٥) .
- (٣٧) نفس المصدر ص ٢٧٥ - ٦ .
- (٣٨) Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, pp. 200-202 .
- (٣٩) الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٢٥ ص ٤٩ .
- (٤٠) لجنة الدستور : مجموعة مطر اللجنة العامة ص ٦١ (للطبعة الأميرية ١٩٢٤) .
- (٤١) نفس المصدر ص ٦٠ ، انظر أيضا : ألبرت شفيق : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ص ٢٠٩ .
- (٤٢) نفس المصدر والمكان .
- (٤٣) نفس المصدر ، انظر تقرير لجنة الدستور ص ٢٢٨ ومشروع الدستور ص ٢٢٦ .
- (٤٤) نفس المصدر ، مشروع الدستور ص ٢٢١ ، انظر أيضا ص ٧٥ .
- (٤٥) انظر دكتور عبد العظيم وحسان : المرجع المذكور ص ٢٨٥ - ٦ .
- (٤٦) الأخبار من ٢٢ أبريل ال ٧ مايو ١٩٢٢ ، نقلا عن ألبرت شفيق : المرجع المذكور ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، ويمكن الاطلاع على النص الفرنسي للمادة ٤٢ في نفس المصدر ص ٢٠٩ مائنة ١ .
- (٤٧) نفس مجموعة المقالات السابقة الذكر (نفس المصدر ص ٢١٣ - ٢١٥) .

- (٤٨) أحمد شفيق : « حوليات مصر السياسية »، تمهيد ج ٢ ص ٨٥٩ .
- (٤٩) مجلس النواب : مجموعة نشاطات دور الانعقاد الأول ١٥ مارس - ١٠ يوليو ١٩٢٤ ، ضبطت يوم ١٧ مايو ١٩٢٤ .
- (٥٠) نفس المصدر ، جلسة يوم ١١ مايو ١٩٢٤ .
- (٥١) نفس المصدر .
- (٥٢) الكتاب الأبيض الإنجليزي من سجلات سعد - مكنونالد . وقد نشره محمد ابراهيم الجزيري في كتابه : آثار الزعيم سعد (المجلد ، عهد وزارة الشعب من ٢٤٨ - ٣٥١ (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧) .
- (٥٣) نفس المصدر .
- (٥٤) آثار كهرمجان سعد باننا لجمعية الاطوردماسيون الباريسية يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ (أحمد شفيق : « المروية الثانية من ١٥٤ - ١٥٥) ، آثار أخصا كهرمجان سعد باننا وخطبه حول هذه المسألة في : الجزيري ، للرجع المذكور من ٣٥٢ - ٦ .
- (٥٥) خطاب سعد باننا في الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٢٤ (الجزيري : نفس المصدر ٣٦٢) .

الفصل الخامس

طرد الجيش المصري

من السودان

● طرد الجيش للمصرى من السودان

الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤

قبل أن نتناول دور الجيش المصرى فى حوادث السودان عام ١٩٢٤ وما أدى اليه هذا الدور من طرده من السودان : يحسن بنا أن نرسم صورة شاملة وتفصيلية لهذا الجيش من واقع بيانات وزير البحرية المصرية فى ذلك الحين : وذلك كأساس لفهم موقف السياسة البريطانية والمصرية ازاءه .

اولا - تكوين وحدات الجيش المصرى

كان الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤ مشكلا من وحدات من المصريين ، ووحدات من السودانيين والعرب على النحو الآتى :

- ١ - الوحدات المصرية : وكانت مكونة من : (أودطة من الخيالة) بها ٦ ضباط مصريين و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا ، (٤ -

بطاريات مدفعية) بكل منها ٦ ضباط مصريين و ١٥٥ صف ضابط وعسكريا ، (عدد ٢ بلوكات محافظة مدفعية) بكل منها ٥ ضباط مصريين و ١١١ صف ضابط وعسكريا ، (٩ أوطر مشاة) بكل منها ٢٣ ضابطا مصريا و ٦١٢ صف ضابط وعسكريا .

٢ - الوحدات السودانية : وكانت مكونة من : (أوطر خيالة سودانية) بها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا ، (٣ بلوكات بنادق راكبة من العرب) بكل منها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٤٥ صف ضابط وعسكريا (بلوك المدفع الماكينة من العرب) وبه ٣ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ٣٣ صف ضابط وعسكريا ، (٦ أوطر مشاة سودانية) بكل منها ٢٤ ضابطا مصريا و ٥ ضباط انجليز و ٨٦٢ صف ضابط وعسكريا ، (سلاح الهجاة من العرب) وبه ٣١ ضابطا مصريا و ٧ ضباط انجليز و ٩٨ صف ضابط وعسكريا ، (فرقة العرب الشرقية) وبها ٣٧ ضابطا مصريا و ٨ ضباط انجليز و ١٤٩٥ صف ضابط وعسكريا ، (فرقة العرب الغربية) وبها ٣٩ ضابطا مصريا و ٩ ضباط انجليز و ١٣٧٦ صف ضابط وعسكريا ، (أوطر خط الاستواء) وبها ٢٦ ضابطا مصريا و ١٣ ضابطا انجليزيا و ١١٥٤ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية الماكينة السودانية) وبها ٦ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٦٨ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية مباراة المدفع الماكينة) وبها ضابطان مصريان وضابط انجليزى واحد و ٤٧ صف ضابط وعسكريا .

٣ - المصالح العسكرية : وكانت مكونة من :

أ - القسم الطبى ، وبه ٧١ ضابطا مصريا و ١٨ ضابطا انجليزيا و ٤١٩ صف ضابط وعسكريا .

ب - قسم الأشغال العسكرية ، وبه ٢٦ ضابطا مصريا و ٨ ضباط انجليز و ١٠٠٥ صف ضابط وعسكريا .

ج - مصلحة التعيينات ، وبها ٣٠ ضابطا مصريا و ٥ ضباط انجليز و ٢٥٧ صف ضابط وعسكريا .

د - مصلحة الأسلحة والمهمات ، وبها ٢٦ ضابطا مصريا ، و ٥ ضباط انجليز و ٤٩٣ صف ضابط وعسكريا .

هـ - ادارة القرعة العسكرية ، وبها ٤٧ ضابطا مصريا وضابطان انجليزيان و ٥٩ صف ضابط وعسكريا .

و - القسم البيطرى ، وبه ١٠ ضباط مصريين و ٥ ضباط انجليز و ١١٥ صف ضابط وعسكريا .

ز - سلاح الحملة ، وبه ١٥ ضابطا مصريا ، وضابطان انجليزيان و ١٤٩ ضابطا وعسكريا .

ثانيا - توزيع القوات المصرية فى القطر المصرى

كان يوجد فى مصر من الجيش المصرى لواءان : أحدهما يعسكر فى القاهرة والمادى ، والثانى يعسكر فى الوجهين القبلى والبحرى . وكان اللواء الأول موزعا كالاتى :

١ - العباسية :

وبها القوات الآتية : (بلوك من الخيالة) وبه : ٦ ضابط و ١٤١ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية المدفعية الرابعة) وبها ٦ ضباط و ١٦٠ صف ضابط وعسكريا ، (بلوك المحافظة المدفعية الثالث) وبه ٥ ضباط و ١٠٨ صف ضابط وعسكريا ، (الأورطة المشاة الثانية) وبها ٢٢ ضابطا و ٥٨٩ صف ضابط وعسكريا ، (الأورطة المشاة الثامنة)

وبها ٢٣ ضابطا و ٥٨٦ صف ضابط وعسكريا ، (قسم من الأورطة
المشاة السادسة عشرة) وبه ٥ ضباط و ١٦٢ صف ضابط
وعسكريا .

٢ - القاطن :

وتوجد بها (الأورطة الرابعة المشاة) وبها ٢٣ ضابطا و ٦٠٤
صف ضابط وعسكريا . أما اللواء الثانى فكان موزعا على النحو
الآتى :

٣ - الوجه القبلى :

أ - أسيوط وبها ٢٠ ضابطا و ٥٨٩ صف ضابط وعسكريا من
الأورطة الاولى المشاة .

ب - بنى سويف ، وبها ١٧ ضابطا و ٤٣٩ صف ضابط وعسكريا
من الأورطة السادسة عشرة المشاة .

ج - اسوان ، وبها ضابط واحد و ٥ صف ضابط وعساكر من
الأورطة الاولى المشاة .

٤ - الوجه البحرى :

أ - الاسكندرية ، وبها ١٩ ضابطا و ٥١٢ صف ضابط وعسكريا .
من الأورطة الخامسة المشاة .

ب - السويس ، وبها ضابطان و ٦٣ صف ضابط وعسكريا من
الأورطة الخامسة المشاة .

ج - بور سعيد ، وبها ضابط واحد و ٣٢ صف ضابط وعسكرى
من الأورطة الخامسة المشاة .

د - طنطا ، وبها ١٩ ضابطا ، و ٥٠٨ صف ضباط وعساكر من الأورطة الرابعة المشاة .

هـ - السلوم ، وبها ٤ ضباط و ١٠ صف ضابط وعسكري من الأورطة الرابعة المشاة .

ثالثا - توزيع القوات المصرية فى السودان

كانت بقية الجيش المصرى ، فيما عدا اللوائين المذكورين ، موجودة فى السودان . وكانت موزعة على المناطق الآتية ، مضافا إليها أورطة السكة الحديدية .

١ - قسم الخرطوم : وبه ٦١ ضابطا انجليزيا و ٢٣٩ ضابطا مصريا و ٥٨٦٣ صف ضابط وعسكريا .

٢ - قسم المطبرة ، وبه ضابط انجليزى واحد و ٢٨ ضابطا مصريا و ٢٢٣٥ صف ضابط وعسكريا ، بما فى ذلك أورطة السكة الحديدية .

٣ - قسم النيل الأزرق ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٣٨ ضابطا مصريا و ١٣٧٧ صف ضابط وعسكريا .

٤ - قسم كردفان ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٤٢ ضابطا مصريا ، و ١١٩٥ صف ضابط وعسكريا .

٥ - قسم جبال النوبة ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٣٠ ضابطا مصريا و ٩٩٠ صف ضابط وعسكريا .

٦ - قسم أعلى النيل والبيور ، وبه ٩ ضباط انجليز و ٤٠ ضابطا مصريا و ١١٤١ صف ضابط وعسكريا .

٧ - قسم منجلا ، وبه ١٢ ضابطا انجليزيا و ٢٣ ضابطا مصريا و ٨٢٨ صف ضابط وعسكريا .

٨ - قسم بحر الغزال ، وبه ١٢ ضابطا انجليزيا و ٣٩ ضابطا مصرياً و ١٢٥٥ صف ضابط وعسكرياً .

٩ - قسم كسلا ، وبه ١١ ضابطا انجليزيا و ٤٧ ضابطا مصرياً و ١٩٧٢ صف ضابط وعسكرياً .

١٠ - قسم دارفور ، وبه ١١ ضابطا انجليزيا و ٥٤ ضابطا مصرياً و ١٤٧٤ صف ضابط وعسكرياً .

رابطا - عدد الضباط المصريين والانجليز في الجيش المصرى

كان عدد الضباط المصريين والانجليز من جميع الرتب في الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤ يبلغ ١١٤٧ ضابطا ، منهم ٩٩٣ ضابطا مصرياً و ١٥٤ ضابطا انجليزيا ، وهم موزعون على الرتب المختلفة كالآتى :

١ - رتبة الفريق ، وبها ضابط مصرى واحد وضابط انجليزى واحد .

٢ - رتبة اللواء ، وبها ٦ ضباط مصريين و ٥ انجليز

٣ - رتبة الاميرالاي ، وبها ٧ ضباط مصريين و ١٣ انجليزيا .

٤ - رتبة القائمقام ، وبها ٢٩ ضابطا مصرياً و ٢٩ انجليزيا

٥ - رتبة البكباشى ، وبها ٦٨ ضابطا مصرياً و ١٠٦ انجليز .

٦ - رتبة الصاغ ، وبها ٦٤ ضابطا مصرياً فقط .

٧ - رتبة اليوزباشى ، وبها ١٨٧ ضابطا مصرياً فقط

٨ - رتبة الملازم أول ، وبها ٣١٩ ضابطا مصرياً فقط .

٩ - رتبة الملازم ثان ، وبها ٣١٢ ضابطا مصرياً فقط .

خامسا - مراتب الضباط المصريين والانجليز

لم يكن هناك فرق بين مراتب الضباط المصريين والضباط الانجليزى من رتبة واحدة ، غير أن الضابط الانجليزى كان يستولى على بدل

اغتراب في مصر والسودان ، أما الضابط المصري فلا يحصل على هذا
البذل الا أثناء الخدمة في السودان فقط . كذلك كان بديل الاغتراب
السنوي لكل منهما مختلفا لصالح الضابط الانجليزي . فمن بيان لبذل
الاغتراب في السودان يتبين أن بديل « اللواء المصري » كان يسفح
١٠٨ جنيهات بينما بديل « اللواء » الانجليزي ٣٠٠ . وكان بديل الاميرالاي
المصري ٩٦ جنيها ، بينما بديل الاميرالاي الانجليزي ٢٤٠ جنيها . وكان
بديل القائمقام المصري ٨٤ جنيها وبديل القائمقام الانجليزي ٢٤٠ جنيها .
أما البكباشي المصري فكان يحصل على ٧٢ جنيها ، بينما كان البكباشي
الانجليزي يحصل على ٢٢٢ جنيها (اذا كان أمضى خمس سنوات
في رقبته) .

سادسا - ملاحظات على الجيش المصري عام ١٩٢٤

ونلاحظ على هذه البيانات السالفة الذكر ، التي أدلى بها وزير
الحرية المصرية في ذلك الحين ، انه لم يشر اشارة واحدة الى الضباط
السودانيين ، الأمر الذي ليس له الا معنى واحد ، هو أنه كان يطلق
لفظ الضباط المصريين على المصريين والسودانيين على السواء . كذلك
نلاحظ أن الأرقام التي أوردها - وقد اثبتناها هنا بمراجعة دقيقة على
الأصل - بها بعض الفروق في الأرقام الاجمالية . وعلى سبيل المثال:
فقد حدد وزير الحرية عدد الجيش المصري بـ ٢٢٠٥٣٥ ضابطا و٥٥٠
ضابط وعسكريا ، ولكن المجموع الصحيح لما أورده من أعداد
الوحدات المصرية والسودانية يبلغ ٢٠٠٣٠ فقط . كذلك حدد وزير
الحرية عدد القوات المصرية الموجودة في القطر المصري بـ ٥٤٨٣ . على
أن المجموع الصحيح لما أورده هو ٤٧٧١ . والتفسير الذي نراه هو
أن وزير الحرية قد سقطت منه بعض الأعداد التي لم يوردها . ونلاحظ
أيضا أن وزير الحرية قد حدد قوات الجيش المصري الموجودة في
السودان بـ ١٧٠٥٢ ضابطا وعسكريا ، ولكننا اذا أضفنا هذا العدد
الى العدد الذي أورده لقوات الجيش المصري الموجودة في مصر ،

وهو ٥٤٨٣ لكان المجموع ٢٢٦٣٥ ، أى بزيادة قدرها ١٠٠ على المجموع الذى أوردته .

مع ذلك يمكن استخلاص الآتى :

أولاً - أن الجيش المصرى لم يكن مؤلفاً من مصريين فقط ، وإنما كان مؤلفاً من مصريين وسودانيين وانجليز . وكانت الوحدات السودانية تنقسم الى وحدات تنتمى الى الأصل الزنجى ، ويطلق عليهم السودانيون ووحدات تنتمى الى الأصل العربى ، ويطلق عليهم العرب .

ثانياً - لم يكن عدد القوات المصرية البحتة يتجاوز ثلث قوات الجيش المصرى ، فقد كان هذا العدد يبلغ ٧٣٧٩ فى مصر والسودان .

ثالثاً - كان عدد الضباط المصريين والسودانيين يفوق بكثير عدد الضباط الانجليز فى الوحدات السودانية . فقد كان هذا العدد يبلغ ٥٥٢ مقابل ١٣٨ . وكان عدد الضباط المصريين وحدهم يبلغ ٣٠٨ ضابط .

رابعاً - كانت السيطرة فى يد الضباط الانجليز ، فلم تكن تقل رتبة الضابط الانجليزى عن « بكباشى » ، وكان عددهم يزيد على عدد الضباط المصريين من نفس الرتبة ، فبينما كان عدد الضباط المصريين من رتبة « فريق » الى رتبة « بكباشى » يبلغ ١١١ ضابطاً ، كان هذا العدد فى الضباط الانجليز يبلغ ١٥٤ ضابطاً .

خامساً - كان أكثر من ثلاثة أرباع الجيش المصرى موجوداً فى السودان . إذ لم يكن يوجد بمصر سوى ٥٤٨٣ ضابط وصف ضابط وعسكرى ، بينما كانت بقية القوات وعددها ١٧٢١٥٢ موجودة فى السودان . وحكمة هذا التوزيع معروفة بعد استرداد السودان ، كما سبق أن بينا ، ولكن مع انتهاء تلك الظروف تدريجاً ، كانت مصر قد أصبحت مركز الفتنة والاضطراب ضد الاحتلال ، وبالتالي فلم يعد

من المناسب تركيز الجيش المصرى فى مصر حتى لا تضطر بريطانيا الى زيادة جيش الاحتلال . وكان جيش الاحتلال فى الواقع يتزايد مع نمو الوعى القومى، ومع تزايد أعمال الثورة فى مصر، فقد كان هذا الجيش بعد استرداد السودان لا يزيد على ٥٠٠٠ جندى - كما أشرنا - ثم زاد الى ٥٧٠٠ فى أعقاب حادث العقبة (٥٦) ، وفى سنة ١٩٢١ كان هذا الجيش يبلغ ١١٠٠٠ جندى (٥٧) . ومعنى ذلك أن جيش الاحتلال كان يملك يدا مطلقه فى مصر

سادسا - على الرغم من أن معظم القوات المصرية كانت موجودة فى السودان ، الا أنها كانت تتكون فى غالبيتها من عناصر سودانية ، وكان للضباط الانجليز السيطرة والقيادة . على أن الضباط المصريين كانوا مع ذلك يمثلون خطرا حقيقيا على السلطات البريطانية هناك، بغالبيتهم العددية بالنسبة للضباط الانجليز، وبصلاتهم الوثيقة بالأسرات السودانية بحكم اللغة والدين . وقد ازداد خطر هؤلاء الضباط المصريين مع ارتفاع المد القومى فى السودان ، متأثرا بالمد القومى فى مصر الذى تمجى فى ثورة ١٩١٩ . وبذلك أصبح التخلص منهم ضرورة ملحة للسياسة البريطانية التى كانت تخطط فى ذلك الحين للانفصال بانسودان .

دور الجيش المصرى فى اضطرابات السودان سنة ١٩٢٤

ترجم فكرة طرد الجيش المصرى من السودان من جانب السلطات البريطانية الى ما قبل اضطرابات يونية واغسطس ١٩٢٤ التى تمثل قمة المد الثورى فى السودان فى ذلك الحين . فقبل سنوات من هذه الاضطرابات - كما يقول لويده - كانت السلطات البريطانية المختصة فى السودان ترى واضحا أنه اذا قرر المهيجون المصريون أن يتخذوا من السودان ميذا لأغراضهم الخاصة ، فإن الاداة الوحيدة الفعالة التى سوف يعتمدون عليها فى إثارة روح الترد والمصيان ضد الانجليز

لن تكون سوى المصريين المقيمين في السودان ، مسواً أكافوا من المدنيين أم من العسكريين . فوجود هؤلاء المقيمين في السودان معناه أن خطر العصيان في الجيش ثم الانتقال منه الى الأهالي سوف يظل قائماً ووشيك الحدوث ، فالجنود السودانيون على الفطرة ومتعصبون ، وضباطهم المصريون يملكون المقدرة على التأثير على عقولهم بقصص مبللة عما يخبئه المستقبل (٥٨) .

وقد كان من الضروري اتهام المصريين بتأليب السودانيين على النظام القائم ، حتى يتيسر تنفيذ خطة طردهم من السودان . وقد بدأ ذلك من قبل أن تبدأ حوادث يونية وأغسطس . ففي يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل حاكم السودان العام الى المندوب السامي في مصر يخبره بأن الدعاية المصرية في السودان قد تفاقمت بشكل كبير ، وأن هذه الدعاية قد أحدثت تأثيرها في المدن الشمالية في السودان . ودعا منذراً الى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٥٩) . وفي الوقت الذي أرسل فيه الحاكم العام هذه الرسالة ، كانت السلطات البريطانية في السودان تستكتب السودانيين عراض التأييد للحكم الانجليزي ، وتدفع بالتالي العناصر الوطنية الى مناهضة هذه الحركة .

وبالفعل سارعت هذه العناصر الوطنية السودانية الى جميع التوقيعات المضادة ، ومن نفس الأشخاص الذين أكرهوا على توقيع العرائض السابقة للانجليز من زعماء القبائل وعمد العشائر ونظائر الأقسام والعامّة ، معلنين فيها أنهم أكرهوا على التوقيع ، وأنهم لا يرغبون سوى البقاء الى الابد في حظيرة الوطن الاكبر ، وأن مصر والسودان جزء لا يتجزأ (٦٠) .

وهنا نلاحظ على هذه العناصر الوطنية السودانية التي قامت بالحركة الوطنية في السودان ، أنها كانت تتألف من عناصر مدنية وعسكرية ، على العكس تماماً مما حدث عند تأليف الوفد المصري ،

الذى رأينا أنه كان مؤلفا من عناصر مدنية بحتة . فقد كان على رأس الحركة الوطنية السودانية ، الملازم أول على عبد اللطيف ، الذى أسس فى أوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء الأبيض » فى الخرطوم ، وكانت ترمى الى اشتراك السودانين فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى (٦١) . كما كان فى هذه الحركة أيضا اليوزباشى محمد صالح جبريل ، الذى عرف سر العرائض الانجليزية سالفة الذكر من الملازم على عبد اللطيف ، وأسرهما الى صاحب كتاب : « ضحايا مصر فى السودان » ، وزوده بما وقع فى يده منها ليرسلها الى مصر (٦٢) . كذلك كان على رأس الحركة الملازم أول على زين العابدين ، الذى غادر السودان ممثلا للبيد السود (الزنج) الى القاهرة ، ومعه السيد محمد المهدي التعايشي ، ابن الخليفة التعايشي ، كممثل للعرب ، وهما بحلان الوثائق المؤيدة لمصر والمضادة من الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض الثقة بهم . ولكن هذا الضابط حجز وزميله فى حلقة بعد أن قُتس وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ (٦٣) .

وقد كان ازاء هذا الاستفزاز من جانب السلطات البريطانية، أن خرجت حركة اللواء الأبيض عن سريتها يوم ١٩ يونية، وقامت بمظاهرات كبيرة فى أم درمان وعطبرة وفى بورسودان ومدنى (٦٤) . وقابلت السلطات البريطانية هذه المظاهرات بالقمع الشديد ، وأوسعتها ضربا بالسيوف ، فجرح أحد عشر ، وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف للمحاكمة ومعه بعض الضباط والموظفين المصريين فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات (٦٥) .

وفى يوم ٢٩ يوليو اتعمشت الحركة من جديد ، ولكن فى نادى الضباط بالخرطوم . فكما يروى الاميرالاي أحمد رفعت ، الذى كان أقدم ضابط هناك ورئيس النادى ، فقد دعى فى تلك الليلة تليفونيا الى النادى ، ليجد كثيرا من الضباط المصريين والسودانيين وهم فى غاية الهياج والتأثر للحوادث التى حدثت من السلطة المحلية هناك . وكانت

المسألة الأولى التي أثارت هياج الضباط ما وقع للضباط على زين العابدين الذي قبض عليه في حلغا وأعيد إلى الخرطوم كما ذكرنا - فقد وضع هذا الضابط ليلة في السجن المدني قبل أن ينتقل إلى الأورطة السودانية الحادية عشرة . وقد رأى الضباط أنه لم يكن لينبغي وضع أحد الضباط بالسجن مباشرة ، بل كان يجب إيقافه بأي وحدة عسكرية حفظا للشرف العسكري كما هو متبع في جميع الجيوش .

كانت المسألة الثانية التي أثارت الضباط ، منع الهاتف للملك مصر . فقد عين قره قول شرف يوم العيد بمدينة حلغا ، وطلب الضباط الهاتف للملك قواد ، كما كان متبعاً قبل ذلك ، فامتنع المدير عن التصريح بذلك علنا في حضور القائمقام على بك طاهر أركان حرب حلغا . ولما كان العلمان المصري والانجليزي في ذلك الوقت ما زالا يفرقان فوق مراكز الحكومة السودانية ، وكان الهاتف جاريا قبل ذلك في أنحاء السودان ، فقد كان السؤال الذي طرحه الضباط : لماذا أوقف هذا الهاتف ؟

أما المسألة الثالثة التي أثارت الضباط فهي ما وقع في محاكمة أحد المتهمين الذي كان يؤدي شعائره الدينية بالجامع ، حيث عرض القاضي بالملك قواد عند النطق بالحكم .

لذلك قرر الضباط الاحتجاج على هذه التصرفات للواء هدلستون باشا ، نائب السردار بالخرطوم ، وقد تضمن الاحتجاج الذي رفعوه إليه يوم ٣٠ يولية ١٩٢٤ ما يلي : « قد تكرر حصول حوادث أخيرا من بعض تصرفات السلطة المحلية ، أدت إلى اهانة الجيش . وعلاوة على ذلك ما حصل أخيرا في محاكمة أحد المتهمين الذي كان يؤدي شعائره الدينية بالجامع ، حيث عرض القاضي الانجليزي بجلالة الملك عند النطق بالحكم . وبما أن الجيش لا يرضى هذه الاهانة ، ولا يقبل التعريض بمليكه الذي أدى لجلالته قسا بأن يكون مخلصا :

لجلاته حاميا لعرشه ، فود أن تتخذ اجراءات عادلة نحو إيقاف تكرار
مثل هذه الاهانات .

« حضرة صاحب السعادة نائب السردار بالخرطوم . كلفت من
قبل عموم ضباط الجيش المصرى فى قسم الخرطوم ، بأن أرفع لسعادتكم
هذا الناتج من شدة شعورهم » .

وقد سلم الاميرالاي أحمد رفعت هذا الاحتجاج للاميرالاي
يبربورن نائب قومندان قسم الخرطوم ، وأفهمه « شدة حساس الضباط
، انهم يريدون ردا يطفى غضبهم » : ثم هدد قائلا : « ان الضباط لا
يريدون عمل أى شىء ضد القانون : الا أن مثل هذه الحوادث لما تفر
بالضبط والربط . فهل تود مثلا عندما تأمر ضابطا مصرياً تحت ادارتك
يقول لك : انتك انجليزى وأنا مصرى .. أما تعلم ان الموسيقى فى كل
وحدة تصدح بالسلامين الملكيين معا وتحب أن ذلك ييطل ؟ » .

وفى ليلة أول أغسطس ، جمع الاميرالاي أحمد رفعت جسيم
الضباط بالنادى ، حيث كتبوا الى نائب السردار يبربورن عن استيائهم
لنشر الألفاظ التى قيلت فى المحكمة فى جريدة « الحضارة السودانية » ،
وان جميع الضباط يقولون انهم موجودون بالجيش بالسودان باسم
جلالة الملك فؤاد من عهد استرجاعه لغاية الآن ، وهذا يتعارض مع
الحكم ، وانهم ما زالوا يطلبون من سعادتكم ردا يزيل استيائهم » (٦٦)

ولما يلبث صلى هذه الحركة ان أحدث أثره بعد أسبوع واحد .
ففى يوم ٩ أغسطس ، انفجر الموقف فى السودان حين وقعت الحوادث
الآتية كاذما كانت على ميعاد . ففى هذا اليوم غادر طلبة المدرسة
الحرية بالخرطوم مدرستهم حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر ،
مخترقين المدينة فى مظاهرة تهتف بعبادة ملك مصر وبالحرية وسقوط
الاستعمار . وبعد أن وقعت الطلبة أمام سراى الحاكم العام ، ورددوا

انتهى مع التحية العسكرية لملك مصر ، ساروا الى السجن العمومي
ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين . ولكن فى تلك الأثناء كانت
السلطات البريطانية قد أفرغت مخازن المدرسة مما حوت من
أسلحة وذخائر ، فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امتنعوا عن تسليم
أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر ، وهددوا باستخدام هذه الأسلحة اذا
استعملت معهم القوة . على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين
وأحكمت الحصار عليهم ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة ، وحمل الطلبة
الى دابور فى عرض النيل الأزرق فترة من الزمن ، وبمعدا ادخلوا
السجن العمومي فى كوبر (٦٧)

وعلى كل حال ، قفى نفس اليوم الذى حدث فيه تمرد طلبة
المدرسة الحربية ، حدث تمرد خطير آخر فى أورطة السكة الحديدية
(المصرية) بالعظيرة . فعلى حسب بيان الوزارة المصرية فى هذا الشأن ،
فقد خرجت الأورطة بمظاهرة غير منظمة ، وأحدثت اتلافا فى المهمات .
فخرجت فصيلتان من الجيش البريطانى تمكنا من قمع هذه المظاهرة .
ولكنها لم تلبث أن تجددت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ،
اخرقت الحصار دفعتين ، وكان رجال الأورطة مسلحين بالنبات
وقضبان الحديد ، واثقلوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات
السكة الحديدية ، وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية فأطلق
الجنود النار عليهم ، وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر
بإصابات خطيرة وخمسة بجروح خفيفة واصابة غلامين كانا بالشكنة .

ولم تلبث الاضطرابات أن عمت أم درمان ووارى وملكال (٦٩)

وقد كان على أثر هذه الأحداث ، أن انتقلت فكرة طرد الجيش
المصرى من السودان الى مستوى جديد . قفى خلال نفس الشهر
(أغسطس) اجتمع فى لندن - كما يقول « لويد » - كل من المندوب
السامى فى مصر المارشال اللبى ، والحاكم العام للسودان السير

لى ستاك ، والمستر مكدونالد ، لبحث الخطوات اللازمة لمواجهة الخطر فى السودان . وقد قر رأى المستر مكدونالد فى هذا الاجتماع على أنه اذا رفضت الحكومة المصرية « أن تتصرف بأمانة » فى السودان . فان حكومته سوف تطالبها بمغادرته كلية . وفى هذا الاجتماع أخذ اقتراح انشاء قوة سودانية خالصة فى السودان فى التبلور . ولمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من ثقات اضافية فى الميزانية السودانية ، أشير بضرورة الاسراع فى تنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الاطيان المنزرعة قطنا (٧٠) . وهذه الخطة التى اشترك فيها اللورد اللبى شخصيا سوف نراه يقوم بتنفيذها بحذافيرها بعد مقتل السردار مباشرة دون أن ينتظر تعليمات حكومته .

على كل حال ، لم تلبث الحكومة البريطانية أن انصحت عن نيتهما هذه بصراحة فى مذكرة ارسلتها الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديدية . وفى هذه المذكرة قالت انها « تماء ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لخلو المطالب الخاصة بالسودان وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية فى تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيرا أثناء الخمسة الأشهر الاخيرة فى البرلمان المصرى والصحافة المصرية . . وانه « نظرا لهذه الظروف ، فقد اتخذت حكومة صاحب الجلالة ، التى تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان ، التدابير لتعزيز الحماية البريطانية فيه ، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها عدم الولاء . وأن حكومة صاحب الجلالة لن تتردد فى اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأت ما يهدد الأمن العام (٧١) ومعنى ذلك بوضوح أنه اذا أظهرت وحدات الجيش المصرى جسيما عدم الولاء ، فان للحكومة السودانية الحق فى ابعادها فى الحال .

ولم يلبث المستر مكدونالد ان أكد هذا المعنى فى المباحثات التى دارت بينه وبين سعد زغلول فى الشهر التالى (سبتمبر) • فقد أوضح أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات القائمة، ولكن يجب أن تصرح بأن الحالة القائمة التى تسمح للموظفين المكين والضباط العسكريين بأن يتأمرُوا ضد النظام المدنى ، هى حالة لا تطاق • فإذا لم تقبل تلك الحالة باخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فإن حكومة السودان تظل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر (٧٢) • ثم عاد المستر مكدونالد فأكد هذا التحذير مرة أخرى قائلاً : ان هؤلاء الرعايا المصريين يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، وانه « اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدراً للخطر على الأمن العام » (٧٣) •

مقتل السردار والانذار الانجليزى فى نوفمبر ١٩٢٤

انتهت حوادث أغسطس الدامية فى السودان بعد حركة القمع العنيفة التى قامت بها السلطات البريطانية هناك • ولم تتطور لتصبح ثورة شاملة تشتمل وحدات الجيش المصرى جميعها ، وبذلك فقدت السياسة البريطانية الذريعة التى تعللت بها لطرده الجيش المصرى وكل المصريين من السودان ، حسب المخطط المرسوم لهذا الغرض •

على أن السياسة البريطانية لم تكن لتعدم ذريعة أخرى لتنفيذ هذا المخطط ، لأن المسألة الحقيقية لم تكن مسألة ولاء القوات المصرية فى السودان أو عدم ولائها ، وانما كانت المسألة هى الاستئثار بالسودان • • لذلك فعلى الرغم من أن اغتيال السردار السير لى ستاك فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ لم يحدث فى السودان ، وانما حدث فى القاهرة، ولم يقع بيد أحد من الضباط المصريين أو السودانيين ، وانما وقع بيد مدنيين مصريين ، كما أن أحداً من الموظفين المصريين فى حكومة

السودان ثم يكن له ضلع فى الحادث • ولم تكن هناك ثورة أو تمرد
عسكرى فى السودان عند وقوع الحادث ، الا أن السياسة البريطانية
ارتأت فى صفة السير لى ستاك كقائد عام للجيش المصرى وحاكم عام
السودان ، ذريعة كافية هيأتها الاقدار لتنفيذ مخططها فى طرد الجيش
المصرى من السودان •

ولن تعرض هنا لكل مشتملات الانذار البريطانى الذى قدمه
اللورد اللبى لسعد باشا يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، دون انتظار موافقة
حكومته ، وإنما تتناول فقط المطلب الخامس منها المتعلق بالجيش •
وقد ورد فى هذا المطلب ما يلى :

« ان تصدر (الحكومة المصرية) فى خلال أربع وعشرين ساعة
الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى
البعثة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين
فيما بعد » •

وقد فصل هذا المطلب فى وثيقة منفصلة على النحو الآتى :

« بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة
للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى
الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية
وحدها وتمت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العسراضى
(براءات الضباط) (٧٤) •

وقد رفضت وزارة سعد زغلول هذا المطلب رفضا قاطعا • فقد
أوضحت فى ردها الذى أبلغته لدار المندوب السامى فى اليوم التالى ، « ان
ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان ، لا يعد فقط
تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت
برغبتها فى المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من

الدستور المصرى ، التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش ، وهو الذى يولى ويمزل الضباط « (٧٥)

وكان رد المندوب السامى على هذا الرفض ، ان أرسل فى نفس اليوم مساء كتابا لسعد زغلول باشا ، أبلغه فيه أنه « نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس ، فقد أرسلت التعليمات الى حكومة السودان .. بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البعثة فى الجيش المصرى ، مع التغيرات الممينة التى تترتب على ذلك » (٧٦) . وقد كان المعنى الصريح لهذا الكتاب ان اجلاء الجيش المصرى من السودان سوف يتم بطريق القوة المسلحة .

ابعاد الجيش المصرى من السودان

فى ذلك الحين ، وكما رأينا من عرضنا السابق للوحدات المصرية بالسودان . كان الضباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب فى وحدات واحدة تحت علم واحد وقيادة واحدة . وقد أحدث ذلك تأثيره فى عملية اخلاء السودان . فلم يتم هذا التنفيذ بالقوة كما هى الحال بين جيشين متحاربين ، وانما لعبت الخديعة دورها فى عملية الاخلاء .

ويروى لنا الاميرالاي أحمد بك رفعت ، قائمقام الطوبجية فى الخرطوم وقتذاك ، الخطة التى اتبناها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية فيذكر انهم تكتموا الأمر الصادر اليهم من المندوب السامى ، حتى حصلوا على مفاتيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين ، حتى اذا ما انطلقوا الى ذلك ، كشفوا امرهم ، وأخذوا يحاصرون الجنود المصرية

فى كل مديرية وبلدة وهم عزل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحرس الانجليزى والسودانى أمام السودانين لتحقيروهم : «يعاشرنا هؤلاء الضباط الانجليز مدة من السنين ، ويقايجونا بمثل هذه الحوادث المخزية ، بينما كنا نعتقد أننا نخدم مصلحة واحدة مشتركة، ألم يتذكروا قسمهم يمين الشرف لخدمة حكومتنا بالولاء والاخلاص . هؤلاء الضباط الخونة يتظاهرون بخدمة وطننا ، بينما هم يرشدون الجيش الانجليزى ليسوقنا غدرا كالأغنام ، حتى يعتقد العالم اجمع أنهم انتصروا علينا فى حرب وأخذونا أسرى ، يا للخيانة ، أما كان من الشرف أن يندرونا بالحرب خيرا لهم من هذا الغدر الشائن » (٧٧) .

ويعتبر ما وقع للأورطة الرابعة بالخرطوم القبلية ، مثالا لما وقع لبقية الأورط الأخرى فى انحاء السودان . فقد وقف هدلستون باشا ، نائب السردار ، أمام قشلاق هذه الأورطة ، « ينفذ أمر سفرها فورا بالقوة ، مهددا باطلاق نيران المدافع عليهم من الطابية المرضين لها ، ومن قوة انجليزية أخرى كانت مختبئة خلف قطار السكة الحديدية الذى كان واقفا أمام قشلاق الأورطة — وذلك بعد حصوله على ذخيرتهم قبل ذلك . وكان قد فاجأ البكباشى جلال منير وعساكره الآتية من ميدان ضرب نار البندقية صباحا بقوة أخرى ، فاذعن القائسقام محمد بك يحيى قومندان الأورطة للأمر ، وأخذ فى شحن متاع الأورطة بالقططار ، ثم قاموا عن طريق بورسودان فى أكثر من قطار واحد ليلا مخفورين بعساكر انجليز وسودانية مسلحة بالبنادق والمدافع الماكينة ، حتى وصلوا الى بورسودان بهذه الحالة . وعندما قاموا بطريق البحر الى السويس كانوا مخفورين بمدوعة انجليزية (٧٨)

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان الى مصر . وكان خليقا بأن يتم ترحيلها بصورة مختلفة ، لو كان قد أتيح لها ما أتيح لقسوة الخرطوم البحرية من فرصة . وكانت هذه القوة

مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية هي : ٢ جى بطارية طوبجية ، ٣ جى بطارية طوبجية و ٥ جى بطارية طوبجية ، والأورطة الثالثة مشاة . فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ « بالجبه خانة » حالما أحسوا بالخديعة الانجليزية (٧٩) وبذلك خلقوا وضعا جديدا لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين .

فبالنسبة للانجليز ، وعلى الرغم من أنهم كانوا يحاصرون ثكنات القوة المصرية بالجنود الانجليزية والمدافع الماكينة العديدة، فقد اضطروا الى تعديل موقعهم واتباع طريق الملاينة ، منعا لاشتباك قد « يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات » وفى ذلك يقول الاميرالاي احمد رفعت : « لو كان » ثيربورن بك (نائب قومندان قسم الخرطوم) قد تحصل على هذه الذخيرة فى الصباح لكان أهانتى ونسى شخصيتى، لا لشيء . لا لكونى مجردا من القوة . وما هذه القوة يا ترى هى هذه الذخيرة التى لا تنفع ولا تؤدى الى أى ظفر كان » (٨٠) .

وكان هدلستون باشا قد أصدر أمرا كتابيا يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ للقائمقام احمد رفعت أشار فيه الى مقتل السردار ، وما ترتب على ذلك من تقديم المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها اجلاء الوحدات المصرية والضباط المصريين عن السودان فورا . وقال : « وبما أن الحكومة المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها فى مذكرته، فقد أمر المندوب السامى الحاكم العام بتنفيذ الاخلاء . وبصفتى نائب السردار ، فقد وقع على تنفيذ هذه الأوامر . وبما ان الحكومة المصرية لم تسلم باخلاء السودان، فقد وجب على أن اتخذ جميع الاحتياطات الحرية ، ومن بينها فى هذه الحالة وجود القوات البريطانية وعزل جميع ثكنات الجيش المصرى . وسوف تسافر القسوان المصرية بالقطار بالسلاح والبنادق ولكن بدون ذخيرة » .

على أن الضباط والجنود المصريين رفضوا بتاتا تسليم الذخيرة وترك السودان : « خير لنا أن ندافع حتى نموت ، ولا نترك السودان الا بأمر مليكنا وحكومتنا ، وهنا عمد الانجليز الى ارسال رجال المخابرات يشيعون في كل وحدة أن باقى الوحدات الأخرى سلمت ذخيرتها وسافرت • ولكن عزم جنود الخرطوم بحرى كان « صحيحا ممزوجا بالشجاعة المتناهية والاصرار على البقاء » • على تعبير أحمد بك رفعت •

وقد اشترط الضباط المصريون لتنفيذ الاخلاء الشروط الآتية:

١ - وصول مندوب مصرى من قبل الملك يحمل لهم أمر السفر.

٢ - السفر بجميع الأسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكرى •

٣ - يكون السفر من طريق حلقا وليس من طريق بور سودان (٨١) •

وقد قبل هدلتون بشا تلك الشروط وبناء على ذلك أرسل القائمقام رفعت في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ تلغرافا الى الملك فؤاد (نظرا لما أشيع وقتها من عدم وجود حكومة فى مصر) يبلغه فيه أن الضباط وصف الضباط والعساكر « مصممون على عدم ترك السودان دون أمر جلالته يرسل مع مندوب مصرى ، أو يمسونون عن آخرهم فى قتلاقاتهم » وفى هذا التلغراف التاريخى ، وصف القائمقام أحمد رفعت حالة القوات المصرية فى مواجهة القوات الانجليزية فقال : « وذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع ، وهى لا تكفى لأى دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها جيبه خاثة لا تحصى ، ومخازن نجيبة خاثة المصرية تحت سلطتهم منذ احتلال السودان » (٨٢) •

وفي نفس اليوم ، انعقد مجلس حربى بقتلانى الأورطة الثالثة
البيادة بالخرطوم البحرية ، وقرر ضباطه « الثبات الى النهاية ، حتى
نسلم أرواحنا فى أماكننا ، أو يدعونا مليكننا » • كما قرروا توحيد
قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى تحت قيادة القائمقام أحمد رفعت
« حيث ان اللواء محمد أمين باشا ، أقدم ضباط مصر فى السودان،
تخلّى عنا فى هذا الوقت العصيب (٨٣) » •

هذا هو الوضع الذى خلقه موقف قوة الخرطوم البحرية بالنسبة
للانجليز • أما بالنسبة للسودانيين ، فما كادوا يعلمون بثبات الطوبجية
فى اليوم الأول، وانضمام الأورطة الثالثة لقيادة اليهم فى اليوم التالى،
حتى انتابت العاصمة المثلة ، أم درمان، والخرطوم القبلية ، والخرطوم
البحرية ، هزة من الفرح والحساس ، وسارع أهلها الى اظهار تأييدهم
وعزمهم على الانضمام الى القوات المصرية فى أية لحظة • « فقد سنموا
عهد الانجليز الغادر والضرائب الباهظة وأذل الذى اعتراهم وأنزله
الانجليز بهم » • ولهذا أخذوا يهتمون للطوبجية والجيش المصرى وباسم
أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع (٨٤) •

وترامى الى سمع الضباط والجنود السودانيين رفض الطوبجية
الرحيل ، وأشيع انهم سيقاومون ، فقاوموا بحركتهم الجريئة التى أدت
الى وقوع مجزرة دامية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى •
فى أصيل يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الأورطة
بثحادية عشرة السودانية - وكاتتا قد نقلتا من هذه الأورطة من أم
درمان الى الخرطوم لتعلا فيها محل الجنود المصرية ، وكانت ذخيرتهما
واقية - تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدين الى الخرطوم بحرى
لتنضموا الى القوات المصرية وتتضامنا معها • ولما بلغ النبا هدلستون
باشا ، حشد قوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطوم بالخرطوم
بحرى، وانذرهما بالرجوع الى ثكناتهما، ولكنهما أصرتا على الرفض،

فامر بإطلاق النيران عليهما ، فردتا بالمثل ، واطلقتا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة . واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول الى نتيجة . فلما كان اليوم التالي ، كانت الفصيلتان السودانيان قد اتخذتا من المستشفى العسكري مركزا لمقاومتهما ، فأطلق الجنود الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ييالة حتى فنى معظمهم . وكان على رأس المضحين ، البطل عبد الفضيل الماظ ، الذى سقط فى المعركة وهو ممسك بمدفعه الرشاش ، وقبض على الضباط الثوار وأعدموا ، وهم ، سليمان محمد ، وحسن فضل المولى ، وثابت عبد الرحيم ، وحل وثاق الضابط على إلينا فى اللحظة الأخيرة قبل إطلاق الرصاص عليه (٨٥)

وتعزو المصادر البريطانية هذه الحركة من جانب الفصيلتين السودانيتين الى تحريض الضباط المصريين . فيذكر تورنبى Torrance ان هذه الجنود السودانية قد عملت بتحريض الضباط المصريين ، وتحت الاعتقاد بأنهم سيطلقون تأييد وحدات المدفعية المصرية . كما يذهب « لوريد » الى أن السلطات البريطانية فى السودان قد حصلت على أدلة لا تنقض على أن حركة التمرد هذه كان يديرها المصريون بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية ، وأن هذا التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصرية الأوامر بالسفر (٨٦) . وتحت تأثير هذه المزاعم يتساءل الأستاذ أحمد خير عن سبب التزام القيادة المصرية الحياد التام وعدم مساعدتها للقوات السودانية « (٨٧) » .

فى الواقع أن عدم مساعدة القوات المصرية للفصيلتين السودانيتين، يعتبر فى حد ذاته دليلا على فساد هذه المزاعم . الا اذا كان هدف الضباط المصريين اراقة الدماء بدون جدوى ، وهو أمر غير معقول . ويتضح ذلك جليا اذا عرفنا أن حركة المقاومة التى قامت بها الأورط المصرية بقيادة القائم مقام أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء فى

السودان ، لأن الذخيرة التي كانت في يدها لم تكن تسمح لها بمجرد التمكيد في ذلك ، وإنما كان الهدف أن تسافر بأمر الملك لأمر الانجليز ، ويكون السفر بجميع الأسلحة والمهمات والذخائر ، وبالشرف العسكري . وبالاختصار فإن الحركة كانت ترمى الى المحافظة على شرف الجيش المصري « فلا يساق كالأغنام تحت حرس عليه ، لا بسا لباس الذل والهوان » (٨٨) .

أما عن التزام القيادة المصرية الحيات التام ، وعدم مساعدتها لتفصيلتين السودانيتين ، فبالإضافة الى الأسباب السابقة ، يفهم من رواية الاميرالاي أحمد رفعت ، ان هذه القيادة قد فوجئت تماما بسماع دوى طلقات المدافع ، ولم تكن تعلم السبب ، ثم اشيع في اليوم التالي ان بعضا من عساكر ١٠ جى و ١١ جى أورطة اشتبكت مع الجيش الانجليزى . وقد علم القائمون رفعت بعد ذلك من « ضابط انجليزى من قلم الادبوعات جنرال الجيش المصرى » بأن ستة ضباط هم سبب القتال بين القوة البريطانية والسودانية لداعى تخلص أقاربهم المنسجون (٨٩) - وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التي حصلت بالسودان . ومن ثم فلم تأخذ الحركة السودانية فى اذهان الضباط والجنود المصريين الصورة الحقيقية التي كانت لها .

على كل حال ، فباعتلاء وزارة زبور باشا الحكم ، وتسليمها بجلاء الجيش المصرى عن السودان ، تنتهى المقاومة المصرية التي أبدتها الأورط السالفة الذكر تحت قيادة القائمون أحمد رفعت . فقد عهدت الحكومة الى وزير الحرية صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى الضباط والجنود بالسودان « بوجوب الكف عن مقاومة الاجراءات التي اتخذها نائب حاكم السودان لاجراجهم بالقوة من الأراضي السودانية » . . . وقد حمل هذه الرسالة البكباشى أمين هيمى الذى سافر على متن طائرة حرية بريطانية أقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر .

وكانت وجهة نظر الحكومة الزبورية فى هذا الاذعان — كما جاء فى رسالة وزير الحرية الساتفة الذكر — أنه « ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى • وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة ، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٩٠) •

وقد انتهت هذه الرسالة المقاومة كما ذكرنا ، فقد جمع القائمقام أحمد رفعت ضباط الطوبجية والبيادة ، وأخبرهم بوجوب اطاعة أمر الملك بالانسحاب • فوافقت الغالبية الساحقة على ذلك • وقامت القوة من الخرطوم بحرى الى حلغا بدون حرس انجليزى فى أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر و ١ و ٢ ديسمبر ١٩٢٤ حيث وصلت الى الشمال يوم ٥ ديسمبر • وعلى هذا النحو تم اخلاء السودان من الجيش المصرى •

وبقى هذا السؤال ، هل كان هناك بديل أمام حكومة زيور باشا غير دعوة الضباط والجنود المصريين للكف عن المقاومة والعودة من السودان ؟ • ونجيب على هذا السؤال دون تردد بأنه لم يكن ثمة بديل • فالموقف فى السودان بالنسبة للجيش المصرى كان ميئوسا منه لحد كبير ، لقد فاجأت الخديعة والقدر القوات المصرية فى جميع المواقع ، فاستولت السلطات العسكرية البريطانية على ذخيرتها ، وقامت بترحيلها الى مصر فى نفس اليوم تحت اشراف الحرس الانجليزى والسودانى • وأما بالنسبة لقوة الخرطوم التى كانت تمثل مركز المقاومة ، فان الموقف كان قد أفلت من يدها منذ وقت مبكر لتستطيع أن تفعل شيئا يمكن أن يلقي الفزع فى قلب الاحتلال • فكما يقول الأميرالاي أحمد رفعت ، « لو ثبتت القوات المصرية الاخرى كما ثبتت الطوبجية ، ولو حصل مثل ذلك فى الأورطة الرابعة ، ولو كان القائمقام ابيب بك الشاهد قبض على زمام جهوده وثبت فالحال • لو انى

اليوزباشى محمد أفندى حليم بسياراته المدرعة وعساكره السودانية كما كانوا يريدون ، ولو أتى اليوزباشى على أفندى اسلام بالبطارية السودانية ، أو ثبت هؤلاء فى قتلاتهم مظهرين عدم رضائهم بما حصل — لكانت انضمت القوات السودانية المتقطعة الى القوة المصرية . ولو حصل ذلك كله رغما عن صعوبة المواصلات ، لوقت الجنود الانجليز عند حدها وأرغمت على فك الحصار .. وكانت انقلبت حالة السياسة الانجليزية فى السودان الى صالح المصرى وانسودانى ، وانخفت الوطأة على مصر من الجنود الانجليزية وأساطيلها » (٩١)

على أن هذه الافتراضات جميعها لم تتحقق ، وفى الوقت نفسه لم تكن ذخيرة قوة الخرطوم بحرى تكفى لأى دفاع ضد القوات البريطانية فى ذلك الحين ، وبذلك لم يعد من وراء استمرار المقاومة « سوى سفك الدماء بغير جدوى » — كما ورد فى كتاب وزير الحربية السالف الذكر — وهو صحيح •

هوامش الفصل الخامس

- (٥٦) للزيد واللواء في أول أغسطس ١٩٠٦ . من تصريحات اللورد جراي والمستتر هولدن في مجلس العموم .
- (٥٧) مفاوضات عدل - كيرزون (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ص ٢٠٢) .
- (٥٨) Lloyd, op. cit. p. 133.
- (٥٩) Ibid.
- (٦٠) صزون : ضحايا مصر في السودان ص ٧١ .
- (٦١) أسد خير : كجاج جبل . تاريخ حركة الفريجين وتطورها في السودان ص ١٧ .
- (٦٢) صزون ١ المرجع السابق ص ٧١ - ٧٢ .
- (٦٣) طبقة مجلس النواب يوم ١٩ يولية ، ٢٢ يولية ١٩٢٤ ص ٦٦١ من وثائق اشتر إليها النائب أحمد سيف النصر بك .
- (٦٤) أحمد خير : المرجع المذكور ص ١٥ ، ١٦ ، الرافعي : في طلب النوبة ج ١ ص ١٧٢ .
- (٦٥) طبقة مجلس النواب يوم ٢٤ يولية ١٩٢٤ ص ٦٦٤ من تلغراف ولورد ال رئيس مجلس النواب ، الرافعي : المرجع المذكور ص ١٧٢ .
- (٦٦) مذكرتان للمرحومين ليج اللواء محمد باشا لبيب الفاضل وأميرالاي أحمد بك ولدت من أعمال الجيش المصري في السودان وحاسة خروجه منه ص ٢٧ - ٢٥ (الاسكندرية ١٩٣٦) .
- (٦٧) الجزيري : المرجع المذكور ص ٢٢٢ من بلاغ رسمي أصدرته الحكومة المصرية يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ . دكتور مكي شيكة : السودان عبر القرون ص ٤٩١ - ٤٩٢
- (٦٨)
- (٦٩) الجزيري : المرجع المذكور ص ٢٢٣ (الطبعة الأميرة ١٩٥٢) . الكتاب الأخير ص ٢٣ .
- (٧٠) Ibid. p. 133.
- (٧١) الكتاب الأخير المصري عن السودان ص ٢٣ .
- (٧٢) الكتاب الأبيض الانجليزي من مفاوضات سم - مكدونالد (الجزيري : المرجع المذكور ص ٢٥١) .
- (٧٣) نفس المصدر ص ٢٤٦ .
- (٧٤) الكتاب الأخير ص ٢٩ .
- (٧٥) نفس المصدر ص ٢١ .
- (٧٦) نفس المصدر ص ٢٢ .
- (٧٧) مذكرتان ٠٠ الخ ص ٧٢ ، ٢٩ - ٤٠ .
- (٧٨) نفس المصدر ص ٤٩ - ٥٠ .
- (٧٩) نفس المصدر ص ٣٦ - ٣٧ .
- (٨٠) نفس المصدر ص ٤٨ .

- (٨١) نفس المصدر من ٤٥ - ٤٧ ، ٥٠
- (٨٢) نفس المصدر من ٥٢ - ٥٥
- (٨٣) تقارير المجلس الحربي للمنفذ بالخرطوم بحري يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٢
- () مذكرتان للمرحومين ٥٠ الخ من ٨١ - ٨٢)
- (٨٤) نفس المصدر من ٧٢ - ٧٥
- (٨٥) Toynbee Arnold : Survey of International Affairs, 1925, p. 25.
- أحمد شفيق : الحولية الأولى من ١٧٢ - ١٧٥ . الرافعي : المرجع المذكور من ٢٠٤ . أحمد
- خير : المرجع المذكور من ٢٧ ، دكتور مكي شبيكة : المرجع المذكور من ١٩٤ .
- (٨٦) Lloyd, op. cit., p. 136; Toynbee, op. cit., p. 25.
- (٨٧) أحمد خير : المرجع المذكور من ٢٧
- (٨٨) مذكرتان ٥٠ الخ من ٦٩
- (٨٩) نفس المصدر من ٦٦ ، ٦٩
- (٩٠) انظر نص هذه الرسالة في المصدر نفسه من ٨٢ ، الرافعي : المرجع المذكور
- من ٢٠٤
- (٩١) نفس المصدر من ٧٢

الفصل السادس

أزمة الجيش (١٩٢٦-١٩٢٧)

عالجت في الفصل السابق مسألة خروج ، أو اخراج الجيش من السودان ، كنتيجة للانذار البريطاني الى حكومة سعد زغلول باشا يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ على اثر مقتل السير لي ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان . كما استعرضت ، بشكل تفصيلي ، الحالة التي كان عليها هذا الجيش في مصر والسودان قبل الانذار البريطاني ، سواء من ناحية عدده أو قوته أو أسلحته أو المواقع التي كان يعسكر فيها . وأعالج في هذا الجزء من الدراسة ما طرأ على الجيش من تغير وتطور بعد اخلاء السودان ، من واقع البيانات الرسمية الحكومية ، وذلك كخلفية أساسية لفهم المحاولة التي قامت بها البورجوازية المصرية في عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ - أي في عهد الائتلاف - لاصلاح الجيش وتقويته والنهوض به ، بما أثار الأزمة السياسية المشهورة في تاريخ الاحتلال البريطاني ، وهي المعروفة بأزمة الجيش .

تحويل الجيش المصرى - السودانى الى قوة الدفاع السودانية

لم يكن الجيش المصرى فى السودان قبل مقتل السردار لى مستالك جيشا مصرى بحتا - كما ذكرنا - وانما كان مكونا من قسمين : الجيش المصرى البحت ، وقسم آخر يطلق عليه الجيش المصرى السودانى ، وهو مكون من فرق سودانية • وكان الجيش المصرى السودانى مكونا بدوره من سودانيين وعرب ، أى من عناصر تنتمى للقبائل الزنجية فى السودان ، مثل « الشيلوك » و « الدنكا » فى جنوب السودان ، و « النور » فى غربه ، وعناصر تنتمى للقبائل العربية فيه ، مثل « الشايقية » و « الجعليين » فى شماله ، و « الشكرية » و « الرشايدة » و « الكواهلة » فى وسطه ، و « البقارة » و « الكبابيش » فى غربه •

وعندما قدم الانجليز انذارهم يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، كانت المطالب التى تتعلق بالجيش فى السودان تنقسم الى قسمين : القسم الأول ، « ارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة » • والقسم الثانى ، « تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر اعرائض » (براءات الضباط) • وقد تم تنفيذ القسم الأول من المطالب على النحو الذى تعرضنا له ، وبموافقة حكومة زيور باشا التى أصدرت أمرها للقوات المصرية بعدم المقاومة ، لأنه « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى » • أما القسم الثانى ، فقد بدأ تنفيذه فى يناير ١٩٢٥ عندما كتب المفتش العام بالجيش المصرى • بناء على أمر نائب السردار - الى وزير الحرية المصرى ، يطلب اليه أن يصرح له بأن يعلن الضباط السودانيين الحائزين على اعرائض فى الجيش المصرى ، والمزمع استخدامهم فى قوة الدفاع السودانية ، انه من المستحيل على

الحكومة المصرية أن تقدم لهم وظائف مستمرة في الجيش المصري ،
وانهم أحرار في الاستقالة من وظائفهم الحالية، والخدمة في قوة الدفاع
السودانية ، وان الحكومة المصرية تقبل على عاتقها جميع المبالغ
المستحقة لهم عن المعاشات والمكافآت المتعلقة بما مضى من الخدمات ،
ولحين تاريخ النقل .

وقد عرضت دار المندوب السامي على رئيس الحكومة المصرية
مشروع مذكرة بهذا المعنى ، فاستفتى رئيس لجنة قضايا الحكومة ،
الذي قدم في ١٠ يناير ١٩٢٥ مذكرة مسهبة الى رئيس مجلس الوزراء
تناول فيها الموضوع من جميع وجوهه ، وأوضح فيها ما يلي :

١ - ان اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية
والبريطانية في يناير ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة بينهما .

٢ - ان ادارة السودان المخولة بحسب هذه الاتفاقية للحاكم
العام . هي ادارة مستقلة *autonome* في كافة النواحي السياسية
والتشريعية والادارية .

٣ - انه قد يبدو لذلك ، لأول وهلة ، أنه لا يوجد أي تعارض
من الوجهة القانونية البحتة بين انشاء قوة الدفاع في السودان ، وبين
ما لحكومة السودان من استقلال ذاتي في الادارة . على أن انشاء
قوة الدفاع السودانية تظهر مخالفته في الواقع لأحكام اتفاقية ١٨٩٩
ولأحكام الدستور المصري ، بسبب الاحوال الخاصة التي انشئت فيها
هذه القوة : فمن ناحية ، فإن الحكومة البريطانية ليس لها قانوناً حق
الانفراد بإصدار الأمر باتخاذ مثل هذا الاجراء الهام الى الحاكم العام،
الذي هو ممثل الحكومتين ونائبهما المشترك في ادارة السودان . ومن

الناحية الثانية ، فإن الداعى السياسى الى اتخاذ هذا الاجراء قد زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة ، وبزوال الاضطرابات فى السودان . وبذلك صار من الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها على انشاء قوة الدفاع فى السودان .

٤ - مع ذلك ، فإن موافقة الحكومة المصرية على انشاء قوة الدفاع - اذا رأت أن توافق عليه - لا يصحح ما يكون فى تأليف هذه القوة أو فى تنظيمها من العوامل التى تناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ أو تخالف أحكام الدستور المصرى ، لأن هذه القوة لا يبدو كأنها مجرد وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان ، باعتبارها ممثلا للشركة القائمة من الحكومتين البريطانية والمصرية ، وإنما تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ، أو فى خدمة مستمرة بريطانية .

لذلك اقترح المستشار ، سدا للذريعة ودفعاً للشبهة . أن تنفق الحكومتان على بعض النقاط الهامة ، مثل تسمية القوة الجديدة ، والعام الذى تستعمله ، وطريقة تجنيدها ، ومنح المرائض لضباطها ، وعلاقة حاكم السودان العام برؤس الجيش المصرى ، وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها بجنود وضباط الجيش المصرى . الخ .

فإذا لم يتسن الاتفاق بين الحكومتين على هذه التفاصيل ، وازادت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة القائمة فيما يتعلق بحقوقها فى السودان ، فيجب عليها أن تجيب بأنها لا تعترف بوجود قوة الدفاع السودانية ، ولا تعترف بحق الضباط السودانيين فى الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمة فى القوة السودانية ، بل انها تعتبر من يقبل منهم الخدمة فى القوة السودانية محروما من حقوقه فى المعاش أو المكافأة (١) .

على هذا النحو وضعت لجنة قضايا الحكومة الأسس التى

تستطيع بها الحكومة المصرية أن تعترف بقوة الدفاع السودانية ، دون أن يتضمن هذا الاعتراف مخالفة لأحكام اتفاقية ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصري .

وبناء على ذلك ، جرى التفاوض بين زورر باشا ونائب المندوب السامي يوم ١٤ يناير ١٩٢٥ ، حيث عرض زورر باشا اجراء تعديل في مشروع المذكرة المقدمة من دار المندوب السامي على الوجه الذي اقترحه لجنة قضايا الحكومة . ولكن نائب المندوب السامي لم يوافق على اجراء هذا التعديل . ولما لم يسفر التفاوض عن أى اتفاق ، صرح نائب المندوب السامي بأنه لم يبق محل للطلب المقدم من نائب السردار في خطاب ٣ يناير ، وبأنه سيقتراح على حاكم السودان العام أن يمنع الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض خاصة غير عرائضهم المصرية ، وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام في الاحتفاظ بهم في خدمة القوة الجديدة ، فيمكن للسردار إحالتهم الى المعاش .

وبناء على ذلك ، قفى يوم ١٧ يناير ١٩٢٤ ، أصدر حاكم السودان العام منشورا بإنشاء قوة الدفاع السودانية ، جاء في ديباجته ان انشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان . وقد نص هذا المنشور على أن القوة الجديدة تتبع وتدين بالخضوع لحاكم السودان العام ، وأنه هو الذى يعين وي عزل جميع الضباط ، وان جميع العرائض تصدر باسمه ، وأنه سيقبل في خدمة الدفاع السودانية كل من يراه منهم جديرا بذلك ، وان حكومة السودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بمهماتهم وبالعائات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم في الجيش المصرى .

وقد رحبت جريدة « التايمز » البريطانية في افتتاحيتها بهذا الاجراء الذى اتخذ في السودان ، وأشارت الى الخطر من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام ، وذكرت بما كانت قد اقترحت

من الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية، ثم تكلمت عن نظام الحكم الثنائي، وقالت انه لا يبدو أن يكون في أحسن الظروف نظاماً مؤقتاً، وأما في أسوأ الظروف فإنه يهدد تربة خصبة للاختلاف، واستتجت من ذلك أنه لا بد من أن يستبدل بالنظام القائم، اتفاق نهائي نافع لجميع أصحاب الشأن. ثم قالت ان انشاء قوة للدفاع عن السودان تخضع للحاكم العام وحده، هو خطوة رائعة نحو تحقيق هذه الغاية.

وقد بادر زبور باشا، حالاً ابلغ المنشور الذي أصدره الحاكم العام في ٢٥ يناير، بالرد بإبداء «أسف» الحكومة المصرية لهذا الموقف الذي وقع حاكم السودان، والذي سبب للحكومة المصرية قلقاً حقيقياً كما أحدث انزعاجاً عظيماً للرأي العام في مصر، وذكر أن هذا الاجراء «لا يتفق وروح المحادثات الودية التي كانت دائرة بين دار المندوب السامي والحكومة المصرية لتحديد مرمى التغيرات التي قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان، من جراء سحب الجنود المصرية البحتية». وقال ان الحكومة المصرية كانت تأمل أن الحاكم العام لا يحيد في تنفيذ الاجراءات التي أشار اليها انذار ٢٢ نوفمبر، وعلى وجه الخصوص في الشكل الذي تنفذ به، عن واجب الاهتمام بالمحافظة على الروابط الوثيقة التي تجمع السودان بمصر، والتي لم يقصد اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ الاخلال بها، وانه لهذه الأسباب «لا يسعني بحق الا أن أقرر في هذا الشأن تحفظات مصر القانونية، وان أوكد في الوقت نفسه، بصفة خاصة، ان الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف المعارضة التي قضت بعودة الجنود المصرية البحتة، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية، كل هذه لا يمكن أن تؤثر في حل مسألة نظام السودان النهائي، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها» (٢).

ومن ذلك يتضح أن مسألة إنشاء قوة الدفاع السودانية كانت هي المسألة التي رفض زيور باشا الاذعان فيها ، بعد أن حاول الوصول إلى حل وسط بشأنها يتفق مع أحكام اتفاقية ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصري ، ورفضت السياسة البريطانية مثل هذا الحل . وقد ترتب على ذلك أن قوة الدفاع السودانية التي أنشئت على هذا الأساس لم تعد من الناحية الفعلية جزءا من الجيش المصري ، بعد أن قام الحاكم المصمم بإنشائها بناء على أوامر الحكومة البريطانية وحدها ، وليس بوصفه ممثل الحكومتين المصرية والبريطانية وقائهما المشترك في إدارة السودان . وأصبحت هذه القوة بالتالي ، بمثابة جيش أجنبي في خدمة دولة مستقلة عن مصر ، على الرغم من أن السودان كان ما يزال خاضعا للسيادة المصرية ، وإن كانت إدارته مشتركة بين مصر وبريطانيا .

على كل حال ، فهذا يوضح مدى الخطأ الذي وقعت فيه وزارة زيور باشا حيث تطوعت بالاشتراك في نفقات هذه القوة التي لاتدين بالخضوع لغير حاكم السودان . فعلى الرغم من أن المندوب السامي قد أبلغ رئيس الوزارة المصرية يوم ٢٦ يناير ١٩٢٥ بأن نفقات هذه القوة سوف تكون على ميزانية حكومة السودان اعتبارا من تاريخ إنشائها ، إلا أن مجلس الوزراء لم يلبث أن قرر يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ - بمناسبة اعداد ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - أن تبقى ميزانية وزارة الحربية لتلك السنة كما كانت في السنة السابقة لها تماما . على أن يبين في الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذي في مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج في الميزانية يخص جملة واحدة للجيش الذي في السودان . وفي يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ كتب زيور باشا إلى المندوب السامي يخطره بما قرره الوزارة قائلا : « لما كانت الحكومة مصممة على صيانة تلك الروابط القوية (بين مصر والسودان) ، ولما كانت لا يسعها التخلي عن مسئولية الدفاع عن السودان ، فهي ترغب في إثبات مصلحتها الدائمة في تأدية هذا الواجب ، باستمرارها على الاشتراك في الدفاع عن

الأراضي السودانية • ولهذا الغرض فإن مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية في السودان كل ما تبقى من ميزانية وزارة الحرية بعد خصم النفقات العسكرية في القطر المصري • • ولما كان قد ظهر أن الباقي يبلغ ٧٥٠ ألف جنيه ، فقد قرر مجلس الوزراء أن يضعها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها • • وكان من الطبيعي أن يرحب المندوب انسامي بهذا السخاء • فقد رد على زيور باشا بأنه أحاط الحكومة البريطانية علما برغبة الحكومة المصرية ، « وبالرغم من الاجراءات التي اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية ، فانها أبت السيادة المشتركة التي أوجدها الاتفاق للمعقود في سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر • ولذلك فهي تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة في النفقات إنما هو حق وعدل ، وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه » (٣) •

ونلاحظ أن وزارة زيور باشا قد تعللت في التبرع بهذا المبلغ لقوة الدفاع السودانية التي أنشئت كمظهر من مظاهر الاتصال ، بأنها إنما كانت تريد « صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان » • على أن هذا التعليل مرفوض تماما ، لأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت سياستها من قبل ذلك في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ ، فأوضحت أنها لا تفكر في انتهاء الحكم الثنائي ، وأن هذا الحكم سوف يبقى ويستمر ، وتظل الحكومة البريطانية تعترف به وتخلص له ، اذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديقة الجديدة • كما رفضت اقتراحا بأن تطلب من عصبة الأمم انتدابها على السودان • « لأنه في اللحظة التي يطلب فيها انتدابا على السودان • سوف تكون نهاية الحكم الثنائي » (٤) • ومع ذلك اتخذت وزارة زيور باشا قرارها السالف الذكر ، الذي ظل يثير الجدل بشأنه طوال الفترة التالية حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ •

التغيرات الجديدة في قيادة الجيش العليا

انطوت صفحة من تاريخ الجيش المصري بمودته من السودان وانشاء قوة الدفاع السودانية ، كنتيجة للإنذار البريطاني ، وفتحت صفحة جديدة . لقد تقوض النظام القديم للجيش بأكمله تقريبا ، وقام نظام جديد . فلم يعد الجيش مكونا من مصريين وسودانيين وعرب ، وانما أصبح مكونا من مصريين فقط . ولم يعد ينقسم الى قسمين أحدهما في السودان والآخر في مصر ، وانما أصبح كله مستقرا في مصر . وبعد أن كانت قيادة الجيش المصري وحكم السودان شيئا واحدا ، انفصلت بعد مقتل السير لي ستاك قيادة الجيش المصري عن حكم السودان وأصبحتا شيئين مختلفين . وسنحاول أن نرسم صورة لما طرأ على الجيش من تغيرات بعد إخلاء السودان ، جريا على ما اتبعناه في مراحل التحول السابقة . وأول هذه التغيرات ما طرأ على القيادة العليا للجيش .

فلقد أشرنا الى أن حاكم السودان العام كان يشغل في نفس الوقت منصب سردار الجيش المصري ، وللدقة فإن الأمر كان على العكس ، وهو أن سردار الجيش المصري كان يشغل منصب حاكم عام السودان ، بمعنى أن الدكرتو أو الأمر العالي كان يصدر أولا بتعين السردار ، ثم يصدر دكرتو أو أمر عال آخر في نفس اليوم بتعين سردار الجيش المصري حاكما عاما للسودان (٥) وذلك طبقا فيما عدا اللورد كاتشر الذي لم يتم تعيينه في المنصبين في نفس اليوم ، لسبب بسيط هو أنه كان يشغل منصب سردار الجيش المصري من قبل إعادة فتح السودان ، أي منذ مارس ١٨٩٢ ، ثم عين حاكما عاما للسودان في ١٩ يناير ١٨٩٩ (٦) . وكان صاحب هذا المنصب يعتبر في ذلك الحين ، سلطة مستقلة يتصرف في شئون الجيش كما يشاء ، ولم يكن لوزير الحربية الا النظر في المسائل الادارية ، أما نظام الجيش وتسليحه وتسريحه ، فقد كان في قبضة السردار (٧) .

وحينما قتل السردار السير لى ستاك يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، صدر أمر ملكى يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ « بتعيين السير جفرى ارشر حاكما عاما للسودان بدلا من السير لى ستاك باشا المتوفى » (٨) ، ولم يسبق هذا الأمر الملكى أمر آخر بتعيينه سردارا للجيش المصرى . وبذلك أصبح منصب السردار خاليا لأول مرة منذ تعيين اللواء « اينلين وود » فى ديسمبر ١٨٨٢ ، الأمر الذى يقتضى منا توضيح الأسباب .

فى الحق أن هناك سببين هامين ، على الأقل ، يبرران هذا التصرف . أولهما . أن تعيين سردار انجليزى للجيش المصرى كان قد لقى التنديد الشديد فى عهد حكومة سعد زغلول ، سواء على لسان النواب أو على لسان سعد زغلول باشا نفسه . وقد بلغ هذا التنديد ذروته البليغة بمقتل السير لى ستاك . ومن ثم فإن تعيين سردار انجليزى آخر للجيش المصرى كان يشكل تحديا للرأى العام المصرى ، لم تكن انجلترا على استعداد لدفع ثمنه دم ضابط كبير آخر من ضباطها .

ثانيا ، أنه بعد التغير الذى طرأ على نظام الجيش المصرى بعد الانذار الانجليزى وانسحاب الجنود المصرية من السودان ، وبمسد محاولة الانجليز الاستئثار بالسودان ، لم يكن ثمة مبرر واحد لأن يكون حاكم عام السودان سردارا للجيش المصرى فى الوقت نفسه أو العكس . وكان الانجليز فى الحقيقة قد أخذوا ، بعد قيام ثورة ١٩١٩ ، عندما أخذوا يتحولون الى الاستئثار بالسودان على حساب استقلال مصر ، يعترفون بضرورة المدول عن هذا النظام . ففى مذكرة اللورد ملتر عن السودان قال : « أن وظيفتى الحاكم العام للسودان والقائد العام للجيش المصرى لاتزالان مجتمعتين فى شخص واحد . وكانت الأسباب التى تقضى بذلك وجيهة فى الماضى ، ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائما ، ولذلك يجب تعيين حاكم عام مدنى عند سنوح أول فرصة » (٨ م) .

على كل حال ، ففى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية قد قضت بانشاء وظيفة « مفتش عام الجنود المصرية » ، تملو وظيفة « قومندان الجنود العام بالقطر المصرى » ، التى كان يشغلها ضابط بريطانى برتبة لواء حتى آخر ١٩٢٣ • وقد عين هذا القومندان مفتشا عاما للجنود المصرية بالقطر المصرى، وتحت رئاسته أركان حرب مصرى وبكباشى بريطانى لتدريب الجنود المصرية • كما عين مكانه فى وظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان أحدهما برتبة لواء ، والثانى برتبة ميرالاي • وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب • ولم يكن لهؤلاء الضباط المصرين الذين حلوا محل الضباط البريطانى ، من السلطة سوى الاسم ، ومن الوظيفة سوى الرتبة والمرتبة ، اذ كانوا يأمرون بأمر المفتش العام الذى حددت سلطته ، كما جاء فى قانون الجيش ، بأنه هو المسئول عن تهذيب الجيش المصرى وتدريبه عسكريا والتفتيش على جميع الجنود فى مصر ، وتقديم التقاير عن تدريبها وكفاءتها ، وهو المسئول عن اعداد مشروعات الدفاع فى حالة الاضطرابات فى القطر المصرى ، وأيضا الحصول على الأخبار الخاصة به ، وهو واسطة المخاطبة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى والردار بواسطة الادجوتات جنرال (رئيس أركان الحرب) فى جميع الشؤون الخاصة بالتدريب والضبط والربط والحركات ، وهو مسئول عن لى علاقة بين الجنود البريطانية والجنود المصرية فى القطر المصرى (٩) • ومعنى ذلك أن هذا المفتش العام كان بمثابة سردار ثان للجيش فى مصر ، ما دام السردار موجودا بالسودان •

ولقد كان المفتش العام فى ذلك الحين هو اللواء سبنكس باشا الذى تلقى من اللواء هدلستون باشا ، نائب السردار فى السودان ، اختصاصاته فى يناير ١٩٢٥ (١٠) •

على أن انشاء قوة الدفاع السودانية في ١٧ يناير ١٩٢٥ ، بما
أدى اليه من تغير جوهرى فى نظام الجيش المصرى ، حيث أصبح
كما ذكرنا - مكونا من عناصر مصرية بعثة ، كما أصبح مقبلا فى القطر
المصرى وحده - قد جعل حكومة زيور باشا تفكر فى تعيين سردار
للجيش المصرى يكون مصرى الجنسية • ولكنها فشلت فى ذلك • •
فاستقر رأى على تشكيل « مجلس للجيش » • يماون وزير الحربية
بآرائه وملحوظاته الفنية » ، و « لجنة للضباط » لابتداء الرأى فيما
يتعلق بأحوال خدمة الضباط ، والقيام على شئون النظام العسكرى
بوجه عام » • وصدر مرسوم بذلك فى ٢١ يناير ١٩٢٥ (١١) •

وقد حدد المرسوم اختصاصات « مجلس الجيش » بابتداء الرأى
فى أمر قوات الجيش وتشكيله ، ونظام هيئة رئاسة الجيش (أركان
الحرب) وتشكيلها ، وتقسيم البلاد الى أقسام أو مناطق حربية ،
ونظام هذه الأقسام أو المناطق وترتيب القيادة فيها ، والتجنيد ، وتسايح
الجيش وتمويله بما يلزم من المهمات الحربية وبما يلزمه من الاغذية ،
وتهيئة ما يلزم للجيش من الملابس ووسائل النقل ، وابتداء الرأى فى
الشكنات والأبنية الحربية الأخرى ، وفى التعليم العسكرى ، وعلى
الخصوص برامج المدارس الحربية ونظام البعثات المدرسية العسكرة
فى البلاد الأجنبية ، وانشاء الاستحكامات وتنظيم الدفاع عن البلاد ،
وما عدا ذلك من المسائل ما يرى وزير الحربية محلا لعرضه على
المجلس •

كما حدد المرسوم تشكيل أعضاء اللجنة من •

وزير الحربية ، رئيسا • ووكيل الوزارة وسردار الجيش والمفتش
للعام للجنود ، والمدير العام لمصلحة أقسام الحدود ، بالإضافة الى أربعة
من كبار انضباط المتقاعدين لمدة لا تتجاوز خمس سنوات •

أما بالنسبة « للجنة الضباط » ، فقد نص المرسوم على أن تتكون من : وكيل وزارة الحربية ، والسردار ، والمفتش العام . وتكون مهمتها أن تقترح على الوزير ثلاث مسائل هي :

١ - تعيين الضباط أيا كانت درجاتهم ، وترقيتهم ، واحالتهم إلى الاستبداد أو المعاش ورفقهم .

٢ - التشارات أو الميداليات الحربية ، والمكافآت الأخرى لمن يستحقها من الضباط .

٣ - اختيار أعضاء البعثات المدرسية العسكرية .

وقد أوجب المرسوم على وزير الحربية أن يرفع إلى الملك المسائل المبينة في البندين الأول والثاني من اختصاصات لجنة الضباط للتصديق عليها . أما فيما يتعلق بمجلس الجيش ، فقد نص على أن يرفع إلى الملك التذاوير التي يراد اتخاذها ، بعد أن يكون مجلس الجيش قد أبدى رأيه بشأنها ، وذلك لتصديق عليها « حسب الأوضاع والقواعد المقررة في الدستور وغيره من الأحكام الجارية العمل بها » . فإذا كانت التذاوير المذكورة مخالفة رأي المجلس ، يرفع الوزير عنها تقريراً مشفوعاً بالأسباب (١٢)

على أن هذا المرسوم لم يلبث أن لقي النقد من الوطنيين ، فقد اعتبر وجود المفتش الانجليزي في الجيش وفي مجلسه الجديد ، « دليلاً على أن الأمر والنهي سيكونان له ، وأنه سيكون عنواناً للسيطرة الداخلية في الجيش وفي اختيار ضباط المجلس ، وسبباً في افساد الأمر على القيادة المصرية . » وكان من رأي الأميرالاي محمود حلمي اسماعيل أنه « لا يمكن أن يكون للوزير أو للوكيل أية سلطة ما دامت اختصاصات المفتش باقية كما حددها قانون الجيش من قبل » . وهاجم تعيين أربعة من الضباط المتقاعدين في المجلس عن طريق اختيار وزير

العربية ، وقال ان معنى ذلك بصراحة هو أن الذى سيختارهم ليس الوزير ، وإنما السلطة البريطانية ، أى المفتش يؤيده المندوب السامى أو خلافه . • وتساءل : « لماذا لم يجر القانون على القاعدة المسارية فى أكثر الدول الكبرى ، وهى أن كل ضابط يتعطى برتبة مارشال ، هو بحكم رتبته عضو فى مجلس الدفاع الوطنى بدون حاجة الى تعيين أو اختيار . وفى مصر تقوم رتبة الفريق مقام رتبة المارشال - حتى تكون هناك ضمانة لكل عضو تمكنه من أن يكون حرا فى آرائه » . ثم قال : « فهل يصلح هذا المجلس لاعادة التحصينات والاستحكامات والترسانات القديمة لمجدها الأول ، وتسليح الجيش المصرى بالمعدات الحديثة ، مع تغفل النفوذ الانجليزى فى السلطة العسكرية الى ذلك الحد الذى رأيناه ؟ » (١٣) •

مع ذلك ، فيمكننا أن نقول ان انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط قد استبدل بالاساس الاوتوقراطى الذى يقوم عليه منصب السردار ، أساسا دستوريا يتفق مع مبدأ المسئولية الوزارية ونظام الحكم الدستورى السائد فى البلاد ، ذلك أن منصب السردار كان يماثل وظائف المستشارين الانجليز فى الوزارات المصرية قبل تصريح ٢٨ فبراير ، بأمرون فيطاسعون ، ولكن التغير الجديد قل صميم اختصاصات هذه الوظيفة الى يد مجلس دستورى هو مجلس الجيش . وإذا كان صحيحا أن المجلس الجديد ولجنة الضباط كانا خاضعين للمفتش انعام بحكم عضويته فيهما ، الا أن ذلك لا ينهى أنهما كانا خاضعين لرقابة البرلمان أيضا . وسنرى كيف ستجرى المحاولات من جانب البورجوازية المصرية لاجراج المفتش العام من المجلس واللجنة لتبقى لهما صفتها المصرية الخالصة .

على كل حال ، فنظرا لأن مجلس الجيش على النحو الذى مر بنا كان من بين أعضائه السردار ، فقد كان ذلك إشارة الى أن منصب

انسردار لم يبلغ . وهذا غريب فى الواقع ، اذ من المفروض أن يحل مجلس الجيش محل القيادة العليا . وهذا ما درجت عليه الدول الديمقراطية فى العالم فى ذلك الحين ، اذ لم يكن يوجد فى هذه الدول قائد عام للجيش فى وقت السلم ، نظرا لأن وجوده لم يكن يتفق مع المسئولية الوزارية . فقد تراءى مثلا لانجلترا بعد حربها مع فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر ، أن تعين قائدا عاما لجيوشها ، ولكنها عدلت عن ذلك بعد حرب الترم ، لأن التجربة دلت على أن الحياة الديمقراطية لا تستطيع السير فى طريق التقدم ، وعلى أن المسئولية الوزارية لا يمكن أن تستقيم أمام برلمان يمثل سلطة الأمة التى هى مصدر السلطات . اذا كان للجيش قائد عام يتمتع بالسلطة الواسعة وقت السلم ، كما يتمتع بها وقت الحرب . ولهذا انقصت انجلترا من اختصاصه ، الى أن ظهر لها فى سنة ١٩٠٤ أن دوام وجود قائد عام مدعاة للمفوضى والارتباك والاحتكاك بالوزير المسئول، فقررت إلغاء هذه الوظيفة بصفة نهائية . أما الدول الأخرى ، فقد رأت من الوجهة العسكرية والفنية ، فضلا عن الوجهة الدستورية ، أن وجود قائد عام وقت السلم متمتعا بسلطة لا حد لها ، لا يتفق مع تقسيم الأعمال . ولذلك وزعت الأعمال الخاصة بالجيوش بين هيئة أركان الحـرب والشعب الأخرى فى وزارة الحرية .

من أجل ذلك ، فإن بقاء منصب السردار ، بعد انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، لا يمكن الا أن يكون له معنى واحد ، هو أنه كان قد أصبح أقل نفوذا وأهمية . وهذا يوضح حقيقة أسباب انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فحين عجز زيور باشا عن تعيين سردار مصرى بدلا من سردار انجليزى بسبب معارضة الحكومة الانجليزية ، اراد تسهيل الأمر عليها لتقبل هذا التعيين ، فعمد ، بالاتفاق مع السلطات البريطانية فى مصر ، الى نقل اختصاصات السردار الى

مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وبذلك يفقد منصب السردار أهميته
وتفوّذه ، وتقبل الحكومة الانجليزية تعيين قائد مصرى فيه .

لذلك نلاحظ أن مسألة شغل منصب السردار تثار مرة أخرى فى
الشهر الثانى لصدور المرسوم بإنشاء الجيش ولجنة الضباط . فقد
روت البرقيات التى نشرتها الصحف المصرية من لندن : أن الحكومة
المصرية قدّمت اقتراحا الى الحكومة البريطانية بتعيين سردار للجيش
المصرى ، وأن الوزارة الانجليزية بحثت هذا الاقتراح فى جلسة ١٨
ديسمبر ، ولكن لم يعلم ما تقرر فى هذا الشأن . وقالت ان الشائعات
قد ذكرت أن اللورد اللنبى قد أوصى بقبول اقتراح الحكومة المصرية .
ثم نشرت جريدة الأخبار أن المرشح لمنصب سردار الجيش هو الفريق
عزيز عزت باشا وزير مصر المفاوض فى لندن ، فى حالة ما اذا كان
وطنيا ، أما اذا كان انجليزيا فان المرشح هو اللواء سبنكس باشا مفتش
عام الجنود المصرية . ومن الطرف أن الاعتقاد الذى كان سائدا فى
ذلك الحين ، هو أن السبب فى المطالبة بتعيين سردار للجيش المصرى .
أن الجيش أصبح مقيما فى القطر المصرى : وأنه بذلك أصبح بعيدا
عن مراقبة الحاكم للسودان الذى كان فى الوقت نفسه حادى الاعتقاد
سردارا للجيش المصرى (١٤) وهو اعتقاد خاطئ . فى ضوء ما أوردنا ،
لأن الحاكم العام للسودان لم يكن سردارا للجيش المصرى ، ولم يكن
للجيش المصرى سردار فى ذلك الحين .

على كل حال ، فقد كان بهذه المناسبة ، مناسبة المطالبة بتعيين
سردار للجيش المصرى ، ان ألحت الصحف الوطنية فى مصر ، فى
ضرورة أن يكون هذا السردار مصرى ، وعدم تعيين سردار انجليزى .
وكان مما قاله جريدة الأخبار : « ان مسألة السردارية مرتبطة بمركز
مصر السياسى ، فإذا كان قد أمكن أن تكون القيادة العليا فى الانجليز
فذلك شئ . ذهب به طرف جديد ، هو الاعتراف لمصر بالاستقلال .

وليس يصح فى الاذهان أن يتفق الاعتراف بالاستقلال والتحكم فى قيادة جيش الدولة المستقلة ، والجيش فى كل أمة هو سياج استقلالها ، وقد ناقشت الجريدة ما أثارته الصحف البريطانية فى ذلك الحين ، من أن تعين قائد للجيش المصرى معاد لبريطانيا العظمى ، يفضى الى انشاء مشكلة خطيرة جدا بسبب المركز العسكري العظيم الشأن الذى لمصر بالنسبة للامبراطورية البريطانية . وقالت : « ما أعجب أمر هذه الصحف الانجليزية وما أجراها على خلق المآذير الفاضحة . الحق يا سادة أن هذا الاستقلال يخبئنا كثيرا والله . فهل لكم أن تصنعوا معروفا فى هذه الأمة وتريحوها من هذا الاستقلال المخجل » (١٥) .

على كل حال . ففى ذلك الحين كان زيور باشا قد جدد عقدا للواء سينكس باشا يقضى ببقائه فى الخدمة لمدة سنتين أخريين ، على الرغم من أن اللواء سينكس كان قد قدم استقالته من منصبه . وقد نعى احمد شوقي على الوزارة أنها لم تستعد من هذا الظرف ، ظرف ترك سينكس باشا الخدمة مختارا ، لتعين مفتش مصرى مكانه أو الغاء «ليفته بتاتا» (١٦) . على أن الحقيقة أن حكومة زيور باشا لم تكن تستطيع أن تقوم بهذا الاجراء ، لأن المفتش العام للجيش المصرى كان — بعد تعذر تعيين سردار انجليزى ، وبعد انتقال اختصاصات السردار الى يد مجلس الجيش ولجنة الضباط — قد أصبح هو المهيمن على سياسة الجيش ، بفضل وجوده فى مجلس الجيش ولجنة الضباط . وبالتالي فلم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تسمح بتعيين مصرى فى هذا المنصب ، والا انتقلت السيطرة على الجيش الى أيدي المصريين . وسنلاحظ أن الحكومة البريطانية ، فى أزمة الجيش التى ستأتى فيما بعد ، لم تثر مطلقا مسألة تعيين سردار انجليزى للجيش ، لأن منصب السردار كان قد ضعف نفوذه ، وانما كان تركيزها على تدعيم مركز المفتش العام داخل مجلس الجيش ولجنة الضباط .

كان أول أثر من آثار رجوع الجيش المصرى من السودان وإنشاء قوة الدفاع السودانية • انخفاض عدد الجيش المصرى الى أقل من النصف • اذ أصبح مقصورا على العناصر المصرية البحتة • وكانت أبرز مشكلة نشأت فى ذلك الحين ، هى عدم التاسب الذى أصبح قائما بين عدد الجنود وعدد الضباط ، بسبب عودة الضباط من السودان • فمن احصائية نشرتها جريدة المقطم فى ذلك الحين ، بلغ عدد الجنود ٨٠٠٠ بينما كان عدد الضباط يربو على ٥٠٠ ضابط (١٧) • وهذا أمر لاغربة به لأن انضباط المصريين لم يكونوا يتولون قيادة وحدات مصرية بحتة بل ووحدات سودانية أيضا • وعندما انفصلت هذه الوحدات السودانية بضباطها السودانيين والانجليز ، أصبح الضباط المصريون بدون وحدات يتولون قيادتها •

وقد عالجت وزارة زيور باشا هذه المشكلة بوسيلتين : الأولى ، زيادة عدد القوات المصرية ، والثانية ، توزيع الضباط العائدين الزائدين على المرافق المختلفة • وفيما يتصل بالوسيلة الأولى ، فقد كانت متصلة من جانبها الآخر بمشكلة الترقى بين الضباط ، اذ كان الضباط من ذوى الرتب الصغيرة يتوقفون عن الترقية بسبب عدم وجود متسع لهم ، وكان من الطبعى بعد عودة الضباط من السودان ، أن تزيد هذه المشكلة حدة ، لذلك قررت الوزارة إنشاء أورطتين من المشاة ، تحتاج كل منهما الى نحو ثلاثين ضابطا من الرتب المختلفة ، وأورطة من الفرسان ، وبطارية مدفعية • وقد صدقت اللجنة المالية بوزارة المالية على منح الاعتماد الخاص بإنشاء هذه الزيادة فيما بقى من السنة المالية وتمتذاك (١٨) • ويفهم من تقرير لجنة المالية فى مجلس النواب سنة ١٩٢٧ أن أورطتين فقط هما اللتان أنشئتا فى ذلك الحين ،

وقد قدرت تكاليفهما بـ ٩٨ ألف جنيه ، وبلغ عددهما من الضباط وصف الضباط والجنود ١٦٩٤ (١٩) •

أما فيما يختص بالوسيلة الثانية لحل المشكلة ، وهى توزيع الضباط العائدين - وعددهم ٣٠٢ من جميع الرتب (٢٠) - على المرافق المختلفة ، فقد رأت وزارة زيور باشا توزيع مائة منهم على الأورط العسكرية الموجودة فى مصر والاسلحة الأخرى ، ومصلحة القرعة ، ومصلحة أقسام الحدود ، حتى تنشأ الأورط الجديدة فينتقلوا إليها . كما نقلت مائة ضابط آخرين الى وزارة الداخلية . أما المائة ضابط الباقين ، فقد رأت توزيعهم على المصالح والخدمات الأخرى •

على أن وزارة الداخلية لم تلبث أن أبلغت وزارة الحربية بمعارضتها فى أمر نقل الضباط المائة إليها ، بسبب ما أبداه ضباط البوليس من خشية أن يحول هذا النقل دون نظام الترقى فى سلكهم . وقد رأى بعضهم لحل هذه المشكلة ، ان تحسب مرتبات الضباط المائة الذين تقرر نقلهم الى وزارة الداخلية على وزارة الحربية الى آخر السنة المالية • وأن تستخدمهم وزارة الداخلية فى قوة بلوكات الخنزير المزروع انشاؤها (٢١) • وكان من الطبيعي أن تثير هذه المشكلة جوا من العطف على الضباط العسكريين العائدين ، بل لقد أثارت القلق بين طلبة المدرسة انحرية ، اذ شعروا بأن باب العمل أصبح مقفلا فى وجوههم ، الأمر الذى حثرت منه الصحف خوفا من أن يؤدى الى اضطراب عزيمتهم (٢٢) •

وعلى كل حال ، فطبقا للبيانات الحكومية الرسمية التى أذيعت فى ذلك الحين ، بلغ عدد الجيش المصرى فى عام ١٩٢٦ ، ١٠٢١٠٠٠ صولا وصف ضابط وثقرا ، موزعين على النحو الآتى : تسع أورط مشاة صغيرة عدد كل منها ٦٣٩ ، وأورطتان كبيرتان عدد كل منهما ٨١٩ ، وعدد ٣٠٨ من السوارى ، و٨٧١ طوبجيا • أما الضباط فقد بلغ عددهم

٥٠٥ مصريين و ٩ انجليز ، من هؤلاء ٢١٦ بالأورط الصغيرة ، و ٥٦ بالكبيرتين و ١٥ بالسوارى و ٣٧ بالطوبجية والباقون بالخدمات الأخرى .

٢ - تسليح الجيش

فى ذلك الحين كان تسليح الجيش المصرى قد بلغ درجة من الضعف ، جعل اطلاق « جيش » عليه من قبيل التجاوز ، وكان هذا التسليح يتفق مع السياسة الانجليزية التى تقوم على احتفاظ بريطانيا بمسئولية « الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة » ، و « تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر » . ومعنى ذلك عدم وجود مبرر لوجود جيش مصرى أصلا .

وفى الحقيقة فلم يكن ثمة أثر لسلاح الطيران فى الجيش . وكان حسن حبيب باشا ، وزير الحرية والبحرية فى وزارة سعد زغلول باشا ، قد طلب من وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه ، لانشاء هذا السلاح ، ولكن الميزانية حين ظهرت لم يكن بها أثر للطيران الحربى (٢٣) أما بالنسبة لسلاح الطوبجية ، فقد كانت مدافعه ، باعتراف وزير الحرية سنة ١٩٢٦ « قديمة جدا وغير صالحة للاستعمال على الوجه المرغوب » (٢٤) . وقد وصف محمد صالح حرب هذا السلاح فى مجلس النواب وصفا غريبا ، فقال : « ان الفرق بين مدافع الطوبجية والأخشاب يسير للغاية » (٢٥) . كما ذكر تقرير لجنة المالية بمجلس النواب أن البطاريات الموجودة بالجيش المصرى « قديمة ولا يمكن اصلاحها » (٢٦) . وكان عدد المدافع التى يملكها الجيش فى ذلك الحين ٢٤ مدفعا . أغلبها من مدافع كروب العتيقة وغيرها « مسا لا تصلح الا لأن تباع خردة » (٢٧) . وكان سلاح السوارى هو المزراق والقسراينة والسيف ، بينما كان سلاح البيادة البندقية

والسوفىكى ، ومن الغرب انه لم يكن هناك مدفع ماكينة واحد مع قوة الياادة البالغ عددها احدى عشرة أورطة ، مع أن أفقر الدول فى ذلك الوقت كانت تجهز الأورطة الياادة بأربعة مدافع ماكينة ، بل وصلت الحال ببعض الدول الى تجهيز أورطة الياادة بسبعة عشر مدفعا من هذا النوع (٢٨) •

وقد سمت الحكومات المصرية ، منذ صدور الدستور ، مسعى متواصلا لدى الحكومة البريطانية لتسليح الجيش تسليحا متواضعا، ولكن بلا جدوى • فى عام ١٩٢٤ طلبت وزارة سعد زغلول بطارية مدافع « هويدزر » ودفعت الثمن فى سنة ١٩٢٥ ولكن حتى خريف ١٩٢٦ لم تكن قد وصلت هذه البطارية • وقد تذرعت بريطانيا فى عدم وصولها بالزيادة التى حصلت فى الجيش الانجليزى فى هذا النوع من المدافع ، ثم بما وقع بعد ذلك من اضراب المدنيين • وفى عام ١٩٢٦ طلبت الوزارة اعتماد مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه لشراء بطارية مدافع هويدزر أخرى • ولما كانت الأولى لم تصل الى ذلك الحين ، فقد اعترض النواب على شراء البطارية الثانية ، وطلبوا إلغاء هذا الشراء لحين وصول البطارية الأولى لتجربتها • وفى أثناء المناقشة ، تبين أن الحكومة المصرية كانت مغبونة فى الصفقة • فقد سأل محمد صالح حرب عن قطر البطارية والدان والذخيرة التى معها ، فرد وكيل وزارة الحرية بأن القطر هو ٢٢٩ بوصة وعليها ٦٨٢ طلقة من ضمن ثمنها • فأبدى محمد صالح حرب دهشة قائلا أنه فى الجيوش الانجليزية التى تستعمل مدافع هويدزر من عيار ٤٥٥ بوصة لا ٢٢٩ بوصة كالمدافع التى أوصت عليها وزارة الحرية ، يكون مخصصا لكل مدفع ٨٠٠ طلقة ، فكيف يكون عدد الطلقات التى ستأتى مع المدافع التى أوصت عليها وزارة الحرية ٦٨٢ طلقة لأربعة مدافع ؟

وقد ترتب على عدم ارسال بطارية المدافع الساتلة الذكر ، أن

تحملت مصر مصروفات كثيرة دون فائدة ، فقد جندت الوزارة الرجال وعينت ١١ ضابطا و ٢٩٧ صف ضابط وعسكريا ، واشترت ١٥٤ بطلا ، وتجمعت طوال السنة مرتبات هؤلاء الضباط والعساكر وتكاليف البقال دون فائدة (٢٩) .

كذلك طلبت الحكومة المصرية من بريطانيا صفقة مدافع « فيكرز » وتقرر الاعتماد اللازم لها وللمحقاتها في ميزانية ١٩٢٥ ، وكان الاعتماد ينقسم الى قسمين : ١٠٧٥٧٠ جنيها للمدافع ، ١٩٧٣٠ جنيها قيمة تكاليف الوحدات المخصصة لها من رجال ودواب وغيرها . ولكن على الرغم من أن الاعتماد ظل موجودا في ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ثم ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الا أن المدافع لم تصل من انجلترا . وكانت الحكومة المصرية كلما استعجفت استلام هذه المدافع ، اعتذرت المصانع البريطانية بأن دور مصر في الاستلام لم يأت بعد ، وأن ألمانيا والنمسا أو جنوب افريقيا أوصت على مثل هذا الطلب قبل مصر .

وكانت نتيجة هذه الماطلة، ان رأت لجنة المالية في مجلس النواب عند نظر ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ حذف مبلغ ١٩٧٣٠ جنيها الخاص بالنصرف على الوحدات التي أنشئت لهذا الغرض ، نظرا لعدم وصولها ولكن النواب اعترضوا على هذا الحذف ، فقد رأى عبد الرحمن عزام « ان المصلحة تدعو الى بقاء هذه الوحدات قائمة ، لأنها تكملة طبيعية لأسلحة الجيش » وأن القضاء على هذه الوحدات هو هدم لركن من أركان الجيش لا يقول به رجل فنى على الإطلاق » وأنه « اذا قيل بأن هناك أسبابا أجلت وصول هذه الرشاشات الى الآن ، فإن هذه الأسباب قائمة من مدق، ولكن لم ينقطع الأمل ، ولن ينقطع بزوالها » . كما أبدى صالح حرب خشية من أن يستبر حذف هذا الاعتماد « بمثابة صرف النظر عن هذه الوحدات كلية » . وطلب لقرار الاعتماد « والزم وزارة الحربية باحضار هذه المدافع بأية طريقة بأسرع ما يمكن » وقال « نحن نريد أن يكون لنا جيش جدير بنا أو لا يكون » (٣٠) .

٢ - مدارس الجيش :

فى ذلك الحين لم تكن المدارس الحربية يزيد عددها على خمسة أنواع هى :

- ١ - المدرسة الحربية التى تخرج الضباط .
- ٢ - مدرسة ضرب النار .
- ٣ - مدرسة الاشارات
- ٤ - مدرسة البلوكات امناء .
- ٥ - مدارس الأورط .

وقد بلغ عدد تلاميذ المدرسة الحربية ، التى أصبحت من المدارس العالمية ١٠٢ تلميذا . وقد اقترح فى عام ١٩٢٤ رفع مستوى المدارس الحربية ، ولكنها حتى عام ١٩٢٦ كانت لما تزل تقبل طلبة غير حاصلين على شهادات : (٣١) .

ومن الغريب انه على الرغم من أن اسم وزارة الحربية فى ذلك الحين كان هو « وزارة الحربية والبحرية » ، الا أنه لم تكن ثمة مدرسة بحرية فى مصر . . وقد تبرع الأهالى لانشاء مدرسة بحرية صغيرة انشأتها مصلحة القنارات ، وكان بها خمسون تلميذا بحريا يجمعون من أبناء السبيل . وكان عدم وجود مدرسة بحرية غير هذه المدرسة الصغيرة ، ما دعا بعض النواب فى ذلك الحين الى اقتراح حذف كلمة « البحرية » من اسم « وزارة الحربية والبحرية » (٣٢) .

٤ - الجيش وميزانية المصروفات العسكرية

منذ قيام الاحتلال حتى عام ١٨٨٨ كانت ميزانية وزارة الحربية تتراوح بين ١٣٠ ألف و ٢٢٥ ألف جنيه ، ثم قفزت فى عام ١٨٨٩ الى ٣٦٧٨٤٨ جنيها ، وظلت ترتفع حتى بلغت ٧٢١ ألف جنيه عام ١٨٩٩ .

ثم انخفضت بعد ذلك الى ٤٣٩٥٧٠٠ جنيها في عام ١٩٠٠ . وظلت تقارب هذا الرقم صعودا وهبوطا الى عام ١٩٠٥ ، ثم عادت الى الارتفاع من جديد في عام ١٩٠٦ (عام أزمة طابا) فبلغت ٥٤٩٦٤١ جنيها . واستمرت في هذا الارتفاع الى عام ١٩١٤ حيث بلغت ٩٣٢٣٦٦ جنيها . ومن عام ١٩١٤ الى ١٩٢٤ قفزت ميزانية وزارة الحربية الى ١٨٤٤٩٥٦ جنيها ثم تدهورت بعد حادث مقتل السردار الى ١٧٤٢٢٩٠ جنيها في عامي ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ وعادت الى الارتفاع عام ١٩٢٧ (عام أزمة الجيش) حيث بلغت ١٨٥٨٠٥٩ جنيها ، ثم أخذت تدهور بعد ذلك الى عام ١٩٣٦ حيث بلغت ١٦٢٩٧٩٠ جنيها (٣٣)

ومن هذا المرض يتضح ان الخط البياني لميزانية المصروفات العسكرية كان في ارتفاع مستمر ، على الرغم من تذبذبه صعودا وهبوطا على طول الفترة . اذ يكفي انه ارتفع من ٢٢٥ ألف جنيه سنة ١٨٨٣ الى ١٦٢٩٧٩٠ جنيها عام ١٩٣٦ . وهذه النتيجة توصلنا الى نتيجة قد تبدو منطقية ، وهي ان الجيش كان في تحسن مستمر . على ان عرضنا السابق لحالة الجيش ، والذي يكشف مدى ما أصابه من اضمحلال وتدهور ، يوضح على الفور زيف هذه النتيجة الامر الذي يثير هذا السؤال الوجيه وهو : فيم اذن كانت تنفق ميزانية إنحصرية ؟

في الواقع ان هذا السؤال ينقلنا الى زاوية أخرى من زوايا بحث حالة الجيش في هذه الفترة . فاذا تناولنا ميزانية الحربية عام ١٩٢٦ : وقد قدرت بمبلغ ١٧٦١٥٢٠ جنيها ، وطرحنا من هذا المبلغ ٧٥٠ ألف جنيه المنوء عنه بمصاريف الجيش في السودان ، وهو الذي تورطت وزارة زور باشا في دفعه ، فان الباقي وهو ١٠١١٥٢٠ جنيها يعتبر مبلغا باهظا بالنسبة لعدد الجيش المصري في ذلك الوقت . فقد كان هذا العدد بعد عودة الجيش من السودان يبلغ - كما ذكرنا - ١٠١٢١

مؤلا وصف ضابط وتبرا ، فيكون مقدار ما يتكلفه الجندي المصري الواحد من مصاريف الديوان ومصاريف الأسلحة وفروع الإدارة هو مبلغ غير معقول . لم يسمع بمثله في ذلك الوقت بين جيوش العالم . فقد كانت تكاليف الجندي الأمريكي حينذاك تبلغ ٧٢ جنيتها والجندي الفرنسي ٣٧ جنيتها ، والجندي التركي ١٥ جنيتها ، والجندي الانجليزي ٧٨ جنيتها . ومعنى ذلك أنه بينما كان الجيش المصري على تلك الحالة من سوء ، كانت مصر تبرز في الاتفاق على جندها أكبر وأضخم دولة في العالم .

قيم اذن كان يتفق هذا المبلغ اليامظ ؟ ان نتيجة البحث في هذا الموضوع قد اثبتت أن الضباط المصريين والانجليز كانوا يأخذون القسم الوافر من الميزانية . فالجيش المصري في ذلك الحين كان قد أصبح مستودعا للضباط . وكان بعضهم لا يجد ما يقوم به من أعمال ، وبعضهم الآخر كان يقوم بأعمال من هم أقل منهم رتبة . لقد كانت نسبة الضباط المعظام في الأورط المصرية — على سبيل المثال — تبلغ ٢٢ في المائة ، بينما كانت هذه النسبة في الأورط الانجليزية تبلغ ٩ في المائة فقط ، فالأورط في الجيش المصري كان يقودها قائمقام أو أميرالاي و ٤ بباشين و ٤ يوزباشين و ١٦ ملازما ، بينما كانت هذه الأورط في الجيش الانجليزي يقودها قائمقام وبباشي و ٤ يوزباشين و ١٦ ملازما .

وكانت مراتب الضباط المصريين تزيد بكثير على أمثالها في لجيوش الأجنبية الأخرى . فقد كان اللواء المصري يتناول ١٢٠٠ ستويا ، فضلا عن أربعة مراتب اضافية أخرى هي : ٧٢ جنيتها ، ٩٦ جنيتها ، ٧٢ جنيتها ، ٧٢ جنيتها . أي أنه كان يتناول في الحقيقة ١٥١٢ جنيتها . ولم يكن يوجد في العالم في ذلك الحين « لواء » Brigadier Général تناول هذا المبلغ . وكان القائمقام البيسطة المصري يحصل على مرتب قدره ٦٥ جنيتها شهريا طبقا لقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٢٠ (٣٤) ، بينما كان الجنرال فى الجيش الفرنسى يحصل على ٥٦ جنيه شهريا . وكان اللواء المصرى يحصل على ضسقف ما يحصل عليه اللواء فى الجيش الفرنسى . ومعنى ذلك أن ميزانية الحرية كانت تنفق فى المرتبات تقريبا .

• التركيب الاجتماعى للجيش

فى ذلك الحين ، كان نظام البذل العسكرية قد أدى الى قصر واجب الدفاع عن البلاد على طبقة واحدة هى طبقة المخدمين من العمال الزراعيين والعمال الصناعيين . وبفضل ظلم القرعة القاسى ، كان كل فرد من هذه الطبقة يحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات متى بلغ سن التجنيد .

وبينما كان الضباط الذين يتمون للطبقة البورجوازية يحصلون على النصيب الأوفر من الميزانية . كان الجنود ينالون منها القسرات، فكثيرا ما تردد فى ذلك الحين أن وزارة الحرية تعنى بالخيال والبنغال أكثر مما تعنى بالجنود . . . لقد كان الجنود يتناولون الطعام فى الصباح وفى المساء فقط، أما وجبة الظهر فلم يكونوا يتناولونها، لأنهم يكونون فى ذلك الوقت عادة مشغولين فى الصحراء بالتمسرينات الشاقة العسكرية، ولم تكن لهم أماكن خاصة بتناول الطعام، فكانوا اذا سمعوا النفير للطعام ، أتوا من كل مكان وجلسوا فى فناء المعسكر جباغات حول « القروانة » التى قد تكون قدرة ، فضلا عن مجاورتهم للاسطبلات . ومن كمية التعيينات التى كانت تصرف لهم ، يتبين أنها لم تكن تكفى الا لوجبتين فقط ، فقد كان يصرف للجندي الواحد : ٣٠٠ درهم من الخبز (ثلاثة أرغفة) و ٣٥ درهما من اللحم ، ٤٥ درهما من الخضر و ٦ دراهم من المسلى و ٥ بصل و ٥ صابون و ٥ ملح و ٤٠ عدس أو فول و ٢٠ أرزا و ٢٥ بترولا و ١٥٠ حطبا للحريق . ولذلك

كان الجندي يضطر أن يأكل الوجبة الثالثة خبزا قمارا بلا أدام • وبعض الوحدات كان يتناول هاتين الوجبتين صباحا ومساء ، وبعضها كان يتناولها صباحا وظهرا •

ولم يكن يصرف للجندي منذ يوم دخوله الخدمة الى يوم خروجه منها درهم واحد من السكر أو من الحلوى أو الفاكهة ، أى على العكس مما كان يحدث فى الجيوش الأخرى فى ذلك الوقت ، حيث كان يصرف للجنود الشاى واللبن والزبد والمربى والبسكوت •

أما العلاج ، فكان الجنود المصريون يعالجون فى المستشفيات الحربية نظير أجر يدفعونه من مرتباتهم الزهيدة طبقا لأوامر وزارة المالية التى كانت تقضى بأن يدفع هؤلاء الجنود خمس أو ربع مرتبهم اليومي عن كل يوم يقضوه فى العلاج •

وبالنسبة للملابس ، فلم يكن يحصل الجنود على ملابس شتوية تقيمهم برودة الشتاء ، حتى تقضى بينهم مرض الدوسنتاريا والأمراض المعدية الأخرى ، وفتكت بهم فتكا ذريعا ، ولم يكن يصرف للجندي الا زوجان من الجوارب كل سنة ، رغم ما كان معروفا من أنه يمضى وقته فى حركة وتمب • أما الفراش الذى ينام عليه ، فكان من المشمع ولا يتجاوز مساحته ٣ فى ٦ أقدام • وكان العساكر القاطنون فى الأدوار السفلى ينامون على أسرة من الخشب ، أما القاطنون فى الأدوار العليا فينامون على الأرض ، سواء كانت من الاسفلت أو البلاط الاسمنت أو خلاف ذلك ، مع العلم بأنه لم تكن توجد أراض خشبية فى عنابر العساكر • أما ماء الشرب فلم تكن هناك حنفيات ، وإنما كان مخصصا لكل بلوك عدد معين من الأزهار والكيزان • والبلوك مكون من ١٥٠ عسكريا ، فكان مخصصا له ستة أزهار وستة كيزان ، بمعدل زير واحد وكوز واحد لكل ٢٥ عسكريا ، رغم ما كان يؤدى اليه ذلك من انتشار الأمراض • أما الطعام فكان يتناوله الجنود — كما ذكرنا — فى قروانات

وهي من الصاج ، ويجلس كل عشرة منهم على الأرض متزاحمين حول كل منها . وعندما اعترض أحد أعضاء مجلس النواب على هذا الوضع في المجلس ، تصدى رئيس المجلس بالنيابة للإجابة قائلا :

« وهل فاقنا من أين يأتي المسكر ؟ (يقصد أنه يأتي من الحقل)

وقد رد النائب قائلا : « نريد أن تتقدم كباقي الأمم » ..

فقال الرئيس : « اذا تعود العسكري ما نريده له من المعيشة المرفهة فتناذا يصنع اذا عاد الى بلده » (٣٦) .

وقد كان من الطبيعي لذلك ، ان توجد هوة محيقة بين الضباط والجنود، وان تنعدم العلاقات الاجتماعية والانسانية بينهم من ناحيتين: من ناحية انتماء كل فريق منهم الى طبقة تفصلها عن الأخرى مسافة، كالتى تفصل السماء عن الأرض . ومن ناحية ان هذا الوضع الطبقي نفسه كان ممثلا بصورة صارخة في الجيش نفسه في المرتبات والامتيازات ، الأمر الذى جعل أوضاع الجيش الاجتماعية لا تقل سوءا ان لم تزد ، عن أوضاعه العسكرية .

لزمة الجيش :

١ - برلمان الائتلاف والجيش

تعطلت الحياة النيابية بعد سقوط وزارة سعد زغلول في نوفمبر ١٩٢٤ ، ولم تستأنف الا في يونيو ١٩٢٦ بعد كفاح سياسى شاق وطويل اتلفت فيه قوى البورجوازية ضد القصر ، واجتمع البرلمان في يوم ١٠ يونيو ١٩٢٦ بعد انتخابات سلمية وزعت فيها الأحزاب الدوائر الانتخابية فيما بينها ، فخص الوفد ١٦٠ دائرة ، والأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، والحزب الوطنى ٩ دوائر، وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاثة دوائر وندبة : وفي يوم ٧ يونيو الف عدلى باشا وزارته من حزبي الوفد

والأحرار الدستوريين ، وامتنع الحزب الوطني عن الدخول في الوزارة بحجة أن ميداء الا يلى مناصب الحكم مع وجود المحتلين في البلاد (٣٧) وبذلك أعيد تنظيم صفوف البورجوازية لجولة جديدة مع الاحتلال .

وكان من الطبيعي أن يكون الجيش محورا رئيسيا من محاور الصراع مع الاحتلال ، لأهميته القصوى في تدعيم استقلال البلاد . وقد لخص محمد صالح حرب هذه القضية في مجلس النواب في كلمة جامعة مانعة فقال : « كل استقلال لا يرتكز على الأسنة فهو استقلال لا يدوم ، كما أن حرية لا تقوم على حراستها قوة فهي حرية مهددة ، والحقيقة أن كل وجود سياسي لا يعتمد على الصفوف فهو وجود عدم .. يجب أن نطلب من الحكومة في صراحة وجلاء أن تحل مسألة الدفاع من حيث هي .. يجب علينا وجوبا شرعيا أن نعتد في الدفاع عن كياناتنا على أنفسنا قبل أن نعتد في ذلك على أصدقائنا (٣٨) . وقد دار الصراع في ميدانين : الميدان الأول ، البرلمان ، والميدان الثاني وزارة الحربية ، مما أدى في النهاية الى حدوث تلك الأزمة المشهورة في العلاقات المصرية البريطانية وهي : « أزمة الجيش » .

وفيما يتصل بالبرلمان ، فقد بدأت المعركة فيه عند نظر الميزانية . فقد اعترض عبد الرحمن عزام على المبلغ الذي طلبت وزارة الحربية اعتماده للمصروفات العسكرية ، وهو يتجاوز المليونين من الجنيهات ، وكان مما قاله انه يخشى « أن تكون هذه الميزانية لا تمثل الا أرقاما جوفاء ، ولا تمثل سياسة مطلقا ولا فكرة ، وهي تكملة لعادات اعتادتها البلاد في دفع مبلغ باهظ ليقال ان لها جيشا ، لا ليقال أن هذا الجيش قائم على سياسة معينة ليقوم بأمر ما تقتضيه الضرورة » . واستدل عزام على قوله « ببطالة جيشنا الحاضر التي هي حالة يؤسف لها أشد الأسف » ، وقال : « انتي كرجل مارس هذا الشأن ، وكنت مسئولا بين آخرين عن الدفاع عن أمة ضعيفة ضد أمة قوية أوكد لحضراتكم

أن جيشنا مجرد من مزايا الجيوش الهمجية فضلا عن التمدينية .. وأنه يحتاج الى اصلاح فى كل ناحية من نواحيه » (٣٩) . وكانت وجهة نظر عبد الرحمن عزام فى هذا الموضوع ، وهى وجهة نظر جريئة ، انه « اذا لم يكن اصلاح الجيش ممكنا ، فليس أفضل من توفير هذا المبلغ الباهظ لمصلحة البلاد » (٤٠) . وقد فصل فكرته هذه فى جلسة أخرى فقال : « الواقع أنه لا يمكن أن يوجد فى مملكة واحدة جيشان : الجيش المصرى ، وجيش الاحتلال ، لأنه مع بقاءه يتعذر اصلاح الجيش وتكون كل زيادة فى عدده عبثا . ورأى أنه لذا تعذر اصلاح الجيش وجب الغاؤه » (٤١) .

على أن بعض النواب لم يوافقوا على هذه النظرية الواقعية المتشائمة ، ورأوا أن اصلاح الجيش يمكن عن طريق اصلاح الميزانية ، وذلك بالحد من الاسراف والتبذير فى ماهيات الضباط أولا ، ثم بالاستفادة ثانيا مما يتوفر من الميزانية فى زيادة وحدات الجيش . وتكليف كل ضابط بالأعمال التى تؤهله لها كفاءته . وقد تركت لجنة الميزانية أمر الفصل فى مرتبات الضباط للجنة العليا التى تقرر تأليفها لبحث مسألة المرتبات والموظفين ، والتى كان عليها أيضا أن تتناول فى بحثها الجيش ومراتب الضباط (٤٢) .

وكان من رأى فكرى ابانة الاحتفاظ بمبلغ ال ٧٥٠ ألف جنيه ، المدرج فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان ، لاصلاح الجيش . أو تخفيض هذا المبلغ الى ٣٠٠ ألف جنيه أو ٢٥٠ ألف جنيه (٤٣) ولكن عبد الحميد سعيد كان يرى ضرورة الغاء هذا المبلغ أصلا اذا لم يرجع الجيش المصرى الى السودان كما كان . فعلى حد قوله : « لقد دهشنا وحق لنا الدهش عندما اطلعنا على مبلغ ال ٧٥٠ ألف جنيه الخاص بمصروفات الجيش فى السودان . ودهشنا من الغرض الذى وضع من أجله هذا المبلغ . أى جيش لنا بالسودان ؟ لقد طردت الوحدات

نُصْرَة والضباط المصريون والموظفون العسكريون بل والملكيون ،
وأنشأ حاكم السودان بأمر من الحكومة الانجليزية جيشا منفصلا عن
الجيش المصرى تمام الاتصال ، تلزمه الطاعة والولاء لحاكم السودان
الذى له القيادة العليا ، فيعين ويعزل جميع الضباط ويمنع جميع
البراءات .. وهذا - كما ترون - اعتداء صارخ على وحدة وادى
النيل » (٤٤) •

وقد انتقل الصراع الى مسائل حيوية أخرى ، أولها ، زيادة عدد
الجيش ، الثانية ، اصلاح نظامه ، والثالثة ، تسليحه ، والرابعة ، تعيين
سردار مصرى له ، وبالنسبة للمسألة الأولى ، وهى زيادة عدد الجيش
فقد طالب فكرى أباطة بأن يدرج فى الميزانية مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه
لانشاء ٥ أورط صغيرة ، كل منها من ٢٤ ضابطا و ٦٣٩ صف ضابط
وعسكرا ، على اعتبار أن انشاء مثل هذه الأورط سيتكلف ٢٥ ألف
جنيه مصروفات أولية و ٢٨ ألف جنيه مصروفات سنوية ، أى ٥٣ ألف
جنيه ، على أن يتكرر هذا الاعتماد لمدة عشرة أعوام ، بحيث يصبح عدد
جنود الجيش بعدها ٤٠٠٠٠٠ تقريبا (٤٥)

وقد أثار هذا الاقتراح مناقشة واسعة . فقد كان من رأى وزير
الحربية أن عدد الجيش « ليس بالأمر المهم فى نظرتنا ، بل المهم فى
الجيش حسن نظامها والقدرة فى قيادتها » . وقد أبدى فى هذا
الرأى عبد الرحمن عزام ، الذى ذكر أن ما قاله وزير الحربية « لم يخرج
عن تقرير حقيقة عسكرية ، وهى أن أساس القوة العسكرية فى أى
جيش من الجيوش ليس عدد الأتغار يساقون سوق الأغنام الى المذبحة ،
وانما قوته فى حسن قيادته ونظامه وتجهيزه » وكان ما قاله ان أى
زيادة فى عدد الجيش « لا تتج الا انهاك الميزانية دون أن تستفيد
منها لبلاد أية فائدة » ، وأن « المسألة ليست مسألة عشرة آلاف أو
مائة ألف عسكرى ، وانما المهم فى الأمر هو : من المسئول عن الدفاع

عن انبلاد؟ لانه لا يجوز مطلقا تحميل ميزانية الدولة ملايين الجنيهات قبل أن يكون للبلاد جيش مسئول عن الدفاع عنها » (٤٦) .

على أن هذا الرأي أثار زوبعة ، فقد تسائل مصطفى الشوريجي قائلا : « من يقول أن عشرة آلاف جندي يستطيعون رد عادية الأجنبى عن هذه البلاد المترامية الأطراف والمفتوحة للغارات من كل جانب؟ » وقال فكرى أباطة ساخرا : « ان عدد العشرة الالاف الذى هو مجموع الجيش المصرى ، يستطيع وزير الحرية تجنيده من بلدين كبيرتين فى الأرياف » . وأبدى تعجبه من أن يكون عدد الجيش فى مصر أيام كانت تحت السيادة التركية وأيام كانت تحت الحماية الباطلة أزيد من عدده ومصر مستقلة » وأردف قائلا : « ان هذا العدد لا يتناسب مع حالة البلاد الحاضرة ، فاذا كنتم توافقوننى على هذا ، كان لى الحق أن أسأل عن يتولى الدفاع عن البلاد ؟ واذا أوكل أمر الدفاع عنها الى جيش آخر ، أفلا تكون هذه هى الحماية بعينها ؟ » (٤٧) .

ثم أثبت مسألة اصلاح الجيش . فطالب النواب باصلاح قانون القرعة العسكرية ، على اعتبار أن « أساس الجيش هو التجنيد المام وأساس التجنيد هو قانون القرعة » وكانت لجنة المالية قد أشارت بتعديل نظام القرعة الى نظام آخر ، قوامه جعل مدة الخدمة فى الجيش العامل سنتين . ومثلها فى الرديف ، مع زيادة البديل المسمى توصلا الى تحسين مراتب المقترعين واكثر عدد من ينالهم حظ التدريب المسمى فى البلاد . وقد أقر النواب فى دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية انذالة جعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات (٤٨) .

كما أشارت لجنة المالية باندماج مصلحة الحدود ، التى كانت تسع عاما بعد عام وتزداد باثتالى مصروفاتها، فى مصلحة خفر السواحل، بحيث تكونان مصلحة واحدة ، وكانت وجهة النظر فى ذلك ما يلى :

أولا : انه لم تكن هناك قبل الحرب مصلحة تسمى مصلحة الحدود ، بل كانت أعمالها متداخلة في أعمال مصلحة خفر السواحل ، فلما أعلنت الحرب العظمى وبسطت الأحكام العرفية ، أنشئت هذه المصلحة ، وتبعت للسلطة العسكرية ، ولكن بعد إلغاء الأحكام العرفية ، لم يعد هناك من حاجة لابقائها منفصلة عن مصلحة خفر السواحل .

ثانيا - ان طرق المحافظة والخفارة في المصلحتين تكاد تكون واحدة ، بل ان نظامها واحد فيهما على وجه التقريب ، وقد يمكن توحيد الدوريات بما يترتب عليه اقتصاد في عدد القائمين بها . وقد وافق مجلس النواب بالاجماع على هذه التوصية ، كما وافق مجلس الشيوخ أيضا (٤٩) .

وقد كان الغرض من هذا الاندماج في الحقيقة ، فك السيطرة العسكرية البريطانية عن مصلحة خفر السواحل ومصلحة أقسام الحدود ، واتباعهما لإدارة مدنية هي وزارة المالية . فقد كانت مصلحة خفر السواحل تتبع وزارة المالية حتى عام ١٩٢٥ ، ولكنها ضمت الى وزارة الحرية في عهد الحكم الرجعي لزبور باشا . أما مصلحة الحدود فكانت تتبع السلطة العسكرية عند انشائها أثناء الحرب ، ثم اتبعت لوزارة الحرية في ٥ أكتوبر ١٩٢٢ بعد إلغاء الأحكام العرفية ، وكان المدير العام لهذه المصلحة عضوا في مجلس الجيش حسب مرسوم مجلس الجيش ولجنة الضباط . لذلك فلما تدخل المندوب السامي - على نحو ما سوف نرى - لملاحقة هذا الاجراء ، عدل مجلس النواب عن ضم مصلحة خفر السواحل الى مصلحة الحدود ، ولكنه من جانب آخر ، وحتى ينقذ القضية ، قرر اتباع مصلحة خفر السواحل لوزارة المالية بدلا من وزارة الحرية ، لاذ أبدى مصطفى النحاس باشا رأيه بأن المصلحة « كانت تابعة لوزارة المالية حتى سنة ١٩٢٥ ، ولم يكن هناك داع لضمها الى وزارة الحرية » (٥٠) .

وقد أثرت مسألة التعليم الحربي • فطلب النواب رفع مستوى المدرسة الحربية ، فلا يقل فيها غير الحاصلين على شهادات (٥١) وقد أعدت الوزارة مشروع نظام جديد للمدرسة الحربية ، أخذ مجلس الجيش في بحثه من ١٣ أغسطس ١٩٢٦ وانتهى منه بعد إحدى عشرة جلسة ، ثم أحالته الوزارة الى قسم القضايا لوضعه في الصيغة القانونية توطئة لعرضه على مجلس الوزراء ، واصداره بالطريقة الدستورية (٥٢) كما أدرجت الوزارة في الميزانية مبلغ ٣١١٤٦ جنيها ، لإنشاء مدرسة بحرية (٥٣) • وكان من رأى عبد الرحمن عزام أن اصلاح الجيش يتوقف على اصلاح المدرسة الحربية (٥٤) •

وبالنسبة للتدريب الحربي ، فقد اقترح النواب ارسال بعثات من كبار الضباط المصريين للدول الأجنبية لدراسة أحوال الجيوش فيها • أنظمتها ثم ادخال النظام الحديث في الجيش المصري (٥٥) • وبعضهم مثل مصطفى الشوربجي ، اقترح « استدعاء عدد مناسب من مشاهير عظماء الضباط الألمان والأتراك والفرنسيين ، ليشاركوا مع بعض عظماء الضباط المصريين ، ويروا ما اذا كان الجيش المصري الحالي كافيا للدفاع عن البلاد وقتاة السويس • واذا لم يكن كافيا ، تكون مهمتهم رسم برنامج تتبعه مصر لتجعل الجيش في مدة خمس سنين كافيا لهذا الغرض وفتح الاعتماد اللازم له » (٥٦) •

وقد جرى نقاش طويل حول ضرورة تسليح الجيش، ووجه النواب نقدا شديدا للسلطات البريطانية التي اعتبرت مسئولة عن وصول سلاح الجيش الى تلك الدرجة من سوء • كما ندد النواب بتأخير المصانع الانجليزية في تسليم الأسلحة التي طلبت للجيش ، وبلغ الأمر بفكرى أبانلة أن طلب من وزير الحربية أن يخبر النواب صراحة ما اذا كانت إنجلترا لا تريد توريد هذه الأسلحة ، وفي هذه الحالة « فيمكن بكل تأكيد شراؤها من أحد المعامل في الممالك الأخرى » على حد قوله - (٥٧) •

وفد تدخل النواب في صميم التنظيم القتالي للقوات المسلحة .
فقد سأل محمد صالح حرب عما اذا كان الجيش في نظر وزارة الحرية
يعتبر فرقة . وان كان الجواب سلبا فماذا يعتبر ؟ وقد رد وكيل وزارة
الحرية بأن الجيش يعتبر فرقتين . فسأل محمد صالح حرب عن عدد
الوحدات التي تتكون منها كل فرقة ؟ فأجيب بأن الجيش مقسم الى
لواءات مستقلة . فقال صالح حرب : أفهم من ذلك أنه لا يوجد في
الجيش المصري جزء تام ، أي « قطعة عسكرية » مؤلفة من جميع
الأسلحة المتنوعة للجيش مع ملحقاتها تحت قومندانة واحدة ؟ فرد
وكيل الحرية بأن التقسيم المشار اليه غير معمول به في الجيش المصري
من الأصل ، وان كل الأسلحة من سوارى وطوبجية وبيادة تجتمع عند
الحرب . فقال صالح حرب ان التقسيم الذي يسير عليه الجيش ، أي
التقسيم الى وحدات مستقلة ، لا يسكن السوارى مثلا بسلاحه الذي
يملكه أن يؤدي الواجب المطلوب منه ، وانه من الضروري أن يلحق
« بالقطعة السوارى » مدافع مأكينة وبطارية مع ما يلزم القطعة السوارى
المستقلة من الملحقات كما يجب أن يزداد عدد بطاريات الطوبجية بالجيش
نظرا لأنه لا توجد به الا أربع بطاريات . « واني أؤكد لحضراتكم أن
بطارية واحدة هاوترر سرعة المرمى تكفي للقضاء عليها في أربع دقائق
وتسببها نسفا اذا حصرت الهدف ورصدت زواياه الخلفية » . ثم
أوضح صالح حرب أن العسكري البيادة في الجيش المصري لن يستطيع
أن يؤدي واجبه مادام سلاحه مقصورا على البندقية والسوفكي ، « مع
أنه أكثر الجنود عذابا وتعبا ، وقد جعله نقص السلاح عاجزا عن التقدم
في ساحة القتال تحت وابل من الرصاص والقنابل ، فيجب تلافيا لهذا
النقص المعيب أن تجهز العساكر البيادة بجميع الأسلحة الحديثة كمدافع
الماكينات وغيرها (٥٨) » .

ولم تلبث مناقشات النواب أن أخذت تقترب من مركز السلطة

فى الجيش ، وهو المفتش العام الانجليزى ومجلس الجيش • فقد هاجم فكرى أباطة اللواء سينكس باشا هجوما عنيفا قائلا « هناك فى وزارة الحرية موظف أجنبى غير مريح ، معتز بسلطة مشاغبة ، وهو اللواء سينكس باشا هذا الموظف يشغل وظيفة مفتش القوات • ويقوم فى الواقع بعمل السردار • وانا نود أن نعرف الى أى مدى تبلغ حدود سلطته ، وهل تفس تلك السلطة المسئولية الوزارية ، فتمس اختصاصات مجلس النواب أم لا ؟ واذا صح ما ذكرته الصحف ولم تكذبه وزارة الحرية ، من أن هذا الموظف المعتز بسلطة مشاغبة قد جددت خدمته مدة أخرى ، كان هذا من العجب العجيب » (٥٩) •

وفى الوقت نفسه ، أخذت لجنة الحرية البرلمانية تبحث المرسوم الصادر بإنشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وتناول بحثها عمل هاتين الهيئتين وما هو مخول لكل منهما من الاختصاصات (٦٠) وكان الاتجاه يرمى الى تقليل اختصاص وسلطة المفتش العام للجيش (٦١) •

وقد أثارت مسألة بقاء الجيش المصرى بنير سردار الى ذلك الحين • وفيما يبدو فإن تعيين سردار مصرى كان يلوح ، الى جانب تعديل اختصاصات مجلس الجيش ولجنة الضباط ، الوسيلة المعقولة لنقل السلطة من يد المفتش العام الى يد قائد مصرى • وقد استدل فكرى أباطة على أن وجود « مجلس الجيش » لا يحول دون تعيين سردار ، بأن قانون « مجلس الجيش » نفسه ينص فى المادة الثانية منه على أن بين أعضاء هذا المجلس سردار الجيش ، وقال انه لا يمكن قبول فكرة أن يحل مجلس الجيش محل القيادة العليا ، لأنه لا يمكن أن يتحرك مجلس مكون من عشرين شخصا فى المعارك (٦٢) •

على أن فكرة تعيين سردار للجيش لقيت اعتراضا قويا من بعض النواب ، على أساس أن إعادة هذه الوظيفة لا يتفق مع الحكم الدستورى القائم ولا مع المسئولية الوزارية ، وانه أصبح من الضرورى

« الناء هذه الوظيفة الناء أبدأ » • وكان أبرز أصحاب هذا الراى عبد الرحمن عزام و ابراهيم الهلباوى • وكانت وجهة نظر عبد الرحمن عزام أنه « ما دام لنا وزير حرية مسئول » ، فلا ضرورة لوجود السردار ، فضلا عن أن هذا المنصب لا مثيل له فى البلاد الأخرى (٦٣)

وقد أثار النواب ضرورة حصر كل وظائف الجيش فى أيدي الوطنيين بقدر ما يمكن ، لأن قيادة الجيش وذخائره ومهمات ومخازنه كلها بأيد غير قومية » (٦٤) • وكان أحمد حمدي سيف النصر قد أثار مسألة الذخيرة وقال انها موجودة عند الجيش الانجليزى وفى حراسته ، ولكن وكيل وزارة الحرية أجاب بأنها فى عهدة مدير الأسلحة والمهمات ومعه ضباط مصريون وحراسها من عساكر الجيش • كما ذكر أن هذه الذخيرة موجودة فى جبل الجيوشى ، وقد عملت لها مخازن وأجريت فى هذه المخازن تصليحات فى ذلك انعام (٦٥) •

٢ - سياسة وزير الحرية الوفدى

فى ذلك الحين كان وزير الحرية الوفدى ، أحمد محمد خشة بك يتبع سياسة وطنية جريئة تجاه الجيش تتجاوب تماما مع اتجاهات النواب وقد أعلن هذه السياسة أمام النواب يوم ٦ ديسمبر ١٩٢٦ بصراحة تامة فذكر أنه منذ توليه الوزارة « كان اهتمامى أن اجعل أمر التعليم البحرى والبحرى نصب عينى ، وأقدم الى مجلسكم الموقر مشروعا بإنشاء مدرسة بحرية لاعتماد ما يطلب لها • أما برنامج المدرسة الحرية فهو موضع الاهتمام • وكذلك قوانين القرعة التى هى أساس الجيش الذى تسعون لاصلاحه ، فأتنا نصلحها الآن ونضع فيها من المبادئ ما يتفق مع حالتنا الاجتماعية • أما قوانين الجيش والقوانين العسكرية ، فقد ظلت مدة بعيدة عن رقابة برلماننا ، ولكننا سوف نأتى بها اليكم قريبا لتكسبوها صبغتها التشريعية • وانى واثق

كل الثقة أنه بفضل معونتكم وحكمتكم ، منصل بفسير جليلة ولا اضطراب الى جيش لائق بكرامتنا جدير بعزتنا وبتاريخنا المجيد » .
وفي نفس الجلسة صرح بأنه سوف يضع مسألة زيادة الجيش موضع البحث الجدى ، وسنهتم بها اهتماما كبيرا . وانى أطمئن المجلس من الآن بهذا الخصوص ، لأن زيادة الجيش طبقا لأحكام الدستور لا تتم الا اذا صدر بها قانون . فلهذا يجب علينا احتراماً لأحكام الدستور أن نعرض القانون المتضمن زيادة عدد الجيش على حضراتكم » . ثم عاد خشبة بك يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ فصرح أمام النواب بأن مشروع قانون القرمة الجديد سوف يعرض عليهم فى نفس الدورة ، بعد أن تنتهى اللجنة التى ألفت لتتقيحه من عملها ، وأن مشروع النظام الجديد الذى ارتضته الوزارة للمدرسة الحربية ، بعد أن انتهى مجلس الجيش من بحثه ، قد عهد به الى قسم القضايا لوضعه فى الصيغة القانونية، توطئة لعرضه على مجلس الوزراء واصداره بالطريقة الدستورية .

وفى الوقت الذى كان خشبة بك يتبع سياسة الاهتمام بالجيش واصلاحه فى هذا الاطار الجرىء . كان يتبع سياسة الاهمال تجاه المفتش العام الانجليزى ، فقد كان لا يبدى اكتراته به ، وكان يرفض العمل بتوصياته ، كما كان يتراسل مباشرة مع من هم دونه من الضباط ويقوم بنفسه بتفتيش الوحدات ، ويوزع واجبات هيئة القيادة بدون الرجوع اليه (٦٦) . وقد تدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام بذلك فى عهد الى الدرك الأسفل .

ولم يلبث خشبة بك أن أخذ يضغط بمشروعاته على رئيس انوزراء عدلى باشا ، واستعان فى ذلك بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على رأس المتطرفين فى ذلك الحين . ولما أراد عدلى باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجده ينضم الى المتطرفين (٦٧) . ولما كانت موجة التطرف قد عادت تجتاح صفوف الوطنيين حتى أثار النواب مسألة

مباشرة المندوب السامي اللورد لويد وظيفته مع الحكومة المصرية ،
دون أن يقدم أوراق اعتماده إلى الملك فؤاد ، وطلبوا إلى الحكومة
أن تدلى ببيانها في هذا الموضوع (٦٨) - لذلك أثر عدلى باشا
أن يقدم استقالته للتخلص من هذه المواقف جميعها ، وقد قدمها فجأة
يوم ١٩ أبريل ١٩٢٧ •

٣ - تدخل المندوب السامي

في ذلك الحين كان المندوب السامي اللورد لويد يراقب الموقف
في حذر • وكان تقديره للموقف أن المتطرفين قد نسوا تدريجاً درس
١٩٢٤ ، وأن ما يجري أمامه بالنسبة للجيش أن هو إلا تنفيذ لسياسة
الوفد العسكرية ، فإن الوفد كان يتبع باستمرار منذ سنة ١٩٢٢
سياسة تقويض وضع مصر السياسي الذي أرساه تصريح ٢٨ فبراير ،
« حتى أصبحنا » - على حد قوله ، « نواجه في عام ١٩٢٦ احتمال
وجود جيش مصري متزايد القوة ، لا ينأى فقط عن إمكانية السيطرة
عليه من جانبنا وإنما هو متشرب تماماً كنتيجة للدعاية القوية ، بنفوذ حزب
سياسي متطرف » (٦٩) • وقد رأى لويد أن خطورة مسألة الجيش
تكمن في ناحيتين : الأولى ، تتعلق بالهدف الذي كان يرمى إليه المتطرفون
من تقوية الجيش • وكان هذا الهدف - في رأى لويد - هو القيام
بثورة ضد العرش • فعلى حد قوله : « لم يكن هناك مجال للشك في
أنه لو اطمان الوفد لأحكام سيطرته على الجيش ، فانه لن يتردد في
خوض هجوم ضد الملكية ، وأي طريق آخر أمام حكومة جلالة الملك
إلا أن تساند بكل قوة عسكرية تحت قيادتها الملك الذي ساعده
بنفسها في الجلوس على العرش ؟ » (٧٠) •

أما الناحية الثانية ، فتعلق بالسيطرة البريطانية على السياسة
المصرية ، وعلى سياسة الجيش بصفة خاصة • فقد كان يرى أن هذه

السيطرة قد كلها تصرح ٢٨ فبراير ، ففي هذا التصريح ، أعلنت بريطانيا أنها سوف تتخذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها الامبراطورية ، وانها مسئولة عن حماية المصالح الأجنبية ، وعن الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى . ومن ثم ، فإن هذا يستلزم أن يكون لبريطانيا صوت فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى ، وفى ترقية كفاءته أيضا . ولما كان هذا التصريح قائما ، فإن الوضع المترقب عليه يجب الاحتفاظ به حتى يتم الوصول الى اتفاق بشأنه (٧١) .

وقد أخذ لويد فى التحرك عند رؤيته علامات الخطر الاولى . وفى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وبعد مراسلات بينه وبين حكومته ، قام بزيارة للملك فؤاد ، ليحصله على تقدير خطورة الموقف المتفاقم وليسأله عما اذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى؟ وأبلغه أن حكومته قد خولته ان يطلب اليه اجراء تخفيض تدريجى فى قوة القوات المصرية وفقا للسياسة التى تتبعها الدول الأخرى . . وان يستخدم تعوذه لتنفيذ هذه المطالب . وقد رد الملك فؤاد متجاوبا، ولكنه كرر أنه « مجرد من كل سلطة تقريبا فى الظروف السياسية الحاضرة » (٧٢)

وقد جرت بعد هذه المقابلة مناقشات تفصيلية قبل أن يتمكن لويد من أن يطلب الى حكومته فى يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصرى الى أداة سياسية ، والقضاه على سلطة المفتش الانجليزى العام، لا تحقق رغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعدة المصريين فى صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، وجعل الجيش المصرى قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وانه من الضرورى لذلك ، ومن أجل الوصول الى نسوة ودية ، أن تعيد مصر النظر فى الموقف ، والا فان انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة الى اعتبار الجيش المصرى خطرا معتملا على

فيامها بمسئولياتها ، وأن تتخذ من الاجراءات ما يترتب على ذلك ، وقد جاء الرد من وزير الخارجية البريطانية وفيه يقول : « الجيش المصرى • حكومة صاحب الجلالة موافقة على مقترحاتكم الميينة فى برقيتك ٢٨ مارس » (٧٣) •

على أن الأمور سرعان ما تكشف عن تباين كبير فى وجهات نظر المسئولين فى لندن ، فبينما كان وزير الخارجية يرق الى اللورد لويد مؤيدا ما اقترحه من اجراءات لصد الخطر الذى يهدد وضع مصر السياسى كما اوساه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك باحراز موافقة مصر على بعض المطالب التى تحفظ ذلك الوضع وتحميه من الأخطار المستقبلة ، كان مستشارو وزير الخارجية فى القسم المصرى بوزارة الخارجية : ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، يرون استغلال الأزمة الناشبة لمقد تسوية موقوتة *Modus vivendi* تحصل فيها مصر على الاعتراف بحق انجلترا فى الاحتفاظ بحماية فى البلاد لأغراض دفاعية (وبذلك توافق مصر على أهم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، وتجبر على التعاون مع الانجليز فى تلك الأغراض الدفاعية) (٧٤) وكانت حجتهم فى هذا الرأى ، أن تصريح ٢٨ فبراير « جواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكننا لا ينبغي أن نركبه الى الملمات خصوصا وانه لن يعيش الى الأبد » (٧٥) • وقد كاد هذا الانقسام فى وجهات النظر البريطانية الرسمية أن يؤثر على مصير المعركة الناشبة بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد الذى كان قد حصل مقدما على موافقة وزير الخارجية ، فى تنفيذ خطته واحراز موافقة مصر على مطالبه •

وقد بدأت المعركة عندما تسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكرة من ثروت باشا ، ردا على اتصالاته الخاصة به ، تميد رفض التدخل الانجليزى • فقد ذكر فيها ثروت باشا أنه يحس من واجبه أن يسجل

كتابة . أنه من وجهة النظر القانونية ، فإن الحكومة المصرية ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظات ، وإن لمصر مطلق الحرية فى التصرف بشأته . ولكن هذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطرفين ورائه، وأنهم يسيطرون على الحكومة، وأنه لا يمكن الحصول على شيء من مطالبه بهذه الاتصالات الخاصة المستمرة . وعلى ذلك ففى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ سلم ثروت باشا مذكرة خطيرة طلب فيها من الحكومة المصرية أن توافق على سلسلة من الاجراءات ذكرت بالتفصيل فى المذكرة ، وهى اجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملا كما كان فى عهد الحماية ، وتدعيمه .

فقد بدأت المذكرة بالقول بأن الحكومة البريطانية كانت تطمح دائما الى ابرام تسوية ودية مع مصر ، ومن الواضح أنه فى مثل هذه التسوية ، يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ، وعلى حناية مواصلاتها الامبراطورية ، وإن الحكومة البريطانية لترغب فى أن يكون جيش مصر صالحا ومستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد مثل هذه القوة ، بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من البريطانيين . على أنه قد لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى ادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه بعدة طرق سبق توجيه نظر رئيس الحكومة المصرية اليها ، كما سبق توجيه نظر سلفه ، واصطب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص وسلطة المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين القلائل الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحرية، وهذه المحاولات لقيت تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحرية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر وسيطرح للمناقشة فى البرلمان قريبا . ولما كانت الحكومة البريطانية ترى أن الموافقة على تلك التوصيات تقلل من التمرص التى تنهأ

للتسوية انودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، فلذلك
فهي تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر فى موقفها بغير ابطاء ،
وهي مستعدة من أجل الوصول الى تسوية ودية ، ومراعاة للمشاعر
المصرية المشروعة ، أن تنفصاضى عن توصيتين ، ورأت من واجبيها
استثناءهما ، وهما : أولا ، خفض مدة الخدمة العسكرية الى ثلاث
سنوات بدلا من خمس . وثانيا ، رفع قوة تسع اورط صغيرة من
اورط الجيش المصرى لتصبح اورطا كبيرة ، وزيادة فاعلية قوة البنادق
زيادة مباشرة بأكثر من ١٦٠٠ رجل ، كما أن المساعدة التى تقدمها
الحكومة البريطانية لمصر فى انشاء قوة جوية سوف تستمر ، ويتم
الاسراع فيها بقدر ما يمكن .

وفى مقابل اغضاء الحكومة البريطانية عن هذه الاسلحات فى
الجيش المصرى ، وهى ما اعتبرته من جانبها تنازلات املتتها صداقتها
لمصر ، فقد طلبت فى المذكرة من الحكومة المصرية أن تستجيب بدورها
للطلبات الآتية التى تحكم القبضة البريطانية تماما على الجيش المصرى.
وتعبط آمال البورجوازية المصرية وهى :

١ - وجوب تمكين المفتش العام للجيش من أن يؤدى فى حرية.
وعلى الوجه المناسب ، اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستون
باشا فى يناير ١٩٢٥ . ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع
المرتب المتناسب وواجباته ، وان يعطى عقدا على الأقل لمدة ثلاث سنوات
فى أول الأمر .

٢ - وجوب الا يتأخر وزير الحربية عن أن يرفع الى ملك مصر،
توصيات لجنة الضباط ، اذا بقيت على شكلها ، فيما يتعلق بالتعيينات
والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة .

٣ - تعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ، ليكسوف مساعد
للمفتش العام يتوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها

تعه . وهذا الضابط الكبير يحل محله أقدم ضابط بريطاني يكون موجودا في ذلك الحين في حالة غيابه أو قيامه بأعمال المفتش العام .

٤ - وجوب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا تمذ الدمج الذي تقرر) تحت اشراف المفتش العام البريطاني أو نائبه في غيابه ، ويمكن ، بدلا من ذلك ، أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كانت الحال حتى ابريل سنة ١٩٢٥ .

٥ - أن تظل المناصب التي يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحرية ، وكذلك في مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت في مصلحة الحدود ، محفوظة في أيدي بريطانية ، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر .

٦ - فيما يتعلق بالاختصاص القضائي في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود ، تبقى الحالة على ما هي عليه ، أي يبقى النظام المصرفي فيها .

وفي أثناء ذلك ، رأى لويد أن يطلب من حكومته حضور سفينة حرية الى الاسكندرية من مالطة « كاجراء احتياطي » . وبينما كانت الوزارة تعد ردها على المذكرة ، رأى أن يعد خطفه للمستقبل ازاء ورود أي رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير خارجيته يسرد له التطورات المحتملة التي يتنبأ بها ، ويوصي بأنه في حالة وصول رد غير مرض ، فيجب أن يسأل المصريين هذه الأسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا ؟ ، فإذا أجابوا بالنفي ، أو أجابوا اجابة مبهمه ، فإن على الانجليز أن يطلبوا من الملك فؤاد تأجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارة ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتعطى وقتا محددا للرد ، وتتهم أن عودة الحياة الدستورية مرتقنة بالموافقة على المعاهدة . وفي حالة حدوث أية اضطرابات ، تتخذ اجراءات أخرى في أولها اعلان الأحكام العرفية في البلاد .

وقد جاء الرد من وزير الخارجية البريطانية فى يوم ٢ يونيه ١٩٢٧ وفيه يقول :

« اننى متفق معك على أن الاتفاقية الثنائية ، كيفما كان حصولنا عليها ، تقدم لنا أفضل طريقة ، وربما الطريقة الوحيدة ، لاعادة تأسيس مركزنا فى مصر والاحتفاظ به ، كما أننى أوافق بصفة عامة على الخطة المقترحة فى برقيتك اذا كان اللجوء اليها ضروريا . وانى اقترض انك قد قدرت خطورة احتمال الا تلعب الشخصيات ذات الشأن الدور الذى حباها لها الا بشئ مستحيل لحدا ما ، وربما كانت هذه المخاطر مما لا يمكن تجنبه ، ولكنى سأكون سعيدا لو عرفت وجهة نظرك ، وانى احتفظ بتقديرى فيما اذا كان عقد معاهدة شاملة ، كما هى مذكورة فى برقيتك ، أو عقد عدة اتفاقيات نوعية ، سوف يثبت انه أكثر مناسبة وفاعلية لنا ، وانى موافق أيضا على أنه قد تنشأ ظروف لا نجد فيها خيارا الا أن تفرض الأحكام العرفية على البلاد ، واتخاذ الاجراءات التى وردت فى برقيتك (٧٦) »

على أن الرد المصرى لم يلبث أن جاء فى اليوم التالى ٣ يونيه ، وهو لا يقبل الا مطلباً واحداً من المطالب الانجليزية ، هو الخاص بقبول وزير الحرية آراء لجنة الضباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصورة قاطعة المطالب الباقية . فقد ورد به أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع لداخل السياسة فى الجيش ، ولم يكن ليفوتنا اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وانها على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لاييجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه اتفاقيات ، ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات ، يمكن الاحتفاظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق . أما بخصوص توصيات

لجنة الضباط ، فمنذ اعلان مرسوم ١٩٢٥ الذى ادخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط ، إلا أنها كانت نادرة وعرضية . على أنه يمكن القول بأن الوزير ، لمصلحة الدقة وحسن النظام ، « سيقبل بصفة عامة » آراء اللجنة التى ألت لمساعدته على القيام بما عليه من مسؤوليات . أما ما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من ستين الى ثلاث ، فترى الحكومة أن عقد المفتش لما يكاد تبدأ مدته ، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية خاصة . ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه . على أن وزير الحرية « سيبحث » من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء منصبه أو ليحل محله عند غيابه ، وهذا الضابط سيحل محله أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى . أما فيما يختص بمصلحة الحدود ، فبمقتضى مرسوم مجلس الجيش سنة ١٩٢٥ فإن المدير العام لهذه المصلحة عضو فى هذا المجلس بحكم وظيفته ، وما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلية فى اختصاص المجلس ، فإن هناك ما يدعو للثقة ، بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستجز بكل ما يرغب فيه من ضمان ، وطبقا لمقتضيات الخدمة . وفيما يختص بالضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة ، فقد نظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألتهم عندما انتهت مدة عقودهم ، وقرر لمصلحة العمل أن يستبقهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنة وستين ، وعند انتهاء هذه العقود « ستبحث » الحكومة فى ضوء مصلحة العمل فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا . أما بالنسبة للنظام القضائى فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فقد تضمنت المذكرة المصرية أن مرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن

يجل محله نظام أوفى ، وان هذا النظام ما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادئ التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل الحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها . على أنه نظرا لأسباب تتصل بالاحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية ، فان الحكومة المصرية «تدرس» مسألة إعادة محكمة أول درجة باختصاصها الأسمى ، وهى المحكمة التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الادارة محل البحث (٧٧) .

ازاء هذا الرد الذى صيغ بهارة وذكاء ، رأى لويد أنه لم يبق مفر من اتخاذ الاجراءات التى اتفق عليها مع السيرأوستن تشمبرلن وزير الخارجية . فقد أحس بأن الرد المصرى انما يستهدف جس النبض ، فاذا كان الرد الانجليزى بالتصميم على قبول المطالب ، فان الحكومة المصرية سوف تخبر المتطرفين بأنهم كانوا مخطئين، وأنها لن تستمع اليهم بعد ذلك . أما اذا كان الرد ينقصه التحديد ، فان حجة المتطرفين سوف تقوى ويضعف موقف الانجليز .

ولكم فوجئ اللورد لويد ، عندما وصلت تعليمات من المسنر بلدوين يخالفه فيها فى اعتبار الرد المصرى غير مرض ، وفى ضرورة التسك بالمطالب الأولى ، ويرى أن المذكرة المصرية قد كتبت بصيغة ودية ، وأنها وان كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، الا أنها فى نفس الوقت لم ترفض المطالب الأخرى بصفة قطعية (٧٨) ، ثم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى تضمنتها المذكرة البريطانية والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، للوصول الى « الاتفاقية الموقوتة » بخصوص الدفاع عن مصر ، ويقول ان المهم ليس فى الحصول على مطالب محدودة ، وانما فى الوصول الى اتفاقية ، وانه اذا تمت هذه التعليمات، فاما ان يقبل ثروت باشا ابرام الاتفاقية الموقوتة

وأما أن يرفضها . فإن رفضها ، وهو ما يخشى أن يكون محتملا ، فانه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع الانجليز في الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومة المصرية في لونها الحقيقي (٧٩) .

وقد وضمت هذه التعليمات الجديدة اللورد لويد في أدق موقف فلقد كانت الصعوبة المباشرة والخطيرة التي واجهته - على حد قوله - هي أنه نظرا لأن السياسة التي اتبعها كانت بالاتفاق مع وزير الخارجية، فقد تصرف الى ذلك الحين قولا وعملا ، ليعطى التأثير بأن الحكومة البريطانية تعتبر تلك المطالب على جانب كبير من الأهمية، وانها لن تسمح برفضها ، كما حصل على تأكيدات من ممثلي الدول الأجنبية الهامة ، بأنهم يعتبرون هذه المطالب ضرورية للاحتفاظ بوضع مأمون في مصر ، وأنهم سوف يحثون حكوماتهم على أن تبذل له كل تأييد للاصرار عليها ، وكان هؤلاء الممثلون متفقين على رأى واحد مع مستشارى دار المندوب السامى بخصوص الرد المصرى ، وهو أنه مبهم ، ولا يمكن قبوله كقاعدة لمفاوضات .

لذلك فعين وصلت تعليمات « بلديون » أرسل « لويد » اليه ملحا فى إعادة النظر ، كما كتب اليه يوم ١١ يوفية يسوق الحجج على أن ثروت باشا اذا كان قد استطاع أن يسوف فى قبول المطالب السابقة ، فإن الأمر سيكون أسهل عليه بكثير فى حالة « اتفاقية » تقتضى بطبيعة الحال مناقشة واسعة ، وتتطلب العرض على البرلمان للموافقة عليها حتى تكون لها صفة ملزمة ، واستدل على وجهة نظره ، بأن ثروت باشا نفسه كان قد أوضح له أنه لا يمكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل اجراء المفاوضات العامة على انتحفظات .

وفى نفس الوقت ، وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاولة ، رأى أن

يعاود اتصالاته غير الرسمية لاقتناع ثروت باشا وسعد زغلول باشا . بأن يتخطيا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية ونصوص الرد المصرى، وكان فى هذه الاتصالات يعتمد على معرفته « بالموقف السياسى الداخلى والآمال والمخاوف التى تملأ صدور أعدائنا ؛ » . ولكن موقف سعد زغلول العنيد حطم إحدى المحاولات التى كادت تصل الى حل . وفى اللحظة التى فقد فيها كل أمل ، بدا أن أعضاء الوفد الآخرين من ذوى النفوذ ، لم يكونوا ميالين لافلات فرصة التفاهم من أيديهم ولم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة مرة أخرى الى « التيه السياسى » حسب تعبير لويد - الذى كانوا فيه قبل عودة الحياة الدستورية ، وقد أصروا على استمرار المحادثات ، وعلى ضرورة الوصول الى تسوية . واستؤثفت الاتصالات ، ولكن سعد زغلول لم يشترك فيها اشتراكا مباشرا ، وظل بعيدا ولكن معاديا . وفى يوم ١١ يونية قدم ثروت باشا للورد لويد حلا للموقف ، يقوم على أن يرسل الأخير ابيه طالبا مزيدا من الايضاح لما ورد فى المذكرة المصرية ، فيرد عليه ثروت بمذكرة أخرى أكثر تحديدا ، وابتث على الرضاء ، وأوضح أن سعد زغلول لن يحتاج على ذلك . وقد وافق لويد . واشتملت المذكرة المصرية التفسيرية على الاذعان لجميع المطالب الانجليزية الهامة التى قدمت فى الأصل؛ واصطحبت بتأكيدات شفهوية فى حضور وزير الحرية وفى حضور مستشارى لويد . وأبلغ لويد هذا الرد الى لندن موصيا بالقبول على الفور قبل أن يتسع لسعد زغلول الوقت لينكص على عقبه ، أو قبل أن تثار مناقشات فى هوائت هول لمصلحة اجراء تعديل فى الخطه، وفى اليوم اتتالى وصلت برقية من رئيس انوزراء يهنئه فيها على نجاح مفاوضات مع الحكومة المصرية (٨٠) وانتهت على هذا النحو أخطر أزمة فى العلاقات المصرية البريطانية حول الجيش المصرى بعد تصريح ٢٨ فبراير ، باتصار ساحق للمندوب السامى اللورد لويد .

هوامش الفصل السادس

- (١) الكتاب الأخطر لمصرى من « السودان من ١٣ فبراير ١٨٩١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٢ » ص ٢٨ - ٢٩ .
- (٢) نفس المصدر .
- (٣) نفس المصدر ص ٣٧ .
- (٤) House of Commons Debates, 55, Vol. 179, pp. 667-670.
- (٥) انظر الأمر المال الصادر يوم ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦ بتعيين اللواء السير ريجنالد ونبت باشا فريفا ومردوا للجيوش لمصرى وذلكما لأركان الحرب اعتبارا من ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦ . ثم الأمر المال الآخر فى نفس اليوم بتعيين السير ريجنالد ولجت مردوا للجيوش لمصرى حاكما عاما للسودان بدلا من اللورد كتشتر (مجموعة الأوامر الملكية والذكريات الصادرة من أول شهر يناير ١٨٩٦ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، الطبعة الأميرية ببولاق ١٨٩٦) .
- (٦) نفس المصدر ص ٥ . انظر فى نصيب القرين كتشتر : عبد الرحمن (كرى : قلعة الجيش لمصرى الحديث ص ٩٠ .
- (٧) انظر خطاب ابراهيم الهلباوى بك فى مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ (المجلد ص ٤٦٨) .
- (٨) للنظم يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ .
- (٩ مكرر) الكتاب الأخطر ص ١٢ - ١٤ .
- (٩) أحمد شليق : المولية الثانية ١٩٢٥ ص ٩٦ - ٩٧ . داود بركات : السودان لمصرى وسطاح السياسة البريطانية ص ١٥٥ - ١٥٦ .
- (١٠) انظر مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة لمصرية التى وجهتها عن طريق داور للنواب العالى فى ٢٩ مايو ١٩٢٧ Lloyd, op. cit., vol. 2, p. 400.
- (١١) أحمد شليق : المرجع المذكور ص ٩٧ - ٩٨ . الحكومة لمصرية : مجموعة القوانين والراسم والأوامر الملكية . للجلد الأول سنة ١٩٢٥ ص ٦ (الطبعة الأميرية ١٩٢٥) .
- (١٢) الحكومة لمصرية : مجموعة القوانين والراسم والأوامر الملكية . للجلد الأول ص ٦ وما بعدها .
- (١٣) البلاغ فى ٢٥ يناير ١٩٢٥ .
- (١٤) أحمد شليق : المرجع المذكور ص ١٩١ .
- (١٥) نفس المصدر ص ١٩٢ - ١٩٣ .
- (١٦) نفس المصدر .
- (١٧) للنظم فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .
- (١٨) نفس المصدر فى ٧ - ٢١ ديسمبر ١٩٢٤ .
- (١٩) طبعة مجلس النواب يوم ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٢٠) للنظم فى ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

- (٢١) للعلم في ٤ ، ٢٤ ، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤
- (٢٢) للعلم في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤
- (٢٣) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧
- (٢٤) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٧
- (٢٥) طبقة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧
- (٢٦) طبقة مجلس النواب في ٦ ديسمبر ١٩٢٦
- (٢٧) طبقة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧
- (٢٨) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦
- (٢٩) طبقة مجلس النواب ، نفس الجلسة
- (٣٠) طبقة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧
- (٣١) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦
- (٣٢) طبقة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧
- (٣٣) دكتور محمد عبد الله العربي : سياسة الائتلاف الحكومي في مصر ١٨٨١ - ١٩٢٨ ملحق رقم ١ ، ٢ ، برنامج الائتلاف من عام ٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ١٩٢٢ - ١٩٣٦
- (٣٤) دكتور الطوق صليح : سجل القوانين ١٨٥٦ - ١٩٥٢ ، المجلد الثاني من ١٨٤٥ - ١٤٨٧ (الطبعة الأخيرة ١٩٥٢)
- (٣٥)
- (٣٦) نشر طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، انظر ايضا محاضرة خابط دور الائتلاف المائى الثالث ، الجزء الثاني من ٦٨٠
- (٣٧) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ من ٦٠٧ ، ٦١٥
- (٣٨) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧
- (٣٩) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦
- (٤٠) نفس المصدر
- (٤١) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧
- (٤٢) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦
- (٤٣) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧
- (٤٤) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦
- (٤٥) نفس المصدر
- (٤٦) طبقة مجلس النواب في ٦ فبراير ١٩٢٧
- (٤٧) نفس المصدر
- (٤٨) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، ١٦ فبراير ١٩٢٧
- (٤٩) طبقة مجلس النواب في ٧ سبتمبر ١٩٢٦ ، ٢٢ يولية ١٩٢٧
- (٥٠) طبقة مجلس النواب في ٢٢ يولية ١٩٢٧
- (٥١) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦
- (٥٢) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧

- (٥٢) مضبطة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٥٣) مضبطة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٥٤) مضبطة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٥٥) مضبطة مجلس النواب ، نفس الجلسة .
- (٥٦) مضبطة مجلس النواب يوم ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٥٧) مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٥٨) مضبطة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٥٩) نفس المصدر .
- (٦٠) Lloyd, op. cit., p. 400.
- (٦١) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٦٢) نفس المصدر .
- (٦٣) مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٦٤) نفس المصدر .
- (٦٥) Lloyd, op. cit., p. 202.
- (٦٦) Ibid., p. 199.
- (٦٧) أحمد شوقي : المجلد الرابع ص ١١٧ .
- (٦٨) Lloyd, op. cit., p. 200.
- (٦٩) Ibid., pp. 201, 202.
- (٧٠) Ibid., p. 200.
- (٧١) Ibid., p. 204 ; Lord Lloyd to Sir Austin Chamberlain, Dec. 12, 1926.
- (٧٢) Ibid., p. 203.
- (٧٣) Ibid., pp. 203, 219-220.
- (٧٤) Ibid., p. 206.
- (٧٥) الرامس : في أعقاب الثورة ، ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .
- (٧٦) Lloyd, op. cit., p. 211.
- (٧٧) Ibid., pp. 213-214.
- (٧٨) Ibid., pp. 213-216.

الفصل السابع
الجيش المصري
في المفاوضات المصرية - البريطانية
١٩٢٧-١٩٣٠

● الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية - البريطانية

وضعت أزمة الجيش فى مايو - يولية ١٩٢٧ بين سلطات الاحتلال والحكومة المصرية ، خاتمة لكل المحاولات التى قامت بها اليورجوازية المصرية الحاكمة منذ قيام الحكم الدستورى فى أوائل عام ١٩٢٤ حتى انتهاء الأزمة ، لوقف التدهور المستمر فى الجيش المصرى - وخصوصا بعد التطورات التى لحقت فى أعقاب عودته من السودان - ومحاولة اصلاحه ورفع كفاءته العسكرية . ولما كان كل استقلال لا يركز على جيش يحميه ، هو استقلال مهدد ، كما أن كل وجود سياسى لا يستند الى قوة عسكرية ، هو وجود عديم ، فإن الجيش المصرى فى ذلك الحين بما كان عليه من ضعف وتأخر ، كان تعبيراً بليغاً عن قيمة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بتصريح ٢٨ فبراير .

ولقد تربت على أزمة الجيش التيجتان الآتيتان :

أولا - تجميد أوضاع الجيش المصرى، بعد أن أوضحت السلطات

البريطانية ، بلا موارد ، أنها تعتبر تقوية الجيش المصرى « خطرا محتملا على قيامها بمسئولياتها » فى الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، حسب تصريح ٢٨ فبراير .

ثانيا ، ما وعته القيادات السياسية البورجوازية من درس الأزمة ، وهو أن تحسين أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو : ولا يتقدم ، تحسين وضع مصر السياسى . وقد كان المغزى الصريح لذلك ، هو التخلي مؤقتا عن فكرة المتطرفين فى الاستعانة بالجيش فى تدعيم الاستقلال الذى حصلت عليه البلاد بتصريح ٢٨ فبراير . ولما كانت هذه القيادات السياسية ، قد أصبحت عاجزة عن تحريك جماهير الشعب لعمل فعال ضد الاحتلال ، كما أنها كانت تعتقر الى تنظيمات ثورية مسلحة للتحرك عند افلاس الوسائل السياسية ، فلم يكن ثمة بد من الالتجاء فور انتهاء الأزمة ، الى وسيلة التفاوض مع دولة الاحتلال لحل القضية الوطنية حلا شاملا ، وقد ظهر أثر أزمة الجيش واضحا فى هذا التحرك .

اولا - الجيش فى مفاوضات

ثروت - تشمبرلن

فعلى أثر انتهاء أزمة الجيش ، وقبل مرور شهر واحد ، كان ثروت باشا يشتهز فرصة زيارة الملك فؤاد لانجلترا من ٤ الى ٣١ يولية ١٩٢٧ ليطرق باب المفاوضات مع انجلترا على النحو الذى يرويه لنا فيما يلى :

« بدا لى أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لانجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ، ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، ثقة بأن هذا الاتصال

الشخصى لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدي اليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر . وكنت حريصا بوجه خاص على ازالة ما علق بأذهانهم من الأثر الذى تركه الحوادث الأخيرة ، ولا سيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش ، ذلك الحادث الذى حدا بهم الى اتخاذ تدابير - من قبيل ارسال مدرعات الى الاسكندرية - لم تكن فى نظرنا لتتفق مع رغبتنا الصادقة فى أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية ، أو لتتناسب مع الأسباب التى أدت الى تلك الأزمة (١)

على هذا النحو ظهر أثر أزمة الجيش فى تحرك ثروت باشا لفتح باب المفاوضات مع انجلترا . وكان هذا الأثر أيضا باديا فى أول لقاء لثروت باشا مع السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا ، فقد أعرب له عن « رغبته الصلدة فى الارتباط مع بريطانيا بأوثق العلاقات وأن اليوم الذى نصبح فيه حلفاء وأصدقاء ، لا يبدو فى نظرى بعيدا » ثم استدلل ثروت باشا على أن مصر سمت بإخلاص الى تحقيق « سياسة حسن التفاهم بين البلدين » ، بوقفها من أزمة الجيش ، « فافاض » - حسب قوله - فى « ايضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والزعماء المسئولين » بصدد الخلافات التى وقعت فى هذه المسألة وغيرها من المسائل ، « ويان ما كان للجهود التى بذلها كل فى دائرته من الأهمية للوصول الى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية ، دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين » (٢) .

وحتى يمكن فهم المعالجة التى تمت لمسألة الجيش فى أثناء مفاوضات ثروت بتشمبرلن ، يهنا أن نوضح المنطلق الذى كان يتحرك منه ثروت باشا لحل القضية الوطنية كلها ، والهدف الذى كان يهدف اليه ، كما يهنا فهم منطلق وهدف السير أوستن تشمبرلن .

كان ثروت باشا ينطلق فى مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن من نظرة غربية تمتد أن أكبر الأسباب فيما كان يقع بين مصر وبريطانيا

من الاحتكاك والصدام ، انما يرجع - كما يقول - الى « جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع انجلترا ، يترتب عليه أن أبسط أعمالنا وأشدّها انطواء على حسن النية ، كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر (١) كانت تؤول عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها » (٣) . ومعنى ذلك أن ثروت باشا كان يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا في جوهرها هي أزمة ثقة . أما الهدف الذي كان يسعى اليه طول المفاوضات - فهو الوصول بمصر الى وضع سياسى لم يكن يبعد في الحقيقة عن وضع المستعمرات الحرة (الدومينيون) في الكومونولث .

أما السير أوستن تشمبرلن ، فد كان ينطلق من نظرة أكثر واقعية ، والى هدف أكثر طموحا . فكما أوضح بنفسه لثروت باشا ، كان يفهم 'الأزمة على أنها « أزمة مصالح » ، أو على حد قوله : « أن من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها . . وان كل حكومة انجليزية ، أيا كان تشكيلها ، لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك . . وان لب المسألة في الوقت الحاضر ، هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما . . فإن كان الجواب سلبا ، ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ، وتعرضت تلك العلاقة الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسف ، الى تسويتها بالقوة » ؛

وفى هذا الاطار من المنطلق المختلف ، والهدف المتباين ، للجانبين المصرى والانجليزى ، دارت أشد المفاوضات تمسقا من الجانب الانجليزى ، وأشدّها تخاذلا من الجانب المصرى ، مما يتضح بصفة

خاصة فى مسألة الجيش المصرى ، الذى هو مناط عنايتها فى هذه الدراسة .

وكنتم قد أوضحت أن الجيش المصرى يرتبط فى المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يركز عليهما الاستقلال ، وهما :
أولا : انتهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر ، وجلاء القوات البريطانية عنها - بما يترتب على ذلك من آثار محتومة على الجيش المصرى ، سواء فيما يتعلق بفك قيوده ، ورفع النوصابة عنه ، أو فيما يتعلق بدوره التاريخى .

ثانيا : مسئولية الدفاع عن البلاد ، فى حالة بقاء قوات بريطانية فى مصر ، وهل تكون هذه المسئولية ملقاة على عاتق هذه القوات أم تكون على عاتق الجيش المصرى وحده .

وفى الدور الأول للمفاوضات الذى انتهى بتصريح ٢٨ فبراير ، وكذا فى الدور الثانى فى عهد حكومة سعد زغلول ، لم يتجاوز البحث هاتين النقطتين . ولكن فى الدور الثالث (١٩٢٧ - ١٩٣٦) تناولت المفاوضات أيضا الجيش المصرى كمؤسسة من ناحية حجمه ، وتدريبه ، وتعليمه ، وتزويده بالمؤن والذخائر . ويمكن رد السبب فى ذلك الى أن مباحثات ثروت قد دارت وأزمة الجيش لما تبرد حرارتها بعد ، فكان من الطبيعى أن تعرض نفسها على المباحثات .

وقد قامت معالجة ثروت باشا لمسألة انتهاء الاحتلال البريطانى وجلاء القوات البريطانية عن مصر ، على أساس نظريته المتخاذلة . فقد اقترح أن ترخص « الحكومة المصرية لبريطانيا بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية ، ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة ، على أن تستقر هذه القوة بعد انقضاء مدة (٥٠) من تاريخ العمل بالمعاهدة فى (٥٠) فى أى مكان من منطقة القنال » .

اما بالنسبة لمسألة مسئولية الدفاع عن مصر ، فقد تجاهلها ثروت باشا . فقد اقترح أن يكون الغرض من بقاء هذه القوة البريطانية هو : « تسهيل وتحقيق قيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية » (٤) .

ويتضح من ذلك ما يلي :

١ - أن ثروت باشا قد سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانية في الأراضي المصرية .

٢ - قبل التحفظ الأول من التحفظات الأربعة الذي ينص على مسئولية بريطانيا عن حماية طرق مواصلات الامبراطورية في مصر .

٣ - تجاهل التحفظ الثاني الخاص بمسئولية بريطانيا عن الدفاع عن مصر . فوقف بذلك موقفا سلبيا .

٤ - لم يكتف ثروت باشا بهذا الموقف السلبي من مسألة مسئولية الدفاع عن مصر ، بل قبل في مشروعه بقاء القوات البريطانية في جميع الأراضي المصرية لعدد من السنين ، الى حين انتقالها الى مكان يمين على القتال . ومعنى ذلك الاعتراف الفعلي بأن أرض مصر كلها طريق أساسي للمواصلات البريطانية طوال تلك المدة .

٥ - أصبحت حماية طرق مواصلات الامبراطورية على هذا النحو تساوي حماية مصر طوال تلك الفترة التي تنتقل بمدها القوة البريطانية الى مكان على القتال .

٦ - حتى بعد انتقال القوة البريطانية الى منطقة القتال ، فإن تحديد الغرض من وجودها هناك بحماية مواصلات الامبراطورية، معناه أن انجلترا صاحبة الولاية في حماية هذا الجزء من الأراضي المصرية .

٧ - لم يحدد ثروت باشا أجلا مينا لبقاء القوة العسكرية البريطانية في الأراضي المصرية ، وبمعنى أوضح أنه لم يحدد أى أجل لجلاء هذه القوة . وقد تعلل ثروت باشا في ذلك بأنه جعل السير

أوستن تشمبرلن يوافق على اضافة عبارة في أوائل المادة الخامسة .
والتي أصبحت المادة السابعة في المشروع النهائي ، تحدد مدة بقاء
القوات البريطانية في مصر بأنه «رثما يحين الوقت لعقد اتفاق يمهّد
بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة
ملك مصر بمهمة حماية طرق المواصلات الامبراطورية » . ولكن هذا
التعليل لا قيمة له ، لأن الأجل المذكور الذي حددته العبارة السابقة
غامض ، ويفتح الباب لبقاء القوات البريطانية في مصر لأي عدد من
السنين ، لأن العبارة السالفة الذكر ، لم تحدد موعدا محددا لعقد
هذا الاتفاق . ومع ذلك فحتى هذه العبارة — باعتراف ثروت باشا
نفسه — لم تكن الا عبارة صورية لا غرض لها الا اجتذاب تأييد الشعب
المصري للمشروع . فحين اعترض السير أوستن تشمبرلن على ادراج
هذه العبارة في المادة المذكورة ، على أساس أن «حكومة حضرة صاحب
الجلالة لا يسعها الارتباط تماما بتمهّد صريح أو ضمني بسحب جنود
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، وتكليف الحكومة المصرية وحدها
بمهمة حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية ، حيث تخرق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها» ؛ أكد له ثروت باشا — كما سجل
في رسالة بعث بها الى السير أوستن تشمبرلن — أنه « لم يرم بالعبارة
التي اقترحها الى هذا القصد ، ولا الى هذا المعنى » (١) وقال انه يأمل
اذا ما اعتمدت المعاهدة ، انه قد يأتي يوم تشعر فيه حكومة حضرة
صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تمهّد بحماية هذه المصالح
في المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وان دولته
نيدرك على كل حال ان هذا اليوم يوم بعيد، ويكتفى بأن يترك للحكومة
صاحب الجلالة مطلق الحرية والتصرف في تفسيره أن ذلك حان
يومه » ؟ (٥) .

ونلاحظ على اعتراض السير أوستن تشمبرلن الذي قدمه ثروت

باشا ، انه قرن حماية خطوط مواصلات الامبراطورية بالأراضي المصرية التي ذكر أن هذه الخطوط تخترقها أو تمر عليها ، ومعنى ذلك أن حماية خطوط الامبراطورية تساوى حماية الأراضي المصرية والدفاع عنها . ولم يعترض ثروت باشا في رده السالف الذكر ، مما يفهم منه تسليحه بأن مسئولية الدفاع عن مصر منوطة بالقوات البريطانية الى حين يتم الاتفاق على أن يعهد بهذه المهمة الى الجيش المصري .

ولم يلبث ثروت باشا أن انتقل الى معالجة مسألة الجيش المصري كأداة حربية ، فاقترح أن تتعهد الحكومة المصرية بأن « يكون تعليم الجيش وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الانجليزي ، وإذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أوروبيين من الأجانب ، فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين » . وقد برر هذا التمهّد من جانب الحكومة المصرية بأنه « لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المصري والبريطاني ، نظرا لأن الجيش الانجليزي كان عليه بحكم المحاورة ، أن يتقدم لنجدة مصر بصفة محارب اذا أصبحت في حالة حرب للدفاع عن أراضيها ، أو عن مصلحة من مصالحها (٦) » .

ولم يتوان الجانب الانجليزي في المباحثات عن التقدم لملء الفراغ الذي خلفه ثروت باشا بمشروعه ، وفرض سيطرته على الجيش المصري على النحو الآتي :

أولا - أضاف في المشروع الانجليزي غرضا آخر لوجود القوات البريطانية في مصر ، الى جانب حماية طرق المواصلات الامبراطورية ، وهو : « تسهيل التعاون بين القوات المسلحة لكل من الحكومتين المتعاقبتين » (٧) . وقد كانت اضافة هذا الغرض أمرا غريبا في الواقع ، لأن التعاون بين جيشي أي دولتين لا يتطلب مرابطة أحدهما الى جانب الآخر في وقت السلم . ولكن الهدف الذي كانت ترمى اليه السياسة

البريطانية ، هو حصر نمو الجيش المصرى فى عهد الاستقلال الذى
تأتى به المعاهدة فى إطار التعاون مع الجيش البريطانى . بمعنى أنه
كلما زادت القوات البريطانية ، كلما قلت الحاجة الى القوات المصرية،
وكلما انتشرت الأماكن التى تمسك فيها القوات البريطانية، كلما ضاقت
وانحصرت الأماكن التى تمسك فيها القوات المصرية ، وذلك كله
باسم « التعاون » ! .

لهذا السبب ، فقد أطلق المشروع البريطانى العدد الذى يمكن
لبريطانيا أن تضعه فى مصر من قواتها . فحسب نص المشروع فإنها
تضع « ما ترى ضرورة وجوده لهذا الغرض » ! (٨) . وقد ساعد
المشروع المصرى على ذلك فى الحقيقة ، إذ لم يحدد عدد هذه القوات
البريطانية ، اكتفاء بالقول فى المادة الخامسة بأن الحكومة المصرية
« ترخص للحكومة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى
المصرية » (٩) . على أنه حين أضاف المشروع البريطانى غرض «التعاون»
بين الجيشين السالف الذكر ، كان ذلك محل ملاحظة ثروت باشا
الذى اشترط فى ملاحظاته على المشروع البريطانى أنه « إذا وجب
الاحتفاظ بهذا الغرض ، فيجب أن تشترك الحكومتان فى تحديد العدد
اللازم من الجنود البريطانية وفى تعيين المكان الذى تمسك فيه » (١٠)

ثانيا - اشترط المشروع البريطانى « لتحقيق التعاون بين الجيشين
تحقيقا فعليا » ، أن « يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب
الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى » . كما أوجب على الحكومة
مصرية ، فى حالة ما إذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من
الأجانب أن تختارهم من الرعايا البريطانيين » (١١) . وكان المشروع
المصرى قد جعل ذلك أمرا اختياريا للحكومة المصرية كما رأينا .

ثالثا - اشترط المشروع البريطانى ألا يتجاوز عدد رجال الجيش
المصرى فى زمن السلم ١٢ر٢٥٠ رجلا (١٢) . وقد كان هذا الشرط

الغريب محل هجوم ضار من ثروت باشا ، الذى كتب فى تعليقه على المشروع يقول : « ان تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين فى معاهدة دفاعية هجومية ، أمر ليس له نظير ولا مبرر له أبدا . وليس من شك فى أن مصر أبعد ما تكون عن الرغبة فى الحرب ، وليس لها فى الحرب مع ذلك حاجة : فجارها الى الشرق هو بريطانيا العظمى حليقتها ، والى الغرب دولة إيطاليا التى ما برحت علاقاتها الودية بها على خير ما يرام . أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة ، فلا خوف من نزوع أهله الى الثورة ولا من اعتداء جندى تقوم به البلاد المتاخمة له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش كافية نسبيا . ولكن الذى لا يتفق مطلقا ، لا مع استقلال البلاد ، ولا مع معاهدة التحالف ، هو فكرة التحديد فى ذاتها . ولم تدع مصر لتحديد قواتها الا فى عهد سيادة الدولة العثمانية ، وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك محددة بشمالية عشر ألف جندى ، أفيجوز اذن أن يفسر التحديد المقترح ، بأن بريطانيا العظمى تخشى اذا أصبح الجيش المصرى كبيرا ، أن يعرض للخطر سلامة المواصلات الامبراطورية ؟ أو يجوز أيضا أن يفهم أنه اذا كان المشروع البريطانى ، قد أفرغ فى قالب لا يترك لمصر مجالا للحرية تستطيع التحرك فيه ، فما ذلك الا لخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية ؟ اذا كان الأمر كذلك ، فخيرالا يجرى حديث فى محادثة ، فما كانت بلقطها ولا بمعناها لتستقيم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تنهأ لانتفاء أسبابه . ولقد يتبادر لى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى ، لذك كلما زيد عدد تلك القوات ، خف عن عاتقها أثر ما تمهدت به كحليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين ، على كل حال ، فانه يجب التنبيه الى أن هذه هى المرة الأولى التى

تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى ، فان المفاوضات السابقة لا تضمن أى أثر فى هذا الصدد (١٣) .

رابعا - اشترط المشروع البريطانى « ألا تدرب الحكومة المصرية رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا العظمى » ، وأن يتم التدريب العسكرى على يد « مدرسين وقتنيين عسكريين » تفهمهم الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية « (١٤) » . وقد تساهل ثروت باشا : لماذا يكون الشيء الجائر فى الجيش البريطانى مستمعا فى الجيش المصرى ؟ (١٥) .

خامسا - اشترط المشروع البريطانى أن «تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ، ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعينات مما لا يصنع فى مصر . وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر » (١٦) . وقد أبدى ثروت باشا دهشته لهذا الشرط ، لأنه حتى اذا كان تعليم الجيش المصرى وتدريبه على نمط أساليب الجيش البريطانى ، يتطلب ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر فى الجيشين ، « فان هذه الضرورة شىء ، والالتزام بوجوب الرجوع الى الحكومة البريطانية فى توريد هذه الأسلحة والذخائر شىء آخر لا يستلزم أحدهما الآخر . فلم لا تخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة ؟ ، وهل المقصود هنا أيضا بسط رقابة ؟ » .

سادسا - اشترط المشروع البريطانى أن تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأراضى عرضها عشرون كيلو مترا « على كل من جانبى قناة السويس » - بما يتضمن ذلك من الأضرار بحرية المواصلات بين مصر وآسيا ، ومنع الطائرات المصرية من التحليق فوق القناة وغيرها الى الجانب الآسيوى . وقد أبدى ثروت باشا تشككه فى أن يكون هذا المنع مما تقضى به الضرورة أو تسوغه المصلحة ، فقد يكون من الممكن

اعتبار شريط من الأرض على جانبي قناة السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطائرات ، « ولكن لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القنال » (١٧) •

سابعاً - اشترط المشروع البريطاني استمرار وقسوع الجيش المصري تحت سيطرة المفتش العام على نفس الأسس التي اتهمت اليها أزمة الجيش ؛ أو على حد تعبير النص الانجليزي « طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثلي حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يونيو ١٩٢٧ على التوالي » • كما اشترط أن يكون ذلك طوال السنوات العشر التي حددتها المادة الخامسة من المشروع البريطاني ، لتستقل بعدها القوات البريطانية المنتشرة في مصر الى مكان محدد تستقر فيه باتفاق الحكومتين البريطانية والمصرية • ومعنى ذلك أن السياسة البريطانية قد نسقت أنه في الوقت الذي تكون فيه القوات البريطانية معسكرة في جميع أنحاء البلاد ، يكون الجيش المصري أيضاً خاضعاً لسيطرة المفتش العام • وكانت الحجة البريطانية في ذلك هي « تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتسيق تدريبها » (١٨)

كان هذا هو فحوى المشروع البريطاني للسيطرة على الجيش المصري الذي قدم لثروت باشا • وعندما أبدى ثروت باشا ملاحظاته على تلك النصوص ، أجرى الجانب البريطاني تعديلات واضافات عليها « بقصد ارضاء » حسب قوله ، وكانت المحصلة النهائية لهذه التعديلات - كما وردت في المشروع النهائي على النحو الآتي :

أولاً - نزلت الميامية البريطانية عن الغرض الذي كانت قد أضافته لوجود القوات البريطانية بمصر ، وهو الخاص بتسهيل التعاون بين قوات البلدين ، وأضيفت العبارة الضعيفة والصورية التي تحدد أجل بقاء القوات البريطانية في مصر بأنه « ربما يحين الوقت لمقد

اتفاق يعهد بموجبه صاحب الجلالة البريطانية لصاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية (حماية طرق المواصلات الامبراطورية) .

ثانيا - نزل الجانب البريطانى عن اشتراط ألا يتجاوز عدد الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢٢٥٠ رجلا .

ثالثا - تعدل النص الخاص بتوريد الاسلحة ، فيعد أن كان ينص على أنه « ليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر » ، أى عن غير طرق الحكومة البريطانية ، ترك للحكومة المصرية الخيار فى ذلك ، على أن يكون الاستيراد من بريطانيا . فاصبح على النحو الاتى : « وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها اذا طلبتها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الاسلحة من بريطانيا العظمى » .

رابعا - رفعت الحكومة البريطانية الحظر الذى وضعت فى مشروعها على تحليق الطائرات المصرية فوق قناة السويس (عشرين كيلو مترا على كل من جانبيها) وقصرته على طيران الدول الأخرى . فقد نصت الفقرة (هـ) من الملحق (أ) على أن « هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ، ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها » (١٩) .

خامسا - أما بالنسبة لوضع المفتش العام فى الجيش المصرى ، فان ثروت باشا كان قد أبدى اعتراضه على اشارة الجانب الانجليزى الى المذكرات التى تبودلت فى أزمة الجيش فى المشروع البريطانى الذى قدم اليه . فعلى حد قوله : « لما كان تبادل هذه المذكرات لم يحصل الا بمناسبة حادث كاد يكدر العلاقات الحسنة بين البلدين ، فقد آثرت ألا ألمح اليه أو أذكر به فى سياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود » (٢٠) . وقد استجابت السياسة البريطانية

لهذا الافتراض بطريقتها الخاصة ، فنمت الصيغة الجديدة على أنه « ما لم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ في الجيش المصرى مدة العشر السنوات المشار اليها في المادة السابعة من المعاهدة (والتي يعيد الطرفان بعدها النظر في مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية فى مصر) بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن فى وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها فى العقود المعمول بها » (٢١) . ومعنى ذلك أنه فى الوقت الذى نزل فيه الجانب البريطانى عن ذكر المذكرات التى تبودلت فى أزمة الجيش ، فإنه أعطى للصيغة الجديدة مدلولاً أوسع مما كان للصيغة السابقة ، فنص فيها على الاحتفاظ فى الجيش المصرى بجميع الضباط البريطانيين الموجودين ، وبالشروط المنصوص عليها فى عقودهم . وكان عدد الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى فى ذلك الحين - فيما عدا المفتش العام ومساعد ، وبعض جاويفية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة البحث - عشرة ضباط ، من بينهم ، طيبان وخمسة مدربين وثلاثة فى ملك الجيش هم : مدير قسم المهمات ومدير الموسيقى وضابط هيئة أركان الحرب . وعلى ذلك ففما عدا المدربين الخمسة الذين نص على حالتهم ومركزهم فى المادة الخامسة من مشروع المعاهدة التى تتعهد الحكومة بمقتضاها بأنها اذا رأت ضرورة استخدام مدربين أجانب ، فتختارهم من الرعايا البريطانيين ، فلم يكن ليتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة - على حد تعبير ثروت باشا نفسه - يدعو الى التمسك بهؤلاء بعد انتهاء مدة عقودهم (٢٢) . اذ ذلك فقد رأى ثروت باشا أنه من الضرورى أن تنهم العبارة الجديدة على «أن من يجب الاحتفاظ به فى خدمة الجيش المصرى هو المفتش العام ومساعد فقط ، وعلى أن اختصاصات هذا المفتش العام تظل محدودة بمقتضى مرسوم يناير ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضواً فيهما » (٢٣) .

وقد فصل ثروت باشا وجهة نظره هذه في مذكرة تكميلية ، أوضح فيها أن المذكرات التي تبودلت في هذا الشأن (حول أزمة الجيش في يونية) لم يقصد بها إلا ضابطان بريطانيان هما : المفتش العام ومساعدته ، وأن تلك المذكرات قد أيدت اختصاصات المفتش العام بالصورة التي قررت بها في مرسوم يناير ١٩٢٥ ، وأنه - أي ثروت باشا - في تقرير هذين الأمرين ، لم يخرج عن نصوص تلك المذكرات التي راعاها بدقة ، « فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو إلى تغيير المعنى للمواضع لتلك النصوص ؟ » ثم قال أنه إذا لم يكن نص الفقرة التي وردت بالمشروع النهائي في هذا الخصوص قد قصبت لغير استبقاء المفتش العام ومساعدته وحدهما ، « فينبغي بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما » . وقال أنه من الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته ، وإنما تنحصر اختصاصاته في مساعدته للمفتش العام في حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابه . ومن ثم فلم يبق بعد هذا إلا معرنة اختصاصات المفتش العام . وقد بين ثروت باشا أنه بسط هذه المسألة في المذكرتين المصريتين المؤرختين ٣ و ٤ يونيه ١٩٢٧ (أثناء أزمة الجيش) بما فيه الكفاية ، وقال : « والواقع أنه إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ ، أو نظرنا إليها من وجهة نظام وزارة الحرية كجزء من هيئة وزارية مسئولة ، أو نظرنا إليها أخيراً من وجهة حسن نظام العمل في مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والمفتش العام عضو في كليهما - لا يمكن التسليم بأن يكون للمفتش العام اختصاصات ، من شأنها أن تعارض أو أن تعطل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول . وإن مرسوم سنة ١٩٢٥ الذي كان سينكس باشا من العاملين على إصداره لم يزل معمولاً به ، وبناء على ذلك قفى حدود ذلك المرسوم يجوز للمفتش العام ، ويجب عليه ، أن يباشر اختصاصاته » (٢٤) .

وهذا الكلام الذى ساقه ثروت باشا فى مذكرة التكميلية بخصوص اختصاصات المفتش العام ، يعتبر من وجهة نظرنا محاولة منه لتصحيح وضع المفتش العام فى مجلس الجيش ولجنة الضباط فى مرسوم ١٩٢٥ ، أو بمعنى أدق ، « لتحديد » هذا الوضع على نحو يتفق مع وضع الاستقلال الذى سيصبح لمصر بمقتضى المعاهدة الجديدة . فقد سبق أن بينا فى هذه الدراسة أن الغرض من مرسوم ١٩٢٥ هو نقل اختصاصات السردار الى مجلس الجيش ولجنة الضباط بحيث يتمتع المفتش العام الانجليزى بالسلطة الكاملة فيهما ، وبذلك يفقد منصب السردار أهميته وتفوّذه ، وتقبل الحكومة البريطانية من ثم تعيين قائد معمرى فيه . ومعنى ذلك أن الحكومة الانجليزية لم توافق على صدور مرسوم ١٩٢٥ إلا لأنها كانت تعرف مستقبلا أن المفتش العام سوف يكون هو المسيطر فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، بحكم وجوده فى كليهما . ولهذا كان سينكس باشا - كما ذكر ثروت باشا - أحد العاملين على إصدار المرسوم . ومن هنا ، فقد جرت المحاولات الوطنية من جانب وزير الحرية الوفدى خشية بك ، لاغفال شأن المفتش العام واتباع سياسة الإهمال ازاءه ، حتى تدهور تفوّذه فى صده الى الدرك الأسفل ، كما جرى الهجوم عليه أيضا من الوطنيين فى البرلمان ، وأخذت لجنة الحرية البرلمانية تبحث مرسوم ١٩٢٥ من جديد بفرض تقليل اختصاصات وسلطة المفتش العام ، ومن هنا أيضا ، من الجانب الآخر ، فقد تركز اهتمام السلطات البريطانية فى أثناء أزمة الجيش على تأكيد سلطة المفتش العام ، وذلك عن طريق رفع رتبته الى رتبة « فريق » وتعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا له (٢٥) . وقد كان من المتوقع فى مشروع معاهدة تسوى بها القضية الوطنية وتنشئ علاقة جديدة بين مصر وبريطانيا ، أن تحقق هذه المعاهدة الرغبات الوطنية فى التخلص من المفتش العام وانهاء وجوده تماما فى مجلس الجيش ولجنة الضباط .

ولكن السياسة البريطانية أصرت - كما رأينا - على وجود هذا المفتش العام في المعاهدة الجديدة ، بنفس السلطات التي تراكمت له أثناء أزمة الجيش تحت تهديد المدرعات البريطانية التي أرسلت الى الاسكندرية ، أى فى أسوأ الصور التي أصبحت عليها هذه السلطات وأشدها غلوا • ومن أجل ذلك كان اصرار ثروت باشا فى مذكرته التكميلية السالفة الذكر ، على عدم التسليم بأن يكون للمفتش العام فى المعاهدة الجديدة اختصاصات « من شأنها أن تعارض أو أن تطل تصرفات مجلس الجيش أو لجنة الضباط أو تصرفات الوزير المسئول » حسب قوله •

فالمعركة - كما رأينا - كانت دائرة حول تحديد اختصاصات المفتش العام فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، لانه حول هذا التحديد كان يتعلق مصير السلطة فى الجيش المصرى فى عهد الاستقلال : هل تصبح فى يد المفتش انعام الانجليزى ومساعدته ، أم تصبح فى يد مجلس دستورى هو مجلس الجيش ، ووزير مسئول هو وزير الحرية المصرى ؟ •

على أن السياسة البريطانية لم تشأ الا أن تترك بموقعها فى هذه المسألة • فقد كتب السير أوستن تشمبرلن الى ثروت باشا يقول انه « لا يستطيع أن يسايره » فيما جاء بالرسالة التى بحث بها اليه ، لان النصوص التى تناولها ثروت باشا قد تم الاتفاق عليها معه فى لندن ، « ولهذا النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ، ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى » ، فلا يمكن أن تكون مسألة مسألة تغير نصوص ؟ ثم أبدى استعداد حكومته « للمناقشة فى أن يستبدل بالنظام الحالى بعثة عسكرية بريطانية » (٢٦) (كان قد أثار فكرة هذه البعثة لأول مرة فى خطابه الى ثروت باشا يوم ٦ فبراير ١٩٢٨) • وكلف اللورد لويد بتولى المفاوضة فى هذه النقطة مع

ثروت باشا ، وأن ييسر له وجهة نظر حكومته في أمر هذه البعثة ،
بوهي أن تكون بعثة عسكرية كالبعثات الموجودة في اليونان
وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلاد المستقلة ، لتكون الإشارة إليها
بديلا عن النص الخاص بالجيش في المعاهدة (٢٧) . ولكن السير
تسمبرلن في الوقت نفسه ، أصر على تأجيل مسألة الجيش الى ما بعد
التوقيع على المعاهدة (٢٨) .

وقد كان هذا الموقف فوق ما يستطيع أن يقبل به ثروت باشا .
ففيما يختص بما ذكره السير أوستن تسمبرلن عن النصوص والاتفاق
عليها ، فقد أوضح ثروت باشا أن هذه النصوص « وضعت على أثر
المناقشات التي دارت في أثناء زيارتي الأخيرة لمدينة لندرة ، بل ان
بعض هذه النصوص لم توضع في صيغتها النهائية الا عقب عودتي
الى القاهرة . ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات
التي كنت أبديها ، فقد كان المفهوم طبعاً أن يكون لها مدلول المعاني
التي اتفقنا عليها . على أنها في الواقع تضمنت صيغاً يجوز أن تؤول
على وجوه مختلفة ، بل أولت فعلاً بتلك الوجوه المختلفة » . أما عن
اقتراح البعثة العسكرية البريطانية ، فقد أبدى سروره به لما أبلغه
اللورد اليه ، ولكنه أوضح انه لا يستطيع أن يقبل تأجيل حل مسألة
الجيش الى ما بعد التوقيع على المعاهدة .

ولما كان ثروت باشا قد أبدى عدم موافقته أيضاً على وجهة
النظر البريطانية في مسألة البوليس ، حيث كانت ترمى الى إبقاء عدد
واختصاص الموظفين البريطانيين بإدارة الأمن العام والبوليس دون
تغيير الا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وتحدد أجل الاحتفاظ
بهم ، تارخ الاتفاق مع الدول لاصلاح نظام الامتيازات أو عرض
المسألة على مجلس عصبة الأمم بعد خمس سنوات من تذاذ المعاهدة
... ومعنى ذلك السيطرة على البوليس الى جانب الجيش : (٢٩) .

ولما كان السير أوستن تشمبرلن قد ألح على ثروت باشا فى
إبلاغ المشروع فوراً الى زملائه الوزراء والى النحاس باشا ، دون
انتظار حل مسألتى الجيش والبوليس ، « مهما يكن من نتائج هذا
الإبلاغ » وكان النحاس باشا وزملاؤه فى الوقت نفسه قد أعربوا
عن رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت منذ
وضعه ، أيا كانت حالته - فلم يجد ثروت باشا بدا من الرضوخ لهذه
« الرغبة العامة » حسب قوله .

وقد جرت الأمور بعد ذلك فى مجراها المعتاد الوحيد ، فقد
أسفرت دراسة النحاس باشا للمشروع النهائى عن أنه « لا يتفق لا فى
أساسه ولا فى نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » . وقد صرح
ثروت باشا بذلك يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٨ بحضور عدلى باشا ، واتفقا
على أن يعرض النحاس المشروع على الوفد ليتخذ قراره ، وأن يقوم
ثروت باشا بعرضه فى نفس الوقت على الوزراء بصفة سرية (٣٠) .
وقد رأى زملاء ثروت باشا أيضاً أن المشروع « لا يتفق فى أساسه
ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى
البريطانى شرعياً » . وعهدوا الى ثروت باشا بإبلاغ السير أوستن
تشمبرلن بأنهم لا يسعهم قبول المشروع ، فأبلغ اللورد لويد بذلك يوم
٤ مارس ١٩٢٨ (٣١) . و انتهت بذلك مباحثات ثروت - تشمبرلن -

الجيش المصرى فى مفاوضات محمد محمود - هنرى مون

اتفق لنا من عرضنا السابق لمباحثات ثروت - تشمبرلن ، أن
الخلاف حول الجيش المصرى كان عاملاً رئيسياً فى تحطيم هذه
المباحثات . ولهذا النتيجة مغزاها الواضح ، فإن الجيش هو المحك
الصحيح لاستتبار قوة استقلال أية أمة . لذلك ، ولما كانت بريطانيا
لا تريد التخلّى عن مركزها فى مصر بأية حال ، فلم تقبل بتسليم هذه
القوة الى الأيدي الوطنية ، حتى لا تتخذها هذه سلاحاً ضدها .

ومع ذلك ، فإن هذه النتيجة التي انتهت إليها مباحثات ثروت - تشمبرلن ، كانت متأثرة بحدث دخلى هام ، هو وفاة سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وانتخاب مصطفى النحاس باشا خلفا له يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ . فلقد كان لهذا التغير في رئاسة الوفد تأثيره المدمر على المباحثات الجارية بين ثروت وتشمبرلن ، فمع أن الحكومة البريطانية كانت قد رأت في هذا التغير في بداية الأمر ، حافظا لها على المضي في المباحثات ، على اعتبار أن هذا الاستمرار من شأنه أن يسهل على ثروت باشا تأليف حزب قومي مؤيد للمعاهدة في مصر من أفراد معقولين ، يستطيع أن يغالب به المتطرفين الذين أصيبوا بضربة قاسية بموت سعد زغلول (٣٢) ، فإن السلطات البريطانية الموجودة في مصر كانت ترى أن هذا التغير في رئاسة الوفد يتطلب التريث والانتظار ، حتى تظهر دلائل تكشف تطورات الموقف المترتبة عليه ، لئلا لم يكن ثمة ضمان في ذلك الحين بأن ثروت باشا سوف يحرز حتما الموافقة على المعاهدة في مصر مهما ذهبت الحكومة البريطانية في التنازل والتساهل ، كما أن الوفد سوف يسعى لاثبات وجوده في عهد زعمائه الجديدة عن طريق إطلاق الشعارات العاطفية (٣٣) . وقد لقي هذا التحذير الاستجابة من لندن . فمن الحقائق الثابتة أن المباحثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن لم تستمر بعد ذلك الا تحت الحاح شديد من ثروت باشا - حسبما يروى بنفسه في وثائق المناوضات (٣٤) .

وعلى كل حال ، ففي الفترة من اعلان فشل مباحثات ثروت - تشمبرلن في ٥ مارس ١٩٢٨ الى صيف عام ١٩٢٩ تغير المرح السياسي ، في كل من مصر وبريطانيا تغيرا شاملا . وفيما يتصل بمصر فإن توقعات السلطات البريطانية في مصر ، بالنسبة للموقف الداخلي قد تحققت ، فقد انهيار الائتلاف بسبب رغبة الأحرار الدستوريين في الاستفادة من اختفاء شخصية سعد زغلول للوثوب الى الحكم والزعامة

من غير الطريق الدستوري • وساعتت السياسة البريطانية على ذلك ، عندما رأت أن رفض مشروع المعاهدة يعيد الحالة السياسية الى ما كانت عليه قبل بدء المحادثات مع ثروت باشا ، ويخضع البلاد للعلاقة التي نشأت عن تصريح ٢٨ فبراير ، فأنارت لذلك الأزمة الخطيرة التي عرفت باسم « أزمة قانون الاجتماعات » في نفس اليوم الذي قدم فيه ثروت باشا استقالته الى الملك ، وأخبر اللورد لوريد بذلك ، أى فى يوم ٤ مارس ، لتواجه الحكومة الجديدة هذه الأزمة عند تأليفها . وكان بتأثير هذه الأزمة ، أن تأججت من جديد نيران الصراع الحزبى ، وأخذت الاستقالات تتوالى من وزارة مصطفى النحاس ، بينما كانت مؤامرة قضية سيف الدين ، وهى الحلقة الثانية من المؤامرة التي دبرت للدستور ، تنفجر للتشهير بالنحاس باشا . وعلى هذا النحو تصدع الائتلاف وانهار ، وكانت تلك هى التلة التي تذرع بها الملك قواد لاقالة النحاس باشا يوم ٢٥ يونية ، وتألفت وزارة محمد محمود باشا فى نفس يوم اقالة النحاس باشا لتعطل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وعلى يد هذه الوزارة جرى الدور التالى من أدوار المفاوضات •

كان هذا ما جرى من تفسير فى مصر ، أما فى إنجلترا ، فان الظروف السياسية الداخلية هى الأخرى تعرضت لتغير كبير • فقد جرت الانتخابات العامة فى أواخر مايو ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول حزب العمال على الأغلبية • فاستقالت وزارة المحافظين التي كان يرأسها المستر بلدوين ، وألف المستر مكدونالد ، زعيم حزب العمال ، وزارته الثانية فى أوائل يونيه من ذلك العام • وقد تولى المستر آرثر هندرسون وزارة الخارجية فيها • وبذلك تمهد الطريق لمعالجة جديدة للقضية الوطنية ، لم تكن لتخطر ببال محمد محمود باشا وهو يسطل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد •

فقد جاء توزارة العمال البريطانية في وقت كان المناخ السياسي العالمي بعد توقيع ميثاق السلام الذي عرف باسم «ميثاق كيلوج» - وهو الميثاق الذي أبعد فكرة الحرب بتعهد موقعيه بأن تتم تسوية حشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية - يتيح لها الفرصة لعقد تسوية مع مصر ، تقدم فيها من التساهلات فيما يتعلق بالنصوص العسكرية ما تستطيع الدفاع عنه أمام البرلمان . وقد أفصحت عن سياستها الجديدة حين قامت بعد تأليفها مباشرة بأقصاء اللورد لويد عن منصبه . وقد كشفت المناقشات التي دارت في مجلس العموم حول هذه المسألة ، عن أسباب تدل على اتجاه جديد نحو معالجة القضية المصرية يختلف عن الاتجاه الذي كان مسيطرا منذ مصرع السردار ، وهو الاتجاه الذي كان يعمل على تضيق الخناق على مصر ، ومحاولة صوغ التحفظات الأربعة في شكل معاهدة توافق عليها مصر ، كما جرى في مباحثات ثروت تشمبرلن وفي أزمة قانون الاجتماعات .

لذلك ، فلما أراد محمد محمود باشا تسوية القضية الوطنية بطريقة مبتكرة ، تضمن له البقاء في الحكم مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وذلك عن طريق «تجزئة المسائل المصرية» وحلها فرادى، لم يلق موافقة من الحكومة البريطانية ، وسئل عما « إذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها ؟ » ، ولم يجد محمد محمود باشا مفر من القبول ، وبذلك بدأت مفاوضات محمد محمود - هندرسون (٣٥) .

بدأت مفاوضات محمد محمود - هندرسون في ظل رغبة مغلطة من الحكومة العمالية في تسوية القضية المصرية التي عجز عن حلها المحافظون . وقد انعكس ذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بموضوعات ، وهو الجيش المصري . فقيما يختص بالوجود العسكري البريطاني في مصر ، وهو الوثيق الصلة بالجيش المصري - كما

رأينا — فيمقتضى المشروع البريطاني نفسه ، لم يعد للقوات البريطانية أن تبقى منتشرة في جميع أنحاء القطر ، بل نصت المادة الثامنة على أن تقيم هذه القوات « شرقى التل الكبير » . وقد طلب محمد محمود باشا تحديد موقع القوات البريطانية بخط الطول ٢٢ ، وهو يقع أبعد الى جانب الشرق من التل الكبير . فأجيب الى طلبه ، وتمدلت المادة التاسعة على هذا الاساس (٣٦) .

أما بالنسبة للفرض من وجود القوات البريطانية في تلك المنطقة ، فقد حددته المشروع البريطاني بأنه « لتسهيل وتحقيق » قيام بريطانيا « بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية » (٣٧) . وقد طلب محمد محمود باشا تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود « بالحماية » هو قناة السويس وحدها ، باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات الامبراطورية ، وذلك « لدفع زعم الفناء من بعض المعتمدين البريطانيين ، من أن مصر جميعها طريق أساسي للمواصلات البريطانية ، وبذلك ينتهي ان يكون للقوات المرابطة في منطقة القناة أى شأن أو أى غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر » (٣٨) . وقد قبل الجانب البريطاني هذا الطلب .

أما بالنسبة للقوات المصرية ، فقد نصت المادة السابعة من المشروع البريطاني على أنه « نظرا الى احتمال التعاون الفعال بين الجيش البريطاني والمصرى ، يتعهد جلالة ملك مصر بأنه اذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب ، فان هؤلاء المعلمين يختارون من الرعايا البريطانيين فقط » (٣٩) . كما نصت المذكرة البريطانية عن الجيش ، على اثناء الترتيبات القائمة التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، وأن تستبدل بذلك « بعثة عسكرية بريطانية » يفرض المشورة . ولكن المشروع البريطاني بنى تعيين هذه البعثة

المصرية على « ادراك الحكومة المصرية ما لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى فى الطوارئ » (٤٠) . والغرض من ذلك النص ، اخراج البعثة من أن يكون سبب ايفادها لاختيارها وقتيا . وقد طلب محمد محمود باشا تغيير هذا التعليل ليصبح : « نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى » ، وذلك حتى يكون ايفاد البعثة تطوعا واختيارا من الجانب المصرى لاعتبارات التدريب الوقتية ولا يكون اكراها له (٤١) . وقد قبلت الحكومة البريطانية اجراء هذا التعديل (٤٢) .

أما بالنسبة لتدريب القوات المصرية فى الخارج ، فقد نصت المذكرة البريطانية عن الجيش ، على أن ترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من هذه القوات الى بريطانيا وحدها . ولم يعترض محمد محمود باشا على ذلك . وبخصوص تسليح الجيش ، فقد نصت المذكرة نفسها على أنه « لمصلحة التعاون الوثيق المشار اليه آنفا ، لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتهما عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتهما » ، وان يتم توريد تلك الاسلحة أو المهمات من بريطانيا العظمى بوساطة الحكومة البريطانية كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك . أو على حد تعبير النص : « وتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد هذه الاسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك (٤٣) » .

وفى هذه المفاوضات ، فوقشت مسألة السودان ، وطلب محمد محمود باشا عودة الجنود المصرية الى السودان عند تنفيذ المعاهدة . وقد وافقت الحكومة البريطانية على أن « تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أوطلة مصر الى السودان ، فى الوقت الذى سحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » ، وذلك « اذا تضمنت

المعاملة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات « (٤٤) •
وكان الاتفاق أن تسحب القوات البريطانية من القاهرة عند اتمام بناء
الشكنات في الموقع الذي ستتقل اليه القوات البريطانية (٤٥) •

يتضح من ذلك أن المطالب الوطنية في المسألة العسكرية قد
أحرزت تقدما نتيجة مفاوضات محمد محمود - هندرسون ، على أنه
يلاحظ مع ذلك ما يلي :

(أولاً) أن محمد محمود باشا لم يمن نفسه كثيرا بتحديد أجل
• من لوجود القوات البريطانية في مصر • ومعنى ذلك استمرار الوجود
العسكري البريطاني الى ما لانهاية • وهذا أمر غريب في الواقع مع
جو الرغبة المخلصة من جانب الحكومة انعمالية للوصول الى تسوية •
لان هذه المسألة - كما ذكرنا - لم تغب عن بال ثروت باشا ، رغم
تخاذله وتشدد تشميرلن ، وأراد معالجتها ، ولو بشكل صوري ، عن
طريق العبارة التي أفلح في اضافتها الى صدر المادة السابعة من المشروع
النهائي ، وهي أن قيام بريطانيا بحماية طرق المواصلات الامبراطورية
انما هو الى أن « يحين الوقت نعمد اتفاق يمهّد بموجبه صاحب الجلالة
البريطانية الى ملك مصر بتحقيق هذه الحماية » •

(ثانياً) على الرغم من التقدم الذي تم احرازه باقهاء الفكرة
التقدمية التي كانت تشبث بها بريطانيا ، بأن أرض مصر كلها طريق
اساسي للمواصلات الامبراطورية ، وقبولها وجود القوة العسكرية
البريطانية في منطقة القتال وحدها ، الا أن النص على أن الفرض من
هذه القوة هو « حماية قناة السويس » ، قد جعل مسئولية الدفاع عنه
تقع على عاتق القوة العسكرية البريطانية ، مع أنه جزء من الأراضي
المصرية ، ومن المفروض أن تقع مسئولية الدفاع عنه على عاتق الجيش
المصري • ونلاحظ أن مشروع الوفد الذي تقدم به للجنة ملنر في ١٧
يوليه ١٩٢٠ قد أناط مهمة الدفاع عن قناة السويس بالجيش المصري ،

وجعل مهمة القوة العسكرية البريطانية « مساعدة » الجيش المصرى فى هذا الدفاع . ومن الغريب أن المذكرة البريطانية عن الجيش ، فى المقترحات التى توصل إليها محمد محمود - هندرسون ، قد قلبت الآية . فقد وصفت الجيش المصرى بأنه هو الذى سوف يدعى « لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية » ، أو على حسب النص الذى ورد فى المذكرة : « القوات المصرية التى يجوز - لذا - تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر المادة السابعة من المعاهدة (اشتباك أحد الطرفين فى حرب) - أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية » (٤٦) .

وتعتبر الإشارة الى المادة السابعة فى النص السابق الذكر الذى ورد فى المذكرة عند الكلام عن معاونة القوات المصرية للقوات البريطانية ذات مغزى ، لأن مطلع هذه المادة يقول : « اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب ، فلن الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفة حليف » ، وينحصر دور مصر فى هذه الحالة ، حسبما حددته هذه المادة فى بذل كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية بما فى ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات ، (ولا شئ عن استخدام القوات المصرية) ، ومعنى ذلك أن هذه المعاونة هى فى الحقيقة فى حالة اشتباك انجلترا ، وليس مصر ، فى حرب ، لانه لا يتصور ان تكون مصر هى المشتبكة فى الحرب وينحصر دورها فى الحدود السالفة الذكر فقط دون استخدام جيشها ، ومن ثم ، فان الكلام عن معاونة القوات المصرية للقوات البريطانية الحليفة ، فى النص الآخر الذى ورد فى المذكرة الخاصة بالجيش ، مع الإشارة فى الوقت نفسه الى المادة السابعة ، لا يمكن الا أن ينصرف الى أن هذه المعاونة هى فى الحالة الأخرى ، أى فى حالة اشتباك مصر نفسها فى الحرب ، والى أن دور القوات المصرية

فى هذه الحالة ، هو معاونة القوات البريطانية ، وليس العكس ، مع أن هذا العكس هو الذى يتفق مع استقلال مصر وسيادتها .

(ثالثاً) لم تتضمن المقترحات تعديداً لعدد القوات البريطانية التى سترابط لحماية القناة ، بل ترك تقدير ذلك للحكومة البريطانية ، فنص على أن يرخص ملك مصر لملك إنجلترا أن يضع فى الأماكن التى يتفق عليها من القوات المسلحة « ما يرى ضرورته لهذا الغرض » . وتأثير ذلك على الجيش المصرى واضح كما ذكرنا ، فكلما زادت القوات البريطانية ، كلما قلت الحاجة الى القوات المصرية .

(رابعاً) على الرغم من أن المقترحات قد تناولت مسألة السودان دون المشاريع السابقة التى ارجأت مسألة السودان الى اتفاق آخر ، إلا أن النص الخاص بعودة انجيش المصرى الى السودان وهو قول وزير الخارجية البريطانية : « اذا تمت المعاهدة بالروح الودية ، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » ، كان نصاً ضعيفاً لحد كبير ، وقد أثار نقد الوطنيين . فقد كتب الأمير عمر طوسون يقول : « ان ارتكائبنا على روح العطف ، وعد رجوع الجيش المصرى الى السودان «اقتراحاً» ! يفحص بهذا الروح ، ثم مسح هذا الجيش وتفسيره بأورطة مصرية ، وتقييد عودتها الى السودان بالوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة - تلك أمور تنذرنا من الآن بأن الانجليز ليسوا خالصى النية حتى فى اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة فى نظرنا » (٤٧) .

(خامساً) ويمتبر الكسب الحقيقى بالنسبة للجيش المصرى هو ما تم التوصل اليه من انهاء الترتيبات التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصاته ، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، وان كان هذا النص لا يلقى منصب المفتش العام ومساعديه

بل يلغى اختصاصاتهم فقط . ولكنه مع ذلك كان يعنى إلغاء سيطرة المفتش العام ومساعديه بهذه الاختصاصات على الجيش المصرى .

ثالثا - الجيش فى الملوضات النحاس - هندرسون

عاد محمد محمود باشا الى مصر ، بعد أن ارسل الى المستر آرثر هندرسون بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٩ رسالة يذكر فيها أنه يدرك أن هذه المقترحات تمثل أقصى ما يمكن للمستر هندرسون أن يشير على حكومته بقبوله . وكانت الحكومة العمالية قد أوضحت لمحمد محمود باشا فى مناسبات عدة ، اصرارها على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ، وبلغت ذروة اصرارها عندما صاغت المشروع على أنه مقترحات بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة . ويرجع الفضل فى هذا الموقف الى مكرم عبيد الذى كان فى ذلك الحين قد أوفد من قبل الوفد الى لندن ، ليقود حملة دعاية نشطة دفاعا عن الحياة النيابية وضد حكومة محمد محمود باشا . وتمثل نجاحه فى هذه الحملة ، عندما صرح له المستر هندرسون بأن هذه المقترحات انما قصد بها أن تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين، وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . وكان معنى ذلك أن وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقل لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تنهيدا لعودة الوفد الى الحكم .

على أن خطة محمد محمود باشا كانت أن يجعل الوفد على اعلان رأيه فى المقترحات . فاذا أعلن الوفد رفضه لها خسر علاقاته مع حكومة العمال ، واذا قبلها ، كسب محمد محمود باشا فخرا لا ينساه منصف ، إذ يكون قد نجح فى حل القضية الوطنية ، وعندئذ يمنحه الشعب الثقة فى الانتخابات (٤٨) . على أن الوفد ، وقد أدرك ذلك ، رفض أن يدلى برأيه فى المقترحات « الا تمت قبة البرلمان المنتخب انتخابا

صحيحاً . • وأكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تتبعها حياة نيابية صحيحة ، ما دامت هذه الوزارة قائمة . فيجب أن تزول إذن وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » (٤٩) . ولما كانت علاقة محمد محمد باشا بالملك فؤاد في ذلك الحين على غير ما يرام ، فقد اضطر محمد محمود باشا الى تقديم استقالته ، وألقت وزارة محايدة برئاسة عدلى باشا لاجراء الانتخابات كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية . وأسفرت الانتخابات التي أجرتها عن فوز الوفد بأغليته الممهودة ، وتولى النحاس باشا الوزارة الجديدة في أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الأغلبية (٥٠) .

عادت الحياة النيابية ، ولكن الوفد لم يبد رأيه في المقترحات تحت قبة البرلمان كما أعلن ، بل استصدر قراراً منه بتفويض الحكومة في مناقشة المقترحات مع الحكومة البريطانية . وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد للمفاوض برئاسة النحاس باشا وعضوية كل من واصف غالى باشا وعثمان محرم باشا ومكرم عبيد أفندى ، وأرسل النحاس الى المستر هندرسون يخطره بأنه سيكون تحت تصرفه ابتداء من آخر أسبوع في شهر مارس ، وتم أول اجتماع فعلاً في ٣١ مارس ١٩٣٠ (٥١) .

وقبل أن نعرض النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات بخصوص الجيش المصرى ، يحق لنا أن نسجل أن النحاس باشا كان في هذه المفاوضات المتناضل الصلب ، والمفاوض المحنك ، والسياسى البارع ، وقد مكنته هذه الصفات من تصحيح كثير من العيوب التي وردت في نصوص المقترحات التي أسفرت مفاوضات محمد محمود - هندرسون . فقد اتجه نضال النحاس باشا الى تحقيق الأهداف الآتية :

(أولاً) تحديد أمد الوجود العسكري البريطانى فى مصر ، ووضع الضمانات الكفيلة بإنهاءه فى فترة معينة . وكانت نظرية النحاس

في معاجة الانجليز أثناء المفاوضات ، تقوم على أنه مادام أن انجلترا تذرع في ابقاء قواتها في مصر بحماية قناة السويس ، وما دام أنها تبني حجتها في ضرورة وجود هذه القوات على أن القناة ذات أهمية قصوى لمصالحها الامبراطورية ، وعلى أن الجيش المصري عاجز عن القيام بهذه الحماية ، فإن القوات البريطانية في مصر تفقد مبرر بقائها تلقائيا بوصول الجيش المصري الى درجة القوة الكافية لحماية القناة .

ومعنى ذلك أن الجيش المصري قد أصبح يحتل لأول مرة - منذ بداية الدور الأول للمفاوضات في عام ١٩٢٠ - المقام الأول في قضية الجلاء والاستقلال إذ أصبح ينبغي على بلوغه درجة الأهلية للدفاع عن القناة جلاء القوات البريطانية في مصر .

وقد بدأت معالجة النقاش باشا لهذه النقطة بأن ضمن مشروعه الأول الذي قدمه يوم ٢ ابريل سنة ١٩٣٠ نصا يحدد مدة بقاء القوة العسكرية البريطانية على القناة باسم المحافظة بأنه : « الى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قناة السويس حتى يصل مدد الحليف » . ولم يعترض الجانب البريطاني على المنطق الذي أمله هذا النص ، وانما أخذ يصوغه في الشكل الذي يجعل الحكم على مقدرة الجيش المصري على دفع العدوان في يد انجلترا ذاتها . ففي النص الذي اقترحه لهذا الغرض ، افتتحه بهذه العبارة : « الى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها ، بموارده الخاصة ، أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف .. الخ » . ومعنى ذلك أنه جعل هذه المسألة محل اتفاق بين الطرفين ، فإذا لم تتفق انجلترا ، بقيت القوة العسكرية البريطانية في مكانها . لذلك أوضح النقاش بصريح العبارة أن « هذا النص لا يمكننا قبوله ، لأن الحد الفاصل هو قدرة الجيش المصري على دفع التمدد الى حين وصول المدد ، وهذه حالة فعلية يجب أن تكون وحدها

الحكم فى هذا الأمر ، لا أن يتل معلقا على اتفاق الطرفين • وما دنا
مما مشبعين بحسن النية والاخلاص الكامل للمعاطفة ولتنفيذها ، فلا
أظن مطلقا أن شيئا من الخلاف سيقع يتنا على ذلك • وإذا فرضنا ووقع
على غير انتظار هذا الخلاف ، فمرجع الأمر الى القاعدة العامة التى نصت
المعاهدة على اتباعها عند كل خلاف ، وهى الرجوع الى عصبة
الأمم » ؛

وقد فوجئ المستر هندرسون بالاقترح الجديد الذى يضع
الحكم فى يد عصبة الأمم ، وقال معترضا : « لا أظن أن فى القاعة رجلا
أكثر منى احتراما وتأييدا لعصبة الأمم ، ولكن لا يمكننى عند البت
فى مسألة شريان الامبراطورية ، أن اوافق على الذهاب الى العصبة
بل هذه مسألة يجب أن نبت فيها معا بصفتنا حليفين » ؛ (٥٢) •

وفى مساء ذلك اليوم ، عقد اجتماع بين المستر هندرسون ومكرم
عبيد ، وتمرض الحديث لمدة بقاء الجيوش البريطانية فى منطقة قناة
السويس ، فافهم مكرم عبيد المستر هندرسون أن الوفد المصرى « لا
يمكن أن يقبل بقاء الجيوش البريطانية الى مدة غير محدودة » ، وقال
ان النص الذى وضعه الوفد ببقاء الجيوش البريطانية حتى يتمكن
الجيش المصرى وحده من صد الهجمة الأولى على قناة السويس « نص
حيوى لا يمكن التنازل عنه » • وقد وعد المستر هندرسون بأن ينظر
فى هذا الأمر بعين الاعتبار • ولكنه لم يف بوعد ، لأن المادة البديلة
التي اقترحها الوفد البريطانى يوم ١٥ ابريل لم تغير فى هذا الصدد
فعاد النحاس وأعلن اصراره على رفض أن يكون الحكم خاضعا لاتفاق
الطرفين ، لأن للمألة مادية يفصل فيها الواقع • فماله المستر هندرسون :
« هل تريدون أن نأخذونا الى عصبة الأمم ؟ • • ان هذه المسألة
التي تقولون أنها مسألة واقع ، ستكون مثارا لمناعب كثيرة » وقد
تقولون بعد ستين فقط ، وقبل انشاء الشككات ، انكم أصبحتم على
نأية الاستعداد • • لماذا لا تريدون أن تأخذوا رأينا فى أمر استعدادكم ؟

الآ تثقون بنا ؟ » • ثم أخطر النحاس بأنه سيعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطاني جنبا الى جنب مع مسألة السودان (٥٣) •

وفى مساء نفس اليوم ، عند اجتماع الوفدين ، أبلغ المستر هندرسون الوفد أن مجلس الوزراء البريطاني قد أجمع على رأى الوفد البريطاني للمفاوض برفض تحمل مسئولية حذف عبارة « باتفاق الطرفين » من المادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية ، وهو الحذف الذى قام به الوفد المصرى • وهنا رد النحاس باشا قائلا ان الوفد بدوره « لا يستطيع بأى حال قبول عبارة « باتفاق الطرفين » ، ولقد ذهبنا الى آخر المدى الذى نستطيع معه أن نقبل نقطة عسكرية ، وبشر ذلك لانستطيع مطلقا أن نقبلها • أما الأسباب فقد ذكرناها من قبل ، ولا حاجة للرجوع اليها » • فرد المستر هندرسون قائلا : « انى لى غاية الأسف لسماع القرار الذى وصل اليه المفاوضون المصريون بخصوص المادة ٩ ، لأننا اذا قارنا ما انتهت اليه هذه المادة بالنص الاصلى الموجود فى المقترحات، لوجدنا أننا تنازلنا تنازلا كبيرا فى كثير مما كنا نطلبه • فيستحيل علينا الآن أن نقبل تنازلا آخر بالموافقة على حذف عبارة « باتفاق الطرفين » خصوصا بعد قرار مجلس الوزراء الاجماعى • فاذا لم يعد الطرف المصرى النظر فى قراراته ، لايسعنى الا أن أعلن انتهاء المفاوضات »

عند هذا الحد الذى تهدد بالمفاوضات بسبب النقطة العسكرية، رأى النحاس الاتصال بزملائه فى مصر للاستشارة (٥٤) • وعندما استؤثفت المفاوضات ، قدم الوفد يوم ٥ مايو ١٩٣٠ مشروع الثانى وقد أصر على حذف العبارة المذكورة ، وعلى الالتجاء الى عصبة الأمم ، ولكنه قدم حلا وسطا يزيل الاعتراضات البريطانية ، فقد نص على أنه اذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن القوات المصرية أصبحت فى حالة تستطيع فيها أن تكفل بنفسها حرية الملاحة على القناة وسلامتها

الثامة ، فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم » .
على أنه لما كانت المادة الرابعة عشرة من المشروع قد حددت المدة
التي يحق لمصر فيها الالتجاء الى عصبة الأمم ، بأنها بعد انقضاء مدة
عشرين سنة ، فقد تضمن نص المادة التاسعة السالفة الذكر ، أن جواز
العرض على عصبة الأمم عند قيام خلاف بين الطرفين ، هو « عند
حاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة » (٥٥) . وقد
قبل الجانب البريطاني هذا النص ، وكانت هذه الصيغة هي التي تضمنها
المشروع النهائي للمعاهدة الذي تم الاتفاق عليه ليلة ٨/٧ مايو فيما
عدا مادة السودان (٥٦) .

(ثانيا) كانت المسألة الثانية التي وقف فيها النحاس موقفا صلبا،
هي حذف ما ورد في مقترحات محمد محمود — هندرسون من أن
القتال هو فقط « طريق ضروري للمواصلات بين أجزاء الامبراطورية
المختلفة » . وقد أثار هذا الحذف اعتراض الجانب البريطاني الشديد .
فقد أوضح المستر هندرسون أنه « اذا قبلنا هذا الحذف ، فقد تهيم
بأننا أغلقنا وجهة نظر المستعمرات » . ولكن النحاس أجاب بأنه انما
استبدل هذه العبارة بعبارة أخرى « تبين الغرض الأصلي ، وهو الدفاع
عن القناة ، وفي ذلك ما يفى بجميع الأغراض ، لأن الدفاع عن القنال
يهم مصر . اذ هو جزء من أراضيها ، ويهم انجلترا ، ويهم المسالم
أجمع ، نظرا لما هو مقرر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ من أن
القتال يجب أن يكون على الحياد المطلق سواء في زمن السلم أو الحرب
ومنصوص في هذه الاتفاقية على أنه ليس لدولة من الدول مطلقا أن
تستفيد من معاهدة تنقلها مع احدى الدول ، بالنص على أن لها مزايا
خاصة في القنال . وبريطانيا موقعة على هذه المعاهدة . فاحتراما لذلك
حذفنا عبارة المواصلات الامبراطورية ، اكتماء بتحقيق الدفاع عن القنال
وهو الغرض الأصلي . والقتال كما قلت طريق مواصلات عالمي » .

وقد رد المستر هندرسون قائلاً : « ولكنكم لا يمكنكم أن تمنعونا من أن نقول أن هذا يهم الامبراطورية . فيجب أن يكون هناك نص كهذا ، لأنني أخشى ما تقوله لنا استراليا ونيوزيلندا ، نحن لا نقول انه ليس طريقا هاما للعالم ، ولكن نقول انه ضروري لنا » . ثم أشار المستر هندرسون الى أنه سبق أن قدم بعض التنازلات البريطانية في سبيل تأكيد السيادة المصرية ، « فما نطلبه منكم مقابل ذلك ليس بالشيء الكثير ، لذ هو مجرد الاعتراف بأن القتال طريق حيوي للمواصلات الامبراطورية ، وهذه حقيقة لا شك فيها ، فنحن لم نطلب منكم الاعتراف بحقيقة واقعة ، وانكم لتجدون مثل هذا الطلب في كل مفاوضة سابقة . فما الضرر اذا اعترفتم لنا بأن القتال شريان ضروري في المواصلات الامبراطورية ؟ » اذا قبلتم ذلك ورايتم لدخال بعض التعديلات على العبارة ، فلکم أن تترحوا صيغة أخرى ، ويمكن للجنة التحرير أن توفق الى صيغة ترضى الطرفين « (٥٧) » . وقد تم الاتفاق بالتفصل على صيغة تجمع هذه الصفات للقتال ، وهي التي وردت بصدر المادة التاسعة من مشروع المعاهدة النهائي ، ونصها ما يلي :

« بما أن قتال السويس ، الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات ، كما هو وأيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية . » الخ « (٥٨) » .

(ثالثا) أمر النحاس باشا على أن مسئولية الدفاع عن القتال تقع على عاتق الجيش المصري ، وأما مسئولية القوة العسكرية البريطانية فهي معاونة الجيش المصري في هذا الدفاع . وقد كان هذا الرأي محل مناقشات محتدمة أثارها الجانب البريطاني . فقد ذكر اللورد طومسون أن مصر « ليست قادرة في الوقت الحاضر على الدفاع عن القتال . لذلك يجب والحالة هذه أن تظل مسئولية الدفاع عن القتال واقعة علينا وحدها » . وقد رد النحاس قائلاً : « ما هي غايتكم ؟ أليست

ضمان الدفاع عن قناة السويس ، ان الغاية التي تنشدها تتوافق بقيام مصر بالدفاع عن القتال وقيام بريطانيا بمساعدتها على ذلك . ان بريطانيا ليست هي المسئولة وحدها عن الدفاع عن القتال ، بل هذه المسئولية واقعة علينا أولا ، وعليها ثانيا بصفتها حليفة مساعدة لنا » (٥٩) ثم قدم النحاس صيغة للمادة التاسعة وفيها أن « الدفاع عن قناة السويس ، الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر ، يقع على عاتق مصر دون سواها » ، وأن الغرض من الترخيص لبريطانيا بوجود قوة عسكرية بريطانية في مكان القتال هو « لمساعدة القوات المصرية المتكول اليها الدفاع عن القتال » .

على أن المستر هندرسون عاد فسجل اعتراضه قائلا : « ذكرتم أن الدفاع عن القتال يقع على مصر دون سواها . واللجنة في الظروف الحالية لا يمكن أن توافق على ذلك » . وقد رد النحاس قائلا : « أما أن الدفاع عن قناة السويس يقع على عاتق مصر دون سواها ، فاني أرى أنه لا شبهة في ذلك ، لأن مصر مسئولة وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها ، وما القتال الا جزء من هذه الأراضي ، فهي مسئولة وحدها وبالذات ، عن الدفاع عن هذا الجزء كذلك . ولكن يأتي الى جانب هذا شيء آخر ، وهو مساعدة الحليفة بمقتضى المحالفة . فبريطانيا العظمى تساعدنا في الدفاع عن الأراضي المصرية ، وعن هذا الجزء من هذه الأراضي بصفة خاصة . ولقد رخصنا لها بنقطة عسكرية لتساعدنا على ذلك . . وما يدل على أننا أصحاب الحق في الدفاع عن القتال ، انكم متفقون على أننا نحن الذين نرخص لكم بأن تمسكوا في منطقة منه ، ولو لم تكن أصحاب الحق لما رخصنا : » . ثم استطرد قائلا : انه لا يستطيع أن يوافق على وجهة نظر اللورد طومسون (أحد المتفاوضين البريطانيين) التي تقول بأن بريطانيا وحدها هي المسئولة عن القتال ، بحجة أن الجيش المصري غير مستعد للقيام بهذه المهمة ، «لأننا لا نستطيع أن نتخلى عن أول واجب لنا ، وهو الدفاع عن بلادنا

وعن القتال الذي هو جزء من أرضنا ، وستكون حليفنا بريطانيا الى جانبنا لتساعدنا على هذا الدفاع . لذن يجب أن يكون مفهومنا هذا الأساس ، وبغيره لا يمكن فهم المعادلة » .

هنا قال المستر هندرسون : « تطالبون أن نعرف لكم بأن الدفاع عن القتال واقع على عاتق مصر وحدها . فهل معنى هذا أننا سنكون هناك بصفة ثانوية ولمدة محدودة ؟ كنت أظن أن تطالبوا أن تتعاون جيوشكم مع جيوشنا في الدفاع عما تعترفون بأنه طريق مهم للمواصلات الامبراطورية ، ولكنكم تركتم في نفوسنا أثرا هو أنكم لا تريدون أن تعاملونا الا بكل شح وبخل ؛ ولا شك أن هذا الأثر سيكون عاما في الرأي العام في هذه البلاد اذا انتشر خبره ؛ » . فرد النحاس قائلا : « ما الذي يؤاخذنا عليه المستر هندرسون ؟ الا أننا نقول ان الدفاع عن القتال يقع على عاتق مصر ، وان القوة الانجليزية تساعدنا على ذلك . وهل يريد أن قلب الحقيقة وتقول ان مسئولية الدفاع ليست واقعة علينا ، تلك المسئولية الأصلية الطبيعية التي لا يمكن أن تتغلى عنها بحال من الأحوال » .

ولكن المستر توم شو رد على النحاس قائلا : اننا نشعر أنكم تريدون وضعنا في مركز وضع مهن ، وأنا لسنا في منطقة القتال الا كيانق الشطرنج في أيديكم » ؛ واشترك في الهجوم اللورد مانسفيلد قائلا : « يخل الى أنكم تريدون ألا يقر البرلمان هذه المعاهدة ؛ » (٦٠) . وأخيرا تم الاتفاق على صيغة تضمنها المشروع النهائي ، وتنص على أن الغرض من وجود القوات البريطانية هو « لضمان الدفاع عن القتال بالتعاون مع القوات المصرية . . ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » .

(رابعا) كانت النقطة الرابعة التي أصر عليها النحاس هي .

مراقبة الجيش المصرى على القتال ، وتحديد مكان القوة العسكرية البريطانية بموقع واحد فقط على القتال . وبالنسبة للنقطة الأولى، وهى مرتبة على الاعتراف للجيش المصرى بمسئولية الدفاع عن القتال، فقد قبلها المستر هندرسون دون جدل كثير . فقد ورد بملخص المحادثات التى دارت مساء يوم ٨ أبريل ١٩٣٠ بفندق هايدبارك بين المستر هندرسون ومكرم عبيد هذه العبارة: «وجاء فى كلام الأستاذ مكرم أن الجيش المصرى سيرابط على قتال السويس للدفاع عنه ، فسلم المستر هندرسون بذلك » (٦١) .

أما بالنسبة للنقطة الثانية ، وهى حصر مكان القوة البريطانية فى موقع واحد ، فقد كان مشروع الوفد الأول الذى قدمه النحاس باشا يوم ٢ أبريل ١٩٣٠ يقضى بأن يكون مكان هذه القوة « فى بور فؤاد وبجوارها » . ولكن هذا التحديد لقي معارضة شديدة من الجانب البريطانى . فقد ذكر المستر توم شو أن بور فؤاد « محاطة بأرض رطبة ورمل طرى وبها ذباب الرمال والناموس » ، وقال اللورد طومسون أن « التجارب قد دلت على أن القتال لا يمكن الدفاع عنه من جهة واحدة ولا من نقطة واحدة » . فيجب توزيع الجيوش » .

وقد رد النحاس باشا على اعتراض المستر شو قائلا : أن القصد ليس بـبورفؤاد، بل ضواحي بور فؤاد وهى متسعة اتساعا كبيرا . وأما الناموس فموجود فى القطر كله وأما ذباب الرمال فغير موجود . ثم انتقل الى الرد على اعتراض اللورد طومسون فقال : « ان النقطة العسكرية التى نرخص بها ، ليست هى التى تقوم وحدها بالدفاع ، بل ستكون للمساعدة على الدفاع . أى أن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا .

والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم احتياطا لدوره خطر

مفاجيء ، والجيش المصرى مع هذه النقطة العسكرية يمكنه أن يدافع.
دفاعا جديا عن القتال ازاء هذا الخطر ، حتى يأتى المدد الانجليزى.
بحكم المحادثة » •

على أن الجانب البريطانى لم يلبث أن قدم نصا لهذه المادة يحدد فيه مكان القوات البريطانية بأنه « فى جوار بور سعيد وبور فؤاد والاسماعيليه والسويس أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها » • ولكن النحاس لم يوافق على ذلك ، فقد قرر أن المساعدة البريطانية لمصر « تكفى فيها كل الكفاية قوة واحدة توضع فى موقع واحد بالقرب من القتال » • ثم عرض على الجانب البريطانى أن يختار موقع القوة البريطانية : اما فى بور فؤاد واما فى القنطرة شرق القتال • ولكن اللورد طومسون رد بأن « فكرة حصر الجيوش فى بقعة واحدة لا يمكن بحال من الأحوال أن تنجح بالمرام ، لأنه لا يمكن وضع طائرات بحرية فى القنطرة ، وانما مكان هذه الطائرات فى طرفى قناة السويس كما أنه لا يمكن ايجاد طائرات برية فى بور فؤاد الا بعد التجفيف » • وقد رد النحاس قائلا ان « الفكرة الأصلية العملية فى الموضوع هى ، كما قال وزير الحربية ، معرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القتال • ولا شك فى أن أحسن وسيلة للدفاع عن القتال هى أن يقوم الجيش المصرى بما يستطيع القيام به ، وأن يقوم الجيش الانجليزى بما لا يستطيعه الجيش المصرى » • ثم قال النحاس : « ها نحن أولاء نرخص لكم بوجود قوة انجليزية فى منطقة القتال ، وهو ما لم يكن فى حسابنا ، ولا نحن على يقين تام من أن الأمة توافق عليه بالرغم من أنه لن تكون لهذه القوة صفة الاحتلال » • ثم طلب أن يكون فى يد الوفد بيان صريح عن مكان النقطة العسكرية ، « لأن هذه مسألة حيوية • وقد كان المصريون على الدوام شديدى الاحساس بالنسبة لبقاء الجنود الانجليزية على أرض مصر » • وقد رد المستر توم شو قائلا : « اننا لا نقلل من شأن مصاعبكم ، فأرجو ألا تقللوا من شأن مصاعبنا » •

سنسحب جنودنا من القاهرة وسيتمى الاحتلال ، واتم تعترفون معنا
بضرورة الدفاع عن القنال ، ونحن من جهتنا نقول لكم عن علم وخبرة ،
أن النقطة التي اخترناها هي وحدها الملائمة لذلك » (٦٢) .

وقد قند النحاس مسألة الدفاع عن القنال من طرفيه ، فقال ان
ناحيتى القنال مفتوحتان لبوارج بريطانيا وبوارج الدول ، كما ان
الجيش المصرى المكلف أصليا بالدفاع عن القنال كافية ، مع المساعدة
التي تقدمها القوة البريطانية ، للغرض المقصود » . ثم قال ان الدفاع
عن القنال يجب أن يكون من الجهة الشرقية لا الغربية ، لأن الجهة
الشرقية هي التي يخشى على القنال من غاراتها » . وقد رد اللورد
طومسون قائلا : « لا يمكننا الدفاع عن القنال بوضع الجنود في
القنطرة . لأننى أعتقد أن هذه أسوأ منطقة يمكن الدفاع منها ، ولا
يستطيع الجنود أن يحاربوا وظهورهم الى الحائط ، اذ القنال خلف
ظهورهم ، فالانسحاب عسير » . ثم تعرض لما أثاره النحاس من أن
الجيش المصرى المكلف أصلا بالدفاع عن القنال كاف ، مع المساعدة
البريطانية ، لأداء هذه المهمة ، فقال أن هذا الجيش « غير مستعد للقيام
بهذه المهمة الآن . فإذا كانت علينا هذه المسؤولية الخطيرة ، وجب أن
نكون في مركز يساعدنا على هذا الدفاع » . وقد رد النحاس قائلا :
« ان اللورد طومسون يبنى حجته على أساس أن جيشنا غير مستعد
لهذه المهمة ، وينسى أن لنا جيشا تحت ادارة رجال مسئولين منكم ، ولا
يمكن مطلقا تجربته من كل مقدرة على الدفاع . وكل ما تقوله هو
أنه في الوقت الحاضر غير مستعد وحده لأن يقوم بهذا الدفاع . ولذلك
نرخص لبريطانيا العظمى أن تكون معنا » .

وهنا وجه اللورد طومسون هذا السؤال للنحاس باشا : ولماذا لا
تضعون أتم الجيوش المصرية في جهة القنطرة ؟ . ان لدينا الآن مطارات
في أبى قير والاسكندرية ومصر الجديدة مشتركها لكم ، ولدينا محلان

لنزول الطائرات في السويس وبور فؤاد ؛ كذلك أبدى المستر هندرسون حيرته لموقف المتفاوضين المصريين قائلا : « انا عندما تمهدنا باتجاه الاحتلال واخراج الجنود الانجليزية من مواقعهم الحالية ونقلها الى جوار القنال ، خطونا أكبر خطوة يسكن لأية حكومة في هذه البلاد أن تخطوها . ولكننا عندما فعلنا ذلك كنا واثقين من أنه لا تعطى لنا فقط أحسن الوسائل للدفاع عن القنال ، بل تمنح لنا بكل كرم وسخاء ؛ » . وقد رد النحاس على هذا المن بين مثله . فقد أبدى أسفه الشديد لعدم فهم « نياتنا الحسنة على حقيقتها ، وأن ما نقوم به لمقابلة المستر هندرسون في روح مقترحاته ، لا يقدر التقدير المناسب له ، على الرغم من هذا التساهل العظيم الذي جئنا به ووضعناه أمامكم من أول محادثاتنا ، وهو أننا نرخص بوضع نقطة عسكرية بريطانية على القنال » . ثم قال النحاس : « نحن لا يمكننا أن نواجه بلادنا بأن ترك طول القنال لكم تحتلوه بجيوشكم » . وقد غضب المستر هندرسون لهذا الإصرار ، وقال ان الموقف الذي يقفه النحاس لا يتفق مع ما عرض عليه (النحاس) منذ أكثر من سبعة أشهر (مقترحات محمد محمود - هندرسون) ، « فان كنتم غير راضين عنه كان ينبغي أن تصرحوا بذلك من قبل . ان مقترحاتنا كانت معروضة كل هذا الزمن الطويل ولم يعترض عليها أحد . وحاولنا أن نعرف رأيكم فرفضتم اجابتنا ، وقتلتم انكم لم تعرضوا مقترحاتي على الشعب المصري في الانتخابات محافظة عليها . والآن أراكم ترفضون جزءا منها ، فمن حقى كذلك أن أرفض ما تقترحون » . ثم مضى المستر هندرسون يقول : « أرجو أن تذكروا أننا وضعنا كل أوراقنا على المائدة ، ولم يتحدا أحد في السبعة الأشهر الأخيرة . وهي قد فاقت كل ما تقدمها » . وهنا رد النحاس قائلا : « نحن الذين حسيناها ، فلم يتحدا أحد . وقد عملنا ذلك عمدا لتفادي صعوبات كثيرة ، ولولا ذلك لرفضها الرأي العام المصري » . فقال المستر هندرسون : « تدرك ذلك . ولكن لو أن

الرأى العام المصرى رفض مقترحاتى ، فان المسئولية ما كانت تقع
الا عليه « ١ (٦٣) •

على هذا النحو احتدم الخلاف حول المكان الذى تمسك فيه
القوة البريطانية • وفى مساء يوم ١٥ ابريل قبل النحاس باشا اقتراحا
بريطانيا بأن يكون « جوار الاسماعيلية مكانا للمنطقة العسكرية » فى
مقابل التسليم بالمطالب المصرية الأخرى فى المدة التاسعة • ولكن
الجانب البريطانى عندما قدم نص المادة أضاف الى عبارة
« جوار الاسماعيلية » عبارة « منطقة شمال السويس » (٦٤) • فاعترض
النحاس على ذلك قائلا ان المكان الأخير « زائد عن حاجتكم ، فنحن
محتاجون اليه للجيش المصرى » • فرد المستر شو بأن « شمال السويس
فيه متسع للجيش المصرى والبريطانية دون أن يكون هناك اتصال
بين الجيشين » • وهنا سأل المستر هندرسون : « كم يلزمنا من الجنود
فى هذه المنطقة ؟ » • فرد المستر شو قائلا : « عدد الجيش الآن عشرة
آلاف ، ونستطيع أن نستغنى عن ألفين ، فيبقى ثمانية آلاف ، وهو أقل
عدد ممكن لتنفيذ واجباتنا فى هذه المعاهدة • أما بور فؤاد ، فلن يكون
فيها أكثر من خمسين جنديا • • فإذا شاء المصريون أن يمسكوا فى
السويس فلا مانع من أن تتحرك صوب الشمال عند الرمل الصلب » •
وقد رد النحاس بقوله : ان المستر شو قد « سبق أن قال ان الدفاع عن
القنال يستلزم أن يكون الجيش فى وسطه • وكل ما كان يطلبه فوق
ذلك هو نقطة لنزول الطائرات فى بور فؤاد ، ومكان لنزولها فى
السويس • وقد قبلنا نقطة الاسماعيلية ، وكنا قبل ذلك نرى أن نحفظ
بها • كما قبلنا نقطة نزول الطائرات فى بور فؤاد • أما السويس فيجب
تركها لطائراتنا • لقد ذهبنا الى حدود بعيدة ، فيجب أن يكتفى
بالاسماعيلية ، ونحن من جانبنا نرى أن العدد فوق ما يلزم ، ولكننا
ترك هذه المسألة مؤقتا ، ونرى الا تمسكوا بنقطة شمالى السويس
التي تطلبونها اليوم ولم تكن فى حساباتنا قبل الآن » • وقد رد اللورد

طونسون محاولا اغراء النحاس قائلا : « فهمت أنه لا توجد في مصر قوة طيران ، ولا منشآت لاصلاح الطائرات ، فيكون وجود مستودع قوات الطيران البريطانية مفيدا لمصر ، لأن هذه القوات مستكملة المعدات وسيقتل هذا المستودع من أبي قير الى بور فؤاد ، وستقتل قوات الطيران الموجودة في حلوان ومصر الجديدة الى «الممسك» بجوار الاسماعيلية ، وعددهم ١٨٠٠ بما في ذلك ٣٠٠ طيار ، ويلاحظ ان معظم قوة الطيران من الميكانيكيين بنسبة ٦ ميكانيكيين الى كل طيار واحد وستكون مدرسة الطيران في أبي صوير كبيرة القائدة لمصر ، اذ يتعلم فيها المصريون الطيران في بلادهم وبنفقات أقل . أما في السويس فنطلب أرضا لتزول الطائرات ، وسنرسل اليها ٥٠ رجلا لصيانة المكان . ولن يزيد المجموع كله على ٣٠٠٠ . واني أكرر أن مدرسة أبي صوير مهمة للغاية حتى من الوجهة المصرية » .

على أن النحاس أصر على رأيه قائلا : « لا أريد أن أكرر ماقلت بخصوص السويس . أما مسألة مدرسة أبي صوير فهي جديدة ، ومع ذلك فنحن نسلم بها تسهلا للاتفاق » . وعندئذ رد المستر شوق قائلا : آسف ، لاني لا أقدر بناء على المشورة الفنية أن أقبل المسؤولية التي تقع على عاتقنا بمقتضى المعاهدة ، مع العلم بأن العدد الذي يمكن وضعه في الاسماعيلية هو ٥٠٠٠ ، فاذا أردتم الاحتفاظ بالسويس ، فاني أقبل اثباتا لحسن نيتنا وضع جنودنا في جهة البحيرات المرة « شلوفة » في شمال السويس على بعد ١٥ ميلا ، وهي منطقة لا يقطنها أحد ، وبعبدة عن السويس وعن الجيش المصري . وهذا أقل مايمكن لتوفير الدفاع والسلامة . فأرجو أن تقابلونا في هذه النقطة ، وإن تعهوا الفرق بين جيش محتل وجيش حليف » .

ولكن النحاس لم يوافق . واقترح توسيع الأماكن بممسك الاسماعيلية الى المحسة وأبي صوير ، حيث توجد محطة السكة

الحديدية ، وفى الشمال الى الحد الضرورى • فرد المستر هندرسون :
« اذا وجدت غير مناسبة ، فاعطونا نقطة البحيرات المرة » • فقال
النحاس باشا : « لا تجعل مركزى صعبا • اذا لم تجدوا أرضا صالحة
أعطيككم شرق الاسماعيلية » • قبل المستر هندرسون ذلك مشروطا أن
تكون الأرض « صالحة » (٦٥) • وقد انتهى الأمر بالاتفاق على النص
على أن يكون موضع القوة العسكرية البريطانية « بجوار الاسماعيلية
فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة » وعلى أن يتقل لهذا الغرض
مستودع قوة الطيران من أبى قير الى بور فؤاد » (٦٦) • وقد حددت
المذكرة الملحقة المشار اليها آتيا المنطقة المحددة بأنها « التى تمتد من المعسكر
الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية ، بشرط ألا تمتد
من الجهة الغربية الى ما بعد محطة سكة حديد « المحسة » ، وألا
تكون قريبة من الأراضى الزراعية » (٦٧) • وهذه المنطقة اقترحتها
الجاناب البريطانى وضمنها مشروع المذكرة التى قدمها الى الوفد المصرى
تحت اسم « مشروع مذكرة مصرية » وقبلها الوفد المصرى فى مذكرته
التي قدمها يوم ٥ مايو ١٩٣٠ (٦٨) • وبذلك انتصرت وجهة نظر النحاس
باشا فى تركيز القوة العسكرية البريطانية فى نقطة واحدة على القتال ،
وليس على طول القتال •

(رابعا) تحرير الجيش المصرى من السيطرة البريطانية • وكانت
الفكرة التى طرحها النحاس باشا تقوم على أساس سحب الموظفين
البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظائف المفتش العام والموظفين
التابعين له » (٦٩) • وهذا الأساس متقدم عما أسفر عنه مشروع محمد
محمود - هندرسون ، والذي كان يتضمن الغاء « اختصاصات » المفتش
العام ومن معه ، دون وظائفهم ، كما ذكرنا • وقد قبل النحاس « الاتساع
بمشورة بعثة عسكرية بريطانية » ، على ألا تكون لهذه البعثة فى مصر
صفة الدوام - على عكس ما نص عليه مشروع محمد محمود -
هندرسون - بل يكون للحكومة المصرية الاستغناء عنها ، وفى هذه

الحالة (الاستثناء) « اذا رأت الحكومة المصرية ضرورة للالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب » ، فانها تختارهم من الرعايا البريطانيين (٧٠) •

وكان النحاس قد بادر بذلك حين قدم للمستتر هندرسون يوم ٢ أبريل مشروع الوفد الأول المعدل لمقترحات سنة ١٩٢٩ ، وفيه حذف المادة الثامنة من المقترحات التي تنص على أنه « نظرا لاستحسان الوحدة في التدريب والأساليب بين الجيش المصري والبريطاني، يتعهد ملك مصر بأنه اذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب ، يختارهم من الرعايا البريطانيين » (٧١) • وعندما طلب اليه المستتر هندرسون شرح السبب ، أجاب النحاس قائلا : « السبب في ذلك هو أننا اكتفينا بأن ذكرنا في المذكرة أن الحكومة المصرية ستطلب في مذكرات يتبادلها الطرفان ، وجود بعثة لأجل تعليم وتدريب الجيش المصري . فالحقيقة هي أننا نقلنا هذا النص من المعاهدة ووضعناه في المذكرة ، لأنه اجراء وقفي ، أي أنه سينتهي بانهاء تعليم وتدريب الجيش المصري بواسطة البعثة العسكرية » •

وعندئذ سأل المستتر هندرسون : « هل تدريب جيش اجراء وقفي ؟ » • فرد مكرم عبيد قائلا : « هذه المسألة ليست مما يدخل عادة في المعاهدات • وقد رأينا أنه من المصلحة أن تشير الى البعثة العسكرية بواسطة تبادل مذكرات » • وعندئذ سأل المستتر هندرسون : اليس هناك مبدأ آخر ينطوي تحت هذا المبدأ ، وهو لا يجوز حتى ولا بعد تدريب الجيش أن يستعان بضباط من جنسية أخرى ؟ أعلن أن مسألة علاقة الجيشين مسألة دائمة ؟ • فأجاب النحاس قائلا : « الواقع أنه بعد تدريب الجيش المصري بواسطة البعثة ، لن نكون في حاجة الى مدربين أجانب • وبناء عليه لا حاجة للنص على ذلك في المعاهدة » • قتال هندرسون : « ألم تتفق على أننا سنتحالف ؟ ألم تتفق على أن

طريقة التدريب ستكون واحدة ؛ فأمل أن التحالف سيكون دائما ، وإن علاقة الجيشين ستكون دائمة . نحب أن نعلم أنه في نهاية المطاف ، إذا لم يكن هناك ضباط من طرفنا فلن يكون هناك ضباط من جنسية أخرى » . فأجاب النحاس : « هذه المسألة ليست مسألة مادة تذكر في المعاهدة . والواقع أننا لن نحتاج بعد انتهاء البعثة من مهمتها إلى مدربين أجانب . المفهوم طبعاً أنا إذا احتجنا إلى شيء من ذلك بعد التدريب والتعليم على الطريقة الانجليزية ، يقع اختيارنا على مدربين من الانجليز ، ولا داعي للنص على ذلك . أما النص الوارد في المقترحات ، فمن شأنه أن يجعل الجيش المصري في شبه تبعية للجيش الانجليزي . وبهنا أن تكون فكرة استقلاله ظاهرة » .

وعندئذ سأل المستر هندرسون عما إذا قبل هو نقل ذلك إلى المذكرات ، هل يذكر الوفد في مذكرته أنه عند نهاية مدة التدريب لن تستخدم مصر ضباطاً أجانب آخرين لهذا الغرض في أي وقت آخر ؟ فأجاب النحاس بأن الوفد لا يرى حاجة للنص على ذلك . ولكن « ان ظهر أن ذلك ضروري ، فلا يعجزنا أن نصل إلى صيغة » . على أن هذا الرد لم يعجب المستر توم شو واللورد طومسون ، فقد رد الأخير : المسألة ليست مسألة كرامة بل مسألة محالفة . والمطلوب هو ضمان التعاون بين السلطين العسكريتين ووحدة المهمات والأسلحة . ومن المستحسن وضع شيء عن ذلك في المعاهدة ، لأن التحالف دائم ، والتعاون بيننا يجب كذلك أن يكون دائماً ، ولا يمكن التعاون بغير الاتصال الدائم بين هيتي أركان الحرب » . فرد النحاس قائلاً : « المسألة مسألة تفصيل لا مسألة ضرورة . ونحن نريد تنفيذ المحالفة بصداقة وإخلاص . ولاحظوا أنه لا يوجد في أية محالفة بين دولتين ، ما يحتم تدريب جيشي الحليفتين على طريقة واحدة ، ولكن يستحسن ذلك . فننتركه للتنفيذ العملي ، ولنبقى في حدود المعاهدات التي تعمل بين حليف وحليف » . ولكن المستر هندرسون أبدى تخوفه من التساعب

التي ستترتب على نقل هذا الضمان من المعاهدة الى المذكرات ، حيث
« سيكون مثارا لأسئلة كثيرة في البرلمان، وسيفسر بأننا تنازلنا عن شيء
جديد . فاذا كنا متفقين على المبدأ، فلماذا تطلقون لنا صعوبات ؟ » .
فرد النحاس قائلا : « ليست هناك صعوبة ، لأن الرد على مثل هذه
الاسئلة يكون بأن المسألة موضوعة على سبيل الاستحسان . وهي
بهذه المثابة توضع في مذكرة ، ولا يصح أن توضع في معاهدة . وهذه
مسألة خاصة بوضع الاقتراحات في شكل معاهدة . فكما أنه لا يمكن
أن يقال : لماذا وضعت هذا النص في الأول وهذا في الآخر ، كذلك
لا يصح أن يقال : لماذا وضعت هذا النص في المعاهدة وهذا في
المذكرات . ونكرر أنه ليس هناك أي معاهدة فيها نص كهذا ، فوضع
هذا النص في المعاهدة يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك تبعية من
جيشنا لجيشكم . والمسألة أننا نريد معاهدة بين حليفين ذوي سيادة
ومتساويين في المظهر والواقع » . ولم يملك المستر هندرسون ازاء هذه
الردود المنصبة وهذا الاصرار ، الا أن يعلن تسليته ، فقال للنحاس :
« اذا ائقنا على وضع هذه المسألة في المذكرات ، فالتا نهتم اهتماما
كبيرا بالصيغة التي توضع فيها . وبهنا أن نذكر أنه في حالة ما اذا
احتاجت مصر الى مدرسين ، فانهم يكونون بريطانيين » . وقد أجاب
النحاس بأنه ليس لدى الوفد مانع من ذكر ذلك في المذكرات (٧٢) .
وعلى ذلك تم نقل النص على البعثة العسكرية البريطانية ، وعلى
المدرسين البريطانيين من المعاهدة الى المذكرات (٧٣) . على أن الجانب
البريطاني لم يشر في المذكرة المطبوعة التي أرفقت بمشروع المعاهدة
تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » الى ما نص عليه الوفد
في مذكرته التي قدمها على حق مصر في الاستغناء عن البعثة العسكرية
ببعض ارادتها ، كما أضاف جزءا خاصا بأن الحكومة المصرية لن ترغب
في إرسال بعثات مصرية الا الى انجلترا ، ولم يكن قد تم الاتفاق على
ذلك . فقدم الوفد المصري اعتراضه على هاتين النقطتين (٧٤) . ثم

قدم مشروعا جديدا للمذكرة يوم ٥ مايو ١٩٣٠ نص فيه على أن الانتفاع
بمشورة البعثة العسكرية البريطانية سيكون « للمدة التي تراها »
الحكومة المصرية ، وحذف منها العبارة الخاصة بقصر ارسال البعثات
المصرية على انجلترا وحلها (٧٥) .

(خامسا) كانت النقطة الخامسة التي أراد النحاس تعديلها في
مقترحات ١٩٢٩ ، هي التي تتصل بضرورة تماثل الأسلحة والمعدات
في كل من القوات البريطانية والمصرية . فقد قبل الوفد مبدأ تماثل
الأسلحة ، ولكنه لم يوافق على ضرورة تماثل المعدات . كذلك قبل من
مقترحات ١٩٢٩ تعهد الحكومة الانجليزية بأن تبذل وساطتها لتسهيل
توريد الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

وقد دافع الأستاذ محمود سليمان غنام عن هذا القبول ، متمثلا
بقرار رفعه قائد الجيش الفرنسي في حارب المكسيك عن الأورطة
السودانية المصرية التي أسهمت فيها ، فقد ورد في هذا التقرير أن
الأورطة المذكورة « كانت ذات ملابس حسنة ، وسلاح جيد ،
وهي أنيقة ، واستعداد عسكري يثير إعجاب كل من يراها ، إلا أن
سلاحها كان يختلف عن أسلحة الجنود الفرنسيين ، فنجم عن ذلك متاعب
وعراقل من جهة الذخيرة ، فوزعت القيادة الفرنسية عليهم أسلحة
فرنسية ، وأودعت أسلحتهم المخازن ، ثم أعادتها عند رجوعهم الى
مصر » . وأردف الأستاذ غنام قائلا : « ومن البديهي أن الاتفاق على
وحدة الأسلحة لا يمنع مصر من حق طبيعي لها ، وهو صنع الذخيرة في
مصانع تنشئها داخل بلادها » (٧٦) .

(سادسا) عودة الجيش المصري الى السودان . وكانت هذه
العودة تلغل في إطار خطة النحاس لحل مسألة السودان ، وتقوم
على « الاشتراك الفعلي في الإدارة » . وقد أوضح للمستتر هندرسون

ان المقترحات الانجليزية نفسها تعترف بالاشتراك الفعلى ، فقد اشير فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقتى ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الادارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان ، قد أعطى شطر منها الى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقتين (٧٧) . وعندما سأله المستر هندرسون عما يقصده بعبارة الاشتراك الفعلى فى الادارة ، أجاب بأن المقصود بذلك « أن تكون الادارة مؤقتا فى أيدي المصريين والانجليز معا . وهو ما لم تكن نعترف به من قبل . فهذا فى الواقع تساهل منا » . ثم قال ان مصر لم تعترف قط باتفاقتى ١٨٩٩ ، ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليها ، وكل ما ترجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الادارة اشتراكا فعليا الى أن توضع اتفاقات جديدة (٧٨) .

وقد فسر النحاس فى مناسبة أخرى ما يعنيه بخصوص الادارة المشتركة ، فقال انه يجب أن يكون لمصر وكيل مصرى لحاكم السودان وان تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء . وعندما اعترض المستر هندرسون بأن ذلك سيقرب عليه مضاعفة عدد الموظفين ، مما يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها ، قال النحاس باشا : « اتنى آخذ على نفسى من باب التسهيل ، أن ادافع بعد الاتفاق مع زملائى عن ابقاء مبلغ الاعانة السنوية التى تدفع للسودان ، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، والتى يفكر البرلمان دائما فى حذفها ، على أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود الى السودان » (٧٩) . ومعنى ذلك أن النحاس باشا كان يريد عودة الجيش المصرى الى السودان فى حالة أفضل مما كان عليها قبل عام ١٩٢٤ .

على أن الجانب البريطانى أبدى معارضة راسخة فى هذه النقطة . فقد كانت خطة بريطانيا فى ذلك الحين ، تقوم على حل قضية مصر على

حساب قضية وحدة وادي النيل • وقد اقترح النحاس باشا أن تصاد بمجرد التصديق على المعاهدة ، الحالة الفعلية الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، ولكن المستر هندرسون أجاب بأنه وزملاءه لا يستطيعون قبول ذلك ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش المصري ، أن يمرضوا شيئا أكثر مما ورد في المقترحات (وهو أن الحكومة البريطانية تكون مستعدة لأن تبحث بروح العطف اقتراما بإعادة أورطة مصرية الى السودان في نفس الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة) (٨٠) • وقد اكتشف النحاس - كما كتب بذلك الى زملائه الوزراء في مصر يوم ١٧ أبريل ١٩٣٠ - أن الانجليز «على نية مبيتة بالآ تشترك مصر في ادارة السودان ، ولا أن ترسل جيشا اليه » (٨١) وكان على صخرة السودان أن تحطمت مفاوضات النحاس - هندرسون يتضح من ذلك كله ، أن مصطفى النحاس قد أنلح في زحزحة حكومة العمال لحد بعيد عما عرضته في مفاوضات محمد محمود - هندرسون • ومع ذلك فإن الوفد نفسه قد تراجع في هذه المفاوضات عن موقفه عام ١٩٢٤ بقبول الترخيص لبريطانيا بوضع قوة عسكرية بريطانية في منطقة القتال ، وان كانت هذه الملاحظة مع ذلك قابلة للجدل •• فقد قرر مكرم عبيد أن سعد زغلول ما كان ليرفض أثناء مفاوضاته مع المستر مكدونالد في عام ١٩٢٤ بقاء الجنود الانجليزية في منطقة قناة السويس ، لو كان المستر مكدونالد في موقف وعيد ، ولم يكن في ابان أزمة سياسية تطيح به ، واستدل مكرم على ذلك بأن سعد زغلول قد قبل في مشروعه الذي قدمه الى لجنة ملر سنة ١٩٢٠ وجود نقطة عسكرية بريطانية في الشاطئ الشرقي لقنال السويس • على أن نقطة الضعف في دفاع مكرم عبيد ، هي استدلاله بموقف سعد زغلول عام ١٩٢٠ عندما كان الوفد يضم في صفوفه أعضاء معتدلين من رجال حزب الأمة • لذلك ، فعلى الرغم من تقديرنا للظروف التي جرت في ظلها مفاوضات سعد - مكدونالد ، واحتمالات تأثير ذلك على موقف

محمد زغلول ، الا أن ذلك لا ينمى حقيقة أن الحركة الوطنية كانت قد سجلت في هذه النقطة موقفا تراجمت عنه سنة ١٩٣٠ • ومع ذلك يمكن القول أن التقدم القلبي الذي أحرزته البلاد على يد مصطفى النحاس في مسألة النقطة العسكرية ، كان أقصى ما وصلت اليه على يد الوفد ، لأن معاهدة ١٩٣٦ نفسها كانت تمثل تراجما في هذه النقطة بالذات •

خاتمة الفصل السابع

(١) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بموافقة على مساعدة المصادرة والمصادرة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ملحق رقم ٦ ، وثائق سياسية خاصة بالمصادرات بين ثروت باشا والسيد أوستن كسمبرلن في ٣٦٩ .

(٢) نفس المصدر والمكان .

(٣) نفس المصدر في ٤٠٠ .

(٤) نفس المصدر ، وثيقة رقم ١ ، للتشريع المصري ، المادة السادسة من ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٥) نفس المصدر ، رسالة السيد أوستن كسمبرلن الى ثروت باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر

سنة ١٩٢٧ بإبلاغ التشريع النهائي من ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٦) انظر المادة ٢٠ من مشروع ثروت باشا ، نفس المصدر في ١٠٩ .

(٧) المادة ٥ من التشريع البريطاني ، نفس المصدر في ٤١١ .

(٨) المادة ٥ من التشريع البريطاني ، نفس المصدر والمكان .

(٩) المادة ٦ من التشريع المصري ، نفس المصدر في ٤٠٩ .

(١٠) ملاحظات عامة على التشريع البريطاني ، قطعة من مصر ، نفس المصدر في ٤١٨ .

(١١) المادة ٦ من التشريع البريطاني ، نفس المصدر في ٤١٢ .

(١٢) التشريع البريطاني ، الملحق ، نفس المصدر في ٤١٤ .

(١٣) ملاحظات عامة على التشريع البريطاني ، نفس المصدر في ٤٢٢ .

(١٤) الفترة الثانية من ملحق التشريع البريطاني ، نفس المصدر في ٤١٤ .

(١٥) ملاحظات عامة ، نفس المصدر في ٤٢٣ .

(١٦) الفترة الثالثة من ملحق التشريع البريطاني ، نفس المصدر في ٤١٤ .

(١٧) نفس المصدر .

(١٨) ملحق التشريع البريطاني ، نفس المصدر .

(١٩) التشريع النهائي ، ملحق رقم ١ ، نفس المصدر في ٤٢٣ .

(٢٠) وثيقة رقم ٩ ، استباضات قطعة من مصر ، نفس المصدر في ٤٢٥ .

(٢١) التشريع النهائي ، ملحق رقم ١ ، نفس المصدر في ٤٢٣ .

(٢٢) وثيقة رقم ١٩ ، مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين المستعظمين بالجيش

المصري ، نفس المصدر في ٤١٨ .

(٢٣) وثيقة رقم ٩ ، استباضات ، نفس المصدر في ٤٢٥ .

(٢٤) وثيقة رقم ١٩ ، مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين ، نفس المصدر في ٤١٨ .

(٢٥) انظر دكتور عبد العظيم دحمان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦

(الكاتب العربي - ١٩٦٨) .

(٢٦) وثيقة رقم ٢١ ، من السيد أوستن كسمبرلن الى دولة ثروت باشا في ٢٤ فبراير

١٩٢٨ ، نفس المصدر في ٤٥١ .

(٢٧) وثيقة رقم ٢٣ من ثروت باشا الى السيد أوستن كسمبرلن في ٥ مارس ١٩٢٨ ،

نفس المصدر في ٤٥٤ .

- (٢٨) وثيقة رقم ٢٦ . نفس المصدر ص ٢٥١ .
- (٢٩) نفس المصدر ص ٤١٤ ، ٤٢٢ ، ٤٤٦ .
- (٣٠) عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ص ٢٨٦ ، ٢٨٩ .
Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. II, p. 258.
- (٣١) وثيقة رقم ٢٢ . ٢٣ . قانون رقم ٨٠ - الخ ، ص ١٥٢ - ١٥١ .
- (٣٢) Lloyd, op. cit., p. 231.
- (٣٣) Ibid., pp. 229-32, 233.
- (٣٤) قانون رقم ٨٠ - الخ ص ٤٠٥ - ٤٠٧ ، ٤٢٤ .
- (٣٥) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق .
- (٣٦) قانون رقم ٨٠ - الخ . المشروع المعدل تحت عنوان « مشروع ب » ص ٤٦٨ .
- (٣٧) لمشروع البريطاني . المادة الثالثة . نفس المصدر ص ٤٦٥ .
- (٣٨) بيان محمد محمود باشا عن مفاوضات سيف ١٩٢٩ . نفس المصدر ص ٤٦١ .
- (٣٩) لمشروع البريطاني . نفس المصدر ص ٤٦٥ .
- (٤٠) للذاكرة البريطانية عن الجيش . نفس المصدر ص ٤٦٥ ، ٤٦٩ .
- (٤١) بيان محمد محمود باشا عن مفاوضات سيف ١٩٢٩ . نفس المصدر ص ٤٦٠ .
- ٤٦١ ، ٤٦٢ .
- (٤٢) انظر المشروع المعدل (مشروع ب) . والذاكرة البريطانية عن الجيش . نفس المصدر ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .
- (٤٣) للذاكرة البريطانية عن الجيش . نفس المصدر ص ٤٦٩ .
- (٤٤) للذاكرة البريطانية عن السودان . نفس المصدر ص ٤٧٨ .
- (٤٥) للذاكرة البريطانية عن الجيش . نفس المصدر ص ٤٧٤ .
- (٤٦) نفس المصدر ص ٤٦٨ .
- (٤٧) الأوامر في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ .
- (٤٨) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٧٠٥ - ٧٠٦ .
- (٤٩) البلاغ في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ .
- (٥٠) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٧١٥ .
- (٥١) نفس المصدر .
- (٥٢) مظهر الجلسة الخامسة يوم ٨ ابريل ، (قانون رقم ٨٠ - الخ) ص ٥٣٠-٥٣١ .
- (٥٣) مظهر الجلسة العاشرة في ١٤ و ١٥ ابريل ١٩٣٠ . نفس المصدر ص ٥٧٠ ، ٥٧٣ .
- (٥٤) مظهر الجلسة الحادية عشرة في ١٥ ابريل ١٩٣٠ . نفس المصدر ص ٥٧٥ - ٥٧٦ .
- (٥٥) مشروع الوفد الثاني يوم ٥ مايو ١٩٣٠ . نفس المصدر ص ٦٢٥ .
- (٥٦) مشروع الجامعة النهائي ليلة ٨/٧ مايو ١٩٣٠ . نفس المصدر ص ٦٥٢ .
- (٥٧) قانون رقم ٨٠ - الخ ص ٢٥٧ ، ٥٣٥ .
- (٥٨) مشروع مساعدة اتق عليه في ليلة ٨/٧ مايو سنة ١٩٣٠ فيما يتعلق مادة السودان .
نفس المصدر ص ٦٥٢ .
- (٥٩) مظهر الجلسة الخامسة في ٨ ابريل ١٩٣٠ . نفس المصدر ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .
- (٦٠) مظهر الجلسة الثامنة في ١١ ابريل ١٩٣٠ . نفس المصدر ص ٥٥٣ - ٥٥٩ .
- حاشية ١ .

- (٦١) ملخص محادثات خاصة دارت يوم ٨ ابريل ١٩٣٠ بحضور هايدبارك ، نفس المصدر ص ٥٣٧ .
- (٦٢) مظهر الجلسة الرابعة والخامسة ، نفس المصدر ص ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ - ٥٢٨ .
- (٦٣) مظهر الجلسة الثامنة ، نفس المصدر ص ٥٥٥ - ٥٦١ .
- (٦٤) مظهر الجلسة العاشرة ١٤ ، ١٥ ابريل ١٩٣٠ . وقد ذكر الاستاذ محمود سليمان غنام أن الهدوء عاد بعد تقديم هذا النص من الجانب البريطاني الى الوفد المصري ، وغربا من بعضهم (انظر محمود سليمان غنام : الصحافة المصرية الانجليزية ، ودراساتها من الوجهة العملية ص ٢٢٥) وهو غير صحيح . لا رفض النحاس باشا هذا النص . ودارت محادثات حامية في هذا المسند كما اردونا في المكان .
- (٦٥) مظهر الجلسة العاشرة ، نفس المصدر ص ٥٧٠ - ٥٧٣ .
- (٦٦) مشروع للصحافة النهائية ، نفس المصدر ص ٦٥٢ .
- (٦٧) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور ص ٢٢٧ قلا من مجبوبة معاضد المفارشات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ١٥٠ .
- (٦٨) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٤١٨ - ٤٢٤ (الطبعة الاميرية بالكاهرة ١٩٥٥) .
- (٦٩) المذكرة المصرية التي قدمها الفريق المصري يوم ٥ مايو ١٩٣٠ ، انظر ايضا نص المذكرة التي وضعها الفريق البريطاني تبعا لما فهمه من آراء الفريق المصري في المسائل الواردة بها تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » ، نفس المصدر ص ٥٧٥ ، ٦٢٨.٥٧٧ .
- (٧٠) المذكرة المصرية عن الجيش المصري التي قدمها الفريق المصري يوم ١٥ ابريل ١٩٣٠ .
- (٧١) انظر مشروع الوفد الاول الذي قدمه يوم الأربعاء ٢ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٥ .
- (٧٢) مظهر الجلسة الرابعة في ٧ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٢٣ - ٥٢٥ .
- (٧٣) انظر Draft Egyptian Note لقرن ٢ ، وهي من سجل وزارة الخارجية البريطانية ، نفس المصدر ص ٦٠٩ ، انظر ايضا ص ٥٧٧ .
- (٧٤) انظر تعليق الوفد على المذكرة السالفة الذكر ، نفس المصدر ص ٦١٤ .
- (٧٥) المذكرة المصرية التي قدمها الفريق المصري في يوم ٥ مايو ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٦٢٨ .
- (٧٦) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور ص ٢٧٦ .
- (٧٧) مظهر الجلسة الثانية في ٣ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٨ .
- (٧٨) حديث المستر هنتون والنحاس باشا يوم ٣ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٩ .
- (٧٩) محادثات خاصة دارت يوم ٨ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٢٨ .
- (٨٠) مظهر الجلسة الثانية عشرة يوم ١٦ ابريل ١٩٣٠ .
- (٨١) خطاب رئيس الوفد الى زملائه الوزراء بمصر يوم ١٧ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٩٤ .

الفصل الثامن
القصر والجيش
(١٩٣٥-١٩٣٠)

● القصر والجيش

(١٩٣٠ - ١٩٣٥)

انتهت باخفاق المفاوضات بين النحاس باشا والمستر هندرسون في سنة ١٩٣٠ صفحة من تاريخ مصر ، وبدأت صفحة جديدة . وكالعادة دفعت البلاد ثمن هذا الاخفاق ، فقد أطلق الانجليز يد الملك فؤاد في البطش بالحياة النيابية ، فجاء اسماعيل صدقي باشا الى الحكم ليستقط دستور ١٩٢٣ ويقيم مكانه دستورا جديدا يعطى الملك فؤاد مزيدا من السلطات والصلاحيات . وشهدت الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ أعنف حكم رجعى مر بالبلاد ، وشغلت القوى الوطنية بالمعركة ضد القصر عن المعركة الأساسية ضد الاحتلال فيما يشبه الحرب الاهلية .

ولما كانت مقاليد الحكم قد انتقلت الى يد القوى الأوتوقراطية التى ندين بالولاء للقصر دون الشعب ، وكانت القوى الديموقراطية، وعلى رأسها الوفد ، قد رفضت فى الوقت نفسه دخول الانتخابات على أساس الدستور الجديد ، حتى لا تتيح لصدقى باشا الفرصة للادعاء بأنه يمثل الشعب ، فقد ترتب على ذلك أن النضال من أجل

تقوية الجيش قد انتقل الى يد القوى الأوتوقراطية القائمة في الحكم،
والى يد الحزب الوطنى الذى دخل الانتخابات على أساس دستور
صدقى باشا ، وكان يمثل الأقلية المعارضة فى البرلمان •

وفى البداية ، أى فى أوائل عهد صدقى باشا ، نلاحظ أن الاهتمام
بتقوية الجيش كان قاترا من قبل الحكومة • ولكن هذا الاهتمام
اشتد فى عهد عبد الفتاح يحيى باشا الذى خلف صدقى باشا فى سبتمبر
١٩٢٣ ، أى بعد أن انتقل الحكم بصفة مباشرة الى يد القصر • وهذا
الاهتمام من جانب القصر بتقوية الجيش يبدو منطقيا • ذلك أن تقوية
الجيش فى ظل حكم أوتوقراطى يجعله أداة فى يد الحاكم الأوتوقراطى
يزيد به سيطرته وهيمنته على البلاد وعلى القوى الوطنية فيها • ولذلك
،أينا من قبل هذا الاهتمام من جانب عباس الثانى ، كما سوف نراه
من جانب فاروق •

حالة الجيش المصرى فى النصف الأول من الثلاثينيات :

فى ذلك الحين ، كان عدد الجيش المصرى يتناقص شيئا فشيئا .
فقد كان هذا العدد يبلغ ١٢٣٧٧ فى سنة ١٩٣٠ ، فنزّل فى سنة ١٩٣١
الى ١٢٢٩٢ ، ثم الى ١٢٢٦٢ فى سنة ١٩٣٢ ، ثم الى ١٢٢٠٦ فى سنة
١٩٣٣ (١) • ورغم ذلك فإن العدد الذى كان يعمل فى الجندية ، أى
يقول بهام النظام العسكرية الفنى ، كان قلة فى هذا المجموع الضئيل ،
فقد كان هناك جنود كثيرون يعملون فى خدمة الضباط تحت اسم
« مراسلة » ، ولم يكن يزيد عدد الجنود والضباط القائمين بالأعمال
العسكرية على خمسة آلاف (٢) •

وكات ميزانية الجيش فى تناقص مستمر • وقد كان ذلك موضع
ملاحظة اللجنة المالية فى مجلس النواب الوفدى سنة ١٩٣٠
التي كتبت تقول : « ان نظرة عامة فى ميزانية وزارة الحربية سواء

فى هذه السنة ، أو مقارنة بينها وبين السنين الماضية ، تدل على حالة جمود مستمر لا يتناسب مع الرقى الملاحظ فى بقية وزارات الدولة ومصالحها . وقال التقرير « ان مجموع الاعتمادات المطلوبة لوزارة الحربية والبحرية يبلغ ١٩٥ر١٨٣ر١ جنيها ، بتخفيض اجمالى قدره ٨٩ر٣٥٠ جنيها عن سنة ١٩٢٩ (٣) . ولقد تناقص هذا المبلغ أيضا فى ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ فوصل الى ١٨٥٢ر٨٤٦ جنيها ، ثم الى ١٥٧ر٨١٨ فى ميزانية ١٩٣٣ - ١٩٣٣ (٤) .

ومع ذلك فلم تكن هذه الميزانية تصرف كلها على الجيش . اذ لم يكن يخصص منها سوى ٧٥٠ ألف جنيه فقط ، بينما كان مثل هذا المبلغ يخصص لقوة الدفاع السودانية ، والباقي يصرف على مصلحة الحدود . وفضلا عن ذلك ، فان مرتبات الضباط الباهظة كانت تلتهم جزءا كبيرا من هذا المبلغ (٥) ، الأمر الذى كان يجعل الميزانية لا تعبر بحال من الأحوال عن حالة الجيش .

والحقيقة أن ميزانية الجيش فى اليونان وتركيا فى ذلك الحين كانت أقل بكثير من ميزانية الجيش فى مصر، بينما كان الجيش اليونانى او التركى يبلغ أضعاف الجيش المصرى . فلم يكن الجيش المصرى يكون حينذاك فرقة واحدة ، لأن الفرقة كانت تتكون من ستة عشر ألفا الى أربعة وعشرين ألفا فى جيوش العالم . وفضلا عن ذلك ، فلم يكن فى الجيش المصرى مدفع « متراليوز » واحد ، فى الوقت الذى كانت هذه المدافع لا يستغنى عنها جيش فى العالم ، حتى انها كانت توجد فى بعض القبائل غير المتحضرة ، لأن « المتراليوز » كان يقوم مقام خمسين جنديا الى سبعين . كذلك فان الطوبجية كانت تكون معدومة فى الجيش المصرى ، اذ لم يكن لديه سوى أربع بطاريات « هاوتزر » تتكون من أربعة مدافع ، منها بطاريتان حديثتان وواحدة وصفها النائب عبد الحميد سعيد (٦) بأنها « كانت يجب أن تبقى فى المتحف الانجليزى

لأنها شهدت جميع معارك التاج البريطانى ، : • وأما الدبابات ، والسيارات المسلحة ، ومدافع الميدان ، ومدافع الحصار ، ومدافع القلاع ، والمدافع السريعة انطلقت ، والقنابل اليدوية ، والمدافع الرشاشة ، والمدافع المضادة للطائرات - فلم يكن لها أثر فى الجيش المصرى فى ذلك الحين •

وكانت الروح العسكرية فى الشعب قد وصلت الى الحضيض بسبب المهام الصورية للجيش ، وتجرده من الظروف التى تدفع المواطن الى الانخراط فيه • فقد كان ما يزال قائما قانون القرعة الذى كان يقضى بأن يظل الجندى فى الخدمة العسكرية خمس سنوات متوالية، من سن تبدأ من التاسعة عشرة الى الثالثة والعشرين، لا يقضيها الجندى فى ميدان القتال ، وإنما يقضيها فى منازل الضباط • الأمر الذى جعل رأى العام المصرى يطالب باستمرار بتخفيض هذه المدة • وقد كتبت الأهرام فى ١١ مارس ١٩٣٥ تشكو من الآثار المدمرة لهذا النظام فقالت : انه من الظلم للجندى المصرى وللأتاج الزراعى أن يظل فى الخدمة العسكرية خمس سنوات متوالية فى وقت الشباب ، فإذا خرج انتهى نفسه قد نسي الزراعة ان كان زارعا ، فهو بين أن يصبح عاطلا أو يحصل على وظيفة فراش أو جندى بوليس أو سباع ان كان من المجدودين •

لهذا السبب ، كان عدد المتخلفين عن الاقتراع يتزايد باستمرار حتى بلغ ٨٢ر٤٠٨ متخلفا فى سنة ١٩٣٣ • وفى الوقت نفسه ، وبسبب قلة الايدى العاملة ، وعدم حفظ الملفات ، وعدم معاونة رجال البوليس والادارة فى الأقاليم لرجال القرعة ، كانت إيرادات القرعة تتناقص حتى بلغ المعجز الظاهر فيها ١١٢ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٤ •

وقد أدى تخلف المواطنين عن الاقتراع الى تناقص عدد الجنود، فى الوقت الذى كان عدد الضباط يزيد • فقد ارتفع عدد الضباط من

٥٦٣ في سنة ١٩٣٠ الى ٥٦٥ سنة ١٩٣٢ ، الى ٥٧٥ سنة ١٩٣٤ • بينما نقص عدد الجنود في نفس الفترة من ١١٨١٤ في سنة ١٩٣٠ الى ١١٧٢٧ في سنة ١٩٣١ الى ١١٦٩٣ في سنة ١٩٣٢ الى ١١٦٣٨ في سنة ١٩٣٣ • وقد طالبت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن ميزانية وزارة الحرية « بزيادة عدد عساكر الأورط بما يتناسب مع عدد الضباط » ، اذ تبين لها أن الملازم الثاني أو الأول يقود خمسين جنديا ، مع امكانية قيادته اعداد أكثر من العساكر •

كذلك فإن هذا السبب كان أحد الدوافع التي حملت اللجنة على المطالبة مرة أخرى بادماج مصلحة خفر السواحل في مصلحة الحدود ، بحيث تكونان تابعتين — — هذه المرة — لوزارة الحرية • « فبهذا » — على حد قول اللجنة — « تفتح أبواب العمل لخبرجي المدرسة البحرية الذين يخشى من زيادتهم على حاجة الجيش » •

وقد انعكس ذلك في سياسة قبول الطلاب في المدرسة البحرية. فقد قامت سياسة الحكومة في ذلك الحين على ألا تقبل في كل عام الا عددا من الطلبة يتناسب وعدد الوظائف التي ستخلو في الجيش عند موعد تخرجهم • وفي عام ١٩٣٤ كان عدد طلبة المدرسة المصرية يبلغ ٦٠ طالبا فقط ، منهم ٢٢ في الفرقة الأولى ، و ١٨ في الفرقة المتوسطة ، و ١٧ في الفرقة النهائية (٧) •

ومع ذلك ، فمن الطرف أن يقف وزير الحرية والبحرية في وزارة اسماعيل صدقي باشا ، وهو محمد توفيق رفعت باشا ، أمام مجلس النواب ، يتباهى بالجيش في جراءة خارقة وفي عبارات رنانة تعمل كل الزيف ، فيقول : « لقد وصل جيشكم بقوة الله ورعاية صاحب الجلالة قائده الأعلى الملك المفدى الى ما تصبو اليه قلوبكم وترتاح له ضمائركم ، من جمال ترتيب وكمال تدريب ، بفضل ما أدخل عليه من

التحسينات التي اتتجتها تجارب الحرب العالمية فلتطمئن قلوبكم الى أن
لكم جيشا مجهزا بأحدث المعدات المصرية » !

وقد استنز هذا الكلام محمد حافظ رمضان ، رئيس الحزب
الوطني ، فهاجم الوزير هجوما شديدا قائلا : « ان هذا تصوير جميل .
ولكن اذا تكلمنا عن الجيش وقوة الدفاع ، فلا يكون التصوير الجميل
عن طريق الألفاظ والخطابة . قد لا تصدقوني اذا ما قلت لكم ان
الجيش المصرى ليست لديه بطاريات من المدافع الرشاشة ، أى من المكسيم
والمترايوز ، وانما لديه ، على ما تحققت بطارتان من المدافع الخشبية
لتدريب الجنود » !

على أن اسماعيل صدقى باشا لم يشأ الا أن ييز وزير حريته فى
الجرأة والتجنى على الحقيقة ، فوقف يدفع عنه قائلا : « اننى أصرح من
فوق هذا المنبر مؤيدا ما قاله سعادة زميلى وزير الحرية من أن جيشنا
بلغ من التنظيم والتدريب ما يجعله أهلا وجديرا بسمعة مصر التاريخية
وبتاريخ هذا الجيش العظيم » !

على أن اسماعيل صدقى باشا لم يلبث أن أخذ يناقض نفسه
حين أخذ بهاجم المطالب بتسليح الجيش ، فقد تساءل قائلا : « قال
حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان أن ليس عندنا شيء من
التسليح . خبرونى بربكم : لآى غرض يطلب هذا التسليح » . أفهم
أن تكون هذه دعاية يقصد بها المفاخرة ، أو لتكون مجالا للقول الشيق
المزخرف ، ولكنى لا أرى مطلقا أى مبرر للنظر فى زيادة أسلحة الجيش
أو عده فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الضن بكل قرش لينفق
فى الشؤون العامة التى تفتقر اليها البلاد التى تحتاج الى الكثير من
النفقات » .

ثم قال صدقى باشا : « اتنا لم نت بحد مع انجلترا فيما يختص

بالمفاوضات السياسية •• وان هذا التحالف اذا تم هو الذى سيوضح لنا على ضوء استعداد كل من البلدين الى أى مدى نصل بالتسليم بالعدة والعدد اللازمين للجيش • فمن الحكمة أن نتظر ما تودى اليه المفاوضات فى أمر التحالف بين البلدين قبل أن تتسكلم فى زيادة الجيش (٨) •

على هذا النحو فضع صدقى باشا سياسته التى ترى من العيب تقوية الجيش بينما تحتل بريطانيا مصر ولم تسو القضية الوطنية بمد • وهو فى ذلك يظهر استيعابه الجيد لدروس أزمة الجيش ، وهو أن تحسن أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو ، ولا يسبق تحسين وضع مصر السياسى • ولذلك لا غرابة اذا كانت الخطوة التالية لصدقى باشا هى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية •

معادلات صدقى - سيمون :

وفى الواقع أن الظروف فى مصر فى ذلك الحين ، كانت تهيئ لصدقى باشا الفرصة للدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لحل القضية الوطنية ، وكسب انتصار سياسى ساحق على خصومه السياسيين • وفى ذلك الحين ، انشق الوفد حول فكرة الوزارة القومية حين قبلها بعض أعضائه ورفضها البعض الآخر ، واتتهى الأمر بخروج الأعضاء المخالفين ، وانقضاء الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين وبذلك انشقت المعارضة لصدقى باشا ، دون أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام (٩) •

وقد كان صدقى باشا يأمل فى قطف ثمار المفاوضات المضنية التى أجراها النحاس باشا مع المستر هندرسون قبل عام ونصف • فلم يكن صدقى باشا قد نسي تصريح المستر هندرسون باسم حكومته عند فشل المفاوضات بأن « مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سوف يبقى

قائما « (١٠) • ولذلك كتب في المذكرة التي قدمها الى السير جون سيمون وزير خارجية بريطانيا يقول : « ان أغلب المسائل التي مستدور حولها المناقشة — ان لم تكن كلها — قد تم الاتفاق عليها مبدئيا في المفاوضات السابقة ، فاذا أعيد النظر فيها ، فانما يكون ذلك لاستزادة الدقة في تدوينها » : (١١) •

وقد نجحت الاتصالات التي أجراها حافظ غنفي باشا في تدير مقابلة بين صدقي باشا والسير جون سيمون في جنيف • وتمت المقابلة فعلا يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بحضور حافظ غنفي باشا والمستر ايدن الذي كان يشغل حينذاك منصب الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية، وكان موجودا بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون •

على أن السير جون سيمون أوضح لصدقي باشا بصريح العبارة في هذا اللقاء ، انه وان كان يعتقد شخصيا أن مشروع الاتفاق لستى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة ، « الا أنه يلوح له » « ان السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التي تتخذ لاقامة الجنود • فمن المسلم به أنها ستجلبو عن المدن ، ولكن أين تمسك ؟ • وهذه المسألة ما زالت تحتاج الى المناقشات • أما بخصوص السودان ، فيجب في الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة في السودان — فاذا سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التي يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان » (١٢) •

وقد كان معنى هذا الكلام أن السياسة البريطانية تريد التراجع فيما قبلت به في مفاوضات النحاس — هندرسون ، من تحديد مكان واحد تمسك فيه القوات البريطانية ، بما ينعكس على المواقع التي يحتلها الجيش المصرى على القتال • هذا ان لم تتجاوز هذه النقطة الى

نقاط أخرى عند إجراء المفاوضات . وقد أجابه صدقي باشا بأنه وإن كان في مركز لا يستطيع فيه أن يبدى ملاحظات تفصيلية على النقطتين اللتين أثارهما الوزير ، « غير أنني لا أريد ترك هذه التحفظات تمر دون أن أصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى (العسكرية) أن مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء في المسائل الأساسية التي اكتسبتها ، وأنه ، كما أتيج لي ذكره فيما تقدم ، لا يجوز إعادة البحث في المسائل التي تم الاتفاق عليها الا لايضاها أو تحسينها ، وأن الحكومة التي أشرف برئاستها اليوم والتي بيدها مقاليد مصر ، لها أكثر الحكومات المصرية رغبة عن قبول أقل مما سبق عرضه على الحكومات الأخرى » (١٣) .

وعلى ذلك يكون تراجع السياسة البريطانية في المسألة العسكرية هو الحصيلة الوحيدة لمحادثات صدقي - سيمون .

الملك فؤاد والجيش

على كل حال ، فلم تلبث وزارة اسماعيل صدقي أن سقطت يوم ٢١ سبتمبر ١٩٢٣ ، وأخذت القشرة الدستورية التي غلف بها نظامه الأوتوقراطي ، تتشقق وتكشف ورامها عن ملكية عاقبة . فقد وقع اختيار الملك فؤاد على عبد الفتاح يحيى باشا ليكون خلفا لاسماعيل صدقي . وكان هذا عند اختياره رئيسا للوزراء في أوروبا ، فأمر بالرجوع . وفي أثناء عودته كانت الترشيحات لأعضاء وزارته قد تمت على يد زكي الابراشي باشا ، ناظر الخاصة الملكية ، وبالاتفاق مع محمود فهمي القيسي باشا ، وكيل وزارة الداخلية في وزارة صدقي باشا (١٤) . وهكذا أخذ القصر يحكم البلاد حكما مباشرا من خلال وزارة عبد الفتاح يحيى باشا .

ولقد كان في عهد هذه الوزارة أن أخذ الملك فؤاد يبدى اهتماما

واضحاً بالجيش وتقويته ، للاستعانة به فى تعزيز حكمه الأوتوقراطى .
 ويكشف صليب سامى باشا ، وزير الحرية والبحرية فى وزارة
 عبد الفتاح يحيى باشا هذا الاهتمام فيقول : « كانت قوات الجيش
 محدودة بحكم الاتفاقية المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية
 (أزمة الجيش) ، وكان الملك فؤاد يرغب فى زيادة قسوات الجيش
 والسعى فى التحلل من قيود هذه الاتفاقية . وقد قال لى الملك مرة
 ان هذه هى مهمتى الأولى ، سواء كنت فى وزارة الخارجية أو فى
 وزارة الحرية ، وانه يفرضنى فى السعى فيها بهاتين الصفتين » .
 كذلك ذكر صليب سامى باشا أن الملك فؤاد استدعاه بعد استناد وزارة
 الحرية والبحرية اليه ، وقال له انه هو انذى اختاره لوزارة الحرية
 لأن هذه الوزارة فى الظروف التى تمر بها البلاد بعد مقتل ستاك باشا
 أحوج الى رجل سياسى منه الى عسكرى ، « وانه (أى صليب باشا)
 لابد أن يعلم أن هذه هى أول مرة يعين فيها قبلى وزيرا للحرية ،
 ويجب عليه أن يقدر ذلك كله . ثم أوصاه بأن يصلح علاقة وزارة
 الحرية بالانجليز .

وقد عرف صليب سامى فيما بعد من ياوره أن العلاقة بين وزير
 الحرية السابق (على جمال الدين) وبين سبنكس باشا ، كانت فى
 توتر شديد ، وأن الأخير كان يتخذ من توتر هذه العلاقة سببا
 للاستئثار بالسلطة فى الوزارة ، ولا يرجع للوزير فى أمورها الا فى
 المسائل المالية التى يختص بها مجلس الوزراء بحكم القانون ، فبدأ
 محاولاته بتحسين علاقته بسبنكس باشا عن طريق تسليبه جوادين كان
 يطمع فى شرائها بضمن بخص ، كان وزير الحرية السابق
 قد وقف فى سبيل بيعهما له ، كما عمل على تحسين العلاقة بين رئاسة
 الحكومة ودار المندوب السامى عن طريق دعوة المندوب السامى الى

رحلة نيلية على ظهر احدى بواخر الحكومة ، وذلك للتفاوض بشأن
قوة الجيش والتحلل من قيود الاتفاق (١٥) •

وقد تلا ذلك فتح باب الكلام فى مسألة الجيش على النحو الذى
ترويه لنا ، بصورة أفضل ، المراسلات السرية بين المندوب السامى،
السير مايلز لامبسون، والسير جون سيمون، وزير الخارجية البريطانية،
ولكن قبل أن نعرض هذه المراسلات ، ولما كانت تتناول مطالبة الحكومة
المصرية بتقوية سلاح الطيران المصرى ، فلذلك نرى التمهيد لذلك يتبع
نشأة الاهتمام بانشاء هذا السلاح فى مصر وتطوره •

واهتمام مصر بانشاء سلاح جوى فى الجيش المصرى يرجع الى
وزارة سعد زغلول - كما رأينا - حين طلب وزير الحربية والبحرية
من وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه لانشاء هذا السلاح،
ولكن الميزانية لم يظهر بها هذا المبلغ لسبب غير معروف • وقد عاد
الاهتمام بسلاح الطيران فى عهد وزارة الائتلاف وعهد الوزير الوفدى
أحمد محمد خشبة، فى مناخ انحساس لتقوية الجيش الذى أدى الى أزمة
الجيش التى تعرضنا لها • فقد أدرج فى ميزانية ١٩٢٦ - ٢٧ مبلغ
٤٠٠٠ جنيه لنفقات بعثة الطيران • ولكن الأزمة التى وقعت بسبب
الجيش أثرت بالسلب على هذه المسألة ، فلم يصرف هذا المبلغ من
ميزانية تلك السنة ، كما أنه لم يظهر فى ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، ولا
فى ميزانية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ •

على أنه فى عهد حكومة النحاس الأولى سنة ١٩٢٨ ، دخلت
الوزارة فى مفاوضات مع مدرسة الطيران البريطانية بمصر لتسرين
تشبان المصريين على الطيران داخل القطر بدلا من ارسال البعثة • ولهذا
السبب اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب اعادة ادراج مبلغ الـ
٤٠٠٠ جنيه فى مشروع الميزانية (١٦) • وقد نجحت المفاوضات ، اذ
التحق فى يوم ٢٦ ابريل ١٩٢٩ بمدرسة الطيران البريطانية بأبى صوير

ثلاثة ضباط أظهروا كفاءة أشاد بها رؤسائهم ، واشتركوا فعلا فى حفلة الطيران البريطانية التى أقيمت بمطار مصر الجديدة فى مارس ١٩٣٠ (١٧) . وفى عهد وزارة النحاس باشا الثانية سنة ١٩٣٠ زيد اعتماد بعثات الطيران مبلغ ٤٠٠٠ جنيه فى ميزانية ١٩٣٠ - ٣١ (١٨)

ولم تلبث حكومة صدقى باشا أن أخذت فى انشاء سلاح الطيران فاشتريت خمس طائرات تعليم من طراز « موث » وصلت فى ٢ يونية ١٩٣٢ ، وكونت السرب الأول ، أو سرب التعليم . ثم اشترت الوزارة طائرتين لاستعمالهما فى المواصلات بين وحدات الجيش ، احدهما من طراز « أفرو - ١٠ » ، والأخرى من طراز « ويسكس » . وقد وصلت فى ١٩ يناير ١٩٣٢ وكونت السرب الثانى ، وهو سرب المواصلات . ثم اشترت الوزارة أيضا عشر طائرات خدمة عسكرية من طراز « أفرو - ٦٢٦ » . وقد وصلت فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ وكونت سرب الخدمة العسكرية (١٩) .

وفى الوقت نفسه كانت الوزارة قد ارسلت بعثتين الى انجلترا لتعلم فن الطيران . ولما كانت الطائرات تأتى الى مصر مشحونة ولا تأتى طائرة ، فقد جرى تشكيل فى مجلس النواب من جانب نواب الحزب الوطنى فى كفاءة هؤلاء الطيارين . فقد سأل محمد حافظ رمضان وزير الحرية قائلا :

— نحن نسمع أن هناك سلاحا للطيران الحربى ، ولكنى لم أتبين له أثرا . فأين سلاح الطيران الحربى الذى تكلم عنه سعادة الوزير؟

فرد صدقى باشا : أتعنى أنه ليس لدينا سلاح طيران ؟ قال حافظ رمضان : انه موجود ولكن الطائرات تشحن بالقطارات ولا تأتى مصر طائرة . ان مملكة العراق ، وميزانيتها لا تقارن بميزانية مصر ، قد تقدم سلاح الطيران الحربى فيها الى درجة أن عاد الطيارون الى بلادهم على أجنحة طائراتهم .

فرد اسماعيل صدقي باشا قائلا : انه قد انتهى تدريب فريق
من الطيارين ، وسيأتون بمشينة الله الى بلادنا طائرين (٢٠) .

وبالفعل ، قفى العام التالى عدد الطيارون المصريون بطائراتهم
العشر التى كونت سرب الخدمة العسكرية ، ولكن بعد أن منيت مصر
بأول فاجعة طيران فى تاريخها يوم ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ . فقد كان
الضباب كثيفا فى أول الرحلة ، ووقع خلل فى محرك الطائرة التى
كان يقودها الطيار فؤاد حجاج ومعه الطيار شهدى دوس ، واضطرا
الى النزول فى مكان بين أسلاك الكهرباء مما أدى الى انقلاب الطائرة
واشتعالها ، وقضت على الطيارين المصريين (٢١) . ووصل بقية
زملائهم بطائراتهم فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .

على كل حال قفى مايو ١٩٣٤ كان سلاح الطيران المصرى يتكون
من ١٨ من المصريين: ١٦ طيارا، ٢ أركان حرب. كما يوجد به أربعة ضباط
بريطانيين هم: القائمقام بنت بك، مدير سلاح الطيران، والبكباشى كوتيل
قومندان ثانى المطار وقائد سرب التعليم ، والبكباشى وبستر ، المختص
بالتسليح وقائد السرب الجديد ، والبكباشى ستوكس ، المختص
بالإشراف على المخزن والورش وقائد سرب المواصلات (٢٢) .

ومن ذلك يتبين أن طائرات الخدمة العسكرية لم تكن تتجاوز عشر
طائرات ، الى جانب سرب التعليم وسرب المواصلات . ولما كان صليب
سامى باشا قد أنيطت به من قبل الملك فؤاد مهمة تقوية الجيش ، وكان
النواب يطالبون بتقوية سلاح الطيران ، فقد كان ذلك ما دفع الى طلب
إنشاء سرب رابع فى سلاح الطيران . ولكن ذلك كان جزءا من خطة
تهدف الى تقوية أسلحة الجيش كلها ، مما أثار ردود فعل متباينة داخل
السلطات البريطانية فى مصر وفى إنجلترا ، وحوارا طويلا ظهر فيه
الانقسام فى وجهات النظر بخصوص السياسة العامة الواجب اتباعها

أزاء تقوية الجيش المصرى • وهو ما تصوره الوثائق البريطانية
الآتية •

فى يوم ٢٢ مايو ١٩٣٤ تسلّم السير جون سيمون ، وزير
الخارجية البريطانية ، رسالة من السير مايلز لاميسون ، المندوب السامى
البريطانى فى مصر ، على النحو الآتى :

« أنشرف بالاشارة الى برقيتى رقم ٧٢ فى ٣ مارس والمكاتبات
التالية ، بخصوص الطلب الجديد المقدم عن طريق المفتش العام بزيادة
الجيش المصرى والسلاح الجوى • وفى هذه الرسالة أقدم بشئ من
التفصيل تاريخيا لهذه الطلبات وما تم حولها من تبادل وجهات النظر ،
والذى أقر بالضرورة بحث المسألة الأكثر شمولية والمتعلقة بالسياسة
التي ينبغي على حكومة صاحب الجلالة اتباعها تجاه الجيش المصرى •

« فى يوم ١٥ فبراير الماضى أبلغنى سبنكس باشا Spinks أن
أركان حرب القوات الجوية وقائد سلاح طيران الجيش المصرى ، قد أوصى
بشراء عشر طائرات أخرى وثمانية مدافع من طراز «لويس» Lewis
لتزويدها بها ••• وقد طلبت الى القائد العام للقوات البريطانية فى
مصر ، وإلى قائد القوات الجوية فى الشرق الأوسط ، ابداء رايهما فى
هذه التوصية • وكتب اليكهم •• بأن أحدا منهما لم يبد اعتراضا
على الزيادة المقترحة •

«على أن اللفتات جنرال ميرجون بيرفستوارت Sir John Burnett
Stuart لم يلبث فى خطابه المرفق ببرقيتى رقم ٢٠٧ فى ٣ مارس أن أكد على
أنه اذا قدمت فى المستقبل مقترحات مماثلة لتزويد الجيش المصرى وسلاح
الطيران بأسلحة أخرى ، فإن الوقت يكون قد حان ليبدى اعتراضه عليها
مضطرا ، وذلك ضمانا لتفوق القوات البريطانية فى مصر ، وامكانية
الاضطلاع بمسئوليته عن الأمن الداخلى • وقد رأى لذلك أن هذه
ربما كانت فرصة مناسبة لدعوة الحكومة لاصدار بيان يوضح سياستها
تجاه هذه المسألة •

« وفي يوم ٣ مارس ، تلقيت صورة من برقية بالشفرة من قائد سلاح الطيران ، وقد أرسلت اليكم صورة منها مع رسالتي رقم ٢١٠ في ٣ مارس ، تبين أن الطلب السالف الذكر بخصوص الطائرات الجديدة اما هو جزء من خطة خمسية تستهدف الوصول بسلاح الطيران في عام ١٩٣٨ الى عشرين طائرة خدمة عسكرية ، مع احتياطي ١٠٠٪ بحيث يصل المجموع الى أربعين طائرة . هذا بالإضافة الى ثلاث طائرات مواصلات ، وست طائرات تدريب مع ست أخرى احتياطية ، بحيث يصل المجموع الى خمس وخمسين طائرة . »

« وقد أشارت هذه البرقية أيضا الى خطاب من وزارة الطيران مؤرخ ٢٥ يناير ١٩٣٣ ، وفيه تعطى موافقتها فيما يبدو على التوسع في سلاح طيران الجيش المصري وزيادة عدده الى ٢٤ طائرة خدمة عسكرية ، مع احتياطي بنسبة ٥٠٪ بحيث يصل المجموع الى ست وثلاثين طائرة خدمة عسكرية . مع أنه لا يوجد في الملفات هنا ما يشير الى أن دار الإقامة قد استشيرت في هذه المسألة ؛ »

« ولقد أحيلت هذه البرقية الى القائد العام لاستطلاع رأيه، ورايت من الأفضل في هذه الظروف أن أقترح عليك ، في برقيتي رقم ٧٢ يوم ٣ مارس ، عدم اتخاذ قرار في الموضوع حتى يتم قحص المسألة برمتها . وقد تسلمت يوم ١٥ مارس من القائد العام ردا .. يقرر فيه أنه أيضا لا يعلم شيئا عن أية موافقة سبق اعطاؤها بزيادة سلاح طيران الجيش المصري الى ست وثلاثين طائرة خدمة عسكرية ، ويقول انه يمترض بصفة قاطعة على أية زيادة تتجاوز ما سبق أن وافق عليه ، ما لم يحدث تغير فعال في العلاقات البريطانية المصرية ، ويماد النظر كلية في سياسة حكومة صاحب الجلالة تجاه القوات المسلحة المصرية . »

« وفي يوم ١٩ مارس تسلمت خطابا آخر من المفتش العام للجيش المصري .. يتعلق باقتراح بزيادة قوات الجيش المصري وتزويده ببعض

الدبابات • وكان المفتش العام قد تمكن من اقناع وزير الحربية بأنه يمكن تحقيق غرض الحكومة المصرية بشكل أفضل عن طريق تزويدها « بصنفين » Sections أو ثلاث من سيارات الدائرية الخفيفة تتكون من سبع سيارات ، وتسليح كل صنف بمدفعين « فيكرز » • وقد أحلت هذا الاقتراح الى القائد العام الذى رد بما يفيد أنه يود ، قبل أن يجيب برد مدروس ، أن يعرف السياسة التى تتبعها حكومة صاحب الجلالة تجاه طلبات زيادة الجيش المصرى وسلاح الطيران برمتها • وقد أخبرنى سبنكس باشا فيما بعد بأنه كان هناك اقتراح بزيادة قوة مصلحة الحدود بخمسة « أصناف » من سيارات الدائرية الخفيفة وصنفين من الهجانة •

« ومن ثم فقد أظهر لى سبنكس باشا الرغبة فى الحصول على موافقة حكومة صاحب الجلالة فى أقرب فرصة على الزيادة المقترحة بخصوص الطائرات العشر ، حتى يتسنى الحصول على تصديق البرلمان على الاعتماد الخاص بذلك فى الوقت المناسب ووضعه موضع التنفيذ ، وتسليم الطائرات وارسلها الى مصر قبل نهاية شهر سبتمبر • والغرض من ذلك تحاشي سوء الأحوال الجوية ، وتقادى وقوع كارثة كتلك التى لحقت بالطائرات المصرية الجديدة فى الشتاء الماضى • وبناء على ذلك فقد طلبت الى القائد العام الجديد أن يوافقنى بوجهة نظره فى هذا الاقتراح ، منفصلا عن المسألة برمتها ، ونبته الى أنه قد سبق لسلفه هو ونائبه مارشال الطيران أن أبديا موافقتهما •

« وفى يوم ٢ مايو تسلمت من الكولونيل فوربس Forbes مساعد المفتش العام للجيش المصرى ، محضر اجتماع مجلس الجيش يوم ٢٣ أبريل ، الذى نوقشت فيه مسألة الطائرات وسيارات الدائرية والهجانة ، والذى تمت فيه الموافقة على المقترحات ورفعت الى الملك للتصديق • ولما كان سبنكس باشا ، الذى حضر الاجتماع ، قد سافر

عقب ذلك مباشرة الى قبرص لقضاء اجازته التى تستغرق ثلاثة أسابيع،
فلذلك لم أستطع التحقق مما اذا كان قد اوضح لمجلس الجيش أثناء
الاجتماع أنه لم ترد بالفعل أية موافقة من جانب الحكومة البريطانية
على أى من هذه المقترحات . وفى نفس الوقت أخفت الصحف تنشر
بعض الأخبار عن هذه المقترحات .

« وقد علمت من مساعد المفتش العام يوم ٣ مايو أن البعض اقترح
اثارة هاتين المسألتين عند مناقشة ميزانية الجيش فى مجلس النواب
يوم ٧ مايو . ومن ثم فلم أكد أثبت من وجهة نظر القائد العام الجديد
حول الموضوع ، حتى أرسلت اليكم برقيتى رقم ١٢٥ فى ٤ مايو ،
التي طلبت فيها البت بقرار سريع فى مسألة الطائرات العشر ، وأوضحت
الموقف بالنسبة لطلب « الصنفين » من سيارات الدائرية الخفيفة .
وبعد مزيد من المناقشات مع الجنرال وير Weir جعلنى أفهم أنه سوف
يكون على استعداد للموافقة على زيادة عدد السيارات الخفيفة بشرط
عدم تسليحها بمدافع الماكينة ، وانما تسليح بالبنادق فقط . وقد
أرسلت اليكم بهذه المعلومات فى برقيتى رقم ١٢٧ يوم ٥ مايو .

« وفى نفس الوقت، وكما ذكرت فى نفس البرقية ، فقد طلبت من
فوربس باشا أن يزور وزير الحربية ، ويبلغه أن دار الإقامة قد لفت
انتباهها الأخبار التى تنشرها الصحف ، وأنه قد سبق أن أوضحنا له
أنه لم ترد بعد أية موافقة على أى مقترح من المقترحين ، وأن دار الإقامة
تدرس المسألة بروح ودية ، ولكنها ترى من الأفضل فى الوقت نفسه
عدم اثارة أى من المقترحين فى البرلمان . وقد تقبل الوزير هذه التبليغات
بطيب خاطر ، ولكنه أوضح أنه يشعر بأنه سوف يكون لزاما عليه أن
يدلى ببعض التصريحات فى البرلمان نظرا لتزايد المطالبة بتقوية الجيش .
على أنه لم يلبث ، بعد أن زاره الكولونيل فوربس مرة أخرى بناء على

طبيبى ، أن وافق على أن يحذف من خطته أية اشارة محددة الى
الأعداد .

» وقد عرض تقرير اللجنة المالية عن ميزانية الجيش على البرلمان
يوم ٧ مايو ، وتضمن فيما تضمن اشارة الى اعتزام وزارة الحربية شراء
عشر طائرات جديدة مسلحة بالمدافع الرشاشة ، وزيادة قوة مصلحة
الحدود بصنفين من الهجأة وخمسة أصناف من السيارات المسلحة
بالمتراليوز واللاسلكى . ولهذا السبب ، فانه يبدو لى من المحتمل حين
يدلى الوزير ببيانه الذى تأجل الى يوم ١٤ مايو ، أن يتعرض لقدرك كبير
من الأسئلة المهرجة .

» أما بخصوص مشروع الخمس سنوات الخاص بزيادة سلاح
الطيران الحربى ، والذي أشرت اليه آنفا ، فانى أشرف بأن أرفق صورة
من خطاب قائد القوات الجوية بالشرق الأوسط المؤرخ فى ٢١ ابريل
١٩٣٤ ، وفيه يقدم الى صورة من خطاب له الى القائد العام ينقل اليه فيه
تفاصيل المشروع مقترنة بوجهة نظره فيه . ويتضح منه أن « قائد سلاح
الطيران الملكى وقائد القوات الجوية بالجيش المصرى قد كلف بوضع
خطة خمسية للتوسع فى سلاح الطيران ، بحيث تعرض فيما بعد على
المندوب السامى للموافقة » . وان الخطة فى الأصل هى خطة فنية لم
يحاول فيها قائد سلاح الطيران الدخول فى الاعتبارات السياسية أو
المسكينة ذات الصفة الأكثر عمومية ، ولكنه يرى مع ذلك أنه لا يجب
السماح لسلاح الطيران بأن يزيد على سربين من أربع وعشرين طائرة
مزودة بالعتاد الرئيسى ، بحيث يصل المجموع الى ثمانى وأربعين طائرة
مع الاحتياطى . وهو يلقى جرس الانذار محذرا من احتمال أن تعتمد
الحكومة الى زيادة عدد الطائرات التى تملكها أو تمولها أو تشرف
عليها للتغلب على القيود المفروضة ، كما حدث فى ألمانيا .

» كذلك أرفق هنا صورة من خطاب القائد العام المؤرخ ٥ مايو ،

وفيه يناقش المسائل التي تثيرها الزيادة المقترحة في سلاح الطيران المصري . ويرى الجنرال وير أنه عند افتراض أن مبرر بقاء الجيش المصري هو الأمن الداخلي ، فإن تسليحه يجب أن يكون مقصودا على ما يتطلبه هذا الغرض . وأنه لذلك قد طلب الى القائد العام لسلاح الطيران بالشرق الأوسط أن يزوده ببيان مدروس عن عدد وطراز الطائرات اللازمة في رأيه لتعاون سلاح الطيران المصري في الجيش المصري في المحافظة على الأمن الداخلي . وقد أبدى القائد العام في الوقت نفسه استعداده للموافقة على زيادة العشر الطائرات التي سبق أن وافق عليها سلفه . ولكنه أبدى معارضة لاية زيادة جديدة في الطائرات طالما ان سياسة حكومة صاحب الجلالة سوف تظل دون تغيير ، حيث أن ذلك سوف يتطلب زيادة عدد وحدات المركبات المدرعة البريطانية في مصر .

وأما بخصوص الاقتراح الخاص بزيادة ٣٥ سيارة دورية مزودة بالمدافع الرشاشة (أي خمس وحدات) ، فإن الجنرال وير يرى أنه من غير المرغوب فيه استخدام المدافع الرشاشة في حفظ الأمن الداخلي ، اللهم فيما عدا حماية النقط الحيوية . ومن ثم فهو يعارض بقوة أية زيادة أخرى في المدافع الرشاشة يزود بها الجيش المصري . على أنه على أية حال لا يعارض أية زيادة في عدد عربات الدورية الخفيفة بالجيش المصري بشرط عدم تسليحها بالمدافع الرشاشة ، وإنما بالبنادق فقط .

«وقد أخبرني القائد العام أيضا بعد ذلك أنه لن يعترض على الاقتراح الخاص بزيادة « صنفين » من المهجاة . وبالنظر الى رأى الجنرال وير الذي أخطرتكم به في برقيتي رقم ١٤٣ في ١٠ مايو ، فاني أميل الى الظن بأنه يوجد الكثير مما يمكن أن يقال في شأن الموافقة على اقتراح زيادة صنفين من المهجاة ، وأيضا في شأن اقتراح زيادة خمسة

أصناف من سيارات الدائرية لا تزود بالمدافع الرشاشة • فاني أعرف أن مصلحة الحدود تلاقى صعوبة كبيرة في التعامل مع المهربين في الجهات المتطرفة في الأراضي المصرية ، وعلى وجه الخصوص على الشاطئ المتاخم للحدود الليبية ، وعلى الخط الفاصل بين السودان ومصر في شرق النيل • وما يدخل في الاعتبار في هذا الصدد حقيقة أنه في مشروع الدفاع البريطاني الخاص بالدفاع عن قناة السويس فإن مصلحة الحدود سوف تتغير مع الخط الدفاعي الشامل الذي سيقام على الضفة الشرقية للقناة •

« أما بخصوص الأسلوب الذي تم من خلاله تقديم هذه الطلبات بزيادة الجيش المصري ، والذي يوحى بوجود خلل في نظام العمل ، فقد أرسلت رسالة .. الى مساعد المفتش العام طلبت انيه عرضها على المفتش العام عند عودته •

« ان عدد هذه الطلبات لما يجعل من المرغوب فيه ، كما يشير الجنرال السير جون بارنيت ستوارت ، أن تعيد حكومة صاحب الجلالة النظر في سياستها تجاه الجيش المصري • والى لأقترح أن أتناول هذه المسألة في برقية تالية » (٢٣) •

اتمى تقرير المندوب السامي • ويستلقت فيه النظر ملاحظتان :

الأولى، ما أشار اليه من اكتشاف خطاب لوزارة الطيران البريطانية في ٢٥ يناير ١٩٣٣ ، تعطى فيه موافقتها على زيادة قوة سلاح الطيران المصري الى ٢٤ طائرة خدمة عسكرية مع احتياطي يبلغ ٥٠ في المائة بحيث يبلغ المجموع ٣٦ طائرة خدمة عسكرية • وهذا الخطاب لا تمام عنه دار المندوب السامي شيئا • وهذا يدل على أن وزارة الحربية في عهد صدقي باشا قد اتصلت اتصالا مباشرا بالحكومة البريطانية في شأن الجيش ، وفي الوقت نفسه فإن وزارة الطيران البريطانية

قد وافقت على زيادة سلاح الطيران المصرى دون الرجوع الى رأى
المندوب السامى .

وقد سببت هذه المسألة قلقا شديدا للمندوب السامى الذى سارع
انى اعادة الأمر الى نصابه . فقد أرسل الى القائم بأعمال المفتش العام
خطابا بخصوص الأسلوب الذى علم به مقترحات زيادة حجم وتسليح
القوات الجوية ومصلحة الحدود ، طلبا للتفسير . على أن التفسير الذى
قدمه المفتش العام لم يكن كافيا ، فيما عدا أنه لم يكن يعرف فيما يبدو أن
مسألة الطائرات الإضافية وعربات الدائرية الخفيفة سوف تعرض فى
اجتماع مجلس الجيش . على أن المندوب السامى لم يلبث أن انتهر
اتمرسة لمناقشة المسألة برمتها مع الجنرال سبنكس يوم ٧ يولية . وكما
كتب انى حكومته ، فانه أشار بشكل عام الى الخلل الذى يبدو أن حدث
فى نظام العمل . وقد رد الجنرال سبنكس شارحا الصعوبات التى
يلاقها فى معرفة ما يقترح وزير الحرية عمله فى امور من هذا
النوع . وأن كان قد وافق على أية حال على أنه من الأفضل أن يوضع
للووزير أن موافقة حكومة صاحب الجلالة على طلبات لها مثل تلك
الصفة ، يجب أن تأتى عن طريق دار الإقامة . وتعهد بأن يشهر
فرصة مناسبة ليوضح له هذه النقطة . وقد أشار لامبسون الى أنه
من مصلحة الوزير نفسه فى الحقيقة أن يتبع هذا الأسلوب ، حيث
انه فى حالة ما اذا اعترضت دار الإقامة على خطوة تكون المقترحات
فيها قد وصلت الى مرحلة نهائية ، فإن النتيجة التى سوف تترتب على
ذلك هى أن تفقد الحكومة ماء وجهها . ثم رتب المندوب السامى
عمل لقاء مع المفتش العام كل أسبوعين ، على أمل أن ينتج عن ذلك
مزيد من التعاون بين دار الإقامة وبين المفتش العام (٢٤) .

أما الملاحظة التالية ، فهى وجود خطة خمسية للوصول بسلاح
الطيران المصرى الى ٥٥ طائرة فى عام ١٩٣٨ ، ولم أعر على هذه

الخطة في المصادر المصرية ، سواء في تصريحات وزراء الحرية ، أو رؤساء الوزارات أو تقارير اللجان المالية عن ميزانية الجيش في هذه السنوات . فلم يزد تصريح وزير الحرية في هذا الشأن أمام مجلس النواب يوم ٢٠ ابريل ١٩٣٤ أثناء مناقشة تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الحرية والبحرية عن قوله : « واني آمل متى زالت العوائق الحالية أن تزيد الحكومة عدد الطائرات في المستقبل ، بحيث يصير لمصر جيش قوى من أقوى الجيوش » . ولم يرد ذكر هذه الخطة في مذكرات صليب سامى باشا ، الذى كان وزير الحرية في هذه الفترة . ولا أجد تفسيراً لذلك .

على كل حال ، فإن إثارة مسألة تسليح الجيش المصرى وزيادة قوته من الجانب المصرى ، لم يلبث أن أدى الى إثارة رد فعله التقليدى في الجانب البريطانى ، وهو : من المسئول عن الدفاع عن مصر : الجيش المصرى أم الجيش البريطانى ؟ . فإذا كان الجيش المصرى مسئولاً عن الدفاع عن البلاد ، فيكون له أن يتقوى لمواجهة هذا الغرض . أما إذا كان الجيش البريطانى هو المسئول ، فإن تقوية الجيش المصرى لا تفقد مبررها فحسب ، بل انها تصبح خطراً محتملاً على وجود الاحتلال في مصر . ولما كانت الحكومة البريطانية قد احتفظت لنفسها بحقها بتقضى تصريح ٢٨ فبراير بحق الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة ، فقد كان ذلك ما دعا الجنرال وير الى أن يشير هذه المسألة في خطابه المؤرخ ٥ مايو الى المندوب السامى حين تساءل : « اذا كان الغرض من وجود الجيش المصرى هو الامن الداخلى كما هو مفروض ، فإن تسليحه يجب أن يكون مقصوداً على الوفاء بهذا الغرض » . وقد أبدى موافقته على تزويد الجيش المصرى بعشر طائرات جديدة ، لأن هذه الزيادة ، كما هو واضح ، لا تحقق تفوقاً للجيش المصرى على جيش

الاحتلال . ولكنه أوضح أنه سوف يمترض على أية زيادة جديدة لأن ذلك سوف يتطلب زيادة جيش الاحتلال .

على أن تصف الجنرال وير تبدى في اعتراضه الشديد على زيادة سيارات الدورية المساحة الا اذا اقتصر هذا اتسحيح على البنادق فقط دون المدافع الرشاشة ، على أساس أن الأمن الداخلى ليس فى حاجة الى مدافع رشاشة . ومعنى هذا الكلام هو تحويل هذه السيارات الى سيارات نزهة .

على أن دار المندوب السامى لم تشارك الجنرال وير رايه ، لسبب يتصل بالمصلحة البريطانية . فضلا عن أن هذا الرأى يؤدى تلقائيا الى اشراك قوات الاحتلال فى تحمل مسئولية حفظ الامن الداخلى دون فائدة هامة للاحتلال من ذلك ، فانه يعزز حجة الوطنيين المصريين الذين يهتمون بريطانيا بتعمد ابقاء الجيش المصرى فى حالة من العجز والقصور . يضاف الى ذلك أن هذا الرأى لم يكن مما يمكن الدفاع عنه . وكما عبر عن ذلك السير مايلز لامبسون بقوله : « انى أعرف أن مصلحة الحدود تلاقى صعوبة كبيرة فى التعامل مع المهربين فى الجهات النائية من الاراضى المصرية ، وعلى وجه الخصوص على الشاطئ المتاخم للحدود الليبية وعلى الخط الذى يفصل بين السودان ومصر الى الشرق من النيل » .

من ذلك يتبين وقوع خلاف فى وجهات النظر بين القائد العام للقوات البريطانية فى مصر وبين المندوب السامى حول تقوية الجيش المصرى ، وليس حول مهمته ، على أن الامر الذى اتفقت عليه جميع الاطراف فى ذلك الحين ، هو أن طلبات الاسلحة الجديدة من جانب مصر قد أصبحت تحتم على الحكومة البريطانية اعادة النظر فى سياستها ازاء الجيش المصرى بصفة عامة ، وازاء طلبات الاسلحة

بصفة خاصة ؛ وهذا ما يوضحه الخطاب التالى من السير مايلسز لامبسون الى السير جون سيمون على النحو الاتى :

« لقد طرحت فى رسالتى المرقمة ٤٣٩ فى ١٢ مايو الماضى ، ما تم من تبادل وجهات النظر بين السلطات البريطانية فى مصر بخصوص مقترحات الحكومة المصرية بزيادة قواتها المسلحة . واذا كنت قد تعمقت فى التفاصيل فلانها تعيد فى شرح كيف أبى بحث هذه المقترحات الى اثاره موضوع السياسة العامة التى سوف أناقشها فى هذه الرسالة . »

« فعندما جرى الأخذ والرد لأول مرة فى موضوع زيادة قوة وتسليح الجيش المصرى من جانبه الاكثر شمولا ، شعرت بالحاجة الى معالجة الامر بشكل منظم وشامل . وعلى ذلك ، وكخطوة أولى ، فقد أمرت باعداد مذكرة تستعرض التطورات التى وقعت بخصوص القوات المصرية منذ تصريح فبراير ١٩٢٢ . وقد اتفقت هذه المذكرة التى أعدها مستر هوبكنسون Hopkinson مع وجهات نظر قائد طيران الشرق الاوسط فى شأن الحجم المناسب لسلاح الطيران المصرى ، ومع آراء القائد العام السابق والعالى للقوات البريطانية فى مصر والتى ذكرتها فى رسالتى المشار اليها ، بخصوص العلاقة بين المقترحات المطالبة للحكومة المصرية من أجل زيادة قواتها المسلحة وبين السياسة العامة لحكومة صاحب الجلالة تجاه هذه القوات . وقد اتفقت هذه الآراء على ضرورة إعادة النظر فى سياستنا بفرض تحديداتها تجاه الجيش المصرى وسلاح الطيران بصفة عامة وتجاه طلبات الاسلحة المقدمة من مصر ، كالتائرات والدبابات ومدافع الماكينة بصفة خاصة . »

« وفيما يتصل بسياستنا العامة، فيبدو أنه من المستحسن ألا تنتهج حكومة صاحب الجلالة موقف السلبية الخالصة والصد تجاه طلبات

زيادة الجيش المصرى وسلاح الطيران • فإذا كنا على قناعة بأننا لا نزال نستطيع بالقوات التى تحت تصرفنا أن نتعامل مع الجيش المصرى فى حالة حدوث اضطرابات ، فانى أرى بعض المزايا فى الموافقة على مثل هذه الطلبات • لأن هذه الموافقة سوف تثبت منه الرأى بأن حكومة صاحب الجلالة تسمى عمدا لتعطيل تقدم الجيش المصرى أو الحيلولة دون بلوغه درجة الكفاءة ، وهى ربة منتشرة من قبل ولها ما يبررها •

«ومن الناحية الأخرى، فانه فى ظل الظروف الحالية، وفى غياب اتفاقية شاملة مع الحكومة المصرية تقضى بتعاون فعال بين القوات البريطانية فى مصر والجيش المصرى فى الدفاع عن مصر ، كذلك التى تضمنها مشروع الاتفاقية التى اقترحها السير أوستن تشمبرلن أثناء أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ ، فانه يوجد قدر كبير من الحق فى الشروط التى قدمها الجنرال فى خطابه المؤرخ ٥ مايو •

« ويلوح لم أن المسألة التى ينبغى اتخاذ قرار بشأنها هى : الى أى مدى ، وباعتبار القوة الحالية للقوات العسكرية والجوية البريطانية فى مصر ، يمكن لحكومة صاحب الجلالة الموافقة باطمئنان على زيادة عدد ومعدات الجيش المصرى وسلاح الطيران ؟ • ومن الواضح أن العامل الحاسم فى الظروف الحالية هو ضرورة الاحتفاظ بتفوق القوات العسكرية البريطانية فى مصر، وضمان قدرتها على أداء مسئولياتها بخصوص الأمن الداخلى فى مصر • فإذا أمكن تحقيق هذا المطلب الضرورى ، فانى شخصيا سوف أنصح بالاستجابة للطلبات المصرية فى حدود استطاعتنا •

« وعلى ذلك فانى سأكون سعيدا لو كان فى الامكان موافاتى ببعض التحديد لسياسة حكومة صاحب الجلالة تجاه مستقبل تطور

الجيش المصرى ، وبصفة خاصة ، تجاه الطلبات التى تقدم فى المستقبل لشراء الذخائر ومدافع الماكينة والدبابات « (٢٥) .

على أن الحكومة البريطانية لم يكن لديها فيما يبدو الرغبة فى تحقيق الشرط الذى اشترطه المندوب السامى للموافقة على تقوية الجيش المصرى ، وهو رفع مقدرة القوات العسكرية البريطانية لضمان تموقها على هذا الجيش ، ولذلك فقد رفضت الاستجابة للطلبات المصرية .

ويشرح صليب سامى ذلك فيقول ان المستر هوبكنسون ، انكزير الاول لدار المندوب السامى قد اتصل به وأخبره بأن « الحكومة البريطانية ترى أن الوقت لم يحن بعد لاعادة النظر فى اتفاقية الجيش . وأن ليس لديها فى الوقت الحاضر معدات كافية لزيادة أسلحة الجيش المصرى . وانها سوف تنظر الى طلب الحكومة المصرية بعين العطف فى المستقبل القريب . والى ذلك من العبارات السياسية التى لا تقدم ولا تؤخر شيئا فى الموضوع » . وعند ذلك ركز صليب سامى طلباته - كما يقول - على زيادة قوة مصلحة الحدود الى أربعة أضعافها ، على أساس انها لا تدخل فى اتفاقية الجيش ولا تحتاج فى زيادتها الى موافقة الحكومة البريطانية . وقد دافع عن وجهة نظره بأنه قد شاهد بعينه فى سنة ١٩٢٩ عجز سلاح مصلحة الحدود عن مقاومة قوات الحكومة الايطالية فى الحدود القريبة وتمدى هذه القوات على الأراضى المصرية لاسترجاع العرب النازحين اليها . « وليس من المعقول أن تظل قواتنا هناك مقصورة على لوريات نقل مجهزة بمدفع رشاش لمقاومة الدبابات الايطالية ، خاصة وأن لايطاليا مطامع فى الأراضى المصرية من الجريمة تجاهلها أو أن نلجأ الى غيرنا لحمايتنا منها » . وقال انه ليس ثمة ما يمنع مصر من استيراد السلاح من جهة أخرى ، اذا رفضت الحكومة البريطانية مدحا

بها ، لان اشتراط استيراده من بريطانيا ومطابقته لسلحها مقصور
على أسلحة الجيش دون مصلحة الحدود . وانه لا خوف من زيادة
سلح هذه المصلحة حيث أن هذا السلح « كله فى يد ضباط
بريطانيين ، وهؤلاء الضباط جميعا يرجون بهذه الزيادة . فلا محل
لانكار ضرورتها » (٢٦) . وعلى هذا النحو تهاوت طلبات تسلح
المصرية تحت التعسف البريطانى الى طلبات سلح لمصلحة الحدود
توضع فى يد ضباطها البريطانيين .

ويقول صليب سامى باشا ان السكرتير الاول أبلغه أن حكومته
توافق على زيادة سلح مصلحة الحدود الى الضعف فورا . وانها
على استعداد لمد الحكومة المصرية بما تقتضيه هذه الزيادة ، على أن
ينظر فى المستقبل فى كل زيادة تطلبها هذه الحكومة على ضوء مقتضى
الاحوال . على أن وزارة عبد الفتاح يحيى باشا لم تلبث أن استقالت
فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، وخلفتها وزارة توفيق نسيم باشا ، ولم يكن
صليب سامى وزيرا فيها ، فأسدل الستار على هذا الموضوع الحيوى
الهام (٢٧) .

حواشي الفصل الثامن

(١) مضر الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ . تقرير لجنة المالية .

(٢) الأهرام في ١١ مارس ١٩٣٥ .

(٣) مطبوعة الجلسة الثامنة والعشرين لمجلس النواب يوم ١٥ أبريل ١٩٣٠ .

(٤) مطبوعة الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٥) انظر خطاب النائب محمد سالم وطشان وخطاب النائب الدكتور عبد الحميد

مسعود يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٢ . مضر الجلسة الثانية والثلاثين .

(٦) نفس المصدر .

(٧) مضر الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٨) مضر الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس النواب يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٢ .

(٩) انظر د . عبد العظيم وطشان : تطور الحركة الوطنية في مصر ج ١ .

ص ٧٥٥ ٧٥٧ .

(١٠) مضر الجلسة الثانية والعشرين للامم المتحدة - هندسون .

(١١) معلومات اسماعيل صدقي - جون سيمون (قانون رقم ٨٠ - الخ ص ٦٦٣) .

(١٢) نفس المصدر ص ٦٦٤ .

(١٣) نفس المصدر وللكتاب .

(١٤) صليب سامي : ذكريات ١٨٩١ - ١٩٥٢ ص ٢٠٦ .

(١٥) نفس المصدر ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(١٦) مطبوعة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب يوم ١٥ مايو ١٩٣٨ .

(١٧) مطبوعة مجلس النواب يوم ٥ مارس ١٩٣٠ .

(١٨) مطبوعة مجلس النواب يوم ١٥ أبريل ١٩٣٠ .

(١٩) بيانات وزير الحربية والبحرية أمام مجلس النواب يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٦ .

تقرير لجنة المالية عن ميزانية الجيش يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٢٠) انظر : مطبوعة مجلس النواب يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٢ .

(٢١) تقرير الهلال سنة ١٩٣٤ .

(٢٢) مطبوعة مجلس النواب يوم ١٧ مايو ١٩٣٤ .

Lampson-Simon, May 12, 1934, No. 439. (٢٣)

Lampson-Simon, June 13, 1934, No. 570. (٢٤)

Lampson-Simon, May 12, 1934, No. 440. (٢٥)

(٢٦) صليب سامي : المرجع المذكور ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢٧) نفس المصدر .

الفصل التاسع
الجيش في نهاية ١٩٣٦

كانت هذه هي آخر الجولات بين السياسة المصرية والسياسة البريطانية حول الجيش المصري قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ . وكانت في هذه المرة بين القصر والاحتلال ، وقد انتهت الى نفس النتيجة تقريبا التي انتهت اليها الجولات السابقة . فقد وقفت السياسة البريطانية باصرار في وجه تقوية الجيش المصري على أساسين هامين : الأول أن الجيش المصري ليس مسئولاً عن اندفاع عن مصر ، وإنما هو مسئول فقط عن الأمن الداخلي ، وبالتالي « فإن تزويده بالسلاح يجب أن يكون مقصورا على ما يتطلبه الوفاء بهذا الفرض » .

ثانيا : أنه اذا كان الجيش البريطاني هو المسئول عن الدفاع عن البلاد ، فإن تقوية الجيش المصري لا تفقده مبررها فقط ، بل انها تصبح خطرا محتملا على وجود الاحتلال في مصر .

وهكذا عادت القوى الوطنية الى تذكر الدرس القديم الذي

ما فتت تلقنه لها الميامة البريطانية باستمرار ، وهو أن تحسين أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو ، ولا يتقدم ، تحسين وضع مصر السياسى ، وأنه من العبث التفكير فى الاستعانة بالجيش فى تدعيم الاستقلال الذى حصلت عليه البلاد بتصريح ٢٨ فبراير ، وأن لا مفر من معالجة الأساس الذى يمثل فى تحسين الوضع السياسى أولا ، اذا أريد النهوض بالجيش . وهذا ما أخذت القوى الوطنية تتجه اليه نتيجة التطورات العالمية التى كانت تحدث فى تلك الأثناء .

فى ذلك الحين ، كان الخطر العاشى قد أخذ يحف من أوروبا على أفريقيا ، بعد أن تفاقت المشكلة الحبشية ، وأخذت إيطاليا توالى ارسال جنودها الى مستعمراتها الافريقية . ولم يلبث الأمر أن عرض على عصبة الأمم ، وبدأ شبح الحرب يمكر الأفق . عندئذ أدركت القوى الوطنية الديمقراطية أن هذا الخطر لن يهدد حدود مصر الجنوبية والغربية فحسب ، وإنما سيهدد نظامها السياسى الديمقراطى الذى خاضت من أجله أشد القتال واعتبرته مساويا تماما للاستقلال . وبات الأمر يتطلب على الفور الوصول مع بريطانيا الى تسوية تحقق لمصر قدرا كبيرا من الاستقلال من جهة ، وتجنبها التعرض للخطر العاشى من جهة أخرى .

على أنه لما كانت بريطانيا فى ذلك الحين ترى من مصلحتها الدخول فى الحرب العالمية الثانية ، متحررة من أغلال معاهدة تشتل على ما يقيد حريتها فى العمل على أرض مصر . وكانت تسوق الى تكرار تجربة الحرب العالمية الاولى بما جرى فيها من سوق أبناء مصر الى ميدان القتال ، وانتهاب أوقاتها ، وصرف أموالها ، واستخدام ثكناتها وموانئها ومطاراتها ، قهرا وغلابا وقوة واغتصابا - فقد تطلب الأمر ، لحمل انجلترا على التراجع عن هذه السياسة والقبول بالدخول فى تسوية مع القوى الوطنية المصرية ، ثوب ثورتين عارمتين فى

مصر في نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ . ووحدت القوى الوطنية صفوفها فيما عرف باسم « الجبهة الوطنية » ، التي ضمت تحت لوائها حزب الوفد وجميع أحزاب الأقلية .

وقد سارعت هذه الجبهة الى توجيه مذكرة الى المندوب السامي في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، أوضحت فيها انه « منذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن النزاع بين ايطاليا والحبشة ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور الأزمة قد ينتهي بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بينها . بل لقد اشتركت في هذه الأزمة بالفعل : فقد لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتجهيز كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ، وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التي تقتضيها الظروف » . لذلك فان الجبهة ترى أن هذه الازمة بما جرى فيها من تعاون صادق بين مصر وانجلترا ، « تتيح أنسب القرض لعقد المعاهدة التي انتهت الى تقرير نصوصها معاهدة ١٩٣٠ ، باعتبارها معاهدة رضية وانجلترا وصرت بلسان وزرائها انها لا تعدل عنها » ، وباعتبار نصوصها « مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم » ، « على أن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الودية التي سادت المفاوضات » (١) .

وقد اضطرت انجلترا ازاء هذه الجبهة السياسية المتراصة، والاضطرابات الدامية في مصر، الى التراجع وقبول عقد اتفاق مع مصر، ولكن بشرطين : الاول ، عدم التقييد بنصوص معاهدة ١٩٣٠ ، والثاني ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية في المعاهدة الجديدة

كتمهيد للمفاوضات ، فتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية في « تطبيق الاحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ على ائطالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل

ولم يتردد زعماء الجبهة الوطنية في اجابة بريطانيا الى مطلبها باجراء مباحثات تمهيدية لتطبيق الاحكام العسكرية في مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة الجديدة المتغيرة . ولما كان هذا التطبيق في غير مصلحة مصر في هذا الصدد ، فكان الزعماء قد قبلوا مقديما ، في الحقيقة ، ومن قبل أن تبدأ المحادثات ، التراجع في المكاسب التي حققتها مصر في المسألة العسكرية ، وذلك لصالح النضال ضد الخطر العائى .

على أنه لما كان السير جون سيمون قد صرح في مباحثاته مع صديقى باشا ، بأن « كل رغبات تيديها انجلترا في بعض المسائل ، فانها تموض مصر عنها في مسائل أخرى » ، فقد كان هذا هو الأساس الذي دارت حوله مفاوضات ١٩٣٦ (٢) .

على كل حال ، ففي هذا الضوء يمكننا عرض وتحليل ما تم اتوصل اليه في مفاوضات ١٩٣٦ بخصوص الجيش المصرى علـى النحو الآتى :

لولا - بالنسبة لتحرير الجيش المصرى من السيطرة البريطانية :

كان الاتفاق قد تم في مشروع ١٩٣٠ على نص يقضى « بسحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والقاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له » (٣) . وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص (٤) الذى يمد للجيش المصرى طابعا الوطنى البحت بعد نول سيطرة أجنبية عليه منذ انشائه . ومع أنه لم ينص في المعاهدة

على موعد انسحاب الموظفين الانجليز ، الا انه كان واضحا أن هذه الفقرة واجبة التنفيذ على أثر التصديق على المعاهدة (ه) .

وكان التحاس باشا فى مفاوضات ١٩٣٠ قد وافق على «الاتفاق بمشورة بعثة عسكرية بريطانية» ، على أن يكون لمصر حق الاستغناء عنها بمحض ارادتها . على أن الجانب البريطانى أغفل فى مذكرته المطبوعة المرفقة بمشروع المعاهدة تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » النص على هذا الحق ، مما أدى الى اعتراض الجانب المصرى على ذلك . وقد تضمنت معاهدة ١٩٣٦ نصا يحقق وجهة النظر المصرية ، يقضى بأن يكون اتفاق مصر بمشورة البعثة العسكرية البريطانية « للمدة التى تراها ضرورة للغرض المذكور » (٦) .

وقد تبين أن عدد الموظفين الانجليز فى خدمة الجيش المصرى وقت المعاهدة يبلغ ٢٧ ضابطا كبيرا ، منهم واحد برتبة فريق هو الفريق مبنكس باشا ، وواحد برتبة لواء هو اللواء فوربس مساعد المفتش العام ، وأحد عشر برتبة ميرالاي ، وستة برتبة قائمقام ، وأربعة برتبة بمباشى ، وأربعة غير عسكريين . وذلك عدا ١٤ صف ضابط ، منهم ٣ فى الجيش ، و ١١ فى الطيران (٧) .

ثانيا - بالنسبة لمسئولية الدفاع عن مصر :

كان الخلاف قد دب بين المفاوض المصرى والمفاوض البريطانى فى مفاوضات ١٩٣٠ حول مسئولية الدفاع عن القناة . فقد كان المفاوض البريطانى يرى أن بريطانيا وحدها هى المسئولة عن الدفاع عن القناة طالما أن الجيش المصرى لم يصبح أهلا لهذه المهمة ، بينما كان المفاوض المصرى يرى أن الدفاع عن القناة انما يقع على عاتق مصر ، وهى « مسئولة أصلية طبيعية » ، وان القوة العسكرية البريطانية مهمتها مساعدة مصر فى هذا الدفاع . وقد تم الاتفاق حيثئذ على نص

يقضى بأن الغرض من وجود القوات البريطانية هو « ضمان الدفاع عن القتال بالتعاون مع القوات المصرية » .

وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص . فقد ورد في المادة الثامنة أنه الى حين يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها التامة ، يرخص ملك مصر للملك بريطانيا بأن يضع فى الأراضي المصرية « قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القتال » (٨) .

وكان مشروع ١٩٣٠ قد حدد المكان الذى تمسك فيه القوات البريطانية بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها والذى يمتد من المعسكر الى محطة سكة حديد المحسنة . ولكن عند اجراء مباحثات صدقى - سيمون أبدى الأخير اعتراضه على هذه النقطة بالذات - كما رأينا - قائلاً ان الفئتين البريطانيتين لهم بعض الطلبات بشأنها . وقد قبل الجانب المصرى فى معاهدة ١٩٣٦ التنازل فى هذه النقطة ، فقد تحددت نقطتان فى منطقة قناة السويس هما نقطة المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى ، لتمسك فيهما القوات البريطانية ، التى سمح بزيادة عددها بما لا يتجاوز عشرة آلاف ، بعد أن كان الحد الاقصى فى مشروع ١٩٣٠ ثمانية آلاف . على أن تعهد الحكومة المصرية بتشيد الثكنات اللازمة فى هاتين النقطتين لتسحب اليها القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر . وتمهدت بريطانيا بالمشاركة فى النفقات بنسبة الربع .

على أنه بالنسبة للوحدات البريطانية المرابطة فى الاسكندرية أو على مقربة منها ، فقد نصت المعاهدة على استمرار بقائها فى مواقعها لمدة ثمانى سنوات (٩) . وذلك بسبب الخطر الايطالى المتوقع من جهة ليبيا .

ثالثا - التزامات مصر العسكرية

لقد حددت المعاهدة الحالات التي تقدم فيها مصر معوتها الى بريطانيا بثلاث حالات :

- ١ - حالة الحرب •
- ٢ - حالة خطر الحرب الداهم •
- ٣ - قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها •

وتعتبر الحالة الأخيرة حالة انصافية جديدة لم تكن موجودة في مشروع ١٩٣٠ الذي كان يشتمل على الحالتين الاوليين فقط • وهي انعكاس لتفاقم الخطر العاشي وتدهور الموقف الدولي وتوقع نشوب حرب عالمية •

اما بالنسبة لحدود هذه المعونة ، فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أن « تنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات » • ومعنى ذلك أنه ليس فى المعاهدة ما يلزم مصر باعلان الحرب واشتباك الجيش المصرى فى القتال ، اذا تعرضت لاعتداء بسبب حرب تشتبك فيها بريطانيا •

ونظرا لاهمية هذه النقطة ، تبرز الملاحظة التالية ، وهى أن مشروعات المعاهدات المصرية البريطانية جميعها قد تعرضت لحالتين فقط : الأولى ، اشتباك مصر فى حرب ، والثانية ، اشتباك بريطانيا فى حرب • وبالنسبة للحالة الاولى ، فقد قضت هذه المشروعات باشتراك القوات العسكرية البريطانية مع الجيش المصرى فى القتال •

أما الحالة الثانية ، فقد قضت بأن تنحصر معونة مصر في منح التسهيلات والمساعدات داخل حدود الأراضي المصرية .

وقد بدأت المسألة منذ مفاوضات سعد - ملتر ، فقد أضاف مشروع الوفد ، الذي تقدم به للجنة ملتر في ١٧ يولية ١٩٢٠ ، مهمة الدفاع عن قناة السويس بالجيش المصري ، وجعل مهمة القوة العسكرية البريطانية « مساعدة » الجيش المصري في الدفاع . أما في حالة تعرض بريطانيا لأي تحد من جانب دولة أوروبية ، فتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها جميع ما تحتاجه بريطانيا حرييا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، على أن تحدد شروط أداء هذه المعونة باتفاق خاص . وكانت وجهة نظر سعد زغلول في هذا الشأن تتمثل في أمرين : الأول ، أن المحالفة تقتضي تبادل الالتزامات بين الحليفين ، وبالتالي فلا بد من التزامات تتحملها مصر في حالة اشتباك بريطانيا في أية حرب ، في مقابل مساعدة القوة العسكرية البريطانية للجيش المصري في الدفاع عن القناة ، والا انقلبت المحالفة إلى حماية . والثاني ، أن تقتصر معونة مصر لبريطانيا على ما يتفق وامكانياتها كدولة صغيرة ، حتى لا تجد نفسها متورطة في كل حرب تخوضها بريطانيا . وقد عبر سعد زغلول عن هذا المعنى في قوله ملتر : « المحالفة تقتضي على الحلفاء بالتزامات متبادلة . ولكن بما انكم اقوياء ونحن ضعفاء ، أتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن أن تقدم أموالا ورجالا في كل حرب تلخلونها ، فيجب أن تكون المساعدة التي تقدمها في زمن الحرب معدودة » (١٠) .

وفي مشروع ثروت الذي قدمه للسير أوستن تشمبرلن ، فرق هو الآخر بين حالة اشتباك مصر في الحرب وحالة اشتباك إنجلترا فيها . ففي الحالة الأولى نصت المادة الثانية على أنه إذا أصبحت مصر ، على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه ، في حالة حرب للدفاع عن أراضيها ،

أو عن مصلحة من مصالحها ، تقوم في الحال بريطانيا العظمى بانجادها بصفة محارب » . أما في الحالة الثانية ، فقد نصت المادة الخامسة على أنه « إذا اشتبكت بريطانيا العظمى في حرب ، تقبل الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة في حدود أراضيها ، بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها » . وقد أخذ المشروع البريطانى بجوهر هذه المادة ، ولكنه أضاف أن التسهيلات والمساعدات المذكورة فى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب ، « تقتضيها حالة حليفين مشتبكين فى حرب » : (١١) .

ولما كان معنى ذلك أن اشتباك بريطانيا فى حرب يستتبع اشتباك مصر فى هذه الحرب ، فقد كان ذلك ما دعا ثروت باشا الى التعليق على هذه الاضافة معترضا ومطالباً بالمفاوض البريطانى بتحديد هذا المعنى . وبالفعل جاء المشروع النهائى خلوا من هذه العبارة (١٢) . وقد اختفى هذا التمييز بين حالة اشتباك مصر فى حرب وحالة اشتباك بريطانيا وجعلها فى مادتين منفصلتين ، فى مفاوضات محمد محمود - هندرسون وفى مفاوضات النحاس هندرسون ثم فى معاهدة ١٩٣٦ وفى مفاوضات محمد محمود - هندرسون تضمن المشروعان المصرى والبريطانى مادة واحدة تنضى بأنه « اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب ، فإن الطرف الآخر يبادر حالا لتجديته بصفته حليف ، وبوجه خاص يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب انجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب ، ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الاراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وجميع طرق مواصلاته » (١٣) . وقد أخذ بهذا المضمون مشروع النحاس هندرسون ثم معاهدة ١٩٣٦ .

على أن هذا التغير فى الصياغة لا يعنى تغييرا فى المضمون ،

لان المادة المذكورة تفرق هي الاخرى بين حالة اشتباك بريطانيا في حرب وبين حالة اشتباك مصر . فعبارة « يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » الخ (في معاهدة ١٩٣٦ - تفيد أن ذلك في حالة اشتباك بريطانيا في الحرب . وفي هذه الحالة تنحصر معونة مصر في التسهيلات المنصوص عنها . أما في حالة اشتباك مصر في حرب فإن ذلك يعرض القناة وطرق مواصلات الامبراطورية البريطانية للخطر ، وهذا يقضى بتدخل القوات العسكرية البريطانية الحليفة الموجودة بمقتضى المحالفة لهذا الغرض ، أى : « لضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية » .

وعلى ذلك تكون مشروعات المفاوضات المصرية البريطانية ، بتعرضها لحالتين فقط : هما حالة اشتباك مصر في حرب اذا وقع اعتداء على أراضيها ، وحالة اشتباك بريطانيا في الحرب ، قد أغفلت الحالة « المزدوجة » (التى وقعت بالفعل أثناء الحرب العالمية الثانية) ، وهى تعرض مصر لاعتداء على أراضيها بسبب اشتباك بريطانيا في حرب . واذا كان مثل هذا الاغفال معقولا في أدوار المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ ، فانه غير مفهوم في المفاوضات الاخيرة التى كانت هذه الحالة الثالثة بالذات هى المتوقعة ، وهى حالة اشتباك بريطانيا في حرب مع ايطاليا تؤدى الى تدخل جيوشها على حدود مصر الغربية . وعلى كل حال ، فسوف يكون لهذا الاغفال آثاره الخطيرة فى تحريك الاحداث فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية .

رابعا - تسليح الجيش للمصرى :

كانت البورجوازية المصرية قد توصلت ، بالنسبة لتسليح الجيش المصرى ، الى صيغة توهمت بها أنها قد وضمت الجانب البريطانى

الاستعماري في الموضع الذي لا يستطيع فيه الاعتراض على تقوية الجيش المصري ، وذلك حين قرنت مسألة جلاء انقوات البريطانية ببلوغ الجيش المصري درجة الاهلية اللازمة للدفاع بمفرده عن القناة . ولكن الجانب البريطاني كانت له حيلة التي أفرغت هذه الصيغة من مضمونها . فقد رأينا كيف دب الخلاف بين النحاس باشا والمفاوضين البريطانيين في عام ١٩٣٠ حول جهة الفصل في بلوغ الجيش المصري درجة الاهلية اللازمة . فقد أرادت بريطانيا أن تكون هي جهة الفصل ، بينما أصر النحاس على أن تكون عصبة الامم هي جهة الفصل . وقد استقر الاتفاق على صيغة تقضى بتحكيم عصبة الامم في ذلك ، في اطار المادة الرابعة عشرة من المشروع التي حددت المدة التي يحق لمصر الالتجاء فيها الى عصبة الامم بعد عشرين عاما .

وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص في المادة الثامنة منها مع تغيير طفيف ، يضيف جواز العرض « على أى شخص أو هيئة للفصل في الخلاف طبقا للاجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان » (١٤) . وهذا التغيير لا قيمة له في الواقع ، لانه اشترط اتفاق الطرفين المتعاقدين ، أى موافقة بريطانيا . وبديهي أن بريطانيا لا توافق على اجراء لا يتفق مع مصلحتها .

على كل حال ، فان هذه الصيغة التي تقضى بعدم جواز التحكيم قبل عشرين عاما ، تؤدي ، من الناحية الفعلية ، الى ضمان بريطانيا استمرار وجودها العسكري في مصر لمدة لا تقل عن عشرين عاما ، حتى ولو بلغ الجيش المصري بالفعل درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن القنال بمفرده وضمان حرية الملاحة فيها .

وفي الحقيقة أن هذا النص كان نصا مائما غامضا يصعب تحديده . فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الأسلحة ، مما تعجز عنه موارد مصر . وكان الاجدر بالجانب المصري

أن يحل الجانب البريطاني على الموافقة على نص يقضى بحلول عشرة آلاف من الجنود المصريين الكاملى العدة ، محل الجنود البريطانيين ، وحذف كلمة « بمفرده » من النص ، وجعل كعالة الجيش المصرى لحماية القناة مقيدة بوصول نجدة الحليف .

ومن الجانب الآخر ، فقد حرص الجانب البريطانى أيضا على افراغ النص الخاص بتسليح الجيش المصرى وتقويته لوصوله الى درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن القتال بمفرده ، من مضمونه . وذلك حين اقنع الجانب المصرى بضرورة الا يختلف طراز اسلحة الجيش المصرى عن الطراز الذى يستعمله الجيش البريطانى ، حتى لا تنشأ متاعب وعراقيل من ناحية الذخيرة والاسلحة حين يفرغ المدد مؤقتا أثناء الحرب ، فيستطيع الجيش المصرى حينئذ أخذ المدد اللازم لاسلحته من جيش الحليفة . ولهذا السبب قبيل النحاس باشا فى مفاوضات ١٩٣٠ مبدأ تماثل الاسلحة ، كما قبل تعهد الحكومة الانجليزية بأن تبذل وساماتها لتسهيل توريد الاسلحة من بريطانيا . كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك . وقد بقى هذا النص فى معاهدة ١٩٣٦ تحت ذريعة أنه « لصالح المحالفة ونظرا لاضمالات ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية » (١٥) .

على أنه لما كانت مصلحة بريطانيا فى تعطيل بناء الجيش المصرى مصلحة أساسية ، وذلك لتعطيل الشرط الذى يوجب جلاءها عن الاراضى المصرية ، فكان المفاوض المصرى قد أخضع مسألة تقوية الجيش المصرى لارادة بريطانيا ، كما كان الوضع تماما قبل معاهدة ١٩٣٦ .

وتلك هى السخريّة الحقيقية فى التسوية السياسية وقضية الجيش برمتها . فلقد رأينا كيف انه فى كل الجولات التى خاضتها البورجوازية المصرية قبل معاهدة ١٩٣٦ لتقوية الجيش المصرى .

كانت تنتهى الى هذا الدرس ، وهو أن تحسين أوضاع الجيش أمر
يتلو ولا يسبق تحسين وضع مصر السياسى . وقد تحسن وضع مصر
السياسى بما لامجال للشك فيه بمعاهدة ١٩٣٦ ، ولكن هذا التحسن لم يثبته
تحسين أوضاع الجيش ، بسبب القيود السالفة الذكر التى وضعتها
السياسة لبريطانية . ومعنى ذلك أن التسوية السياسية لم تثل مصر حرية
الارادة الكافية لبناء جيشها كما تريد . وهذا هو الانعكاس الحقيقى
لقيمة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمعاهدة ١٩٣٦ . فكما
أوردنا فى أول هذه الدراسة ، فإن كل استقلال لا يرتكز على جيش
يحميه ، هو استقلال مهدد ، وكل وجود سياسى لا يستند الى قوة
عسكرية ، هو وجود علم .

حواشي الفصل التاسع

- (١) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور من ٧٨٧ - ٧٨٨ .
- (٢) تم التصويص في مسألتي الامتيازات والسيونان بصفة رئيسية .
- (٣) انظر نص المذكرة المصرية في ٥ مايو ١٩٢٠ (الكتاب الأبيض الانجليسزى ،
التضحية المصرية) من ٤٣٤ .
- (٤) انظر نص المذكرة الثالثة للتبادلة بين مصطفى النحاس باشا والمستر أنتوني ايدن
في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، نفس المصدر .
- (٥) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور من ٢٧٢ .
- (٦) انظر : المذكرة الثالثة للتبادلة بين مصطفى النحاس والمستر ايدن في ٢٦
أغسطس ١٩٣٦ .
- (٧) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور من ٢٧٥ .
- (٨) الكتاب الأبيض المصري ، من ٤٦١ .
- (٩) انظر ملحق للمادة الثامنة ، نفس المصدر من ٤٦٢ - ٤٦٨ .
- (١٠) انظر الجزء الخامس بمفاوضات سعد - ملتر في هذا الكتاب .
- (١١) انظر نص مشروع ثروت وأوسستن كسمبرلن في الكتاب الأبيض المصري
من ٢٤٤ - ٢٥١ .
- (١٢) نفس المصدر من ٢٧٢ .
- (١٣) نفس المصدر من ٣٦٣ .
- (١٤) انظر نص للمادة في الكتاب الأبيض المصري من ٤٦٢ .
- (١٥) الفترة الثالثة من المذكرة الثانية الملحق بمساعدة ١٩٣٦ .

مراجع الكتاب

(أولا) مصادر أصلية

١ - وثائق رسمية :

— أنطون صليح ، الدكتور : محيط التراجم ١٨٥٦ - ١٩٥٢ ، المجلد الثاني (الطبعة
الأميرية ١٩٢٥) .

— تقرير السير ألون جورست عن « ثغلبة والإدارة والحالة العمومية في السودان
سنة ١٩٠٨ » (مطبعة القلم ١٩٠٩) .

— تقرير البكونت كيتشنر عن « ثغلبة والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان
سنة ١٩١٣ » (مطبعة القلم ١٩١٤) .

— تقرير اللورد كرومر عن « ثغلبة والإدارة والحالة العمومية في السودان سنة ١٩٠٦ ،
(مطبعة القلم ١٩٠٧) .

— تقرير السير ريجنالد ولجت عن « ثغلبة والإدارة والحالة العمومية في السودان
سنة ١٩٠٦ » (مطبعة القلم ١٩٠٧) .

— الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والقراسيم والأوامر الملكية ، المجلد الأول سنة
١٩٢٥ (الطبعة الأميرية ١٩٢٥) .

— الكتاب الأبيض الإنجليزي ، ترجمة إبراهيم عبد القادر المازني (الطبعة الأولى
١٩٢٢ - القاهرة ، مطبعة سعودى) .

— الكتاب الأبيض الإنجليزي عن صلاحيات سعد - مكتوناه (نشره محمد إبراهيم
الجزيرى في كتابه : آثار الزعيم سعد زغلول - عهد وزارة النقيب) مطبعة دار الكتب
المصرية ١٩٢٧) .

— الكتاب الأبيض لصرى عن : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (الطبعة الأميرية
١٩٥٥) .

— الكتاب الأخضر المصري عن - السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ -
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣) •

— الكتاب الأبيض البريطاني عن مسألة الطبعة يوم ١٦ يولية ١٩٠٦ (نشرت اجزاء
منه بريدتا اللراء والمزيد سنة ١٩٠٦) •

— لجنة المستشار : مجموعة معاصر اللجنة العامة (المطبعة الأميرية ١٩٢٤) •

— مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتعاون
بين مصر وبريطانيا العظمى (المطبعة الأميرية ١٩٣٧) •

— مجلس النواب . مجموعة مضابط الهيئة النيابية الأولى (مجلدان) •

— مجموعة مضابط الهيئة النيابية الثالثة (٦ مجلدات) •

— مجموعة مضابط الهيئة النيابية الرابعة (مجلدان) •

— مجموعة مضابط الهيئة النيابية الخامسة (٩ مجلدات) •

— مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على
لوبة ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٩) •

— مجموعة الأوامر الملكية والذكريات الصادرة من اول شهر يناير ١٨٩٩ •

مذكرات ومصادر معاصرة :

— أحمد حافظ عيسى : نحية الرئيس في خلفه ، مجموعة خطب سمع (للؤل) القاهرة ،
مطبعة سمودي ١٩٢٢) •

— أحمد شلبي : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ (مطبعة مصر ١٩٣٦) •

— أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة
المصرية ، الجزء الاول - القاهرة) •

— أحمد لطفى السيد : قصة حياتي (كتاب الهلال ، فبراير ١٩٦٢) •

— حسن قنديل ، البكاشي : فتح دلايل ١٩١٦ ، وثيقة من تاريخ سلطانها على دينار
(الاسكندرية ١٩٣٧) •

— صليب سامي : ذكريات ، ١٨٩١ - ١٩٥٢ (مطبعة ابن عبد الرحمن بصر ١٩٥٣) •

— مزون : فحايا مصر في السودان وخطايا السياسة الانجليزية (الاسكندرية ،
١٩٣٥) •

— محمود أبو الفتح : مع الولد المصري (القاهرة ١٩٢٠) •

— لسالة المصرية والولاء (القاهرة ١٩٢١) •

— مذكرات الامام الشيخ محمد عبد (كتاب الهلال ، ابريل ١٩٦١) •

- — مذكرات عباس حلمي الثاني (القصر ، مارس - يولية ١٩٥١) .
- مذكرات عرابي . جزئين (كتاب الهلال . فبراير ومارس ١٩٥٣) .
- — مذكرتان للمرحومين امير اللواء محمد باشا كليب الشاهد واصم الاكبر احمد بك
- ولدت عن أعمال الجيش القصر في السودان ومطبعة خروجه مكة (الاسكندرية ١٩٣٦) .

٣ - صحف :

- — الأهرام ١٩٠٦ ، ١٩١٧ ، ١٩٣٥ .
- — البلاغ ١٩٢٥ .
- — اللواء ١٩٠٦ .
- — القلم ١٩٠٦ ، ١٩٢٤ .
- — الرقائع المصرية ١٨٨١ ، ١٨٨٣ .

ثانيا - دراسات

- — أحمد خير : كفاح جبل . تاريخ حركة الغربين ولطوحها في السودان (القاهرة دار الشرق ١٩٤٨) .
- — احمد شفيق : حوليات مصر السياسية . العهد الجزر الاول والثاني (مطبعة شفيق باشا ١٩٣٦ ، ١٩٣٧) .
- — حوليات مصر السياسية . المولية الاولى ، والثانية ، والرابعة (مطبعة شفيق باشا ١٩٣١ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨) .
- — احمد محمد القادر الجمال ، الدكتور : بعث ودراسات في القانون الدولي (القاهرة النهضة المصرية ١٩٥٣) .
- — البرت شفيق : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ الى الآن (القاهرة . مطبعة المتحف والنقطة ١٩٢٤) .
- — تيدور روثين : تاريخ المسألة المصرية . ترجمة عبد الحليم الببدي ومحمد حران (القاهرة ١٩٢٣) .
- — جمال زكريا لاسم . الدكتور : مؤلف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ - ١٩١٤ (سلسلة التاريخية المصرية مجلد ١٣ سنة ١٩٦٧) .
- — خالد بركات : السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية (المطبعة السلمية بصر ١٩٢٤) .
- — سليم خليل النكاشي : مصر للمصريين ، الجزء الرابع .
- — كيرزي . لمتانت كولونيل : (العمليات الحربية في مصر وفلسطين من المسطر

- ١٩١٦ إلى يولية ١٩١٧ ، ترجمة يوزباني محمد علي فتحي وأحمد الأودلي (القاهرة ١٩٢٩) .
- عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٦) .
- عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي (مطبعة النهضة ١٩٣٧) .
- عبد الرحمن الرافعي : مصر محمد علي (مطبعة النهضة ١٩٣٠)
- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رجل الإخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ - ١٩١٩ (القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤١) .
- عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كمال ، باعث الحركة الوطنية (القاهرة : مطبعة الشرق ١٩٣٦) .
- عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أواخر عهد الاحتلال (القاهرة ١٩٤٢) .
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، ج ١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧) .
- عبد الرحمن زكي : الجيش المصري في عهد محمد علي باشا الكبير (القاهرة ١٩٣٦) .
- عبد الرحمن زكي : قادة الجيش المصري الحديث (القاهرة ١٩٤٦) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ (القاهرة ، دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : قيادة الثورة العربية وفكرة السلطنة (الطلبة ، سبتمبر ١٩٧١) .
- عمر طوسون ، الأعم : مصر والسودان (الإسكندرية) .
- محمد رشيد رضا : تاريخ الاستقلال العظيم الشيخ محمد عبده ، الجزء الأول ، مطبعة المنار ١٩٣٠ .
- محمد عبد الله العربي ، الدكتور : سياسة الانطلاق الحكومي في مصر ١٨٨٢ - ١٩٤٨ (القاهرة ١٩٤٨) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : الحكم المصري في السودان (دار الفكر المصري ١٩٤٧) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : المنوسية دين ودولة (دار الفكر العربي ١٩٤٨) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩ (دار المسافر ١٩٥٧) .

- محمد لؤي شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد علي (دار الفكر العربي ١٩٤٨) .
- محمد كامل مرسى ، الدكتور : الملكية الدستورية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفرعون إلى الآن (القاهرة ١٩٣٦) .
- محمد مصطفى مطوت ، الدكتور : الاحتلال الإنجليزي وموقف الدول الكبرى إزاءه (دار الفكر العربي ١٩٥٢) .
- محمود سليمان غنام : الصحافة المصرية الإنجليزية ودراساتها عن الناحية العملية (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦) .
- مصطفى عبد الله بسوي : لتجعل في تاريخ ليبيا (المسبة التاريخية لبحر كلبنة أدب الاسكندرية ١٩٤٧) .
- مكي شبكة ، الدكتور : السودان عبر القرون (بيروت : دار الثغالة ١٩٦٥) .
- نعم شفيق : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته (١٩٠٢) .
- مرسى اليسى ميخائيل ، الدكتور : العلاقات الإنجليزية الليبية (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠) .
- وزارة الحربية : الجيش المصري ، الحملات الاستعمارية على مصر في القرن التاسع عشر .
- وزارة الحربية : الجيش المصري ، مجهود مصر العربي ، وضع القائم على هام أركان حرب محمد إبراهيم (المطبعة الأميرية ١٩٥٢) .
- يعقوب ارتين : الأحكام الشرعية في شأن الأراضي المصرية ، تحرير سعيد عمون (المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣٠٦) .
- يوسف خليل ، الدكتور : تطور الحركة القومية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٩ ، بحث للدكتوراة في مطبوع .
- يوزان لبيب رزق ، الدكتور : أزمة الطب الثعالب بحادثة طاب سنة ١٩٠٦ (المجلة التاريخية المصرية عدد ١٣ سنة ١٩٦٧) .

وثائق غير منشورة :

- مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية من مصر والسودان . والمنشورة
بالميكرو فيلم بكلية أداب عين شمس .
- Public Record Office, 438, F.O. 407/217.
- J1237/6/16) Egyptian Army.

وثائق منشورة :

- Blue Books, Egypt No. 1882, 1883, 1834, 1914.
- House of Commons Debates, Vol. 179.
- Hurewitz, J.C., The Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II.

مذكرات ومصادر معاصرة :

- Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt (London 1907).
- Chirol, Sir Valentine, The Egyptian Question (London 1920 .
- Cromer, The Earl of, Modern Egypt (London 1911).
- Falladen, Viscount Grey of, Twenty Five Years 1892-1916 (London 1926).
- Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1 (London 1933).
- Milner, Sir Alfred, England in Egypt (London 1901).
- Russel Pasha, Sir Thomas, Egyptian Service 1902-1946 (London 1949).
- Storrs, R., Orientations (London 1949).
- Wingate, Major F.R., Mahdism and the Egyptian Sudan (London 1891).

دراسات وتراجم :

- Arthur, George, Life of Lord Kitchener.
- Elgood, Lieut. Col., Egypt and the Army (London 1924).
- ———, The Transit of Egypt (London 1927).
- Hanotaux, G., Histoire de la Nation Egyptienne, tome VII.
- Newmann, G.W., Great Britain in Egypt (London 1928).
- Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica (London 1949).
- Royle, Charles, The Egyptian Campaigns 1882-1885.
- Toynbee, Arnold, Survey of International Affairs.
- Wheeler, Harold, The Story of Lord Kitchener (London 1916).
- White, Arthur Silva, The Expansion of Egypt under the Anglo-Egyptian Condominium (London 1899).

من أهم الأعمال العلمية للمؤلف

مؤلفات :

- تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ .
(دار الكاتب العربي - ١٩٦٨)
- تطور الحركة الوطنية في مصر ، من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ (جزئين)
(دار الوطن العربي - بيروت ١٩٧٣)
- الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو الى
ازمة مارس ١٩٥٤
(مكتبة مدبولي ١٩٧٥)
- عبد الناصر وازمة مارس
(دار روز اليوسف ١٩٧٦)
- الجيش المصري في السياسة ، ١٨٨٢ - ١٩٣٦ .
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧)
- الصراع بين الوفد والعرش ، في ضوء الوثائق البريطانية (١٩٣٦ -
١٩٣٩)
(دار روز اليوسف - تحت الطبع)
- صراع الطبقات في مصر ، ١٨٣٧ - ١٩٥٢
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت) تحت الطبع

كتب مترجمة :

- تاريخ الذهب الاستثماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، تأليف جون
مارلو
(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦)

الفهرس

٢	تقديم
٧	مهيىد
٢١	الفصل الاول : السياسة البريطانية والجيش المصرى
٣٠	- تسريح الجيش
٣١	- الجيش الجديد
٣٥	- الجنسدرمة
٣٧	- البوليس
٣٩	- تقييم الاجراءات البريطانية بخصوص الجيش المصرى الجديد
٤١	- الجيش المصرى قبل الاحتلال
٤٧	- السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى فى السودان
٤٧	اولا - سياسة عدم التدخل وابادة الجيش العربى فى شىكان
٥٣	ثانيا - سياسة التدخل ، وابادة الجيش المصرى فى انحاء السودان
٦١	الفصل الثانى : الجيش المصرى فى ظل ارتفاع المد القومى
٦٥	- عباس الثانى والجيش
٦٦	- تطور السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى الجديد
٧٣	- الجيش المصرى بعد استرداد السودان
٧٧	- تطور السياسة البريطانية ازاء الجيش بمسبب استرداد السودان
٨٤	- الجيش المصرى وحادثة العقبة
٩٠	- الجيش المصرى والحرب الطرابلسية
١٠١	الفصل اساتث : الجيش المصرى فى الحرب العالمية الاولى
١٠٣	- فرض الحماية البريطانية على مصر
١١٤	- الجيش المصرى فى الجبهة الشرقية
١١٧	- الجيش المصرى فى الجبهة الغربية
١١٩	- الجيش المصرى فى الجبهة الجنوبية : فتح دارفور

١٢٢ - فيلق العمال المصري

١٢٩ الفصل الرابع : الجيش المصري في ثورة ١٩١٩

١٣٢ - الجيش المصري وتأليف الوفد المصري

١٣٥ - الجيش المصري في ثورة ١٩١٩

- الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية ٩ يونية

١٤٠ ١٩٢٠ - ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١٤٠ أولا - مفاوضات سعد - ملتر

١٤٣ ثانيا - مفاوضات عدل - كيرزون

١٤٦ ثالثا - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١٤٨ - الجيش المصري في الدستور

١٥٤ - برلمان ١٩٢٤ والجيش المصري

١٥٦ - الجيش في مفاوضات سعد - مكنونالد

١٦١ الفصل الخامس : طرد الجيش المصري من السودان

١٦٣ - الجيش المصري في عام ١٩٢٤

١٦٣ أولا - تكوين وحدات الجيش المصري

١٦٥ ثانيا - توزيع القوات المصرية في القطر المصري

١٦٧ ثالثا - توزيع القوات المصرية في السودان

١٦٨ رابعا - عدد الضباط المصريين والانجليز في الجيش المصري

١٦٨ خامسا - مراتب الضباط المصريين والانجليز

١٦٩ سادسا - ملاحظات على الجيش المصري عام ١٩٢٤

١٧١ - دور الجيش المصري في اضطرابات السودان سنة ١٩٢٤

١٧٨ - مقتل السردار والانذار البريطاني في نوفمبر ١٩٢٤

١٨٠ - ابعاد الجيش المصري من السودان

١٩١ الفصل السادس : أزمة الجيش (١٩٢٦ - ١٩٢٧)

- تحويل الجيش المصري - السوداني الى قوة الدفاع

١٩٤ السودانية

٢٠١ - التغييرات الجديدة في قيادة الجيش العليا

٢١٠ - حالة الجيش المصري بعد ابعاده من السودان

٢١٠ - عدد الجيش

٢١٢ تسليم الجيش

٢١٥ مدارس الجيش

٢١٥	• • • •	الجيش فى ميزانية المصروفات العسكرية
٢١٨	• • • • •	التركيب الاجتماعى للجيش
٢٢٠	• • • • •	- أزمة الجيش
٢٢٠	• • • • •	برلمان الائتلاف والجيش
٢٢٩	• • • • •	سياسة وزير الحربية الوفدى
٢٣١	• • • • •	تدخل المندوب السامى

الفصل السابع : الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية البريطانية

٢٤٥	• • • • •	١٩٢٧ - ١٩٣٠
٢٤٨	• • •	- الجيش فى مفاوضات ثروت - تشمبرلن
٢٦٥	• •	- الجيش فى مفاوضات محمد محمود - هندرسون
٢٧٤	• • •	- الجيش فى مفاوضات النحاس - هندرسون

الفصل الثامن : القصر والجيش ١٩٣٠ - ١٩٣٥

٣٠١	• • • •	- حالة الجيش المصرى فى النصف الأول من الثلاثينيات
٣٠٩	• • • • •	- محادثات صدقى - سيمون
٣١١	• • • • •	- الملك فؤاد والجيش

الفصل التاسع : الجيش فى مفاوضات ١٩٣٦

٣٣١	• • • • •	مراجع الكتاب
٣٤٧	• • • • •	

مطبخ الحب - القصة التي لا تموت

رقم الإصدار: ٢٠٨ ٢٠١ ٩٧٧
دار الكتب: ١٣٦٢/٩٧٧
ISBN

● هذا الكتاب

الجيش المصري . كمؤسسة ألقه الخطر في مصر البلاد . كان محور صراع طويل ومجهد بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية والاحتلالية . امتد على طول تاريخ مصر المعاصر . فالقوى الوطنية تصارع على الدوام من أجل حسمها للقوية والاستعانة به في تحرير البلاد من التتمة . وتحقيق وحماية الاستقلال الوطني . والتخلص من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي . والقوى الاستعمارية تسعى بإعادة لأفعال هذا الجيش وتعظيمه . حتى تضمن امتياز مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية . والقوى الاستعمارية . مثله في مصر والاستعمار في المنطقة العربية . يعمل دائما من أجل السيطرة على الجيش لتوطيد حكمها الإقطاعي وضرب القوى الشعبية المتحررة إذا تحركت وهددت هذا الحكم بالخطر .

وهذه الدراسة تتناول هذا الصراع المعقد في ضوء المنهج العلمي للبحث التاريخي مستخدمة أوثق المصادر العلمية وأرق الوثائق التاريخية .